

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (320)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	43
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	54
حقوق الانسان في العالم	160



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مو معقول "الأكثرية" رافضة لأسلوب تطبيق النظام ولا نزال

نكابر دون علاج للسلبات

هل تؤيد إيقاف ساهر مؤقتاً؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/17/article683783.html>

الرياض، تحقيق- مناحي الشيباني

بدأت إدارات المرور في مناطق ومحافظات المملكة في تنفيذ العديد من البرامج التوعوية وأساليب المرور لدعوة المواطن للتقيد بالسرعات المحددة؛ حفاظاً على سلامته وسلامة الآخرين، والحد من آثار الحوادث المرورية الناتجة عن السرعة العالية، وقد صاحب تلك التوعية المرورية إقامة الحملات المرورية من خلال سيارات المرور التي كانت ترصد السرعة داخل المدن، وأيضاً من خلال مشاركة إدارة دوريات أمن الطرق في رصد السرعة والقبض على المخالفين مباشرة، إلى جانب إيداعهم داخل السجون وفرض غرامات عليهم جراء مخالفتهم للسرعة المرورية. المواطن متذمر من قيمة المخالفة ومضاعفتها وعدم توعيته مسبقاً وغياب اللوحات وتحديد السرعات ومصير الأموال المحصلة!

وخلال تلك الفترة لم يكن هناك معارضة على تلك الآلية، لأن العلاقة بين المخالف والمعاقب تتم بصورة مباشرة، من خلال المواطن ورجل المرور، وبعد سنوات ظهر "نظام ساهر" لمساندة جهاز المرور في رصد تلك المخالفات، لكن ما أصبح ملاحظاً بعد تطبيق هذا المشروع هو ظهور معارضة كبيرة من المجتمع ورفضه له، من خلال الحديث في المجالس أو في المواقع الإلكترونية، على أساس أن المخالف لا بد أن يسدد عاجلاً قيمة المخالفة وإلا تضاعفت، ليمتد هذا الرفض ويأخذ صوراً خطيرة، بدأت بتدمير منشآت ساهر في الشوارع، وكتابة عبارات "أمامك ساهر" وانتهاء بمقتل أحد موظفيه في محافظة القويعة، بعد إطلاق النار عليه من أحد الرافضين للنظام؛ ليعطي ذلك مؤشراً خطيراً لفتح ملف هذا النظام، ويطرح السؤال: لماذا رفض معظم المجتمع هذا النظام؟

"الرياض" تسلط الضوء على الموضوع بعد حادثة "شهيد ساهر"، وتلتقي بعض المختصين في علم الاجتماع والجريمة وعلم النفس وحقوق الإنسان؛ للتعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف خلف هذا الرفض. منافع هامة

في البداية قال "د. إبراهيم بن محمد الزين" -أستاذ علم اجتماع الجريمة المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود-: إن "نظام ساهر" جاء كوسيلة لضبط وإدارة حركة المرور آلياً، باستخدام نظم إلكترونية تغطي المدن الرئيسية في المملكة، مضيفاً أنه بحسب ما ذكر في الموقع الإلكتروني لهذا النظام، فهو يستخدم تقنية "شبكة الكاميرات الرقمية" المتصلة بمركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية، ولهذا النظام العديد من المهام التي تسهم في حل المشكلات المرورية ويحقق العديد من المنافع الهامة للمجتمع، مشيراً إلى أن ساهر يهدف إلى تحسين الانسيابية المرورية آلياً من خلال التحكم في الإشارات الضوئية المرورية، معتمداً على رصد حي لعدد المركبات في كافة الاتجاهات لكل تقاطع بما يسمى بالموجة الخضراء (Green Wave)، وهو أيضاً يتتبع مواقع مركبات جهاز المرور لتوجيهها لسرعة التعامل مع الحالات المرورية المختلفة وإدارة الفرق الميدانية، مبيناً أنه يسهم في النواحي الإحصائية والأمنية، من خلال التعرف على المركبات الداخلة والخارجة من المدينة، فيرصد على سبيل المثال السيارات المسروقة من خلال التعرف على لوحاتها، كما أنه يسهم في التخفيف من مشكلة الازدحام المروري من خلال توجيه قائدي المركبات إلى تجنب الاختناقات المرورية على الطرق. تهيئة المجتمع

د. الحريري: مستفز وغير أخلاقي !
وتساءل "د. الزين": ما هي الإشكالية التي نواجهها في التعامل مع هذا النظام المروري طالما أنه يحقق كل هذه المنافع؟،
مضيفاً: "أعتقد أن ذلك يعود إلى الصورة النمطية الشائعة عن هذا النظام بأن المهمة الوحيدة له هي رصد وضبط المخالفات المرورية ألياً، لذا فلا نستغرب هذه الحوادث الإجرامية التي ترتكب بشكل مستمر نحو هذا النظام، في ظل غياب الرؤية الواضحة له في ذهنية المواطن قائد المركبة"، مشيراً إلى أنه يوجد عوامل أخرى يجب عدم إغفالها لتحليل واقع المجتمع في التعامل مع ما يستحدث من أنظمة سواء ساهر أو غيره، والتي لم يعتد على التعامل معها، وخاصة في مجال التقنيات الحديثة، حيث إن أي أنظمة أو تشريعات يفترض أن تمر بمراحل حتى يتم تطبيقها، ولعل أهم هذه المراحل تهيئة المجتمع لتقبلها والتفاعل معها بشكل ايجابي، وذلك من خلال العديد من الأساليب والآليات التي تسهم في الإعداد النفسي والاجتماعي وأحياناً الاقتصادي لأفراد المجتمع .

تربية الأبناء

وأوضح "د. الزين" أن السلوكيات العدائية لنظام ساهر تعطينا مؤشرات اجتماعية لا يمكن إغفالها على الاتجاهات السلبية لأفراد المجتمع نحو المتغيرات المعاصرة، فالمجتمع لم ينشأ أفراداً سواء من خلال المؤسسات الأولية كالأُسرة أو المؤسسات الثانوية كالمدرسة والمسجد والحي والإعلام وغيرها على الأساليب التربوية الملائمة للتعبير عن رفضه لفكرة ما أو موقف، أو الاختلاف حول قضية أو موضوع سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، مشدداً على ضرورة إعادة النظر في تربيته لأبنائنا وطلابنا نحو تقبل الفكر أو السلوك الذي يتعارض مع رؤيتنا أو يتناقض مع ما ألفناه في مجتمعنا، مطالباً بإعادة النظر في آلية تعاملنا مع هذا النظام سواء فيما يتعلق بإعادة تهيئة المجتمع لتقبله، أو فيما يتعلق بنوعية الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة في هذا الإعداد .

لا يمكن تبريرها

وقال "د. صالح الختلان" -نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان-: أولاً لا بد من إدانة صريحة لجريمة القتل التي حدثت قبل أيام وراح ضحيتها أحد الأفراد العاملين في إدارة ساهر، وندعو الله له بالرحمة والمغفرة، ونعزي عائلته والمجتمع على مصابهم فقد كانت فاجعة لنا جميعاً، مضيفاً أن هذه الجريمة لا يمكن تبريرها على الإطلاق مهما كان التحفظ على تطبيق النظام والاستياء منه، مشيراً إلى أن سبب رفض غالبية المجتمع فكرة تطبيق ساهر، راجع إلى طريقة تطبيق النظام، وليس النظام ذاته، فالجميع يدرك ويتقبل أهداف ساهر للحد من السرعة وضبطها بهدف تقليل الحوادث المرورية، مبيناً أنه على يقين أن جميع أفراد المجتمع متفق مع هذا الهدف السامي، ولكن يجب علينا أن لا نتجاهل حالة الاستياء المنتشرة تجاه آلية وكيفية التطبيق، ذاكراً أنه كان المأمول أن يسبق ساهر حملة وطنية واسعة ولمدة لا تقل عن السنة، تستخدم فيها كافة وسائل الإعلام وبطريقة احترافية لتهيئة المجتمع، مؤكداً على أن أحد الحجج التي تبرر الاستياء من ساهر تتمثل في عدم تهيئة الطرق، خاصة بالعلامات الإرشادية التي توضح السرعة، ونلاحظ أن إدارة المرور قد استدركت مؤخراً هذه الملاحظة، وكذلك عدم معرفة السرعات القصوى قد تكون السبب الرئيس في حصول المخالفات، وأظن أن دراسة شاملة للمخالفات التي رصدت ستظهر أن غالبية هذه المخالفات قد حدثت في طرق فرعية وليس في طرق سريعة .

حماية العاملين

د. الزين: المجتمع لم يتهيأ للتطبيق

وذكر "د. الختلان" أن هناك سبباً آخر يفسر رفض غالبية أفراد المجتمع لساهر، ويتعلق بغياب الشفافية بخصوص الجهات المشغلة للنظام وعلاقتها بإدارة المرور، وكذلك مصير الأموال المحصلة كمخالفات، وهل تذهب لخزينة الدولة، أم للجهة المشغلة؟، مبيناً أن هناك عدداً كبيراً من الأسئلة من هذا النوع طرحت منذ بداية تطبيق النظام، ولكن للأسف لا يوجد إجابات، مؤكداً على أن الأهمية تتطلب حماية موظفي ساهر من كافة الاعتداءات، وهذا حق مشروع لهم، وأظن أن ضمان هذه الحقوق وخاصة الحق في الأمان لا يمكن أن يتحقق دون معالجة لمشكلة رفض فئات من المجتمع للنظام، وخاصة الشباب الذين قد يتورط بعضهم في اعتداءات على موظفي ساهر كتعبير عن استيائهم من النظام، وهذا بلاشك أمر مرفوض، مضيفاً أن هؤلاء الموظفين يؤدون وظيفة ذات طابع أمني، ولكن بصفة مدنية وهو ما يزيد من حساسية وضعهم أنهم يصنفون كموظفي قطاع خاص يتدخلون مع المجتمع بطريقة توصف بغير الإيجابية في بعض جوانبها -

أنظمة آلية

وقال "د. أحمد الحريري" -المعالج النفسي والباحث في الشؤون النفسية والاجتماعية -: إنه لا أحد ينكر أن "نظام ساهر" ساهم في التقليل من الحوادث المرورية، مضيفاً أن هناك دولا تعتمد بشكل شبه كلي -مرورياً وأمنياً- على "كاميرا المراقبة"، وهناك كثير من المتخصصين في الشأن الاجتماعي أصبحوا يؤمنون أن الضوابط الاجتماعية التقليدية مثل

العادات والدين والتقاليد والأعراف لم تعد تنفع في ضبط سلوك الناس، وأن الضوابط الاجتماعية الحالية يجب أن تكون كاميرا المراقبة الالكترونية، والأنظمة الآلية التي تحاسب الأشخاص على أخطائهم، مؤكداً على أن هذه الضوابط التقنية تتميز بالحيادية والموضوعية وعدم التحيز، مع إمكانية تغطيتها لمساحات كبيرة، فمن المعروف أن القيم الأخلاقية المرورية مثل الالتزام بالوقوف عند الإشارة الحمراء بدافع ذاتي، لم يعد مكتسباً لها لدى كثير من الناس، وأصبح لابد من وضع كاميرات ترصد كل من لا يلتزم بالوقوف عند الإشارة الحمراء، جازماً أن الضوابط الالكترونية مثل "كاميرات المراقبة" و"أنظمة المتابعة السلوكية الالكترونية"، سوف تسهم بشكل غير مباشر في تنمية القيم الأخلاقية، وقيم الالتزام بالقواعد العامة، وسوف تربي جيلاً مؤتمناً على القواعد والنظم، وهذا ما حدث في المجتمعات المتقدمة، فلم يكن التعليم والتربية بحد ذاتها كافية بل كانت هناك أنظمة واضحة مطبقة تعكس ما هو نظري ومقروء .

ضبط مفاجئ

د. الخثلان: حالة استياء بين الجميع

وأوضح "د. الحريري" أنه عندما تتحول الأنظمة الالكترونية وتصبح تحت السيطرة البشرية الفردية أي تحت سيطرة الإنسان، فإنها تفقد فاعليتها وقبولها لدى الناس؛ لأنها هنا تخضع للاتجاه الإنساني والميول الشخصية التي لا تتصف بالحيادية ولا الموضوعية، بل ولا العدالة ولا الإنصاف؛ لأن هذه الأنظمة إذا كانت تحت سيطرة الأشخاص مباشرة فقد يحول الإنسان غضبه ونقمته من النظام الالكتروني إلى الشخص الذي يتحكم به، وهذا ما حدث مع كاميرا المراقبة في نظام ساهر المروري، عندما أصبحت تحت سيطرة أشخاص معينين بعضهم لا يملك الجنسية السعودية، وهنا قد تزيد النقمة، مضيفاً أن بعض تطبيقات ساهر أصبحت تعتمد على "التجسس" و"الخديعة" و"الضبط المفاجئ" و"الوقعة بالناس"، وبالتالي رفض هذه التطبيقات كثير من الناس، مشيراً إلى أن سيارات ساهر التي تترصد للسائقين بسرعة في بعض الشوارع داخل أو خارج المدينة، تعمل كمن يخدع الناس ويسعى للوقعة بهم، وهذا تطبيق غير أخلاقي لنظام الالكتروني مروري أخلاقي، غايته وهدفه في الأساس تنمية القيم الأخلاقية المرورية وحماية الناس، ذاكراً أن في بريطانيا والصين وفي الشمال والجنوب، وفي كل أنحاء العالم المتقدم، التنبيه بوجود كاميرات يعطي الصبغة الشرعية والقانونية لاستخدام كاميرا المراقبة، وهذا التنبيه للتوضيح يعني وجود علامات وإشارات مرورية مرسوم عليها صورة كاميرا -، وفي الحقيقة لا أذكر أنني رأيت هذه العلامات المرورية على شارع توجد فيه سيارة ساهر المترصدة، موضحاً أن أي نظام يعتمد على التجسس والترصد والمباغته والوقعة بالآخر قد لا يحظى باحترام الشخص المستهدف .

قانوني: على دور الحماية توفير السكن - المعنفات حتى نهاية قضاياهن

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329591>

أكد المستشار القانوني وليد أبو الخير على أهمية النظر في قضية هروب النساء المعنفات، إذ إنهن لا يتجهن إلى هذا الطريق إلا بعد أن تغلق جميع الأبواب أمامهن، وضرورة إيجاد حلول قبل أن تتفاقم الأمور، وقال لـ«الحياة»: «المرأة المعنفة لا تستطيع الاعتماد على نفسها في داخل مجتمعنا لأنه مجتمع ذكوري، وعلى مؤسسات دار الحماية أن تكون أكثر تعاوناً مع المعنفات، وتوفير أماكن لهن حتى الانتهاء من قضاياهن، عوضاً عن مطالبتهن بالبحث عن سكن طالبات للإقامة فيه.»

ومن جانبها، ذكرت باحثة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (فضلت عدم الكشف عن اسمها) لـ«الحياة» أن قضية السيدة مقيدة لدى الجمعية، وأن الجمعية عملت على توفير الحماية لها، وتمت مخاطبة إمارة العاصمة لوضع حلول لها لتمارس حياتها بشكل نظامي، مشيرة إلى أن قضيتها تحت المتابعة مع الجهات ذات الاختصاص.

حقوق الإنسان: الشرقية الأولى في القضايا العمالية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/36115.html>

غازي القحطاني - الرياض

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان 555 قضية عمالية خلال العام الماضي 1431 هـ حيث شكل المتضررون من الذكور (504) ومن النساء (51) حيث كان العمال والعاملات من الجنسية المصرية هم الأعلى بين جميع الجنسيات المتقدمة بشكاوى للجمعية

في جميع فروعها في المملكة وبلغ عددهم (222 شخصاً) تليها العمال من الجنسية السعودية حيث بلغ عددهم (98 شخصاً) ثم الجنسية الهندية حيث بلغ عددهم (62 شخصاً).

و أفاد التقرير الخاص بالجمعية والذي حصلت «اليوم» على نسخة منه بأنها تلقت عدد (2 شكاوى) لعمالين من الجنسية الأمريكية ومثلها لعمالين من الجنسية البريطانية.

و أوضح التقرير بأن المنطقة الشرقية تنصدر عدد الشكاوى العمالية حيث سجلت فيها (175 شكاوى) يليها منطقة الرياض بعدد (158 شكاوى) بعدها منطقة مكة المكرمة بعدد (108 شكاوى) ثم منطقة جازان بعدد (44 شكاوى) ثم منطقة المدينة المنورة بعدد (23 شكاوى) ثم منطقة عسير بعدد (17 شكاوى) ثم منطقتي تبوك و الجوف بعدد (7 شكاوى) ثم الشكاوى المقدمة من خارج المملكة بعدد (5 شكاوى) ثم منطقتي القصيم و حائل بعدد (4 شكاوى)، ثم منطقة نجران بعدد (2 شكاوى)، ثم منطقة الحدود الشمالية بعدد (1 شكاوى) في حين لم تسجل أي شكاوى عمالية في منطقة الباحة.

كشف التقرير بأن أغلب الشكاوى التي تلقتها الجمعية تدور في قضية مطالبة العمال بحقوقهم المالية حيث بلغ عدد تلك القضايا (311 قضية)، ثم يليها قضايا طلب نقل الكفالة بعدد (68 قضية)، ثم قضية منع العامل من السفر إلى بلاده حيث بلغت (55 قضية)، ثم قضية الاعتراض

و كشف التقرير بأن أغلب الشكاوى التي تلقتها الجمعية تدور في قضية مطالبة العمال بحقوقهم المالية حيث بلغت عدد تلك القضايا (311 قضية)، ثم يليها قضايا طلب نقل الكفالة بعدد (68 قضية)، ثم قضية منع العامل من السفر إلى بلاده حيث بلغت (55 قضية)، ثم قضية الاعتراض على قرار و شكلت (33 قضية)، فيما بلغت قضايا الفصل التعسفي (30 قضية)، يليها قضايا الضغط المعنوي على العامل حيث بلغت (29 قضية)، فيما رصدت الجمعية (9 قضايا) ترحيل إجباري ضد العاملين، يليها قضايا إجبار العاملين على دفع رسوم تجديد الإقامة بعدد (8 قضايا)، وكانت قضايا طلب إعادة للعمل قد بلغت (4 قضايا)، ثم يليها قضايا الفصل بسبب تهمة بعدد (3 قضايا)، فيما تم رصد ما عدده (2 قضية) تخص عدم استكمال إجراءات التعيين و كذلك قضايا الإرغام على التقاعد المبكر، و أخيراً تم رصد (1 قضية) بخصوص تخفيض الدرجة الوظيفية

مواطنة تنتصر على عنف ذويها بقرار حماية من إمارة

الرياض

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329594>

الرياض - سحر البندر

بعد أن ذاقَت الألم الأكثر مضاضة بتعرضها لعنف جسدي ولفظي من أبيها وإخوتها، وعاشت مأساة الهرب واللجوء عند الآخرين، إضافة إلى حرمانها من رؤية أولادها، كانت مواطنة أربعينية تواجه كل ذلك بإصرارها على العيش بكرامة فهربت إلى ابنة عمها، ثم قدمت شكوى للشرطة، وبعدها توجهت لجمعية حقوق الإنسان، لتحصل أخيراً على قرار من إمارة منطقة الرياض يقضي بحمايتها وإيوائها.

وقالت المعنفة (تحفظ «الحياة» باسمها): «أصدرت إمارة منطقة الرياض قراراً بتوفير الحماية لي وإعطائي مسكناً، بعد أن رفعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معاملتي إلى الإمارة، بعدما تعرضت للعنف والاعتداء الجسدي واللفظي من شقيقي ووالدي، إذ كان هروبي من أسرتي للمرة الأولى، بعد أن تعرضت للعنف من شقيقي ولم أجد مكاناً أذهب إليه باستثناء منزل ابنة عمي، وهربت للمرة الثانية من المستشفى بعد أن تعرضت لاعتداء جسدي ولفظي من والدي بحضور أشقائي.»

وأضافت: «أنا معلمة وأم لخمس أطفال أكبرهم طالبة في المرحلة الجامعية، وأصغرهم طفل في المرحلة الابتدائية، وعندما حدث بيني وبين زوجي خلاف، خرجت على إثره إلى منزل أسرتي، على أمل أن تنصلح الأمور بعد فترة، إلا أن والدي وأشقائي، اتخذوا موقفاً شخصياً من مشكلتي العائلية، بهدف الانتقام من زوجي، ومن ثم رفضوا الإصلاح بيننا، وأصرروا على تطليقي منه، بعد أن رفع قضية بالمحكمة.»

ولفتت إلى أن التعامل القاسي معها ومع أبنائها من شقيقها الأكبر، اضطرها للخروج إلى منزل ابنة عمها، وبعد ذلك ذهبت للعلاج في المستشفى التخصصي، وهناك تم التحقيق في أسباب الإصابات التي تعرضت لها، فتقدمت بشكوى ضد أخيها.

واستطردت المعلمة المعنفة «حينئذ اتصل بي والدي وطلب مني التنازل عن الاعتداء، وقدم لي بعض التنازلات كأن أسكن في منزل مستقل، فوقعت تنازلاً عن البلاغ، لتعود معاناة العنف مرة أخرى على يد أبي الذي أخذني إلى منزله، وأغلق علي إحدى الغرف وبدأ هو وأشقائي في إهانتي، وقال والدي إنه يستطيع قتلي أو حبسي حتى الموت، وأنه لن يحاسبه أحد لأنه ولي أمري، وحرمني من رؤية أطفالي، وبعد عنف جسدي مورس ضدي لم أشعر بنفسي إلا في المستشفى، ومع انشغال الأطباء والممرضات، خرجت أركض على قدمي، حتى وصلت إلى منزل إحدى صديقاتي، على أن أتواصل مع جمعية حقوق الإنسان، وأبلغتهم بمحضر الاعتداء في الشرطة.»

وأضافت بالقول: «لم تكن معاناتي فقط مع الأسر، ولكن كذلك مع دار الحماية بعد أن حولتني الجمعية للجنة الحماية بالإشراف الاجتماعي ورفضت حمايتي وإسكاني لديهم في دار الحماية، وطلبت مني الذهاب إلى سكن الطالبات بالجامعة، وكان المفترض منهم مخاطبة الشرطة بقضيتي، إلا أن الاختصاصية طلبت مني أن أذهب بنفسي إلى الشرطة، ورفضت منحي أي ورقة إثبات رسمي تفيد بتسلمهم لملف قضيتي من الجمعية، وقالت إن تأخير الإجراء القانوني بتبليغ الشرطة سيؤدي إلى فصلي من عملي، كما أنني لا أجروء على الخروج من سكن الطالبات من دون أوراق رسمية من الحماية بتسلمهم لحالتي.»

رئيس حقوق الإنسان يلتقي مسؤولاً بالخارجية البريطانية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م

<http://al-madina.com/node/338826>

ياسمين يوسف - الدمام
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بمكتبه في مقر الجمعية بالرياض يوم أمس الأربعاء رئيس قسم الشراكة العربية بوزارة الخارجية البريطانية عرفان صديق والوفد المرافق له. ورحب القحطاني في مستهل اللقاء بالوفد الزائر وأطلع على طبيعة عمل الجمعية ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، كما تطرق الحديث لأوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي وأثار التطورات الأخيرة على هذه الحقوق، بالإضافة إلى تناول ازدواج المعايير التي تتبعها بعض الدول حول القضية الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان. وفي نهاية اللقاء الذي حضره الدكتور صالح الشريدة رئيس لجنة الشؤون المالية والاستثمار، أثنى الوفد على الدور الذي تقوم به الجمعية في المجال الحقوقي بالملكة



حقوق الإنسان تبحث مع مسؤول الشراكة العربية البريطانية إزدواجية المعايير نحو القضية الفلسطينية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/17/article683726.html>

الرياض - فاطمة الغامدي
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني يوم أمس الأربعاء رئيس قسم الشراكة العربية بوزارة الخارجية البريطانية عرفان صديق، وتطرق الطرفان إلى التعريف بطبيعة عمل الجمعية ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع. كما ناقش الوفد أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي، والتطورات الأخيرة على هذه الحقوق، بالإضافة إلى ازدواج المعايير التي تتبعها بعض الدول حول القضية الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان، وأثنى الوفد على الدور الذي تقوم به الجمعية في المجال الحقوقي في المملكة، وحضر اللقاء الدكتور صالح الشريدة رئيس لجنة الشؤون المالية والاستثمار. ومن جهته قال عرفان أن الشراكة العربية قسم استحدثته الحكومة البريطانية لتولي عدة مهام بهدف متابعة التغيرات السياسية في "الربيع العربي" والتطورات الدولية التابعة لها، منوها إلى مهام الشراكة العربية وهي تنقسم إلى ثلاثة محاور، السياسي لتشجيع الدول والإدارات العربية لتأييد حقوق الإنسان. أما المحور الثاني المساعدة المالية المباشرة لتنمية وإقامة المشاريع في عدد من البلدان من أهمها مصر وتونس، أما المحور الثالث والأخير التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية التي تشملها التغيرات في الدول الثماني والاتحاد الأوروبي، وهذا ما ترمي إليه زيارتنا للسعودية ثم دول الخليج العربي.

حقوق الإنسان تتلقى 460 شكوى ضد بنوك وجمعيات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111117/Con20111117457010.htm>

نواف عافت - الرياض

تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نحو 460 شكوى العام الماضي ضد بنوك سعودية، جمعيات خيرية وشركات أهلية. وبين التقرير أن مضامين الشكاوى تراوحت بين طلب مساعدات مالية، منازعات بين الأفراد والشركات، مطالبات بتبني بعض المقترحات، تقديم الاستشارات القانونية الشرعية. وأفاد التقرير أن هناك 286 شكوى مقدمة من ذكور و 174 شكوى نسائية من جنسيات متعددة، نال النصيب الأكبر منها السعوديين بنحو 417 حالة، ثم اليمنية وبعدها المصرية وتلتها جنسيات مغربية، سورية، أردنية، سودانية، باكستانية وفلسطينية، وذلك في 14 مدينة ومحافظة في المملكة، وجاءت الرياض في المقدمة بنحو 120 شكوى، مكة المكرمة 115، جازان 63، الشرقية 51، المدينة المنورة 38، عسير 32 وهناك أربع شكاوى من خارج المملكة استلمتها الجمعية وخطبت الجمعية عدة جهات من أجل رفع أسباب التظلم عن هذه الجهات.



حقوق الإنسان تستعد لمتابعة المسؤولين المقصرين

المصدر: جريدة شمس الجمعة 22 ذي الحجة 1432 هـ - 18 نوفمبر 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=147459>

الطائف. عبدالكريم الذبابي

توعدت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بملاحقة قانونية مكثفة لأية جهة حكومية يثبت أنها قصرت في أداء مهامها على أكمل وجه واتخاذ جميع الاحتياطات مسبقاً لموسم الأمطار في محافظة جدة، وشددت على أنها ستعمل عبر قنواتها الرسمية على العمل لتحويل المخالفين إلى المحاكمة وفق الطرق النظامية، وبررت ذلك بخشيته من تكرار سيناريو كارثة جدة التي وقعت قبل عامين وذهب ضحيتها عدد من المواطنين والمقيمين. وقال المشرف على الجمعية الدكتور حسين الشريف إن أعضاء الجمعية يتابعون ويرصدون الآن أداء الجهات الحكومية لاتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أخطار السيول في موسمها الحالي «من يتضح لنا أنه قصر في أداء مهامه ولم يتخذ الاستعدادات الكافية لمواجهة خطر الأمطار سوف نطالب عبر قنواتنا الرسمية بمحاكمته، وهو ما عملنا به في كارثة جدة الأولى».

وأشار إلى أنه منذ ذلك الوقت «نحن نرصد من الآن الاستعدادات وندون أي ملاحظات، وفي حالة وجود أي مقصر من جهة حكومية أو مسؤول أيا كان منصبه سنطالب بالتحقيق معه ومحاكمته فوراً.. هذه من مسؤوليتنا الإنسانية». وتأتي تحذيرات المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة فيما تكثف استعداداتها بالتنسيق مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة كل المستجندات والتقلبات الجوية تحسباً لحصول الأمطار في أي لحظة، وشارفت مشاريع تصريف مياه السيول والأمطار على الانتهاء، حيث تم الانتهاء من بناء خمسة سدود ووضع على كل سد صافرة إنذار مع ربط عمل الصافرات بغرفة عمليات الدفاع المدني.

وكان مدير المديرية العامة للدفاع المدني بجدة العميد عبدالله جداوي أشار في وقت سابق إلى تقسيم محافظة جدة إلى 16 مربعا، وكل مربع يشتمل على أكثر من جهة معنية منها الدفاع المدني والشرطة والمرور والهلال الأحمر والأمانة والشؤون الصحية؛ بهدف سهولة تقديم الخدمات وسرعة الوصول للأماكن التي قد يكون فيها خطورة، وتفادي لصعوبة وصول الآليات للأماكن المنكوبة في السابق تسبب في تفاقم الكارثة نظرا إلى ارتفاع منسوب المياه وانسداد الطرق، وهو التقسيم الجديد الذي ابتكره أمير المنطقة الأمير خالد الفيصل.



حقوقي وقانوني: التنسيق بين الجهات مفقود... وتجمعهم خطر

المصدر: جريدة الحياة السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ - 19 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/330315>

أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن «الجمعية» ستساعد هؤلاء العمال، إذ إنها في مثل هذه الحال تعمل على الحصول على حقوقهم، مضيفاً: «إذا كانت العلاقة العمالية سارية المفعول، فيجب الوفاء بهذه الحقوق، وتمكينهم من أجورهم، وإذا لم يكن فعلى رب العمل إعادتهم إلى بلادهم.» وأضاف: «لا شك في أن عدم حملهم أوراقهم يقيّد من حركتهم، وهذا مخالف للنظام، ويجب أن تكون إقاماتهم سارية المفعول ويحملها العامل بنفسه، ويجب على الجهات الحكومية المعنية مثل وزارة العمل أن تكفل لهم حقوقهم، ويبحثوا عن مثل هذه الحالات، وإذا لم تصرف لهم رواتبهم، فيجب أن تأخذ من مستخلصات المؤسسة لدى الدولة.» وذكر أن هناك مشكلات في عدم التنسيق الفعال بين الجهات الحكومية في القضايا العمالية، خصوصاً أنه توجد جهات تنفيذية لديها الكثير من القرارات التي لا يستطيع العامل معرفتها وهو يتنقل بين الجهات. ورأى المحامي عبدالله الجربوع أن وجود هؤلاء العمال بهذا الشكل يمثل خطراً على المجتمع، لوجودهم بالقرب من الأراضي السكنية والأسواق، فيجب أن تساعد الجهات المختصة في استعادة أموالهم وحقوقهم وعملهم، أو تسفيرهم إلى بلادهم حتى لا يكونوا خطراً أمنياً على البلاد، لافتاً إلى أن الأخطار الصحية التي تكتنف مجتمعهم أكثر من أن تحصى، وهم الآن في حال صحية ونفسية مما يحدث لهم.

موظفون بالمجاهدين يعملون تحت بند "كساوي وتجهيزات" اشتكوا إلى "حقوق الإنسان" لعدم تعويضهم وتثبيتهم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76458&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2011-11-20 12:11 AM

كشفت مخاطبات رسمية بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والإدارة العامة للمجاهدين عن توظيف عدد من موظفي الأخيرة "من أخوياء وعرفاء" تحت بند يحمل الرقم 228 تحت مسمى "كساوي وتجهيزات"، وهو بند لا يوحي مسماه بأنه مخصص للتوظيف.

جاء ذلك التأكيد في خطاب جوابي تلقتة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - حصلت "الوطن" على نسخة منه - بعد أن لجأت مجموعة "من مجاهدين وأخوياء" إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان متظلمين من عدم تعويضهم عن إجازاتهم وخدماتهم وعدم تثبيت العاملين على الوظائف الموقته.

وكشف مدير عام الإدارة العامة للمجاهدين مساعد بن صالح الحماد أن إدارته تعكف حالياً على تثبيت من ينطبق عليهم الأمر السامي الصادر ربيع الأول الماضي من الأخوياء والعرفاء والمجاهدين التابعين لإدارته وفروعها، مشيراً إلى أنه تم تثبيت الذين يحملون مؤهلات علمية ويزاولون أعمالاً لا تتفق مع طبيعة الأعمال التي تشملها مسميات وظائفهم، وذلك وفقاً لأمر سام صدر عام 1426.

وأوضح أنه بالنسبة للأخوياء المتعاقدين بفرع الإدارة بمنطقة جازان فإن الأمر السامي الكريم الصادر عام 1426 لا يشملهم بناء على خطاب المشرف العام على لجنة التثبيت بوزارة الخدمة المدنية الصادر عام 1427 الذي تضمن عدم شمول الأخوياء المتعاقدين بالأمر السامي الكريم لأن المذكورين تعاقد معهم على بند "228 كساوي وتجهيزات". وأكد أن الأمر لا يشملهم أيضاً لأن البند المتعاقد معهم عليه لم يدخل ضمن البنود المحددة بموجب تعميم ضوابط وآلية التثبيت الصادر من وزير الخدمة المدنية رقم 495 وتاريخ 28/4/1432 المبني على الأمر السامي المشار إليه، مبيناً أن الأخوياء والعرفاء والمجاهدين التابعين لإدارته وفروعها المشمولين بسلم الرواتب "المشار إليه في خطاب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" يستخرج بيان بخدماتهم من الإدارة، على أن يحال للإدارة العامة للمقررات والقواعد "لجنة المكافآت" بوزارة المالية بعد طي القيد من الإدارة لأي سبب من الأسباب لتعويضهم عن خدماتهم بالإدارة وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 558 الصادر عام 1382.

وأرقت إدارة المجاهدين خطاباً لمستشار التصنيف والتوظيف والمشرف العام على لجنة التثبيت بالخدمة المدنية عبدالله الملفي صادر عام 1427 يفيد أنه تم التعاقد مع من عينوا على وظائف موقته للعمل بفرع المجاهدين بجازان وحراسة منافذ جبل فيفاء على وظائف موقته وتصرف رواتبهم من بند "الكساوي والتجهيزات" وبالتالي فإن ضوابط التثبيت لا تشملهم.

وأوضح الخطاب أن الفئات المشمولة بالتثبيت وفقاً للمحضر الموقع بين وزارتي المالية والخدمة المدنية هم المعينون حسب لائحة المستخدمين أو لائحة بند الأجور، المتعاقد معهم على الوظائف الموقته بند 105 "بند الرواتب المقطوعة" وهذا البند هو البند الخاص الذي تصرف منه رواتب شاغلي الوظائف الموقته حسب تعليمات ما يصرف من بند الموازنة التي تصدر عن وزارة المالية.

الملك عبدالله قدم دعماً استثنائياً لتنمية الوطن وينتظر دوراً أكبر من المسؤولين

منغصات المواطنة أداء السلطة التنفيذية أقل من الطموحات

المصدر: جريدة الرياض الإحداد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/20/article684541.html>

الرياض، تحقيق رakan الدوسري

يدرك المواطنون أن الهدف من «سياسة الباب المفتوح» التي انتهجها حكام البلاد منذ وقت مبكر، هو إتاحة الفرصة لسماع أصوات المظلومين، وكذلك الذين لم ينصفهم المسؤول في موقعه، وفي ردهات الوزارات والدوائر الحكومية، وعلى الرغم من محدودية تأثير تلك السياسة مقارنة بعدد الأشخاص الذين لم يتمكنوا من مقابلة ولاة الأمر لسبب أو لآخر، إلا أنها مثلت عملية اختراق لما يسميه المواطنون «الطبقة العازلة»، والتي تتشكل من مسؤولين في مواقع مسؤولية بمناصب متوسطة، لكنهم يتولون إدارة علاقة المواطنين بالجهات الحكومية.

وإذا كان المواطنون الذين يقابلون ولاة الأمر تحل مشاكلهم سريعاً، فإن كثيراً من الذين لم يعرفوا الطريق إلى هناك، يعانون من مشكلات كبيرة تعترض طريقهم، وتجعلهم ضحية لـ «بيروقراطية» مقبلة، يصبح فيها المواطن كـ «كرة» تتقاذفها الأقدام ما بين دائرة وأخرى، كما أن التقصير وسوء الإدارة والفساد قد تحرم مواطنا آخر من أبسط حقوقه، ويبدو أن المساس باحتياجات المواطن ومتطلباته الحياتية يخلق اليوم ردة فعل سلبية لدى المجتمع، تطلال الشعور الوطني والحس الإنساني، بل وتؤثر في الوضع النفسي.

وعلى الرغم من أن تنمية الوطن في عهد خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- شهدت حضوراً استثنائياً على كافة المستويات، وتحديد في اعتماد ميزانيات سنوية بأرقام غير مسبقة تاريخياً، إلا أن أداء «السلطة التنفيذية» لا يزال دون مستوى الوطن والمواطن، بل ودون مستوى تطلعات «عبدالله بن عبدالعزيز».

«سوء الإدارة» و«الفساد» يحرمان المواطن من أبسط حقوقه.. لماذا لا نعترف بالتقصير؟
تهميش وتحطيم

تبدو وجوه غالبية المواطنين وهم يخرجون من الدوائر الحكومية ليست كما هي وهم يدخلونها، ففي كثير من تلك الدوائر رجال يكرسون مفهوم تهميش المواطن وتعقيد أموره بشكل يثير الاستغراب، فقد بات مألوفاً أن يتصل أحدهم على من يظن أن له علاقات جيدة من أقاربه وأصدقائه، متسائلاً هل تعرف أحداً في الدائرة الفلانية؟، وسبب سؤاله هذا ليس لأنه يريد تمرير موضوع بشكل غير قانوني، لكنه فقط يتحاشى دورة التعقيد والتهميش تلك، حتى وإن كان الموضوع بسيطاً وتقليدياً، فهذا مواطن يضع والده على عربة ويدفعه إلى قسم الطوارئ، بين والده جراح وجع ألم به للتو، يصبح في الطوارئ، لكن لا أحد بجيبه، وكأن والده مجرد مخلوق لا قيمة له من فصيلة تقل عن مكانة الإنسان أو كرامته قليلاً، وبعد انتظار قرابة ست ساعات على ذات العربة، وفي ذات الطوارئ، يأتي طبيب مقيم ويقول لذلك المواطن: «شوف لك مستشفى عالج أبوك فيه، ما فيش سرير عندنا!»، موقف يمكن أن يؤثر في نفس ذلك المواطن مدى الحياة، أما في ردهات المحاكم، فإنه بات من المألوف مشاهدة أصحاب الحقوق يتوسلون إلى خصومهم من أجل إعطائهم ولو جزءاً من تلك الحقوق، في ظل غياب تطبيق أنظمة العدالة بشكل يمكن أصحاب تلك الحقوق من حقوقهم في وقت قصير، فهناك طريقة تعامل فرغتها «البيروقراطية» في قاعات المحاكم تسمى «الصلح» والذي يُدعى فيه صاحب الحق إلى القبول بجزء من حقه اختصاراً لمشوار طويل قد يوصي من خلاله صاحب الحق أبناءه لمواصلة محاولة تحصيله.

د. الخثلان: نعاني من «التعسف في المعاملة»!

معاناة الاستقدام

مواطن آخر هربت خادمته التي دفع من أجل استقدامها قرابة (15) ألفاً، ودفع للحكومة رسوم استقدام قيمتها (2000) ريال، ودفع إقامة لمدة سنتين بقيمة (1200) ريال، لكنه ذات صباح لم يجدها في منزله، وحين لملم أوراقها، وذهب ليلجأ للجهات المسؤولة عن هروبها لإخلاء مسؤوليته، لم يجد أحداً يعرض خسائره أو يحفظ حقوقه، وبعد أشهر معدودة سلمت

نفسها للترحيل، فجاءته الاتصالات: "عليك إحضار حقيبتها، والمتأخر من رواتبها"، ويزيدون: "وأنت قادم إلينا لا تنسى أن تمر مكتب سفريات لتقطع لها تذكرة السفر إلى بلدها على حسابك الخاص.!!"
وشخص آخر وهو عائد بعد نهار طويل مليء بالإجفاف والضغط النفسي، وقبل أن يعطف يميناً إلى منزله في طرف الحارة، يصعقه "فلاش كاميرا ساهر"، فقد كان يسير بسرعة 75 كم/ساعة بينما السرعة المحددة في هذا الشارع كانت (70 كم/ساعة)، نهار مليء بالتداعيات، قد لا يتكرر كل يوم، لكن هذا المواطن يعيش تفاصيله تلك بين فينة وأخرى .
د. الحمود: المشكلة في «الروتين» وغياب الرقيب

حس وطني

وحسب مختصين في علم النفس والاجتماع، قد تؤدي تلك الأمور بالمواطن البسيط إلى حالة من الشعور السلبي العام، وردة فعله غير مرغوب فيها تجاه قيمه الوطنية وشعوره الاجتماعي .

ويرى "أ.د. صالح بن محمد الخثلان" -نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود- أن حرمان المواطنين من حقوقهم بسبب التهاون من قبل الجهات التنفيذية ينعكس بشكل سلبي على الحس الوطني، وقال: للأسف أن هناك الكثير من الممارسات "البيروقراطية" واللامبالاة التي يجدها المواطن في عدد من الأجهزة الحكومية، تنتسب في حرمانه من التمتع بحقوقه التي كفلتها له الشريعة الإسلامية وكفلها له النظام الأساسي للحكم، مشدداً على أن هذا الحرمان ينعكس سلباً على الحس الوطني، مبيناً أن المواطنة علاقة حقوق وواجبات، وعندما يشعر الإنسان أنه محروم من حقوقه المكفولة شرعاً ونظاماً، فإن ذلك ينتقص من مواطنته، وفي حال تكرار المواقف والحالات التي يشعر المواطن فيها بحرمانه من حقوقه فإن ذلك سيؤثر حتماً على مشاعر الانتماء والولاء للوطن .

سوء إدارة

وأوضح "أ.د. الخثلان" أنه لو أجرينا استطلاعاً للقضايا التي تهم المواطن بالدرجة الأولى وتنغص حياته وتكرر عيشه وتنعكس سلباً على مكانة الوطن لديه، لوجدنا أن غالبيتها تتعلق بسوء الإدارة واللامبالاة التي يواجهاها في الكثير من الأجهزة الحكومية، والتي تكرر لديه الشعور بأن له حقاً منتهكاً، مضيفاً أنه بالرغم من تعدد أنواع المنغصات التي يتعرض لها المواطن فإن أسوأها وأكثرها تأثيراً هو التعسف في المعاملة، والتي قد تحدث من بعض منسوبي الأجهزة الحكومية وخاصة جهات الضبط، حيث لا بد من الحرص الشديد على وضع ضوابط دقيقة وصارمة تضمن أداء هذه الجهات بمهامها دون التعسف، مشيراً إلى أن المسؤولية في معالجة هذه المنغصات تقع بالدرجة الأولى على المسؤول الأول في الجهاز الحكومي الذي تحدث فيه تلك المنغصات، سواء كان ذلك مرفقاً صحياً أو تعليمياً أو أي من المرافق الأخرى، ذاكراً أن أي وزير أو رئيس مطالب بمراقبة ومتابعة الأداء في جهازه، مع وضع الآليات والضوابط التي تضمن عدم الإساءة والإهمال، بل وتضمن حسن التعامل مع المواطن وتمنعه بحقوقه .

جهات رقابية

وأكد "أ.د. الخثلان" على أن دور الجهات الرقابية مهم جداً، خاصة حينما يقصر المسؤول الأول في الجهاز الحكومي عن أداء دوره ومسؤولياته في معالجة الممارسات الخاطئة في ذلك الجهاز، والتي تلحق الأذى بالمواطنين، حتى لو كان هذا الأذى مجرد إهمال وعدم مبالاة في التعامل، مشدداً على أهمية أن تضع الجهات الرقابية في مقدمة أولوياتها تحسين الأداء في الأجهزة الحكومية، مع الحرص على أن يكون احترام الأفراد وضمان حقوقهم وعدم التعسف معهم، مقياساً أساسياً لتقييم الأداء، إلى جانب عدم الاقتصار على المؤشرات الإدارية التقليدية لقياس الأداء، منبهاً إلى أن تنمية وتعزيز الحس الوطني مطلب دائم في كل وقت، وليس مرتبطاً بمرحلة بعينها، مشيراً إلى أن الانتماء لا يتحقق بمجرد الأحاديث والخطب والمهرجانات الاحتفالية، بل ولا يمكن تحقيقه سوى من خلال ضمان تمتع المواطنين بحقوقهم دون انتقاص، ومعاملتهم كشركاء، موضحاً أن هذا يتطلب معالجة جميع أسباب الشعور بالتمييز في المعاملة التي يجدها البعض، سواء كانت على أسس مناطقية أو قبلية أو اجتماعية أو فكرية، مشدداً مرة أخرى على أن المساواة في التمتع بالحقوق يجب أن تكون شعار المرحلة، خاصة ونحن نراقب ما يجري من حولنا من اضطرابات سببها الرئيس شعور الناس بحرمانهم من حقوقهم وتعرضهم لممارسات تنتقص من كرامتهم .

تحديث منتظم

وتمنى "د. عبدالله بن ناصر الحمود" -نائب رئيس الجمعية السعودية للإعلام والاتصال وأستاذ الإعلام المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود- أن يُنظر للمهملين في أداء أعمالهم ووظائفهم، على أساس أنهم يهددون المصالح الوطنية الكبرى، مضيفاً أن معظم العاملين في مصالحنا الحكومية بشكل خاص، يخطئون النظر إلى طبيعة علاقتهم بالناس، فعوضاً من أن يكونوا موظفين يقدمون الخدمة، ويساعدون في الحصول على الحقوق المشروعة والطبيعية، أصبحوا "مانحين" و"أصحاب سلطة اجتماعية"، مبيناً أن هذا هو السبب الرئيس في اتساع الشقة بين الموظف والمراجع، مشيراً إلى أن عدداً من أنظمة العمل لدينا باتت متقادمة، داعياً إلى إجراء كل مصلحة حكومية تحديث منتظم لكافة أنظمتها ومهارات

موظفيها، وقال: إنني أعجب من مسؤول إداري يعود في قراراته وتعاملاته اليومية مع حاجات الناس إلى تنظيمات تجاوز عمرها عقوداً من الزمن، دونما أن يثير هذا لدى ذلك المسؤول أي غضاظة، ذاكراً أن الجهات الرقابية تواجه التقادم ذاته في التنظيمات وفي مهارات العاملين، مؤملاً أن تُعنى تلك الجهات بالناس وبأرائهم، عبر إجراء الدراسات المسحية المتقدمة، التي يمكن من خلالها التعرف على اتجاهات الناس نحو تقديم الخدمات الإدارية وتطلعاتهم تجاهها، مطالباً الجهات الرقابية تفعيل نتائج تلك الدراسات بمهنية عالية وبآليات متطورة .

معاني القيادة

وأوضح "د. الحمود" أن الهدف الأسمى يتجسد في الأخذ بما يتطلع إليه الناس وتحقيقه كلما كان ذلك ممكناً، عوضاً عن التثبيث بالكراسي، والخوف من الانزلاق من على صهوتها، مضيقاً أن الخائفين على مقاعدكم، مسؤولون فاشلون، يقودون المؤسسة التي يعملون فيها إلى الفشل، وبالتالي يقدمون صوراً نمطية وسلبية عن الأداء الإداري لأجهزة القطاع العام، بل ويرفعون من مقت الناس وحقنهم، والنتيجة سلبية جداً على الإحساس بالاعتزاز بالوطن، وبالانتماء له والدفاع عنه، مشدداً على أهمية العمل بنهج القيادة الرشيدة الداعية إلى كل ما يمكن فعله من أجل خدمة المواطن وتقديم الخدمات إليه بشكل يرضي طموحه، ذاكراً أن خادم الحرمين الشريفين لخص في كلمته أمام مجلس الشورى، المرحلة الراهنة في مفردة واحدة وهي "التحديث"، ووصف -حفظه الله- التحديث الذي يتطلع إليه بأنه التحديث المتفق مع ثوابت الشريعة، والمتسق مع طبيعة المرحلة واحتياجات المواطنين، وهي الأمانة التي حملها نفسه بأن يسعى إلى تحقيق كل ما يكفل للمواطن عزه وسعادته ويحقق مصالحه، مشيراً إلى أنه لو كل مسؤول في قطاعنا العام استشعر تلك المعاني للقيادة الحكيمة، لأصبح حال ألدنا لوظائفنا أفضل كثيراً في وقت وجيز، مبيناً أنها الخلطة السرية للنجاح الذي تدركه غالباً القيادة، ويتركه كثير من الناس الموكل إليهم مهمات تنفيذية في قطاعنا العام .

عدم الحصول على الحقوق.. «الكبت يولد العدوان»!

يذهب أحدنا لإنهاء معاملة ما، فنجدّه يبحث عن ما هو مطلوب لاستكمال أوراق معاملته في زيارة واحدة، ولكن هيهات أن يتم ذلك، وأبسط التعقيدات: أوراقك غير كاملة، هذا إذا كانت المؤسسة التي تقصدها قد وضعت في صفحتها الإلكترونية الأوراق المطلوبة، أو قد لا يكون الموظف المسؤول على مكتبه، ويتوقف العمل وتمتد الطوابير؛ لأنه لا أحد يستطيع إنهاء هذه الإجراءات إلا هو، فالتوقيع البسيط على "معاملة روتينية" قد يجعلك تنتظر لأسابيع أو لأشهر، إضافة إلى التشدد في طلبات معينة، فمثلاً قد يطلب منك حضور معرفين عنك، ولا يتم قبول بطاقة هويتك وشهادة من جهة عملك تثبت من أنت، لماذا هذا التشدد إذا كان الهدف إثبات من أنا؟، لا أحد يشرح لك لماذا، يجوز لأنهم هم أنفسهم لا يعرفون، ولكنها طريقة للخلاص منك وتأجيل أمرك إلى يوم آخر !.

هناك الكثير من نظريات علم النفس أظهرت العلاقة بين الإحباط المتكرر والعدوان، حيث يبدأ الشخص بتعميم ما حدث له من إحباط، ثم السخط على جميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب مشابهة، أو على جميع المؤسسات التي تؤدي أعمالاً مشابهة، ثم تتفاقم المشكلة بمقارنة نفسه بأخرين يتشابه معهم في المقومات الأساسية والحقوق في بلدان أخرى، وقد يجد أنهم يحصلون على معاملة أفضل، تتمثل في احترام لإنسانيته ولحقوقه، بل وتقدير عالٍ جداً لعامل الوقت، ويقارن نفسه بمواطنين قد يعيشون في بلدان أخرى، أقل نمواً واقتصاداً من بلده، وقد يجد أنهم يحصلون على معاملة أفضل، فيجد نفسه في آخر القائمة، فيزداد شعوره بالغضب والقهر والمشاعر السلبية، فيصبح عدوانياً وصاحب أفكار هدامة، بل ويرفض قبول هذا الواقع، وقد يسعى إلى تغييره، فقد يقرر السفر إلى إحدى هذه البلدان والاستقرار فيها؛ لكي يستطيع الحصول على حقوقه، فيعلم تماماً ما له وما عليه، وشيئاً فشيئاً يتضائل شعوره بالانتماء إلى وطنه الأصلي، ويتنامى شعوره بالانتماء إلى البلد الجديد !.

الصورة الأخرى، هي افتقاد الشعور أن هذه المؤسسات تعمل لمصلحته ولحفظ حقوقه، فلا يشعر مثلاً أن ما تؤديه أحياناً من إجراءات وأنظمة أو لوائح هي لمصلحته، فقد لا يحافظ على الممتلكات العامة؛ لأنه لا يشعر أنها له أو لغيره، بل ولا يساعد على تحسين الأوضاع من حوله، لأنه يعلم أنه آخر المستفيدين، وأخيراً لا ينفع علاج الإحباط مادام المصدر موجود .

*أخصائي أول علم نفس أكينيكي

مدينة الملك فهد الطبية

حياة المواطن بين «راجعنا بكرة» و«السيستم داون»!

الفرد في هذا الزمان لم يعد لديه "الصبر" الذي كان يتحلى به في أجيال سابقة، ولعل هذا مرده إلى أسباب من أهمها مشاهدته وهو في غرفته للطريقة والأسلوب الذي يعيشه الآخرون خارج حدوده، فضلاً على المشاهدات والتجارب التي

خاضها من خلال تنقلاته الخارجية، كما أن أفراد المجتمع أصبحوا يقارنون بين شرطة إحدى دول الخليج التي تؤدي أعمالاً مثالية لخدمة المجتمع، وبين غرف العمليات لدينا والتي إما أن تكون مشغولة أو لا يتم الرد، أو الرد بـ "نفس طفشانة"، ولهذا تجد الفرد يضيق ذرعاً عندما يراجع الجوازات أو المرور أو مكتب العمل أو الاستقدام لاستخراج ورقة كان بإمكانه أن يعملها وهو في منزله بدون أي مضايقات، بل إنه يظل يتساءل دائماً: ما الذي يجعل دولاً مجاورة تستخدم التقنية لخدمة الإنسانية، بينما نحن لا نزال على أسلوبنا التقليدي راجعاً "بكرة"، وحتى تلك الدوائر التي حاولت تطبيق التقنية على استحياء تجد الموظفين فيها استبدلوا كلمة "راجعنا بكرة" بكلمة "السستم داو"، وهي في نهاية المطاف تعني "المرمطة" لهذا المراجع المغلوب على أمره.

هذه التعقيدات التي يمر بها المواطن في حياته اليومية هي حقيقة "تهد" من صحته النفسية والجسدية، حيث نجد البعض منهم يعاني من "الضغط" والآخر من "القولون العصبي" وثالث من "الاكتئاب"، بل وحتى تلك الأمراض الجلدية التي تظهر على البعض هي نتاج احباطات ومكبوتات النفس البشرية، وليس كلنا سواء في هذا الصدد، فمننا من يستخدم "حيله" الدفاعية فيتحول الى "حاقد" و "منتقم" من المجتمع، من خلال ممارسته لسلوكيات انتقامية كـ "التهريب" و "السرقة".

إننا مطالبون بتطبيق الحكومة الالكترونية لراحة المواطن من هموم المراجعة اليومية، وفي نفس الوقت تدريب موظفي "المواجهة مع الجمهور" على كيفية التعامل مع الآخرين، كي نحمل الأفراد من الأمراض النفسية والجسدية والتبعات التي قد تحدث للمجتمع نتاج هذه الاحباطات، وفي اعتقادي الشخصي أن إحساسنا بهوم المواطن سيرجحه نفسياً، وبالتالي سيجعل منه مواطناً صالحاً يسعى في بناء وطنه وحمايته من المتربصين به.

*استشاري نفسي واستاذ مساعد بكلية الطب

«مركز الحوار» و«كراسي الوحدة».. الرسالة لم تصل !

تأتي المبادرة بإنشاء مراكز وكراسي معنية بترسيخ الوحدة الوطنية فيما يبدو ضمن توجه عام يحافظ على الوحدة الوطنية، ويعزز روح المواطنة في نفوس المواطنين، وما بين الأهداف السامية من تأسيس تلك الجهات كمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني والكراسي الخاصة بتعزيز المواطنة في الجامعات والهيئات وما بين أدائها، يتضح أنها ظلت تدور في فلك تقرير منهيجي يعتمد على التنظير والندوات والأفكار المثالية التي يقرأها الناس في الكتب، بينما عجز دورها حتى اللحظة عن المساهمة في الحد من منغصات المواطنة التي تمارس على المواطن بشكل يومي من خلال عُقد من ترسبات البيروقراطية واللامسؤولية في جهات حكومية عديدة..

وتبدو ردة الفعل من قبل المسؤولين في تلك الجهات حين اتصلنا بهم للمشاركة في هذا التحقيق باهتة، وباردة، وبعضها وصل إلى حد الاقتراح بأن نغير فكرة التحقيق.. فقد اتصلنا بالمشرف على كرسي الوحدة الوطنية بجامعة الإمام، وكذلك المشرف العام على كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، كما اتصلنا بنائب الأمين لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

وهم رجال وضعوا في موقع المسؤولية ليقوموا بكل ما يمكن من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، وإشاعة روح المواطنة المتفائلة في نفوس المواطنين، إلا أننا لم نر أي تفاعل أو استجابة، ويخشى أن يكون المواطن بتنامي وعيه، وبما يتوفر لديه اليوم من وسائل الاتصال واكتشاف العالم قد تجاوز ما بحوزة تلك المراكز والكراسي من أفكار ورؤى تجاه الوحدة الوطنية، حينها ستصبح جميع المبادرات من قبل تلك الجهات أقل مما هو مطلوب!



في تجاوب مع ملاحظات وفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شرطة السلامة بالطائف تجري تعديلات على "غرفة التوقيف"

المصدر : صحيفة سبق الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33462>

فهد العتيبي - سبق- الطائف: أشاد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، بالتغييرات التي طرأت على مركز شرطة السلامة بالطائف، ما يعني تجاوب شرطة المحافظة مع الملاحظات التي رصدتها من قبل فريقها الحقوقي. وقال لـ "سبق": أوجه شكري وتقديري للجهود التي تضطلع بها شرطة محافظة الطائف، وعلى رأسها مديرها اللواء مسلم الرحيلي لمتابعته وتنفيذه حاجات مركز شرطة السلامة، وأن ذلك يعطي دلالة واضحة على اهتمامه وسرعة الاستجابة في عمل التعديلات، بعد أن كان عضو الجمعية بالطائف نايف الثقفي قد وقف على المركز بشكل خاص، كما وقف على عمل التعديلات من تهوية ونظافة وبعض التحسينات الأخرى. وثمن الدكتور الشريف التعاون القائم بين شرطة الطائف والجمعية في كل ما يتعلق بمهامها، وأن ذلك يصب في المصلحة العامة. وكان الفريق الحقوقي قد فاجأ مركز شرطة السلامة بالطائف أخيراً، ووقف على غرفة التوقيف بالمركز بعد أن التقى عدداً من المواطنين فيه، ونتج عن تلك الزيارة رصد عديد من الملاحظات



مطالبة بتهيئة المجتمع للتعامل مع المسنات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111121/Con20111121457749.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتهيئة المجتمع للتعامل مع المسنات وتشجيع العمل التطوعي في رعاية المسنين، وذلك بعد زيارة قام بها القسم النسائي في فرع الجمعية الوطنية في المدينة المنورة برئاسة رئيس القسم شرف القرافي. وأوضح المشرف العام على فرع الجمعية في المدينة المنورة الدكتور محمد سالم شديد العوفي أنه تحقيقاً لأهداف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز الإنسان ودعمها لتحقيق الأهداف المشتركة مع جميع مؤسسات المجتمع قام القسم النسائي في مكتب الجمعية في المدينة المنورة بزيارة دار الرعاية الاجتماعية للمسنين - الأقسام النسائية.

فريق نسائي لحقوقي لتقديم الدعم القانوني والنفسي للمصابات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ذي الحجة 1432هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111121/Con20111121457777.htm>

معتوق الشريف - جدة

شكل فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فريقاً نسائياً للوقوف على حريق مدرسة البراعم الأهلية في جدة وتقديم الدعم النفسي لأسرتي الضحيتين والمصابات في الحريق وتقصي الحقائق وتقديم الدعم القانوني للراغبين. وزار الفريق النسائي المشكل من عضوة الجمعية الدكتورة ريم الحارثي، الباحثة القانونية نورة التويم، والأخصائية الاجتماعية ليلي حلواني، المصابات والجرحى في مستشفى الملك فهد، حيث التقين بالمصابات والطاقت الطبي واطمئنن على الإجراءات التي تقدم للمصابات. وأوضح المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف أن الفريق يزور اليوم المدرسة ومستشفى الجدعاني والملك عبدالعزيز وبقية المستشفيات للاطمئنان على المصابات وتقديم العون لهن.

فتاتان شقيقتان تتعرضان للضرب والطعن من أخيهن غير الشقيق بالطائف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ذي الحجة 1432هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339735>

عواض الخديدي - الطائف

في واحدة من حالات العنف الأسري الجديدة، تعرضت فتاتان شقيقتان إلى اعتداء بالضرب والطعن من قبل أخيهن «غير الشقيق» بشمال الطائف، ويخضعن للعلاج في مستشفى الملك فيصل بالطائف.. يأتي هذا في الوقت الذي فتح فيه مركز شرطة الحوية ملفاً بالتحقيق لكشف ملابس الواقعة، فيما رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق ممثلها بالطائف الحالة وتابعت حيثياتها مع الجهات ذات العلاقة تمهيداً لرفع تقرير مفصل لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لاتخاذ الاجراءات حيالها. باشر فريق من لجنة الحد من الإيذاء بالمستشفى الحالة وبذل الجهود الكبيرة في رفع معنويات المعنفتين ومخاطبة الحماية الاجتماعية بالطائف عن طريق المستشفى والشرطة وتسليمهن لوالدتهن مؤقتاً. وبحسب المعلومات الأولية التي حصلت عليها «المدينة» فإن الفتاتين الشقيقتين في العقد الثاني من العمر تعرضن للاعتداء من أخيهن غير الشقيق في ظل غياب والدتهن المطلقة والمتزوجة من شخص آخر حيث تعرضن للضرب المبرح ثم الطعن فيما لم يكن أمام الفتاتين «المعنفتين» سوى الاتصال بوالدتهن والتي نقلتهن لمستشفى الملك فيصل على وجه السرعة ويخضعن للعلاج في الوقت الذي توارى فيه الشاب المعتدى عن الانظار فيما باشرت الجهات الامنية الواقعة وفتح مركز شرطة الحوية محضراً بالتحقيق لكشف كل ملابس الواقعة. ووجهت والدته الفتاتين أصابع الاتهام إلى الاب وابنه في اعتداءاتهم المتكررة على الفتاتين مطالبة بالتحقيق ومحاسبتهم في تعنيفهم لهن مؤكدة أن هذه ليست المرة الاولى التي يتعرض فيها الفتاتان للاعتداء. وأوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحافظة الطائف عادل بن تركي الثبتي أن الجمعية رصدت الحالة وتمت متابعتها مع مركز شرطة الحوية. كما قامت الام باستلام بناتها مؤقتاً على الرغم من انهن ما زلن في المستشفى. وأضاف ان الجمعية تتابع مع الجهات المختصة وضع الفتاتين وأن مثل هذه القضايا تعد من قضايا العنف الأسري التي يجب فيها الايقاع بالعقوبة حيال مرتكبها بعد انتهاء التحقيقات وثبوت أقوال الفتاتين ومن ثم يتم تقديم المتسببين للقضاء مؤكدا ان الجمعية سوف تقوم بإعداد تقرير مفصل عن الحالة ورفعها إلى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني.

السويد لصاحب شركة مقاولات: خاف الله وأعط عمالك

رواتبهم

كاتب سعودي: وزارة التربية والدفاع المدني مسؤولان عن

مأساة براعم الوطن

المصدر : صحيفة سبق الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33494>

أيمن حسن - سبق: صدم حريق مدرسة "براعم الوطن" الجميع، ما جعل كاتباً يرصد المسؤولية المشتركة بين وزارة التربية والتعليم التي أهملت توفير الوسائل المحققة للنجاة في مثل هذه الحوادث القاتلة، والدفاع المدني الذي يقوم بمهمة التفتيش والتدريب على النجاة من مثل هذه الكوارث.

وبعيداً عن الدخان، يطالب كاتب صاحب مؤسسة مقاولات بالخوف من الله ويمنح عماله رواتبهم المتأخرة منذ ثمانية شهور، مشيراً إلى أن جلب حقوق هؤلاء أصبح مسؤولية وزارة العمل.

كاتب سعودي: وزارة التربية والدفاع المدني مسؤولان عن مأساة "براعم الوطن"

يتساءل الكاتب الصحفي عبدالله العمري في صحيفة "المدينة" عن المسؤول عن حريق مدرسة "براعم الوطن" في جدة، مشيراً إلى المسؤولية المشتركة بين وزارة التربية والتعليم التي أهملت توفير الوسائل المحققة للنجاة من مثل هذه الحوادث القاتلة، والدفاع المدني الذي يقوم بمهمة التفتيش والتدريب على النجاة من مثل هذه الكوارث، ففي مقاله "من المسؤول؟" يقول الكاتب: "إنها لمسؤولية ضخمة أن يحدث مثل هذا الحادث في مجمع كهذا.. وأضخم منها أن تكون أسباب حدوثها

من إهمال محتمل سواء من حيث الوقاية منها أو من حيث إدراك عواقبها عند الحدوث وأثناءها.. إن مأساة حادثة مكة لم يتم الاستفادة منها.. بل لم يتم وعي دروسها، ليس من حيث الاحتياط لحدوثها وتكرارها.. ولكن أيضاً من مجرد إيجاد

مخارج عند حدوثها.. مما ترتب على ذلك من رعب للطالبات الصغار وفزع لأولياء الأمور، وآلام لا حدود لها لمن شاهدها عن بعد أو قرب"، ثم يشير الكاتب إلى جهتين تتحملان المسؤولية ويقول: "إن حجم المأساة ليس بالأمر الهين..

إذا وضعنا في الاعتبار (الغفلة) الواضحة من قبل الجهات التربوية أو الدفاع المدني.. فالأولى -أي التربية- للإهمال الواضح لها من حيث الإعداد المناسب.. واختيار اللجنة الأمنية التي تباشر عملها على أرض الواقع وتفحص وتمحص

توفير الوسائل المحققة للنجاة من مثل هذه الحوادث القاتلة التي ينبغي أن توضع في الاعتبار، أما الثاني.. وهو الدفاع المدني فلأنه لم يقدّم بمهمة التفتيش الدائم والمستمر لهذا الأمر وهي مسؤوليته بالدرجة الأولى. ولكنه للأسف تراخى في

ذلك"، ثم ينتقل الكاتب إلى قلب المشهد المأساوي ويقول: "طالبات صغيرات يقفن من النوافذ بعد تحطيم زجاجها هرباً من الموت حرقاً، وأخريات حجزن في الفصول بسبب وجود حديد على النوافذ، ويبدو أن المخارج مفقودة أو قليلة لا

تستوعب تدافع أكثر من 800 طالبة في ظل غياب تدريب المعلمات والإداريات المستمر للنجاة من مثل هذه الكوارث للخروج بسلامة.. في سيول جدة العام الماضي (قدر الله ولطف) خرجن المعلمات والإداريات من بعض المدارس حال

وصول رسائل على جوالتهن تنذرهن بالتوجه إلى منازلهن وتركن الطالبات في المدارس مع معلمة واحدة.. فكثير من الطالبات خرجن على الرصيف في انتظار أولياء أمورهن نتيجة الرعب الذي وقع عليهن بهروب معلمتهن غير

المدربات في مثل هذه الحالات"، ثم يعدد الكاتب الإجراءات المطلوبة لتفادي مثل هذه المأساة ويقول: "المطلوب من الدفاع المدني التنسيق مع وزارة التربية لمتابعة تدريب العاملين والعاملات بالمدارس على عمليات الإخلاء والتعامل

الأولي مع حالات الطوارئ والقيام بتجارب فرضية للتعامل مع مثل هذه الكوارث الطارئة عند حدوثها، لا سمح الله،

والتأكيد على توفر وسائل السلامة مثل كشافات الإضاءة الاحتياطية وكواشف الدخان والمطلوبة بديهيًا توفرها في أي منشأة كبيرة مع استمرار الصيانة لها"، وينهي الكاتب بالتساؤل: "متى نرعي.. ومتى نؤدي واجباتنا على الوجه المطلوب؟ ثم من المسؤول عن كوارث الإهمال وعدم الانضباط وأداء الواجب؟ اللهم ارحم من مات.. واشفِ المصابات.. وألهم أهاليهن الصبر يا أرحم الراحمين".

"السويد" لصاحب شركة مقاولات: "خاف الله وأعط عمالك رواتبهم"

يطالب الكاتب الصحفي عبدالعزيز السويد في صحيفة "الحياة" صاحب مؤسسة مقاولات أفلست وأهملت عمالها، أن يخاف الله ويمنح عماله رواتبهم المتأخرة منذ ثمانية شهور، مشيراً إلى أن جلب حقوق هؤلاء أصبح مسؤولية وزارة العمل، وأن أوضاع هؤلاء المساكين مخزية، وعيب، وفيه إساءة للمملكة، ففي مقاله "خافوا الله فيهم" يقول الكاتب: "لا يمكن فهم تكرار حالات إهمال حقوق العمالة، 1200 عامل دون رواتب منذ ثمانية أشهر، الخبر نشرته (الحياة) أمس، عن مؤسسة مقاولات أفلست وأهملت عمالها، وهم يسكنون في استراحة جنوب الرياض، ومروراً على جميع الجهات الحكومية المختصة (مكتب العمل – الجوازات – إمارة الرياض – الشرطة – المحكمة) دون انفراج أزمته"، ويمضي الكاتب قائلاً: "الرقم كبير، والظلم هنا أكبر.. والصورة التي نقلتها "الحياة" عن أوضاع هؤلاء المساكين مخزية، وعيب، وقبل هذا حرام، فالأوضاع الصحية لهم مزرية وصاحب المؤسسة يهددهم بعدم الاقتراب من مكتبه وإلا؟ والقصة أنه اشترى المؤسسة، ولديها مشاريع كبيرة، لكنها تعثرت ثم أفلست، وثمانية أشهر زمن طويل، من لديهم دخول متوسطة في حال صعبة مع تكاليف المعيشة، فكيف بمثل هؤلاء وهم أحوج الناس لتحرك الجمعيات الخيرية لحين انفراج أزمته"، ويشير الكاتب إلى تجربة الإمارات ويقول: "وكنيت أوائل العام الماضي اقترحت على وزارة العمل الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية في نظام إلكتروني طبقته اسمه "نظام حماية الأجور"، كحل جذري، بحيث يصبح دفع الأجور تحت النظر الرسمي على اعتبار أنه نظر "سنة على ستة"، فلا تتراكم الرواتب بالتسويق والمماطلة، وتتضخم القضايا، ولم يستجب أحد، وربما سيقال: تحت الدراسة"، ثم يتساءل الكاتب: "ما العمل لحل مشكلة هؤلاء؟ تقول الصحيفة إن بينهم تخصصات، ووزارة العمل تصدر كل يوم تأشيرات، فلماذا لا تحصيهم الوزارة وتعطيهم الأولوية لنقل الكفالة والعمل، مع بقاء حقهم في مطالبة المؤسسة السابقة، هل يحتاج مثل هذا الحل إلى اختراع؟ ويذكر رئيس جمعية حقوق الإنسان أن التنسيق بين الجهات المختصة في حل قضايا العمالة غير فعال، ولا بد من السؤال عن سبب استمرار عدم الفاعلية هذا، نحن غالباً نرمي مشاكلنا على عدم التنسيق، فلماذا نفشل دائماً في التنسيق، ولا نفهم منه سوى صيغة تنسيق لاعبي كرة القدم"، وينهي الكاتب بقوله: "شاءت وزارة العمل أم أبت، هؤلاء العمال في ذمتها، ووضعهم إساءة للبلد ولنا، قبل أن يكون إساءة لهم".

شرطة الطائف تلاحق الشاب ولجنة الحماية باشرت وحقوق الإنسان تتدخل فتاتان تتهمان والدهما وأخاهما بالتحرش.. وطعنات السكين تكشف محاولة الاعتداء

المصدر : صحيفة سبق الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م
<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33524>

فهد العتيبي - سبق - الطائف: أضافت فتاتان تهمة التحرش ضد أخيهما غير الشقيق، المتهم لدى شرطة الطائف بتسديد طعنات عدة لهما في أنحاء متفرقة من جسديهما. وقد باشرت لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف قضية التحرش بعدما وجَّهت الفتاتان أصابع الاتهام لكل من الأخ المعتدي عليهما ووالدهما. وكشفت المصادر أن الشاب سدّد طعنات عدة لأختيه غير الشقيقتين (17 و 21 عاماً) في أعقاب محاولتهما الدفاع عن نفسيهما أثناء التحرش؛ ما دفعه لتسديد طعنات عدة متفرقة لهما من سكين كان بحوزته، ثم لاذ بالفرار عقب رؤيته نزف دمائهما، ويتم حالياً البحث عنه، فيما تم إبلاغ والده عن طريق الشرطة من أجل الحضور؛ كونه أكد سفره. وقد شكت الفتاتان من أن الأخ والوالد يتحرشان بهما مستغلين طلاق والدتهما ووجودهما معهما في منزل واحد. وعقب الحادث اتصلت الفتاتان بوالدتهما "المطلقة"؛ كون والدهما متغيباً عن المنزل؛ فحضرت بدورها، ونقلتهما لمستشفى الملك فيصل بالطائف، وتم إبلاغ الشرطة، التي حضرت ممثلة في مركز شرطة الحوية شمال المحافظة. وعلى الفور خضعت الفتاتان للكشف الطبي والعلاج، ومن ثم جرى تنويمهما، في الوقت الذي شهد فيه حضور فريق من لجنة الحد من الإيذاء بالمستشفى، الذي بذل جهوداً في رفع معنوياتهما وتقديم ما تحتاجان إليه من حماية، وتمت مخاطبة لجنة الحماية الاجتماعية عن طريق المستشفى والشرطة، التي ندبت منسوباتها لبحث الواقعة ومعرفة تفاصيلها. ومن جهته قال ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف عادل بن تركي النبيتي، في تصريح خاص إلى "سبق": نتابع مع الجهات المختصة وضع الفتاتين، وهذه القضايا تُعدّ من قضايا العنف الأسري التي يجب فيها إيقاع العقوبة حيال مرتكبيها بعد انتهاء التحقيقات.

قاتل زوجته الممرضة يسلم نفسه - الأجهزة الأمنية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ذي الحجة 1432هـ - 21 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/330985>

القريات - فهاد الجديد

سلم مواطن أقدم على قتل زوجته نفسه إلى الجهات الأمنية أمس، بعد أسبوع من وقوع الحادثة في قرية «صوير» التابعة لمدينة سكاكا، فيما لا تزال التحقيقات جارية معه للتعرف على التفاصيل والأسباب، وعلمت «الحياة» أن الجاني تم نقله إلى مدينة سكاكا لاستكمال التحقيقات.

وأوضح مساعد الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الجوف المقدم الدكتور تركي المويشير، أن الجاني سلم نفسه ظهر أمس لمركز شرطة «غطي» التابع لشرطة محافظة القريات، لافتاً أنه تم اتخاذ الإجراءات المبدئية لتوقيفه والتحقيق معه.

وتعود جريمة الزوج إلى الأسبوع الماضي، بعد ما قام بتعنيف زوجته وطعنها بسكين طعنات عدة، إثر شجار حدث بينهما، إذ تم إسعافها وهي بحالة حرجة، إلا أنها توفيت بعد ذلك، وكانت المصادر الطبية أوضحت أن الزوجة أصيبت بنزيف حاد ناتج عن آلة حادة في أعلى الفخذ الأيمن، أدى إلى قطع الأوعية الدموية الرئيسية، وكذلك نزيف داخلي بالبطن وتهتك بالكبد. وكان عدد من الحقوقيين قد شددوا على ضرورة التحرك من الجهات المسؤولة لمواجهة العنف الأسري، والعمل على تقديم الخدمات للمعنفين والتوعية بحقوقهم، وتعريفهم بالجهات التي يمكن اللجوء إليها في حال التعرض للعنف، إذ ذكرت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتوراة مها المنيف، أن العنف الأسري لا يحتاج إلى أن يصبح ظاهرة حتى تتم مواجهته، مشيرة إلى أن بعض المتعاملين مع المعنفين مثل الشرطة أو المستشفيات أو الاختصاصيين الاجتماعيين يعتقدون أن العنف قضية عائلية، بينما هي قضية أمنية اجتماعية طبية، مطالبة بمزيد من الخدمات التي يمكن تقديمها للمعنفين للإسهام في حمايتهم.

فيما نوّه المستشار القانوني وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، إلى ضرورة تعريف أفراد المجتمع بحقوقهم وما يمكنهم القيام به عند مواجهتهم لأي عنف، حتى لا تزداد عمليات التعنيف.

الخللان: نقلنا مفهوم حقوق الإنسان من الكتب إلى عقل المواطن السعودي!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331340>

الرياض - أبكر الشريف

أوضح عميد كلية العلوم السياسية والحقوق بجامعة الملك سعود نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الختلان، أن العملية السياسية في العالم العربي تختلف عنها في العالم الغربي، إذ يصنع فيه القرار فارقاً عن العالم الثالث الذي يتخذ فيه القرار من طرف واحد أو أطراف محددة مؤكداً أن الوضع الحقوقي في المملكة تحسّن بعد إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي أخذت على عاتقها الدفاع عن الحقوق الأساسية لمن يعيش على أرض المملكة، مضيفاً أن الجمعية اقترحت تعديلات على نظام الكفالة التي عليها تعديلات كثيرة جداً، ورفعت نظاماً متكاملًا لحامية المستهلك، وهي تتسق مع الجهات المختصة في صنع القرارات، وفي الشأن الإقليمي يرى الختلان أن اختفاء العراق كقوة إقليمية في المنطقة فتح المجال أمام إيران لتزيد من تدخلاتها في المنطقة، محاولة فرض نفوذها أمام السعودية التي تستحوذ على النفوذ الطبيعي لدول الخليج، مذكراً بأن الثورات العربية ستغيّر المنطقة، بشرط أن يكون هناك استقرار في المناطق التي تمت فيها الثورات... فالإلى نص الحوار:

كثيرون يتخوفون من الدخول لعالم السياسة، وأنت وضعت قدمك على سلم السياسة منذ الجامعة، هل دخلت هذا العالم برغبة منك أو بتنسيق من الجامعة أو وجدت نفسك فيه؟
-أستطيع أن أقول لك إنها رغبة، فأحدنا يتخرج من الثانوية وليست لديه معرفة دقيقة بالتخصصات، ولا أدري اللحظة التي اخترت فيها القسم السياسي فليست هي حاضرة في ذهني، لكن بطبعي لما كنت في الثانوي كنت نشطاً دائماً، ولي مشاركات في الأنشطة اللاصفية، وتأكد من خلال المقررات التي أخذتها التي تُعنى بملاسات قضية السلطة، وهي داخلية في حياتنا بشكل كبير جداً، خصوصاً في العالم الثالث.
وفي الدول المتقدمة تجد السلطة حاضرة في كل مكان، إضافة إلى ذلك الفترة التي درست فيها في الثمانينات كانت السعودية في الفترة الذهبية في النشاط الثقافي وهذا أثر في الاهتمام بقضايا الشأن السياسي.

العلوم السياسية

>كيف كانت نظرة الناس لقسم العلوم السياسية في بداية الثمانينات؟

-هل تعلم أنه حتى الآن لا يزال التوجس موجوداً ولكن أقل طبعاً، لكن البعض يستغرب من وجود قسم للعلوم السياسية في المملكة، مثلاً أذكر في مناسبة قبل سنة خارج المملكة لما عرفت بنفسي أنني أستاذ في قسم العلوم السياسية استغربوا، مع أن القسم من أوائل الأقسام في جامعة الملك سعود، ومرّ عليه الآن أكثر من 40 سنة، ويمكن السبب في أن ثقافتنا المحلية فيها عزوف عن السياسة.

>وهل النظرة الآن أصبحت عادية؟

-الآن أصبح الناس في حياتهم يأكلون ويشربون سياسة، وهذه مسألة لا مفر منها في العالم النامي، لأن السلطة في العالم النامي مخترقة حياة الإنسان بشكل عام، ولعلها تفسّر اهتمام الناس.

>لك أكثر من 30 سنة وأنت في العلوم السياسية، سواء طالباً أو معلماً أو مشرفاً على كثير من النشاطات، هل تغيّرت أبعديت السياسة منذ 30 عاماً؟

-القضايا الأساسية في السياسة كتحديد اختصاص أو في مجال نشاط اجتماعي أو إنساني لم تتغيّر، لكن يمكن أن آليات التعاطي مع القضايا السياسية تغيّرت بفعل العولمة وانفتاح الناس على المجتمعات الأخرى وتعرفهم على نماذج جديدة، وفي ما يتعلق بإدارة الشأن السياسي تغيّرت.

لكن أبجديات القضايا الأساسية التي كانت مبحوثة منذ بداية القضايا السياسية لا تزال هي قضية مصدر السلطة من يملكها ومن يستحقها وكيف تنظمها، وهذه مسائل أساسية لم تتغير، وكما تتعلق بالسلطة والعدل تتعلق بالحرية فهذه وسائل ثابتة، وهناك بحثٌ قلقٌ ودائمٌ بشأن هذه الأسئلة، وعلى سبيل المثال في النظام السياسي السؤال الدائم ما النظام السياسي الأنسب؟ >خريجو العلوم السياسية لماذا دائماً يتجهون لوظائف بعيدة عن تخصصهم؟

-الكثير من خريجي أقسام العلوم السياسية في الجامعات السعودية يلتحقون بوظائف في مجال تخصصهم في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وبعضهم يتوجه لوظائف لها علاقة مباشرة بالتخصص، وأقول مباشرة لأن كل شيء في هذه الحياة يكاد يرتبط بالسياسة بشكل أو بآخر، التحاق خريجي القسم بوظائف خارج التخصص خصوصاً في القطاع الخاص يعد ميزة وليس عيباً أو مأخذاً، فهي تعني أنهم تخرجوا بمعارف تؤهلهم للالتحاق بمثل هذه الوظائف.

على سبيل المثال، نجد أن كثيراً من خريجي القسم يعملون في وظائف في البنوك، وإذا عرفنا صعوبة الحصول على وظائف في القطاع البنكي يتأكد لنا تميز خريجي القسم، وهو ما أهلهم للحصول على هذه الوظائف.

لقد ظهر لنا أن مسؤولي التوظيف في القطاع البنكي يقدرون لطلاب العلوم السياسية ما يظهرونه أثناء المقابلة للوظيفة من قدرة على التعامل مع المشكلات، وعقلية منفتحة على البدائل كافة للتعاطي معها، هذه المهارة اكتسبها من خلال المناهج في تخصص العلوم السياسية التي تتعاطي مع القضايا كافة كمشكلات يمكن معالجتها من خلال الاختيار بين بدائل كثيرة.

>كما نعلم أن لك تعاطياً كبيراً مع السياسة العربية وأيضاً لك احتكاك بالسياسة الأميركية بحكم دراستك الماجستير والدكتوراه فيها، على ماذا ترتكز السياسة العربية، وبالمقابل على ماذا ترتكز السياسة الأميركية والإسرائيلية؟

-هناك أشياء مشتركة في السياسة في كل العالم سواء سياسة أميركية أو عربية، لكن السياسة الأميركية تجد فيها النظام الديمقراطي والمشاركة في صنع القرار أوسع وأشمل، وكذلك هناك مجال لقنوات التأثير في السياسة.

والعالم العربي يختلف بحكم طبيعة الأنظمة السياسية العربية المختلفة باختلاف دائرة اتخاذ القرار، ولذلك في الولايات المتحدة البدائل للتعامل مع القضايا المختلفة أكثر، ولأن المشاركة في صناعة القرار كثيرة، فيما في العالم الثالث البدائل أقل، ويقال لذلك إذا كانت السياسة الخارجية في الدول الغربية تُصنع فهي تُتخذ في الدول العربية من فرد أو مجموعة من الناس، ويكون رد فعل أو أكثر من المبادرة، على عكس دول العالم الأول.

>مع المبادرة الفلسطينية لمقعد في الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، هل تغيرت اللعبة السياسية العربية بطريقة أداء اللاعبين؟

-اللعبة لم تتغير كثيراً، لكن تغيرت بسبب الاحتجاجات قليلاً، هذا بافتراض الاستقرار في المناطق التي وصلت إليها الاحتجاجات، وهذا التغير في السياسة الداخلية والخارجية، لكن في ما يتعلق بالسؤال عن التقدم الفلسطيني لنيل مقعد في الأمم المتحدة فهذا لا يعكس تغيراً في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكنه يمكن أن يعكس إدراكاً من السلطة لأهمية البعد الدولي، وهذا كان غير مدرك من قبل، لأنه يكاد يكون محسوماً بأن الدولة الأقوى في العالم في صف إسرائيل، وبقية الدول تدور في فلكها.

الأقطاب في السياسة

>هل سنرى في الأفق بروز أقطاب جديدة موازية للقطب الأميركي بعد انسحاب القطب السوفياتي ومتى بالتحديد؟ -هذا السؤال مطروح، وهناك من يتحدث عن الصين بأنها القوة الصاعدة، وأنها ستنافس الولايات المتحدة، وهذا لن يتحقق بسبب أن الدول المنافسة للولايات المتحدة دول كبيرة لم تصل إلى حد الدول العظمى، التي تُعرف بأنها عندها الرغبة والقدرة على الوصول إلى كل مكان في العالم، وعندها المصلحة لتصل إلى أي مكان في العالم، وعندها حس رسالي كنشر مفاهيم جديدة مثل الديمقراطية.

والاتحاد السوفياتي كان لديه هذا الحس في نشر الشيوعية، والصين ليست لديها رسالة، وأظن أن مستقبل العالم ليس ملائماً لفكرة الأقطاب بسبب العولمة، ولأن قضايا العالم تتداخل فيكون الأقطاب موجودين لكن من دون تدخل.

>لك دراسة عن الاتحاد السوفياتي... هل أصبحت كل قوة الاتحاد السوفياتي في روسيا وكل ضعفه بالجمهوريات المحيطة به؟

-المشكلة مشتركة بين روسيا وبقية الجمهوريات الـ15، ومشكلة الاتحاد السوفياتي أنه استمر فترة طويلة وكان قوياً على جميع المستويات، ولكن لاحقاً بدأت تدب فيه مشكلات الجمود والتزهد، إضافة إلى أنه دخل في أكبر مشروع للتطور الاقتصادي والاجتماعي، ولكن النظام السياسي والعسكري أبى أن يتكيف مع هذه النجاحات، وأصبحت هناك فجوة، ولذلك أصبحت الإشكالية هناك كبيرة، فحاول غورباتشوف أن يحل هذه الإشكالية، ويمنع سقوط الدولة، والنظام السياسي هناك قائم على هيمنة أحادية، وفي النهاية كان الوقت متأخراً جداً فتحول الأمر إلى تفكيك.

> عام 1990 شكل علامة فارقة في العالم بأسره (حرب الخليج الأولى - تفكك الاتحاد السوفياتي - سقوط جدار برلين)، هل للأمر علاقة بتصور مسبق أم أنه وليد الصدفة؟

- لا شك أن القدر موجود في كل وقت، لكن فكرة التخطيط تعيدك إلى المؤامرة، وهذا يعود إلى الفكر العربي الذي يجعله سهلاً، وأنا أظن أنه عائق في التفكير العربي، لأن الإنسان إذا سلم نفسه في النهاية تعود له بأثر سلبي، ولا شك أن الدول تبحث عن مصالحها بأي شكل كان، وتبحث وتخطط لما تريد، والنتيجة أن التسليم بنظام المؤامرة مدمر.

وعودة لأحداث عام 90 فقد أتت متراكبة، فأولاً الاتحاد السوفياتي كان في آخر مراحل التفكك بعد إصلاحات غورباتشوف، وفي تلك الفترة كان كقطب مع النظام الدولي وكابحاً لمراهقات النظام العالمي، وللعراق علاقة مميزة مع الاتحاد السوفياتي وكانت تحركاته بتنسيق معه بسبب المصالح المشتركة.

وفي ظل التدهور في العلاقة بين الطرفين أتى قرار الغزو لأن الكابح كان غائباً، وهنا يأتي البعد الدولي الذي جعل العراق يتصرف بطريقة فردية، والبعد الآخر هو العولمة، وجدار برلين الذي أتى لإصلاحات غورباتشوف التي أثرت في دول أوروبا الشرقية، وهذه كانت تريد الخروج من عبارة الأخ الأكبر، وأرادت الخروج مع رفع الاتحاد السوفياتي يده عن الجميع وعن أوروبا أيضاً.

> بعدها بعقد حصلت أحداث 11 أيلول (سبتمبر)، والآن بعدها بعقد حصلت الثورات العربية، هل لكل عقد مفتاح يُفتح به أو يغلق؟

- لا أدري عن فكرة العقد، لكن كل هذه الأحداث مترابطة، فأحداث الهجمات وما تبعها من سياسة أميركية ذات توجه واحد تسعى للسيطرة على العالم، كانت مرتبطة بما حدث في التسعينات، لأنه في نهاية التسعينات كان هناك حديث عند بعض النخب الأميركية بأن بلادهم لم تعد تسيطر على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

بعدما حدث في منتصف التسعينات وما بعده أصبح القرار جماعياً، وكان ذلك في الفترة التي يحكم فيها واشنطن الديموقراطي بيل كلينتون، وكان لدى الجمهوريين شعور بأن بلادهم لم تعد تستمتع بالنصر على الشيوعية، فكانت الهجمات فرصة لتأكيد الهيمنة الأميركية وأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، فذلك كان رد فعلهم عنيافاً، ولذلك قال بوش مباشرة بعد الهجمات إن خريطة 60 دولة ستتغير، وكأنها فرصة واستثمرت لإعادة تأكيد أن الولايات المتحدة هي القطب، وأنت لفرض القطب الوحيد.

التعامل مع إيران

> مع هذا التغير رأينا تنمراً في التعامل الإيراني ورغبة في الخروج إلى خارج حدود الوطن، ما الذي أخرج المارد من قمقه؟

- نحاول تفسير هذه النزعة المتشددة لإيران بسببين، الأول متعلق بداخل إيران، والثاني متعلق بالبيئة الإقليمية التي تعيش فيها إيران، والقضية الكبيرة التي فتحت المجال هي القضاء على دولة العراق كقوة إقليمية، وهو السبب الرئيسي في هذا الخروج وما خلق من فراغ الاستراتيجي جعل إيران تستثمره، وبعده مباشرة وصل إلى الحكم في إيران أحمددي نجاد وهو يمثل تياراً فكرياً متشدداً عنده رؤية أيديولوجية يريد إيصالها إلى العالم وهو خط متشدد جداً وهذا السبب الأول الداخلي.

> إذا تغيرت هذه الموازين هل تعود إيران إلى الداخل بحكم أن الانتخابات مفتوحة النتائج؟

- لا شك أن الإشكالية الدائمة هي الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين، لكن إيران حققت مكاسب عالية خارجياً وإقليمياً ونفوذها في المنطقة زاد كثيراً، على عكس الداخل الذي خسر كثيراً من العزلة الدولية، فبسبب الانعكاسات أظن أن الخط الإصلاحي إذا عاد إلى الحكم يعود إلى سابق عهده، لأن هذا في مصلحة إيران أولاً، وإبقائها داخل البلد بعيداً عن الانتصارات التي يدفع المواطنون ثمنها.

> في هذه الأجواء كيف تستطيع دول الخليج مقارعة هذا المد الإيراني؟

دول الخليج بدأت الآن في مواجهة المد الإيراني في المنطقة، ولكن هل توجد استراتيجية موحدة؟ وهذا سؤال لا أجد إجابة عليه لأن كل دولة لها سياستها المستقلة، ولكن التنسيق المشترك بينها ضعيف، فكل دولة لها علاقتها المستقبلية، ولكن الدولة الأهم هي المملكة التي فتحت الطريق أمام إيران لكسر عزلتها، ولو تذكرنا زيارة الملك عبدالله حين كان ولياً للعهد لإيران في قمة المؤتمر الإسلامي كانت بداية لكسر عزلة إيران، وهو ما فتح لها الطريق للعودة إلى الجوار العربي، وتحسنت علاقاتها مع دول المنطقة، فالمملكة دولة استراتيجية في التعامل مع إيران.

والمسألة هي صراع نفوذ كان موزعاً بين المملكة وإيران والعراق التي خرجت من الساحة، فبقيت إيران والمملكة التي هي دولة محورية، تستطيع أن تحجم المحاولات الإيرانية، والمملكة لا تريد ذلك لأنها لا تريد أن تدخل في مواجهات، وهي تشعر بالخطر لمحاولة إيران الحصول على الطاقة النووية، ولكنها تحاول أن تواجه بالتواصل مع الإيرانيين والدول العربية التي لن تسعى إلى مواجهة شاملة، لأننا ندرك أن مثل هذه المواجهات لها ثمن، ولذلك يكون المخرج هو التغيير الداخلي لتواجه التشدد الإيراني وهذا ما نراهن عليه،

وأتمنى إبعاد العقائد والمذاهب عن الصراع لأن له خطراً مستقبلياً، والأدوات الاقتصادية والسياسية في يد الدول، وإنما دائماً البعد الطائفي يكون أثره على الشعب، وأثره عكسي وسيئ، باستثناء ذلك يجوز استخدام كل وسائل العمل السياسي. المكون الطائفي

>ما المشكلة السياسية في المكون الطائفي في المملكة؟

-صياغة السؤال بهذا الشكل قد لا تكون دقيقة في توصيف هذه القضية وقد تضر بطريقة معالجتها، فالمشكلة في البيئة السياسية في المطلق وليس في مكون اجتماعي بعينه، هذه القضية يلتبسها الكثير من سوء الفهم وكذلك التشويه المقصود أحياناً، والمسؤولية في ذلك تقع على عاتق النخب باختلاف اتجاهاتها الفكرية ومواقفها السياسية. هناك حقائق وهناك أوهام أيضاً، لكننا لا نستطيع فرز الحقيقة من الوهم بسبب طغيان العاطفة في التعامل مع هذا النوع من القضايا، السؤال المهم الذي يجب أن نبحث عن إجابة له هو لماذا ينزع البعض إلى النظر إلى كل مشكلة تحدث لهم من زاوية التمييز ضدهم؟ علينا أن نسأل أنفسنا هل هذا التفسير مبرر لنسعى لمعالجته؟ وإذا كان غير ذلك فعلينا تبيان من خلال مكالفة حقيقية بعيدة عن التشنج والشحن، يؤلمني حقاً التعبئة والشحن الطائفي عند كل حدث له علاقة بهذه القضية كما نقرأ ونسمع هذه الأيام .

كما أن من الخطأ الكبير أيضاً إدخال البعد الخارجي من خلال الحديث عن جهات خارجية، فمثل هذا الطرح ينفي أي أسباب موضوعية لهذه القضية وهذا موقف غير صحيح، كما أنه يبالغ في قوة هذه القوى الخارجية - المتربصة بنا - ويصورنا ضحايا لا حول لها ولا قوة.

من يتبنى هذه الرؤية للأسف يسيء للمملكة ولمكانتها الإقليمية والدولية، ويجعلها في خطر دائم من قوة إقليمية أخرى وتحت رحمتها، نعم هناك تنافس يصل إلى حد الصراع مع إيران بتوجهاتها المتطرفة، لكن علينا الحذر من التعاطي مع قضايانا الوطنية في إطار هذا الصراع.

التدين والسياسة

>هل نستطيع أن نقول إن هناك فكراً سياسياً مرتبطاً بالتدين، وحول ماذا يدور فكرها السياسي؟

-لنبحث عن إجابة لسؤالك، ونقول إن هذا الاتجاه الإسلامي - إذا جاز لنا وصفه كذلك - يتفرع من رؤية دينية أشمل تتمثل في المدرسة السلفية بتفرعاتها المختلفة، التي توصف بأنها تتجنب السياسة في المطلق.

ولذلك قد لا يستقيم السؤال إن كان لها فكر سياسي أم لا، ومع ذلك فإن واقع الحال يشير إلى أن تجنب السياسة - إذا صح هذا الزعم - يعد موقفاً سياسياً بحد ذاته، ويعبر عن رؤية سياسية يمكن تلخيصها بالحرص الشديد لأصحاب هذه الرؤية على المحافظة على الأمر الواقع من دون تغيير مهما كان هذا الواقع سيئاً، خشية من أن يحدث التغيير فراغاً واضطراباً. فوفقاً لهذه الرؤية يجب تقديم الدعم السياسي للحاكم ما دام ملتزماً بتطبيق الشرع، هذا الموقف المبدئي ضد التغيير حتى لو كان هذا التغيير إيجابياً ينطلق من التزام بعدم الخروج على الحاكم خشية من الفتنة والاضطراب، السلفيون إذاً يقدمون الاستقرار السياسي على ما عداه من ضرورات للمجتمع الإنساني .

في العقود الأخيرة شهد هذا الموقف السلبي من السياسة والرافض للمشاركة فيها تحولاً مهماً بسبب الاختلاط باتجاهات دينية أخرى، وهو ما أفرز تياراً سلفياً حركياً يسعى للتغيير حتى بالعنف، وعلى رغم أن أصحاب هذا التيار الجديد لا يختلفون مع السلفية التقليدية في أن الأولوية لتطبيق الشرع، إلا أن مفهوم الشرع عند هؤلاء أصبح أكثر اتساعاً ليشمل قضايا كانت مغيبة في السابق، مثل السياسة الخارجية والحق في المشاركة وتوزيع الثروة.

>كيف ترى بيئة حقوق الإنسان في السعودية في الألفية الجديدة؟

-هناك نقلة كبيرة، أهمها أن مفهوم حقوق الإنسان أصبح يومياً في عقل السعودي، لأنها قبل ذلك كانت موجودة في الكتب وغير ذلك لم تكن موجودة، الآن وتحديداً بعد إنشاء جمعية حقوق الإنسان وما تلاها أصبحت هذه الكلمة موجودة، وهذا هو الإنجاز.

>ألا يوجد تعارض بين عمل الجمعية وهيئة حقوق الإنسان؟

-لا يوجد تعارض وهدفهما واحد وهو حماية حقوق الإنسان، والتأكد من التزام الأجهزة الحكومية بحقوق الإنسان كما هو موجود في الشريعة والنظام الأساسي للحكم والمواثيق الدولية.

لكن الفرق الوحيد أن الهيئة هي جهاز رسمي مسؤول عن تمثيل المملكة في المحافل الدولية والدفاع عن السعودية، فيما الجمعية تطوعية أهلية للبحث عن التجاوزات، والفرق الآخر أن المساحة المتاحة للتحرك لدى الجمعية أكثر كونها جهازاً غير رسمي.

>هل هناك اعتماد عليكم في سن القوانين؟

-نحن من مهماتنا أن نقترح تعديل أنظمة قائمة أو حتى اقتراح مشاريع أنظمة، والجمعية سبق لها أن اقترحت أنظمة، مثل نظام الكفالة الذي عليه تعديلات كثيرة جداً، ورفعنا نظاماً متكاملًا لحماية المستهلك، وهي تتسق مع الجهات المختصة في صنع القرارات.

وفي كثير من القضايا التي طرحت أخيراً في وسائل الإعلام كانت الجمعية حاضرة من خلال التقارير لمعالجة السلبات، وكثير من القرارات التي طرحت لمشكلات سبق للجمعية أن طرحتها مثل البطالة والسكن.

>الطبقات غير المُعلّمة مثل (البدون – المواليد – البرناوية) التي ليس لها تشكيل واضح ومرتبطة بالأرض السعودية، ماذا قدمت لهم الجمعية لحل مشكلتهم؟

-البدون أو من لا يملكون هوية هؤلاء قضية أساسية في الجمعية الوطنية وملف رئيسي، ولنا تواصل مع «الداخلية» لمعالجة إنسانية لهم وربما تأخذ الأمور وقتها، ولكن هناك فئات تعيش في المملكة ولا تحمل هويات لسبب ما.

نحن نحرك في هذه القضايا ونركز على الجانب الإنساني، لأن عدم وضوح هوياتهم أو حملهم إثباتاً، فيه حرمان من حقوق أساسية كثيرة يحرمون منها لسبب غير واضح.

>هل تشعر بحكم وضعك كنائب للجمعية بتغير في عقلية التعامل في وسط المجتمع السعودي؟

-إلى حد ما نعم، ولكن لا نزال نأمل بالأفضل فنحن بحاجة إلى فترة للتغير نحو حقوق الإنسان الأساسية، وهذا الخطاب موجّه للقائمين على الأجهزة التنفيذية.

والناس أصبحوا يفكرون قبل الفعل لوجود حقوق الإنسان في أذهانهم، ونحن بحاجة لفترة أطول حتى تصبح حقوق الإنسان معياراً أو فاصلاً قبل الفعل ورود الفعل.

>ما هي أكثر الفئات التي تراجع الجمعية؟

-السجناء هم أكثر من تراجع الجمعية، والجمعية تهتم بأمورهم القانونية والنظامية، وهل حكم عليهم، والجمعية لديها فريق مستشارين قانونيين.

>بماذا خرجتم من الزيارات التقديرية؟

-الجمعية تقوم بهذه الزيارات سواء للسجون أو المستشفيات أو غيرها من الأجهزة، وبعضها بتنسيق أو من دون تنسيق، والتنسيق ليس عيباً، بل هذه الأجهزة ترحب بالزيارات لأنها تجد عوناً لأن الكثير من المشكلات التي تعاني منها الأجهزة ليست هي سببها.

ولذلك نجد دائماً الدعوات لأن الجمعية تبحث عن المصلحة العامة في أن تجد شريكاً في العمل العام لحايديتها، ولما يحدث من احتكاك مع بعض الجهات فنحن غالباً نحرص على التنسيق، لأن الجهات تريد أن تنقل الصورة كما وقعت.

الثورات العربية نتيجة لعقود طويلة من الجمود السياسي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331341>

يؤكد الدكتور صالح الخثلان أن «مساحة التحرك العربي أصبحت الآن كبيرة جداً، وليس من الممكن أن نقول للمواطن العربي أن السياسة فن الممكن، لما عاشه من فترات طويلة وعقود أطول من التغييب والتهميش، فلذلك من المتوقع أن يتحدث أو يطرح حتى غير الممكن»

ويضيف: «لكنه سيدرك لاحقاً أن اللعبة فيها قيود ولا تزال لها حدود لا يتجاوزها، مثل أنه ليس اللاعب الوحيد، هناك أطراف أخرى لها مصالح ولها تحركاتها، ولديك الآن الموقف العربي في عملية السلام، أصبح أقوى بسبب التحركات الشبابية، وبدأ يضغط لاتخاذ بعض المواقف ولكن بحدود وقيود.»

وحول كيفية قراءة الثورات العربية على المدى البعيد يرى الأكاديمي السياسي أن: «الأسئلة كثيرة حول الثورات العربية، سواء عن أسبابها أو حتى وصفها بالثورات أو عن نتائجها النهائية، هذه الثورات - إذا قبلنا بهذه التسمية - كان لابد لها أن تحدث لكسر الجمود السياسي الذي عطل التنمية وخنق الإنسان وهمش دوره، أسباب التغيير والحاجة له كانت معلومة، لكن توقيته وشكله لم يكن سهلاً تحديده، وذلك لسبب بسيط هو أن هذه الثورات هي نتاج لإرادات وقناعات إنسانية، يصعب التنبؤ متى تترجم في سلوكيات وفي أي اتجاه.»

ويستفيض الخثلان في شرح الأبعاد: «ولكون هذه الثورات جاءت نتيجة عقود طويلة من الجمود السياسي والتهميش للمواطن وتغييبه، فلذلك ستمر بمرحلة انتقالية ستكون طويلة نسبياً، أما نتائجها النهائية فتتوقف على عوامل كثيرة، من أهمها سلوك النخب المشاركة في صياغة هذه المرحلة الانتقالية، الذي سيحدد إما النجاح والوصول إلى الهدف المنشود في إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية، أو الاكتفاء بتغييرات محدودة أو حتى الانتكاسة، بالطبع هناك سمات مشتركة بين هذه الثورات، لكن لكل حالة ما يميزها، لذلك ستكون النتيجة النهائية لها وفقاً للمعطيات الخاصة بكل دولة.»

حقوق الإنسان: براعم الوطن حوّلت مرافق خدمية إلى فصول دراسية

المصدر: جريدة الحياة - الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331531>

جدة - عبدالله الجريدان

كشفت جولة لفرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة استخدام مدرسة براعم الوطن للمستودعات و«البرودم» والمرافق الخدمية كفصول دراسية للطالبات وذلك لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطالبات. وأوضح عضو جمعية حقوق الإنسان معتوق الشريف لـ «الحياة» أن الجمعية شكلت وفداً نسائياً، يضم عضو الجمعية الدكتورة والاختصاصية النفسية ريم الحارثي، والباحثة القانونية نورة التويم والاختصاصية الاجتماعية ليلي الحلواني زرن المصابات يومي الأحد والإثنين الماضيين، فيما سيكملن جولتهن اليوم على المصابات في المستشفيات بغرض تقصي الحقائق وجمع المعلومات عن الحادثة من المصابين، إضافة إلى زيارة المدرسة للتأكد من المعلومات التي دونها في الزيارات السابقة، وهي أن عدد 900 طالبة في المدرسة يفوق الطاقة الاستيعابية، وكذا ما أشارت إليه بعض الطالبات من أن المدرسة استغلت المستودعات والمرافق الخدمية الأخرى كفصول دراسية. وتعهد الشريف بالدعم القانوني لأسر المتوفيات والمصابات من معلمات وطالبات في حال أوصلت الأمر إلى القضاء، مؤكداً استعداد الجمعية التام لمتابعة القضية في المحاكم، بالتعاون مع المحامين في مدينة جدة والمتفاعلين مع الحادثة.

وأضاف: «نحن ننتظر التقرير الأمني الذي سيصدره الدفاع المدني، وكذلك الجهات المعنية التي سنتواصل معها، من طريق اتصالنا مع الشرطة والأجهزة المعنية الأخرى.»

وأوضح أن الجمعية طرحت للمصابين علاجاً نفسياً لإزالة هذا الهم، ولكي لا ترسخ الحادثة في ذاكرة الطالبات لترتبط بالعملية التعليمية وقال: «نحاول أن نخلص الطالبات من أثر هذه الأزمة وذلك من طريق جلسات علاجية بفرع الجمعية، وقد أبلغنا جميع الأهالي الموجودين في المستشفيات للاستفادة من هذه الجلسات، إضافة إلى تقديم الدعم في أي مجال كان.»

وأفاد عضو جمعية حقوق الإنسان أنه سبق للأعضاء تنفيذ جولاتٍ على بعض المدارس في شمال مدينة جدة، ورفعوا في ضوئها ملاحظاتهم إلى وزارة التربية والتعليم، مشيراً إلى أن لدى الجمعية لجنة خاصة بإدارات التعليم للتواصل معها.

حريق المدرسة: أجساد الطالبات مرقت عضلات الطليقي... ومتطوعون أصيبوا

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331569>

جدة - زياد العنزي وإيمان السالم ونجلاء راشد
شبيهاً فشيهاً تتكشف فظائع الحريق الذي راحت ضحيته معلمتان وأصيبت من جرائه 54 طالبة في مجمع مدارس «براعم الوطن» في جدة السبت الماضي. إذ أعلنت جمعية حقوق الإنسان أن تفقدها المجمع المنكوب كشف أن «براعم الوطن» استخدمت الطبقة السفلى (البدروم) والمرافق الخدمية في مبناها فصولاً لاستيعاب أكبر عدد من الطالبات. واتضح أمس أن مصابي الحريق ليس الطالبات وحدهن، إذ إن ذوي المروءة والشهامة الذين تصادف مرورهم قرب المجمع عند الحادثة وهبوا لنجدة الطالبات ومساعدتهن على النجاة أصيبوا هم ذاتهم بجروح وآلام استدعت نقلهم إلى المستشفيات. وبسبب الحريق والخوف من السيول والأمطار أضحى «الجدايون» يتندرون بأنه بات عليهم بعد ضرورة شراء «قارب» للنجاة من السيول، أن يشتروا طفايات حريق... تحسباً من الكوارث التي غدت ملازمة لمدينتهم. وقال عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة معتوق الشريف لـ «الحياة» «أمس، إن وفد الجمعية لمجمع «براعم الوطن» لاحظ أن عدد طالباتها يبلغ 900، وهو رقم يفوق الطاقة الاستيعابية للمبنى. وتعهّد دعماً قانونياً لأسر المتوفيتين والمصابات إذا قررن اللجوء إلى القضاء.
وفي سياق ذي صلة، رصدت «الحياة» وجود مواطنين في المستشفيات دفعتهن نخوتهم وشهامتهم إلى مساعدة الطالبات بعد اندلاع الحريق، ومنهم حسان الطليقي الذي أصيب بتمزق في عضلات يديه وجروح بسبب تساقط الطالبات المندفعات للنجاة من الحريق. وأصيب صالح النقي بجروح وكدمات جراء سقوط قطعة خشب من أعلى المدرسة عليه أثناء محاولته إنقاذ طالبات حاصرهن الحريق.

السلطات الإسرائيلية ترحل العطوي إلى أميركا

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331549>

الرياض - «الحياة»

أفرت السلطات الإسرائيلية أخيراً عن الأسير السعودي المعتقل في سجونها عبدالرحمن العطوي (39 عاماً) إلى ولاية ميتشغن الأميركية بواسطة المفوضية التابعة لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، وذلك بعد أن اعتقل منذ الخامس من آذار (مارس) 2006 (إثناء عملية تسلل عبر الحدود المصرية - الإسرائيلية بطريقة غير مشروعة، وقدم إلى محكمة عسكرية حكمت عليه بثلاثة أشهر، وأحيل بعدها إلى العمل الإجباري في مناطق زراعية تحت أعين الأمن الإسرائيلي. وأوضح كاتب الشمري وكيل أسرة المفرج عنه لـ«الحياة» أن المفرج عنه عبدالرحمن العطوي وصل إلى ولاية ميتشغن الأميركية، واستقر في شقة سكنية هناك مع مقيم عربي من الجنسية المصرية، وذلك بناء على اتصال مع ذويه أخبرهم بوصوله من دون أي قيود.

وقال المحامي الشمري إن المفوضية التابعة لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة لها دور كبير في عملية الإفراج عنه وترحيله إلى الولايات المتحدة الأميركية، إذ كانت المفوضية تحضر جلسات المحاكمة ومطلعة على التحقيقات، لاسيما أن الجهات الرسمية في السعودية لها دور واتصال مع المنظمات الدولية لعدم وجود أي اتصال دولي مع إسرائيل. وأشار وكيل أسرة المفرج عنه إلى أن اختيار عبدالرحمن العطوي للولايات المتحدة الأميركية جاء بناء على رغبته الشخصية، وهو على تواصل مع ذويه عبر الهاتف المحمول منذ إحالته إلى العمل الإجباري في مناطق تخضع لحراسة رجال الأمن ليقضي وقت فراغه في العمل مقابل مبلغ مادي زهيد.

وأضاف: «إن إفراج السلطات الإسرائيلية عن عبدالرحمن العطوي وتمكينه من مغادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة وحصوله على حريته هو نهاية لاحتجاز غير قانوني وغير إنساني تعرض له المواطن العطوي الذي تعرض لأبشع الممارسات غير الإنسانية في كيان يدعي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان». وحكمت المحكمة الإسرائيلية على العطوي بالسجن لمدة 3 أشهر فقط، وبعد قضاء مدة محكوميته رفضت السلطات الإسرائيلية إطلاقه بحجة أن خمس دول رفضت استقباله، ومثلها رفضت عبوره عبر أجوائها. فيما تسلمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية بطاقة الأحوال المدنية والبطاقة المصرفية الخاصة بالمعتقل السعودي في إسرائيل عبدالرحمن العطوي (39 عاماً) عن طريق شرطة السياحة في مصر، التي فتحت ملف التحقيق في القضية، خصوصاً أنه تم العثور عليها في مقر إقامته في الشقة السكنية التي استأجرها في حي المهندسين في القاهرة قبل أن يغادرها إلى إسرائيل.

حقوق الإنسان: نتاج النتائج ونطالب بمحاسبة المقصرين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111123/Con20111123458409.htm>

حسين هزازي - جدة

قال رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، إن الجمعية ستقف مع المصابات وسوف تقدم لهن الخدمات من خلال التواصل معهن والتعرف على مطالبهن، مؤكدا «الجمعية لديها خطة متكاملة على ضوء ما حدث من حريق في مدرسة براعم الوطن والتي راح ضحيتها معلمتان وأصيبت 46 طالبة ومعلمة». وأضاف رئيس الجمعية «لا تزال اللجان المكلفة بالتحقيق ترصد الوثائق ولا تزال التحقيقات جارية للتعرف على سبب الحريق وسيتم بعدها متابعة محاسبة المقصرين، حتى لا يتكرر ذلك لاحقا»، مبينا أن الجمعية شكلت فريقا نساءيا للالتقاء بالمصابات وتوضيح دور الجمعية وتقديم الدعم النفسي والقانوني لهن، كذلك وضع خطة للتواصل مع الحالات مستقبلا. مشيرا إلى أن الفرق المكلفة ستجتمع مع مراكز التعليم وتقديم الخدمات أيضا لهن، واتخاذ الإجراءات اللازمة بعد متابعة إدارة التعليم والدفاع المدني لمعرفة النتائج.



حقوق الإنسان لـ : سنرفع قضايا لصالح مصابات براعم الوطن

المصدر: جريدة شمس الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=147720>

الطائف وجدة. عبدالكريم الذيابي

وحامد القرشي

أكدت جمعية حقوق الإنسان، أنها ستبدأ تحقيقات موسعة في قضية حريق مدارس براعم الوطن بجدة. وأوضح مشرف الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، أنه «إذا اتضح تورط أي جهة بالتقصير أو خلافه في الكارثة، سننشر نتائج تحقيقاتنا، ولن يردعنا أحد، ولن تأخذنا في الحق لومة لائم». وذكر عضو الجمعية معتوق الشريف لـ «شمس»، أن وفدا من الجمعية قام أمس بجولة على عدد من الطالبات المصابات في مستشفيات جدة، مشيرا إلى أنه في حالة رغبة الطالبات المتضررات في رفع القضايا ضد أي جهة، «الجمعية على أتم الاستعداد للوقوف بجانبهم ومساعدتهم».

من جانب آخر، أبان مدير الدفاع المدني بجدة العميد عبدالله جدوي، أن نتائج التحقيق سيتم الكشف عنها خلال اليومين الماضيين، وأوضح «حصل فريق الخبراء على عينات سيتم فحصها، من المحتمل ظهور النتائج بعد يومين».

حقوق الإنسان لـ : سندعم مصابات براعم الوطن في رفع

دعاوى قضائية

المصدر: جريدة شمس الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=147735>

الطائف وجدة. سلوى المدني وعبدالكريم الذيابي
أكد مدير إدارة الدفاع المدني بجدة العميد عبدالله جداوي أن نتائج التحقيق في حريق مدرسة براعم الوطن سوف يتم الكشف عنها خلال اليومين القادمين مؤكداً أن اللجنة المشكلة بتوجيه أمير المنطقة من الدفاع المدني وإدارة التربية والتعليم والشرطة والمباحث وشركة الكهرباء تدرس حالياً جميع ملابس الحريق. وأضاف «حصل فريق الخبراء على عينات وسوف يتم فحص تلك العينات ومن المحتمل ظهور نتائج الفحص بعد يومين».
في الشأن ذاته وقفت فرق ميدانية نسائية من عدة جهات «هيئة الرقابة والتحقيق، حقوق الإنسان، وجمعية حقوق الإنسان» على المدرسة المنكوبة كما قمن بزيارة الطالبات والمعلمات المصابات في المستشفيات وفي منازلهن وسوف تستمر الزيارات، لجميع المدارس سواء الحكومية أو الخاصة، حيث سيتم رصد مدى التزام كل جهة بما هو مطلوب منها على الوجه الأكمل.
وعلمت «شمس» أن الملاحظات الرئيسية حتى الآن عبر الزيارات هي: سوء موقع المبنى، سوء تصميم مخارج المبنى، عدم وجود طفايات حريق، عدم توفر وسائل السلامة، وجود أسوار حديدية على النوافذ.
وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستبدأ تحقيقات موسعة في قضية حريق مدارس براعم الوطن في جدة.
وقال المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف: «إذا اتضح تورط أي جهة بالتقصير أو خلافه في كارثة براعم الوطن فسوف ننشر نتائج تحقيقاتنا ولن يردعنا أحد ولن تأخذنا في الحق لومة لائم»، مشيراً إلى أنهم التقوا كثيراً من الطالبات وأولياء الأمور وعدداً من الشهود، إضافة إلى متابعة ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب وتويتر وفيس بوك» من مقاطع فيديو توثق الحادثة.
وقال الشريف إنهم في الجمعية سينقصون «متى باشر الدفاع المدني موقع الحادثة من لحظة ورود البلاغ وكذلك تقصي اشتراطات السلامة والتأكد من سلامتها وسلامة تقارير المتابعة الدورية». وتابع: «سنأكد من الخدمات التي قدمت في الحادثة وهي سرعة تواجدهم للدفاع المدني للحادث وسرعة تواجدهم للخدمات الإسعافية أيضاً ومستوى الرعاية الطبية المقدمة للمصابات ودور إدارة التربية والتعليم، وستكون هذه المحاور الأربعة محور تركيز تقرير الجمعية»، مؤكداً أن الجمعية سارعت، أمس، إلى عقد اجتماع في مركزهم بحي الصفا بحضور إخصائيين نفسانيين واجتماعيين والالتقاء بالطالبات والمعلمات لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهن.
وأضاف الشريف: «كلنا فريقاً نسائياً لإعداد تقرير مفصل من خلال زيارة المصابات برئاسة عضوة الجمعية الإخصائية النفسية ريم الحارثي والإخصائية الاجتماعية ليلي حلواني والباحثة القانونية نورة التويم لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للمصابات وإعداد برنامج متكامل للوقوف بجانبهن، وسوف نتأكد من تجاوزهن لهذه الصدمة وانخراطهن مرة أخرى في العملية التعليمية».
وفي السياق ذاته، يقف اليوم وفد نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على المبنى المدرسي لمدرسة براعم الوطن في جدة للتأكد من صحة المعلومات التي تفيد استخدام المدرسة لبدروم المبنى في وضع فصول دراسية إضافية وكذلك عدم وجود مخارج للطوارئ رغم أن المدرسة بها قرابة 900 طالبة

المملكة: سنتعامل بجدية مع اغتيال العنزي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=76887&CategoryID=1

الأمم المتحدة تدن قمع المحتجين في سورية
الرياض، نيويورك: عبدالعزيز العطر، الوكالات 2011-11-23 1:03 AM
أعلنت المملكة أمس أنها تنتظر "بقلق شديد" لمقتل أحد مواطنيها في سورية، وطالبت
"الاعتداء الأثم".
وقال رئيس الدائرة الإعلامية الخارجية السعودية السفير أسامة نقلي لـ "الوطن" إن ما تعرض له المواطن حسين العنزي
"محل استنكار شديد وأمر نتعامل معه المملكة بكل جدية ومع تبعاته".
وأكد أن السفارة السعودية في دمشق تؤدي واجبها في الاطمئنان على سلامة مواطنيها الموجودين في الأراضي السورية
وبذل كل ما يمكن لضمان سلامتهم. من جهته قال رئيس شؤون الرعايا في سفارة خادم الحرمين بدمشق عبدالمع
المحمود إن السفارة "لم تتلق حتى الآن أي رد من السلطات السورية حول حادثة مقتل المواطن السعودي والملايسات
المحيطة بالجريمة".
إلى ذلك دانت لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس حملة القمع التي تشنها الحكومة السورية ضد
المحتجين، بـ 122 صوتاً مقابل 13 صوتاً وامتناع 41 عن التصويت.

أعلنت السلطات السعودية أمس أنها تنتظر "بقلق شديد" إلى مقتل أحد مواطنيها في سورية وطالبت دمشق بكشف
ملايسات "الاعتداء الأثم". وأكد مصدر مسؤول بسفارة خادم الحرمين الشريفين بدمشق، فيما يتعلق بمقطع فيديو تناقلته
بعض مواقع الإنترنت لمواطن سعودي مغدور بسورية، أنه اتضح للسفارة صحة الخبر وأن الاسم الصحيح للمواطن
السعودي المقتول حسين بن بندر بن خلف العنزي وقد قتل فجر الاثنين (أول من أمس) في مدينة حمص السورية. وعلمت
السفارة أن المواطن كان في زيارة لأقاربه في حمص ولم تتلق أي اتصال من قبل الجهات السورية المختصة أو من قبل
ذويه حول هذه الجريمة. وأضاف المصدر "أن السفارة قامت بالاتصال بالجهات السورية المختصة لمعرفة الظروف
والملايسات المحيطة بهذه الجريمة ومطالبتها بالقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة وستتابع ذلك معها". وأهابت السفارة
بالمواطنين السعوديين المقيمين بسورية الابتعاد عن مناطق التوتر حفاظاً على سلامتهم، وتدعوهم إلى الاتصال المستمر
بالسفارة لتتمكن من التواصل معهم أو ذويهم لأي طارئ.
وبين رئيس الدائرة الإعلامية الخارجية السعودية السفير أسامة نقلي في حديث لـ "الوطن" أن ما تعرض له مواطنها
العنزي "محل استنكار شديد وأمر نتعامل معه المملكة بكل جدية ومع تبعاته". وأكد أن السفارة السعودية في دمشق تقوم
بواجبها في الاطمئنان على سلامة مواطني المملكة الموجودين بالأراضي السورية ورعاية شؤونهم وتأكيد بذل كل ما
يمكن لضمان سلامتهم. وأوضح أن كثيراً من السعوديين غادروا سورية نتيجة الاضطرابات الأمنية بمحض إرادتهم كما
لوحظ انخفاض كبير في عدد السعوديين المتوجهين إلى سورية منذ بداية الأزمة السورية.
وفي سياق متصل قال رئيس شؤون الرعايا في سفارة خادم الحرمين بدمشق عبدالمع محمود إن السفارة "لم تتلق حتى
الآن أي رد من السلطات السورية حول حادثة مقتل المواطن السعودي والملايسات المحيطة بالجريمة". وأوضح في حديث
لـ "الوطن" أن المواطن المغدور "كان طالباً مبتعثاً في بريطانيا وأتى إلى سورية في زيارة لأقربائه، ويبدو أنه كان بعيداً
عن معرفة الأوضاع الراهنة في بعض مناطق سورية". وذكر أن السفارة لم تسجل أي شكوى لأي سعودي ما زال في
الأراضي السورية، وأن السعوديين الموجودين حالياً هم عائلات سعودية مقيمة وأعدادهم ليست كبيرة". ومن جهته أكد
رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية مفلح القحطاني أن الحادثة "كشفت عن تعمد إلحاق الأذى بالسعوديين في
سورية. وشدد على أن إجبار الأسر السعودية المقيمة بسورية على المغادرة "أمر صعب" كونه متعلقاً بظروف السعوديين

المقيمين هناك. ونبه إلى ضرورة العودة إلى السعودية متى ما رأت الأسر أن حياتها "مهتدة". إلى ذلك أعلن المجلس الوطني السوري الذي يضم معظم تيارات المعارضة أنه بصدد الإعداد مع عدد من القوى السياسية السورية لمؤتمر وطني بهدف عقد مؤتمر وطني يشرف على "المرحلة الانتقالية برعاية الجامعة العربية". وأكد متحدث باسم المجلس الوطني السوري في بيان أنه "يجري مشاورات موسعة مع عدد من الشخصيات والقوى السياسية السورية بهدف الإعداد للمرحلة الانتقالية وفق ما نصت عليه مبادرة جامعة الدول العربية.



حقوق الإنسان تطالب بمعاقبة المعتدين على "ساهر"

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 27 ذي الحجة 1432هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36423.html>

عبدالعزیز مخزوم - الدمام
أكد المدير العام للمرور بمنطقة الرياض المشرف على مشروع نظام ساهر بالمملكة العميد عبدالرحمن المقبل أن "ساهر" مشروع وطني وآلية لتطبيق النظام وليس نظاما وجميع من يعمل بعمليات الرصد الآلي هم موظفون سعوديون ولهم حقوقهم كأى موظف فى جهاز الدولة. وبين أن الأجهزة الأمنية توفر الحماية الأمنية لكل فرد سواء كان مواطنا أو مقيما قائلا "إن الاعتداء على شاب فى مقتبل العمر قبل أسبوعين فى محافظة القويعية يريد العيش فى كرامة ويعمل معنا سويا للحفاظ على الأرواح والممتلكات أو الاعتداءات الأخرى فى عدد من مناطق المملكة مؤسف ومؤلم".
وأوضح العميد المقبل "أن الاعتداءات لا تفرق بين رجل أمن أو مواطن عادي وجميعها تحال لأقسام الشرطة حيث لا يستلم المرور قضايا جنائية ولكن يضبط المعتدي إذا كان قد ضبط فى اللحظة نفسها من الدوريات الأمنية أو البحث الجنائي أو دوريات أمن الطرق ويُسلم للشرطة ومن ثم يُحال لهيئة التحقيق والادعاء العام لأن هذا يعتبر حقا خاصا وليس لإدارات المرور التدخل فيه إطلاقا".
من جانب آخر حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من استمرارية العناصر البشرية فى سيارات نظام رصد المخالفات المرورية (ساهر) فى ظل الأخطار الحقيقية التى تحاصر العاملين فى هذا المجال على خلفية حوادث قتل واعتداء وقعت مؤخرا.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح الفحطاني "لا بد من حماية وحفظ حقوق أرواح العاملين فى (ساهر) وتأمين أجواء عمل مناسبة لهم بعيدة عن الخطر ولا بد من إبعاد العناصر البشرية عن سيارات نظام رصد المخالفات على الطرقات (ساهر) واستبدالها بوسائل حديثة آلية من الكاميرات المزروعة فى أماكن متفرقة على جنبات الطريق أو استبدال المركبات بأخرى مثل سيارات البنوك الخاصة بنقل الأموال تقاديا لتعرض منسوبي (ساهر) للخطر ومعاقبة مرتكبي الجرائم بحق "ساهر" لأن ذلك فيه تعد واضح وصريح على أرواح البشر وممتلكات الدولة".
وأضاف قائلا: إن حدوث الاعتداء أمتنا جميعا حيث إن روحا أزھقت بغير حق وأرواحا كادت أن تقتل لذا ينبغي على الجهات المعنية والمسئولة المختصة ببحث القضية ومعرفة أسباب ارتكاب مثل هذه الجرائم ووضع حلول عملية عاجلة لمواجهتها خاصة أنها ليست حوادث فردية أو منعزلة وشهدت عدة مناطق تعديا واضحا على مركبات (ساهر) وموظفيها".

الجدير بالذكر أن إحصائيات الحوادث المرورية الصادرة عن وزارة الصحة وهيئة الهلال الأحمر أظهرت أنه مقارنة بين الأشهر الماضية من العام الحالي وبين الفترة نفسها من العام الماضي سجلت انخفاضا فى عدد الوفيات بنسبة 38 بالمائة والوفيات من 118 حالة إلى 79 حالة فيما تراجع عدد الإصابات بنسبة 9 بالمائة من 583 حالة إلى 525 حالة وسجلت أعداد الحوادث انخفاضا بمعدل 21 بالمائة من 51959 حادثا إلى 40900 حادث نتيجة تطبيق نظام "ساهر".

حتى لا يُقال المواطن السعودي قتله البرد

المصدر: جريدة البلاد الجمعة 22 ذي الحجة 1432 هـ - 18 نوفمبر 2011م

<http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=10974>

أحمد وادي الرباعي

عندما نُمعِن النظر في حكومتنا الرشيدة نجد أنها سخرت كافة الإمكانيات والسبل وبذلت أموالاً طائلة للمُضي قدماً في عجلة التنمية وتوفير حياة كريمة للمواطن السعودي. وهذا مما لا شك فيه فهو ديدن حكومتنا منذ الأزل إلا أن هناك من لم يصله حتى الآن قطار العطاء والنماء. صُلب مقالتي اليوم يتحدث عن فئة منسية تكبدت ولا زالت تتكبد قسوة البرد القارس ولهيب الشمس المُحرقة وهم "سكان الصفيح" في بعض مناطق المملكة وخاصة في الجنوب والشمال، فمع الأضرار الجسدية والنفسية التي تلحق بهم إلا أن أيضاً وجود ذلك الصفيح سبب في تعزيز صفو التطور والتنمية في بلادنا. فبالرغم من أن مملكتنا من أوائل الدول المُصدرة للنفط إلا أنه لازال هناك من يلفظ أنفاسه من قسوة البرد وبالرغم من أن مملكتنا أصبحت تُنافس بعض الدول في بناء ناطحات السحاب إلا أنه لازال هناك من يسكن في لوحٍ من الصفيح! وبالرغم أيضاً من أن مملكتنا هي من حملت على عاتقها مساعدة الدول الفقيرة والمحتاجة إلا أن هناك من تنهار أسقف بيوتهم-صفيحهم- من أول قطرة مطر!

في ظل ارتفاع درجات البرودة في بعض مناطق المملكة وخاصة - الشمال - والتي تتصف عادةً بأشد مناطق المملكة برودة أخذتني الذاكرة لتلك الطفلة ذات التسع سنوات والتي لفظت أنفاسها من شدة البرد وهي بين لوحٍ من الصفيح، والتي بعدها أمرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدوائر الحكومية بإنهاء أزمة سُكان الصفيح ولكن لازالت الأزمة قائمة إلى الآن ودوائرنا الحكومية لم تُحرك ساكناً!!

سُكان الصفيح هم من أبناء هذا البلد نشأوا وترعرعوا بين أحضان هذا الوطن المعطاء ولكن ظروف المعيشة وغلاء الأسعار هي ما دعتهم للجوء إلى مثل هذه المساكن، فمن أبسط حقوقهم كمواطنين سعوديين أن ينعموا بسكن يأويهم من شدة البرد وحرارة الشمس، ولا نغفل أيضاً أن هناك أقاويل قد تكون صادقة أو غير صادقة - أن سُكان تلك الفئة يمتلكون مساكن ولكن قادهم الجشع والطمع للسكن بين ألواح الصفيح - !

خُلاصة المقال يجب الالتفات والنظر إلى هذه الفئة فمن كان يقوده الجشع والطمع ويمتلك مسكناً يجب ترحيله وفرض العقوبات عليه .. ومن كان لا يملك فالإسراع في توفير المسكن حتى لا يُقال-المواطن السعودي قتله البرد.

خافوا الله فيهم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/330685>

عبدالعزیز السوید

لا يمكن فهم تكرار حالات إهمال حقوق العمالة، 1200 عامل دون رواتب منذ ثمانية أشهر، الخبر نشرته «الحياة» أمس، عن مؤسسة مقاولات أفلس وأهملت عمالتها، وهم يسكنون في استراحة جنوب الرياض، ومروراً على جميع الجهات الحكومية المختصة «مكتب العمل - الجوازات - إمارة الرياض - الشرطة - المحكمة» دون انفراج أزمته. والرقم كبير، والظلم هنا أكبر، والعجيب أن هناك عمالة تدوِّخ كفلائها، في مقابل كفلاء يدوخون عمالهم، والمسألة في فهم دهاليز النظام وتطبيقه. والصورة التي نقلتها «الحياة» عن أوضاع هؤلاء المساكين مخزية، وعيب، وقبل هذا حرام، فالأوضاع الصحية لهم مزرية وصاحب المؤسسة يهددهم بعدم الاقتراب من مكتبه وإلا؟ والقصة أنه اشترى المؤسسة، ولديها مشاريع كبيرة، لكنها تعثرت ثم أفلس، وثمانية أشهر زمن طويل، من لديهم دخول متوسطة في حال صعوبة مع تكاليف المعيشة، فكيف بمثل هؤلاء وهم أحوج الناس لتحرك الجمعيات الخيرية لحين انفراج أزمته، وكنت أوائل العام الماضي اقترحت على وزارة العمل الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية في نظام إلكتروني طبقته اسمه «نظام حماية الأجور»، كحل جذري، بحيث يصبح دفع الأجور تحت النظر الرسمي على اعتبار أنه نظر «سنة على ستة»، فلا تتراكم الرواتب بالتسويق والمماطلة، وتتضخم القضايا، ولم يستجب أحد، وربما يقال: «تحت الدراسة.» حسناً، ما العمل لحل مشكلة هؤلاء؟

تقول الصحيفة إن بينهم تخصصات، ووزارة العمل تصدر كل يوم تأشيرات، فلماذا لا تحصيهم الوزارة وتعطيهم الأولوية لنقل الكفالة والعمل، مع بقاء حقهم في مطالبة المؤسسة السابقة، هل يحتاج مثل هذا الحل إلى اختراع؟ ويذكر رئيس جمعية حقوق الإنسان أن التنسيق بين الجهات المختصة في حل قضايا العمالة «غير فعال» ولا بد من السؤال عن سبب استمرار عدم الفاعلية هذا، نحن غالباً نرمي مشاكلنا على عدم التنسيق، فلماذا نفشل دائماً في التنسيق، ولا نفهم منه سوى صيغة تنسيق لاعبي كرة القدم. شاعت وزارة العمل أم أبت، هؤلاء العمال في ذمتها، ووضعهم إساءة للبلد ولنا، قبل أن يكون إساءة لهم.

السعوديون ... ومؤسسات المجتمع المدني

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331348>

حسن بن سالم

مصطلح المجتمع المدني بمفهومه في تعزيز قيم المساواة والتعددية الاجتماعية والسياسية والتطوعية والعدالة والحرية، والدفاع عن حقوق الإنسان من المصطلحات التي لم يكتب لها حضور في المشهد السعودي، سواء على الصعيد الرسمي أو الثقافي أو الشعبي على مدى العقود الماضية، وكذلك لم يكن لمؤسساته، التي تعد لبنة أساسية في تأسيس وتشكيل أي مجتمع مدني، حضور فاعل على الساحة في تلك المرحلة، ويعود ذلك إلى هاجس التوجس الذي يكتنف الديني والسياسي منه، فالديني يتوجس من هذا المصطلح باعتباره تبعيته للغرب الكافر، والسياسي باعتباره أن هذه المؤسسات قد تعني الخروج من تحت سيطرة الحكومات والاستقلال الذاتي واحتفاظها بشخصية اعتبارية تجعلها في حال اصطدام مع السلطة، وهذا الفهم الخاطئ للمجتمع المدني أدى إلى تفريغ هذا المفهوم من معناه ورفضه بحجج دينية أو اجتماعية أو سياسية، فيما الحقيقة العلمية هي أن المجتمع المدني بمؤسساته ومفهومه لم يكن في يوم من الأيام ضد دين أو ثقافة أي أمة، سواء كمصطلح غربي أو إنساني يشتمل على عدد من المفاهيم والقيم الإنسانية التي لا تعد غريبة على مبادئ الإسلام وأصوله التشريعية.

ومن الناحية الأخرى فهذه المؤسسات إنما تقوم بدور مواز لمؤسسات الدولة الرسمية ونشاطاتها، وليس بديلاً أو مصادماً لها، وذلك في إطار من التكامل والتعاون مع مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية كافة تحت مظلة القانون، وحديثنا هنا لا ينفي وجود وظهور عدد من التشكلات والجمعيات الأهلية كالمؤسسات الخيرية والجمعيات التعاونية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها منذ السبعينات الميلادية أو قبل ذلك أيضاً، ولكن هذه الممارسات لا ينطبق عليها مطلقاً مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، الذي نعني به: «المؤسسات التطوعية غير الحكومية وغير الربحية التي تعمل في مجال معين لخدمة المجتمع والاهتمام بمصالح الأفراد والمجموعات والدفاع عن حقوق الجماعات والأفراد من خلال تحركاتها السلمية بين المؤسسة الحاكمة والمجتمع».

أحداث الـ 11 من أيلول (سبتمبر) 2001 وما صاحبها من تبعات وتغيرات وتطورات ساعدت في تحقيق مزيد من الانفتاح على عدد من الملفات الداخلية الاقتصادية والتعليمية والسياسية، فبدأنا نشهد ومنذ مطلع العام 2003 بداية حضور قوي لمصطلح المجتمع المدني عبر عدد من رموز الإصلاح ودعاة المجتمع المدني، الذين دعوا في أكثر من مناسبة إعلامية وغيرها إلى ضرورة تمكين المجتمع من الإسهام والمشاركة الشعبية في صنع القرار، وضرورة مبادرة الجهات الرسمية في تشريع عمل جمعيات المجتمع المدني المعبرة عن رأي المجتمع، فتقدم في آذار (مارس) 2003 مجموعة من المهتمين بحقوق الإنسان إلى الجهات الرسمية بطلب الترخيص بإنشاء «اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان»، وقاموا بإعداد مسودة بأهداف الجمعية ونظامها الداخلي، وتم في مارس 2004 صدور الموافقة السامية بالسماح بإنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومزاولة عملها كأول جمعية أهلية يتم الترخيص لها في مجال حقوق الإنسان.

تبع ذلك في أيلول (سبتمبر) 2005 صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تنظيم هيئة حقوق الإنسان، التي يتم تعيين وتجديد رئيسها وأعضائها بأمر من رئيس مجلس الوزراء، وشهدت الساحة السعودية تحولاً جديداً في عام 2006 تمثل في أمرين، أولهما استخدام مصطلح دعاة المجتمع المدني وبصورة رسمية في وكالة الأنباء السعودية، وذلك حينما استقبل خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في إطار زيارته الآسيوية إلى دولة الهند، والثاني هو بدء مجلس الشورى وتحديد في نيسان (أبريل) 2006 بفتح النقاش حول النظام الشهير المعروف باسم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي قامت لجنة الشؤون الاجتماعية بصياغته وإعداد مواده في (43) مادة.

كان السعوديون المهتمون بمجال حقوق الإنسان والعمل المدني يراقبون بأهمية بالغة التطورات المتعلقة بهذا النظام، الذي اعتبره الكثيرون أهم مشروع يتم عرضه ومناقشته في أروقة مجلس الشورى السعودي، وذلك لما سيكون له من أثر كبير في إشراك المواطن في إدارة المجتمع وتطويره، وتنظيم وتطوير واقع العمل الأهلي والمدني، ومع بدء مناقشة المجلس للنظام المذكور نشرت إحدى الصحف المحلية النص الكامل للمشروع، ما أدى إلى اطلاع قدر كبير من المهتمين بالعمل الحقوقي والمدني على مواده ونصوصه، ونص مشروع النظام في مقدمته أنه يسعى إلى تحقيق أهداف هي: الإسهام في التنمية الوطنية، وإشراك المواطن وتعزيز مشاركته في إدارة مجتمعه وتطويره، وتنظيم العمل الأهلي، ولا شك أن هذه الأهداف هي أهداف نبيلة بمفاهيمها، تشكل بداية فعلية للمشاركة الشعبية في صناعة القرارين الإداري والسياسي، وبداية تحمل المواطن مسؤوليته الفعلية تجاه مجتمعه ووطنه، وخلق ثقافة جديدة تنقل العقل السعودي من التفكير والاهتمام بالشأن الخاص، إلى الاهتمام بالشأن العام والمشاركة في إدارة شؤون وطنه ومجتمعه.

وكان من أهم السلبات الرئيسة في النظام ما كان متعلقاً بمنح الهيئة الوطنية المشرفة على الجمعيات والمؤسسات دوراً ليس إشرافياً بل دوراً رقابياً ومنحها صلاحيات بالتدخل في كل صغيرة وكبيرة في عمل المؤسسات، ما يؤدي إلى انتفاء استقلاليتها، واستجاب مجلس الشورى للانتقادات وجمّد المشروع وتم تشكيل لجنة خاصة من جديد، وفي كانون الثاني (يناير) 2008 صدرت موافقة المجلس على النظام بنسخته الجديدة التي كانت أفضل من سابقتها، وتم تعديل عدد من المواد السابقة، وتم رفعها لمجلس الوزراء منذ أكثر من ثلاثة أعوام لاعتمادها، ولكن حتى هذه النسخة المعدلة لا تزال تُخضع المؤسسات والجمعيات في الكثير من الجوانب لرقابة وسلطة الهيئة الوطنية، ولكن بصورة أقل من سابقتها، مع تحفظها أيضاً على مصطلح «المدني».

وهنا يجب التأكيد على أن مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تقوم بالدور المناط بها والفاعلية إلا باستنادها لثقافة مدنية تقوم على مناخ وأساس من الاستقلال وحرية التعبير والرقابة والتغيير بالوسائل القانونية المشروعة، وليس بإقرار وإصدار نظام قد يفرغها من أهم مضامينها! جمعيات عدة تحت التأسيس لدينا في مجالي حقوق الإنسان والمرأة هي بانتظار اعتماد «نظام الجمعيات»، وكلها أمل في منحها، ومن خلال النظام، مزيداً من الحرية والاستقلال.

وزارة الداخلية وحقوق المتهم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/23/article685319.html>

محمد العنزي

خطت المملكة العربية السعودية خطوات واسعة في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان منذ تأسيسها على يد المؤسس الملك عبد العزيز طيب الله ثراه والذي أسس أركانها على مبادئ الإسلام المتمثلة بالعدالة والمساواة والشورى والاهتمام بالعلم والعلماء وهي تعد الدولة الوحيدة في العالم التي تحكم الشريعة الإسلامية باعتبارها دستور الدولة والتي يمثل تطبيقها على أرض الواقع أهم ضمانات لحماية حقوق وحرريات الإنسان ولذلك جاء في النظام الأساسي للحكم الصادر في المرسوم الملكي رقم أ/ 90 بتاريخ 27/8/ 1412 في مادته الأولى والتي نصت على أن (المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم) ونصت المادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للحكم (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية). وبذلك فإن المملكة العربية السعودية تستند في التزامها بحماية حقوق وحرريات الإنسان إلى الشريعة الإسلامية وإلى النظام الأساسي للحكم والأنظمة الداخلية وإلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي انضمت إليها مع تحفظها على البنود المخالفة للشريعة الإسلامية ومع تأكيدها الدائم بأنها مع كل جهد دولي يرمي إلى حماية حقوق الإنسان فهي عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولها إسهامات في عدد من صناديق حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مثل صندوق حماية التعذيب وصندوق منع التمييز العنصري وصندوق حقوق الطفل وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان بهدف حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية.

(الأمن العام وحقوق المتهم في الشريعة والنظام)

وتطبيقاً لكل ما سبق وإدراكاً من وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية لأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وإيماناً منها بأن الأمن الحقيقي وبسط النظام وتحقيق الاستقرار لا يتحقق إلا في ظل العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان جاءت جهودها مشكورة في عقد العديد من الفعاليات العلمية فيما يتعلق بحقوق المتهم في الشريعة والنظام والتي نفذها الأمن العام لمنسوبيه بالتعاون مع جامعة نايف العربية في نهاية الشهر الماضي بالإضافة إلى الحلقة العلمية الأولى في نفس الموضوع والتي عقدت العام الماضي وكلها تهدف إلى التعريف بمهامية الحقوق الأساسية للإنسان في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والإقليمية وفي الأنظمة السعودية. وأهم ما تم التركيز عليه في هذه الحلقات العلمية هو حقوق الإنسان المتهم وفقاً لما نص عليه في نظام الإجراءات الجزائية وأهمية العلاقة بين هيئة التحقيق والادعاء العام وسلطات الضبط الجنائي ودور كل منهم في حفظ حقوق المتهم.

وأبرزت تلك الحلقات ما نص عليه في المادة (2) من نظام الإجراءات الجزائية بأنه (يحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً كما يحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة)

وما نصت عليه المادة (35) من النظام على أنه (في غير حالات التلبس لا يجوز القبض على أي إنسان أو توقيفه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك، ويجب معاملته بما يحفظ كرامته، ولا يجوز إيذاؤه جسدياً أو معنوياً ويجب إخباره بسبب إيقافه، ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى لإبلاغه). وكذلك ما نص عليه النظام من حظر التأثير على المتهم حين استجوابه فنص على أن يتم الاستجواب في حال لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله وعدم جواز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده. وكذلك ما نص في نظام الإجراءات الجزائية على حرمة الأشخاص ومساكنهم ومكاتبهم ومراكبهم ومنع رجال الضبط الجنائي من دخولها إلا بأمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام.

هذا بالإضافة إلى إبراز العديد من الحقوق التي كفلها نظام الإجراءات الجزائية للمتهم ومن ضمنها حقه في الاستعانة بوكيل أو محامي للدفاع عنه في مرحلتَي التحقيق والمحاكمة، ويكون التحقيق من قبل سلطة مستقلة وهي هيئة التحقيق والادعاء العام وهي جهاز يتمتع أعضاؤه بكفاءة عالية وحيادية واستقلالية وللهيئة أيضاً دوراً نظامياً في زيارة السجون

ودور التوقيف في أي وقت دون التقيد بالدوام الرسمي والتأكد من عدم وجود مسجون أو موقوف بصورة غير مشروعة وان يطلعوا على سجلات السجون ودور التوقيف وان يتصلوا بالمسجونين والموقوفين وان يسمعوها شكواهم بالإضافة إلى تلقيها الشكاوي من كل من علم بوجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة أو في مكان غير مخصص للسجن أو التوقيف حيث أوجب نظام الإجراءات الجزائية على انتقال عضو الهيئة فوراً إلى المكان الموجود فيه المسجون أو الموقوف وان يقوم بإجراء التحقيق وان يأمر بالإفراج عنه إن كان سجنه أو توقيفه جرى بصفة غير مشروعة وان يحرر محضراً بذلك يرفع إلى الجهة المختصة لتطبيق النظام في حق المتسببين في ذلك وفي الواقع أن تلك الحلقات العلمية أبرزت الدور الذي يقوم به رجال الضبط الجنائي في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة في إطار احترام حقوق الإنسان وفقاً لنص المادة (24) من نظام الإجراءات الجزائية حيث نصت (رجال الضبط الجنائي هم الأشخاص الذين يقومون بالبحث عن مرتكبي الجرائم وضبطهم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة لتحقيق وتوجيه الاتهام). بالإضافة إلى سلطات أخرى نص عليها النظام تهدف جميعها إلى تحقيق الأمن والعدالة .

ونتمنى أن تتوسع المشاركة في الحلقات العلمية القادمة التي سوف يعقدها الأمن العام بوزارة الداخلية بحيث يشترك فيها محققون من هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق واللجنة الوطنية للمحامين بالإضافة لرجال الأمن لكي تعم الفائدة لان الجميع هم شركاء في تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان وفقاً للشرعية الإسلامية والأنظمة الصادرة من ولاية الأمر يحفظهم الله.

الصحة تعقد مؤتمراً دولياً لعلاقات المرضى تحت شعار (المريض أولاً)

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/17/article683743.html>

الرياض - خالد العوفي

تحت رعاية وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة وبحضور وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان تنظم وزارة الصحة المؤتمر الدولي الأول لعلاقات المرضى تحت شعار (المريض أولاً).. وذلك خلال الفترة 25 - 26 / 12 / 1432 هـ ، وينعقد هذا المؤتمر في إطار حرص وزارة الصحة في الاهتمام بالمريض وأهمية تقديم الخدمات الصحية وفق أعلى المستويات بما يضمن حقوقه في الحصول على الخدمات الصحية حسب الأعراف والسياسات الطبية "microsoft-com:office:office".

ويتمحور المؤتمر الأول لعلاقات المرضى حول علاقات المرضى وما يتعلق بها من أمور الرعاية الصحية على المستوى الاستراتيجي، ويكمن الهدف من هذا المؤتمر في توفير الفرصة لتبادل المعرفة والخبرات بين القائمين على الرعاية الصحية في المنطقة .

ويعد المؤتمر فرصة لممثلي وزارة الصحة والمسؤولين الإداريين في مستشفيات المنطقة الالتقاء والتشاور مع الخبراء العالميين حول أحدث التطورات في خدمات الرعاية الصحية وسبل الارتقاء بها، حيث إن جميع الحضور هم إما ممثلون للحكومة أو صناع القرار من مستشفيات تبحث بجدية عن حلول الرعاية الصحية لمشاريعهم الحالية والمستقبلية .

وتفتخر وزارة الصحة باستضافة هذا الحدث المهم في مجال الرعاية الصحية، حيث يعد مؤتمر علاقات المرضى الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي كما أنها محور التميز في علاقات المرضى، لذا فإن وزارة الصحة تبذل قصارى جهدها للتوعية بأهمية هذا المؤتمر". يذكر أنه تم اعتماد 11 ساعة تدريب طبي مستمر للمؤتمر.

علاج 14 حالة عنف أسري بـ العطاء النسائية

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36224.html>

جعفر الصفار - القطيف

عالج فريق "الأمان الأسري" التابع لجمعية العطاء النسائية بمحافظة القطيف 14 حالة عنف أسري خلال الخمسة أشهر الماضية وبينت رئيس الفريق نادية عبد الجبار، أن أهداف الفريق تتضمن الوقوف على حالات العنف وتعميم ثقافة تناهض العنف الممارس داخل بعض الأسر والذي يتم التستر عليه في كثير من الأحيان، وكذا التوعية والتوجيه بالأساليب التربوية السليمة والتركيز على الفروق بين العنف والشدة.

والتعاون مع المؤسسات الأهلية والحكومية المعنية بهذه الظاهرة وتسهيل توجيه الأسر المتضررة للاستفادة من خدماتها، والعمل على توجيه الأفراد المتضررين للبرامج التأهيلية المتاحة وتسهيل وصولهم للفروق المتخصصة من كافة جوانبها، الطبية، والنفسية والاجتماعية والأمنية، وتوجيه المهتمين بهذه الظاهرة للالتحاق بالبرامج التدريبية لإيجاد كوادر مدربة في هذا المجال، وأوضحت أن هناك حالات عنف لفظي أو جسدي تنتشر لدى بعض الأسر وتبقى طي الكتمان ولا تصل للمؤسسات التي تكافح ظواهر العنف الأسري، لافتة إلى أن رسالة اللجنة محاربة العنف الأسري ورعاية المتضررين منه من خلال التوعية المجتمعية والتعاون مع المؤسسات المعنية بهذه الظاهرة والعمل على إيجاد برامج لرعاية المتضررين وتخفيف معاناتهم.

عن كيفية معالجة الحالات قالت عبد الجبار انه يتم استقبالها عبر الخط الساخن الخاص بالفريق رقم " 8662275 " أو عن طريق الحضور المباشر للجمعية، وتدرس بمعرفة أخصائيات الفريق ويتم توجيهها للجهة المختصة بعد المتابعة معها وإرشادها بكيفية التعامل مع الوضع بالتعاون مع الجهات المعنية بقضايا العنف، مع المتابعة مع تلك الجهات لضمان استمرار سير خطة العلاج بالشكل الصحيح. وتشمل أعمال الفريق محاضرات وندوات للتعريف بهذه الظاهرة وطرق التصدي لها، والعمل على إلحاق المتطوعات بالدورات التدريبية وتأهيلهن للتعامل في هذا المجال، والتعاون مع المؤسسات القائمة والمعنية في هذا المجال والأمان الوطني الأسري وهيئة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية ومركز الأمان الأسري للاستفادة من البرامج القائمة وتوظيفها لخدمة المتضررين، وإنشاء لجنة مصغرة لإصلاح ذات البين بالتعاون مع المؤسسات والشخصيات المعنية ودعم الأسر والأفراد المتضررين من النواحي النفسية والاجتماعية والطبية القيام بالزيارات المنزلية لدراسة بعض الحالات الواردة للفريق لما له من أهمية بمتابعة سير خط العلاج بالمستوى المطلوب.

بحضور الربيعية والعيسى والعيبان الصحة تبحث علاقات المرضى في تجمع عالمي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ذي الحجة 1432هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111121/Con20111121457844.htm>

نواف عافت - الرياض

يبحث تجمع طبي دعت إليه وزارة الصحة اليوم برنامج علاقات المرضى تحت شعار «المريض أولاً»، بمشاركة وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعية وحضور وزير العدل الدكتور محمد العيسى ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيaban.

وأوضحت الصحة أن المؤتمر يأتي في إطار نشر ثقافة علاقات المرضى، حيث يعد المؤتمر الأول من نوعه على مستوى الخليج والشرق الأوسط، ويستهدف كل مسؤولي وموظفي الوزارة من مديري شؤون صحية ومديري مستشفيات ومديري علاقات المرضى في المديرية الصحية والمستشفيات، إضافة إلى مسؤولي القطاعات الصحية في المملكة. ويناقش المؤتمر علاقات المرضى وأهمية الخدمات التي تقدم للمريض مع تطوير الخدمات الصحية بما يتناسب وحاجة المريض ويحقق رضاه.

ويشارك في اللقاء خبراء في علاقات المرضى يستعرضون آخر مستجدات العمل وما توصل إليه العلم في هذا المجال وتبادل الآراء والأفكار، ومناقشة ما يتم تقديمه للمريض من خدمات والاهتمام المشترك الذي يحظى به داخل المرافق الصحية في المملكة، ويركز على مناقشة حقوق المرضى كجزء أساس ومهم من عمل إدارة علاقات المرضى، حيث وضعت وزارة الصحة لائحة تضم هذه الحقوق، كما حددت حقوق وواجبات المرافق للمرضى. يشار إلى أنه تم اعتماد 11 ساعة تدريب طبي مستمر للمؤتمر.



الربيعية: خادم الحرمين يقول لا شيء يغلى على صحة المواطن تعديل مسمى إدارة علاقات المرضى لـ (إدارة علاقات وحقوق المرضى)

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111122118149&display=1>

الرياض : الندوة

أعلن وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعية عن تعديل اسم إدارة علاقات المرضى ليصبح "إدارة علاقات وحقوق المرضى" لتحقيق المفهوم الصحيح لهذه الإدارة ولتتماشى مع المفهوم العالمي الحديث.

وقال معاليه خلال افتتاحه صباح أمس المؤتمر الأول لعلاقات المرضى بمشاركة وزارة العدل وهيئة حقوق الإنسان والقطاعات الصحية الحكومية والخاصة إن هذا المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة يأتي تأكيداً لما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله من اهتمام بالمواطن السعودي الكريم وكل مقيم على ثرى هذا الوطن الغالي والمحافظة على حقوقهم والتواصل معهم وتذليل كل المصاعب التي تواجههم.

وأضاف الربيعية قائلاً " إنطلاقاً من هذه المبادئ والقيم أنشئت وزارة الصحة إدارة علاقات المرضى لتكون حلقة الوصل بين مقدم الخدمة والمستفيد منها ، ولكي تعنى بتذليل كافة المصاعب والمعوقات التي تواجه المرضى وتتقبل مقترحاتهم وتحافظ على حقوقهم.. وغير ذلك من المهام ، مشيراً أنه وحرصاً على تأكيد أهمية ودور هذه الإدارة تم ربطها بالإدارة العليا بالوزارة والمناطق.

وأوضح الربيعية إن وزارة الصحة وهي تولي خدمة المريض وكسب رضاه وسلامته اهتمامها الأول إنما تنفذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ، والذي يؤكد دائماً على ضرورة الاهتمام بالمواطن والسعي لخدمته ورعايته والاستماع إليه وبذل كل شيء لصحته ، مشيراً إلى كلماته - أيده الله - في هذا الشأن حيث يقول " لا شيء يغلى على صحة المواطن " كما قال حفظه الله : " كل شيء فيه صحة الشعب السعودي أنا معه طول الخط ".

وأفاد أن وزارة الصحة سعت إلى التركيز والاهتمام بالمريض الذي أصبح هدف وغاية خدمات الوزارة لخدمته وكسب رضاه والحرص على سلامته ، ومن هذا المنطلق أطلقت وزارة الصحة شعاراً يؤكد هذا التوجه وهو " المريض أولاً " لتكون رسالة لكل ممارس صحي في مملكة العطاء والوفاء مملكة الإنسانية.

ولفت أن الوزارة أطلقت في هذا السياق العديد من البرامج والمبادرات مثل اللقاءات الأسبوعية المفتوحة للمسؤولين والملتقيات التشاورية السنوية بين مقدم الخدمة والمستفيد منها ودراسات مدى الرضى عن الخدمة ، وأخيراً مبادرة صوت المواطن وغيرها من المبادرات.

وبين أن ما تقدمه الوزارة من برامج ومشاريع ومبادرات عديدة وضخمة هي منظومة متكاملة من خطة استراتيجية وضعت للعشر سنوات القادمة ، ركيزتها المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة ، والتي نأمل إن شاء الله أن تحقق مفهوم الرعاية الصحية الحديثة بعد اكتمال اعتمادها وتنفيذها بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهد الأمين حفظهما الله.

من جانبه تناول وكيل وزارة العدل المساعد للإسناد القضائي الشيخ محمد الفعيم في كلمه ألقاها نيابة عن معالي وزير العدل الجوانب الشرعية في حق المريض مستعرضا اهتمام الشريعة وعنايتها بالمريض وحقوقه.

كما أشاد الفعيم في كلمة له بتوجيهات معالي وزير الصحة د. عبدالله بن عبدالعزيز الربيعية المنبثقة من التوجيهات الكريمة لخدام الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بضرورة الاهتمام بالمرضى وهمومهم وحل جميع مشكلاتهم ، بإنشاء الإدارة العامة لعلاقات المرضى لتكون حلقة الوصل بين المريض ومقدم الخدمة لتحقيق أعلى مستويات الرضا للمرضى وذويهم في وزارة الصحة والمنشآت الصحية التابعة لها، ووضع استراتيجيات بشكل منهجي وعلمي لدراسة الشكاوى والملاحظات والاقتراحات المقدمة من المرضى وذويهم ووضع آليات محددة لقياس رضا المرضى وذويهم عن الخدمات المقدمة لهم ومن ثم تحليلها والاستفادة من النتائج لوضع توصيات لتطوير الأداء في المنشآت الصحية.

وقال الفعيم إن حقوق المرضى تتضمن معرفة الحقوق والمسؤوليات للمرضى وذويهم ، والحصول على الرعاية ، والخصوصية والسرية ، والحماية والسلامة ، والاحترام والتقدير ، والمشاركة في خطة الرعاية الصحية ، ووجود سياسات وإجراءات للشكاوى والمقترحات.

وتناول دور اللجان الطبية الشرعية في تطبيق حقوق المرضى وأنها أحد النماذج على تفعيل تطبيق هذه الحقوق عبر النظر في شكاوى المرضى التي تتضمن شكاوى الأخطاء الطبية عبر لجان طبية شرعية تعمل وفق الأنظمة القضائية في المملكة.

من جهته أوضح المشرف العام على برنامج علاقات المرضى بوزارة الصحة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالمحسن الدخيل أنه لا تزال كلمات خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بضرورة الاهتمام بصحة المواطن وأن لا شيء يغلى على صحة المواطن حاضرة في أذهاننا منذ لحظة التفكير في إنشاء البرنامج وفي خطوات تأسيسه وصولاً إلى تطبيقه اليوم في كافة مؤسسات وزارة الصحة العلاجية ، وكانت كلماته حفظه الله تمثل الدافع لنا للسهر على راحة المريض وسلامته والتأكد من أنه ينال أعلى مستويات الرعاية الصحية في مؤسساتنا العلاجية والتي لم تأل حكومتنا الرشيدة جهداً في تطويرها ومدها بأفضل الكفاءات والمعينات التي تمكنها من أداء دورها نحو المرضى بما يتفق مع المعايير العالمية.

وأضاف أن وزير الصحة وتمشياً مع توجيهات خادم الحرمين الشريفين الرامية نحو إكمال مسيرة التطور والنهضة الشاملة وفي إطار الارتقاء بالخدمات الصحية قام بإصدار العديد من القرارات الإدارية هدفت لتطوير العمل الإداري وإرساء منهج العمل المؤسسي والجماعي وتحسين إنتاجية الإدارات والأقسام وتعزيز علاقاتها بالمرضى والاهتمام بملاحظاتهم وشكاويهم كما أكدت على الاهتمام بتطبيق معايير الجودة الشاملة وترقية العمل الطبي لإحداث نقلة نوعية تتناسب مع تطلعات أولي الأمر وتواكب التطورات العالمية المتسارعة في المجال الصحي ويأتي برنامج علاقات المرضى ضمن برامج عديدة أخرى ترجمة لهذه القرارات الإدارية الحكيمة.

بحضور عدد من ذويهم وممثلي هيئة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام

المحكمة الجزائية تصدر أحكاماً بالسجن بحق 16 متهماً من خلية التنظيم السري

المصدر: جريدة الجزيرة - الأربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م
<http://www.al-jazirah.com/20111123/In97.htm>

سعود الشيباني

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها المنعقدة أمس الثلاثاء الموافق 26-12-1432 هـ أحكاماً ابتدائية بحق (16) متهماً بالقيام بأنشطة محظورة تضمنت جمع التبرعات بطرق غير نظامية وتهريب الأموال وإيصالها إلى جهة مشبوهة وتوظيفها في التغرير بأبناء الوطن وجرحهم إلى الأماكن المضطربة وإصدار أحدهم الفتاوى بوجوب ذهاب الشباب إلى مواطن الفتنة والقتال للمشاركة في ذلك وقيام بعضهم بالعمل على زعزعة الاستقرار وقد جاءت الأحكام الابتدائية وفق التالي:

أولاً: إدانة المتهم الأول (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (30) ثلاثين سنة اعتباراً من تاريخ توقيفه منها عشر سنوات لجريمة غسل الأموال، وتغريمه مبلغ مليوني ريال ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة ثلاثين سنة. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:

- 1- خروجه على ولي الأمر ونزع يد الطاعة وإسقاط ما لولي الأمر من ولاية وطعنه في انعقاد البيعة له والقبح في ذمة ولاية الأمر، وتأسيسه تنظيمًا مناوئًا للدولة وتوجهاتها يهدف إلى إشاعة الفوضى والوصول إلى السلطة سمي بـ(توسع) وذلك بمشاركة بعض المدعى عليهم تحت غطاء النصيحة والحرية والإصلاح والديمقراطية.
- 2- الطعن في عقيدة علماء هذه البلاد المعترين وفي ذمتهم والتقصص منهم ومحاولة صرف العامة عنهم إلى من يحرضون على الخروج على ولي الأمر.
- 3- التشكيك في استقلالية القضاء والطعن في أمانة القضاة.
- 4- التدليس على العامة بهدف تأليب الرأي العام لمصادمة السياسة الشرعية لولي الأمر بقصد الإصلاح.
- 5- الانضمام والدعوة لفكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي المناهض للدولة المخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة الذي عمل على إثارة الفتن وتكفير المسلمين والخروج المسلح على ولي الأمر وجماعة المسلمين في هذه البلاد وإهدار مقدراتها وتفجير المجمعات السكنية والمنشآت الحكومية واستباحة الدماء المعصومة وذلك من خلال محاولة تواصله مع أحد قادة هذا التنظيم داخل المملكة (الهالك عبدالعزيز المقرن) بحجة المناصحة، وعلمه عن قيام عناصر أجنبية إرهابية بالدخول إلى المملكة وتهريب أسلحة ومواد كيميائية بقصد الإفساد والإخلال بالأمن مستغلين موسم الحج لتحقيق أهدافهم.
- 6- اعترافه بغسل الأموال وذلك بجمع التبرعات الفردية بدون إذن ولي الأمر.
- 7- دعم الإرهاب.

ثانياً: إدانة المتهم الثاني (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (15) خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ توقيفه ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة خمس عشرة سنة.

وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:

- 1- خروجه على ولي الأمر ونزع يد الطاعة والإخلال بالبيعة الثابتة في عنقه لولي الأمر على السمع والطاعة من خلال

اشتراكه في تأسيس التنظيم المسمى بـ(توسع) بهدف إشاعة الفوضى تحت غطاء النصيحة والإصلاح وحضوره لاجتماعات هذا التنظيم وإصراره على هذا المنهج بدعوى النصيحة والاستعانة بالأجنبي في ذلك وعقد الاجتماعات السرية وإهدار مكانة علماء هذه البلاد والخط من قدرهم وما صدر عنهم من فتوى في هذا الشأن والطعن في سياسة ولي الأمر في شأن القضاء والقضاة.

2- تأييد منظري الفكر التكفيري المنحرف بالدفاع عنهم وتبني فكر الخوارج في التعامل مع ولي الأمر والطعن فيه وفي سياسته الشرعية.

ثالثاً: إدانة المتهم الثالث (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (20) عشرين سنة اعتباراً من تاريخ توقيفه ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشرين سنة. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:

1- الخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة من خلال اشتراكه بتأسيس تنظيم سري (توسع) يهدف إلى إشاعة الفوضى والوصول إلى السلطة تحت غطاء النصيحة والإصلاح وعقد الاجتماعات السرية لوضع الخطط الاستراتيجية لهذا التنظيم.

2- انتهاج منهج الخوارج في تكفير ولي الأمر والطعن في ديانته والجهاد بلا إذن بإعداده مشروعاً لإقامة اتحاد للفصائل تتولى القتال في العراق.

رابعاً: إدانة المتهم الرابع (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (22) اثنين وعشرين سنة منها سبع سنين لجريمة غسل الأموال وتعزيمه مبلغ مليون ريال ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشرين سنة. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:

1- الخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة والطعن في انعقاد البيعة له، والقدر في ذمة ولاية الأمر في هذه البلاد وفي علمائها وعدم التسليم بما صدر عنهم من فتاوى في الشأن العام وذلك باشتراكه في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى والاعتراض على ولي الأمر والاستعانة في ذلك بالأجنبي والتدليس على الرأي العام بإظهار هذا التنظيم بأنه نصيحة لولي الأمر.

2- غسل الأموال.

3- تأييد فكر ومنهج تنظيم القاعدة الإرهابي.

خامساً: إدانة المتهم الخامس (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (20) عشرين سنة اعتباراً من تاريخ توقيفه منها خمس سنوات لجريمة غسل الأموال ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشرين سنة. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:

1- الخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة والطعن في انعقاد البيعة له والقدر في ذمة ولاية الأمر في هذه البلاد وفي علمائها وعدم التسليم بما صدر عنهم من فتاوى في الشأن العام وذلك باشتراكه في تأسيس تنظيم يهدف إلى إشاعة الفوضى والاعتراض على ولي الأمر والاستعانة في ذلك بالأجنبي والتدليس على الرأي العام بإظهار هذا التنظيم بأنه نصيحة لولي الأمر.

2- غسل الأموال من خلال جمعه التبرعات والتحريض على ذلك بدون إذن ولي الأمر وبطريقة غير نظامية.

3- تأييد فكر تنظيم القاعدة المناهض للدولة الداعي إلى الخروج المسلح على ولي الأمر من خلال فتياه للمشاركة في القتال الدائر في العراق بدون إذن ولي الأمر وجوب الدعم المالي لذلك القتال.

سادساً: إدانة المتهم السادس (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (10) عشر سنين اعتباراً من تاريخ توقيفه منها سنة ونصف لجريمة غسل الأموال وسنة ونصف لحيازته سلاحاً بدون ترخيص ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشر سنين.

وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:

1- الخروج على ولي الأمر في هذه البلاد ونزع يد الطاعة والطعن في البيعة المنعقدة له من خلال اشتراكه في إعداد التنظيم المسمى (توسع) وعقد الاجتماعات لذلك وإحاطتها بالسرية.

2- غسل الأموال من خلال جمع مبالغ مالية وتسليمها لأشخاص دون إذن ولي الأمر.

3- حيازة سلاح مسدس مع مخزنه بدون ترخيص.

سابعاً: إدانة المتهم السابع (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (10) عشر سنين اعتباراً من تاريخ توقيفه ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشر سنين. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة والطعن في البيعة المنعقدة له ونهج منهج الخوارج في التعامل مع ولاية الأمر من خلال اشتراكه في إعداد التنظيم المسمى (توسع) وعقد الاجتماعات لذلك وإحاطتها بالسرية.

ثامناً: إدانة المتهم الثامن (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (10) عشر سنين اعتباراً من تاريخ توقيفه منها سنة ونصف

لحيازته سلاحاً بدون ترخيص ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشر سنين. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:

- 1- الخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة والطعن في البيعة المنعقدة له من خلال اشتراكه في إعداد التنظيم المسمى (توسع) وعقد الاجتماعات لذلك وإحاطتها بالسرية.
- 2- حيازة مسدس وثمانية طلقات بدون ترخيص.
- تاسعاً: إدانة المتهم التاسع (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (10) عشر سنين اعتباراً من تاريخ توقيفه منها ثلاث سنوات لجريمة غسل الأموال ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشر سنين. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:
- 1- الخروج على ولي الأمر ونزع يد الطاعة والطعن في البيعة المنعقدة له ونهج منهج الخوارج في التعامل مع ولاية الأمر من خلال اشتراكه في إعداد التنظيم المسمى (توسع) وعقد الاجتماعات لذلك وإحاطتها بالسرية.
- 2- الاشتراك في جريمة غسل الأموال من خلال التستر على المتهم الأول بجمع مبالغ تقدر بحوالي مليوني ريال.
- عاشراً: إدانة المتهم العاشر (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (25) خمسا وعشرين سنة اعتباراً من تاريخ توقيفه منها عشر سنين لحيازة سلاح رشاش بالاشتراك وخمس سنوات لجريمة غسل الأموال ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة خمس وعشرين سنة. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:
- 1- افتئاته على ولي الأمر والخروج عن طاعته وانتهاج منهج الخوارج في ذلك.
- 2- غسل الأموال من خلال الاشتراك بالتستر والتواطؤ مع المتهم الأول بجمع التبرعات للمقاتلين في العراق بدون إذن ولي الأمر.
- 3- تنبيه فكر الخوارج في التعامل مع ولي الأمر من خلال مشاركته للمتهم الأول في التعريف بمشروع ما يسمى (الجيل) وهو تنظيم حركي يدعو إلى الخروج على ولي الأمر ومناهضته وكذلك في تجنيد الشباب.
- 4- المشاركة في حيازة سلاح رشاش مع أحد منفذي اقتحام القنصلية الأمريكية في جدة والتدريب عليه وكذلك حيازة ثلاثين طلقة حية لنفس السلاح بقصد الإفساد والإخلال بالأمن.
- الحادي عشر: إدانة المتهم الحادي عشر (سوري الجنسية) والحكم بسجنه (15) خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ توقيفه منها خمس سنوات لجريمة غسل الأموال وأربع سنوات لجرائمه المعلوماتية وإبعاده عن البلاد بعد إطلاق سراحه. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:
- 1- افتئاته على ولي الأمر والخروج عن طاعته وتبني فكر الخوارج في التعامل مع ولي الأمر.
- 2- تأثره بمنهج الخوارج بعدم اشتراط إذن الإمام والراية في الجهاد ومساعدته وتأييده للقتال الدائر في العراق والدعوة للمشاركة فيه.
- 3- غسل الأموال من خلال اشتراكه بالتستر على المتهم الأول في جمع التبرعات للجماعات المقاتلة في العراق بطريقة غير مشروعة وبدون إذن ولي الأمر.
- الثاني عشر: إدانة المتهم الثاني عشر (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (8) ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ توقيفه منها ثلاث سنوات لجريمة غسل الأموال ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة ثماني سنوات. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:
- 1- افتئاته على ولي الأمر والخروج عن طاعته وتبني فكر الخوارج بالتعامل مع ولي الأمر وذلك من خلال تستره على المتهم الأول في معتقده بأن ما فعلته الفئة الضالة في المملكة من قتل وتفجير ليس من فعل الخوارج وأنهم غير خارجين على ولي الأمر وأنهم على خلاف مع ولاية الأمر حول تواجد المشركين في المملكة.
- 2- اعتناقه منهج الخوارج في الجهاد بعدم اشتراط إذن الإمام في ذلك ومساعدته وتأييده ودعمه للقتال في العراق من خلال تستره على المتهم الأول بدفاعه عن تنظيم القاعدة الإرهابي في العراق واستضافته لأحد قادة تنظيم القاعدة في العراق وتستره على إشادة المتهم الأول بأحد منفذي أحداث سبتمبر ووصفه بـ (الفتى الأزدي).
- 3- الاشتراك في جريمة غسل الأموال من خلال مساعدته للمتهم الأول في جمع التبرعات للجماعات المقاتلة في العراق بطريقة غير مشروعة وبدون إذن ولي الأمر.
- الثالث عشر: إدانة المتهم الثالث عشر (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (10) عشر سنين اعتباراً من تاريخ توقيفه منها ثلاث سنوات لجريمة غسل الأموال وثلاث سنوات لجرائمه المعلوماتية ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشر سنين. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:
- 1- الافتئات على ولي الأمر والخروج عن طاعته من خلال الاشتراك مع المتهم الأول بتأسيسه تنظيمًا داخل البلاد

- وخارجها المسمى مشروع الجبل وجمع التبرعات لهذا المشروع تحت غطاء العمل الخيري بدون إذن ولي الأمر.
- 2- غسل الأموال من خلال اشتراكه في مساعدة المتهم الأول في جمع التبرعات للمقاتلين في العراق بطريقة غير مشروعة.
- 3- اعتناق منهج الخوارج في عدم اشتراط إذن الإمام والراية في الجهاد وتأييد دعم المقاتلين في العراق وتنظيم القاعدة الإرهابي والفكر التكفيري.
- الرابع عشر: إدانة المتهم الرابع عشر (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (10) عشر سنين اعتباراً من تاريخ توقيفه منها ثلاث سنوات لجريمة غسل الأموال وأربع سنوات لجرائمه المعلوماتية ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة عشر سنوات. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:
- 1- الافتئات على ولي الأمر والخروج عن طاعته.
- 2- المشاركة في غسل الأموال من خلال التستر والتواطؤ مع المتهم الأول في جمع التبرعات للجماعات المقاتلة في العراق بطريقة غير مشروعة وتستره على المتهم الأول في جمع مبالغ طائلة لهذا الغرض دون إذن ولي الأمر وبطريقة غير مشروعة.
- الخامس عشر: إدانة المتهم الخامس عشر (سعودي الجنسية) والحكم بسجنه (8) ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ توقيفه منها سنتان لجريمة غسل الأموال وسنتان لجرائمه المعلوماتية ومنعه من السفر بعد إطلاق سراحه لمدة ثماني سنوات. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بالتالي:
- 1- الافتئات على ولي الأمر والخروج عن طاعته.
- 2- غسل الأموال من خلال اشتراكه بالتستر على المتهم الأول في جمع التبرعات للمقاتلين في العراق بطريقة غير مشروعة.
- 3- دخوله لمواقع عبر شبكة الانترنت تدعو إلى الرذيلة وإفساد الأخلاق.
- 4- اعتناق منهج الخوارج في عدم اشتراط إذن الإمام والراية في الجهاد ومساعدة وتأييد دعم القتال الدائر في العراق.
- السادس عشر: إدانة المتهم السادس عشر (يمني الجنسية) والحكم بسجنه (5) خمس سنوات اعتباراً من تاريخ توقيفه وإبعاده عن البلاد بعد إطلاق سراحه. وقد صدر الحكم بعد ثبوت إدانته بغسل الأموال من خلال اشتراكه في التستر والمساعدة للمتهم الأول في جمع تبرعات للعراق وجمعيات مشبوهة خارج المملكة. وقد جاء النطق بالحكم بحضور عدد كبير من ذوي المتهمين وممثلي هيئة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المحلية، وتم تسليم المدعي العام والمدعى عليهم نسخة من الحكم لتقديم لائحة اعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها.

تسليم معنفة خميس مشيط إلى أسرته وحقوق الإنسان تتابع حالتها

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=76863&CategoryID=3

أبها: محمد المانع 2011-11-23 12:36 AM

سلمت الجهات المعنية في محافظة خميس مشيط أول من أمس فتاة معنفة "سورية الجنسية" إلى أسرته بعد أن استكملت علاجها في مستشفى المحافظة العام، إثر تعرضها للعنف والإيذاء من بعض أقاربها.

وأوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور هادي بن علي الياحي لـ "الوطن" أن التحقيقات في القضية كشفت أن المعنفة تعاني من اضطرابات نفسية كانت وراء سوء العلاقة بينها وبعض أفراد أسرته، لافتاً إلى أن الهيئة أكدت على ضرورة حمايتها من قبل الأسرة أو ترحيلها إلى من يتعهد برعايتها من أقاربها، وأن يتم توفير البيئة الإنسانية المناسبة لها.

وأضاف الياحي: أنه جرت مخاطبة الشرطة لإحضار والدها ومن ثم تسلمه ابنته، فيما تتقصى الهيئة وضعها خلال الأيام المقبلة بهدف التأكد من استقرار حالتها. وكانت الفتاة المعنفة، حاولت قبل عدة أيام الانتحار بالقفز من شرفة منزلها، إلا أن رجال الدفاع المدني حالوا دون ذلك، وجرى نقلها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أطفال السعودية يحتفلون بيومهم العالمي في تظاهرة ثقافية برعاية رسمية في دورته الرابعة المقامة محليا.. للتأكيد على حقوق الطفل وحمايته

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=12042&article=650250&search&state=true>

الرياض: سالم سلمان
تحتضن العاصمة السعودية الرياض أكبر تظاهرة ثقافية للاحتفاء باليوم العالمي للطفل، الذي تنظمه وزارة الثقافة والإعلام بالتزامن مع تلك المناسبة، حيث من المقرر أن يفتتح الدكتور عبد العزيز خوجه، وزير الثقافة والإعلام، بمقر مركز الملك فهد الثقافي بالرياض مساء يوم الأحد المقبل الموافق 20 نوفمبر (تشرين الثاني) الدورة الرابعة من مهرجان اليوم العالمي للطفل، الذي يحتفل به دوليا في 20 من نوفمبر من كل عام.
وأوضح محمد عابس، المتحدث الرسمي لوكالة الشؤون الثقافية بوزارة الثقافة والإعلام، أن هذه الاحتفالية تأتي من قبل المملكة ضمن جهودها العالمية ومشاركتها، التي تتوجه نحو التوعية بالطفل وثقافته ودعم حقوقه وحمايتها محليا، موضحا أن فعاليات المهرجان تمتد على مدى 5 أيام، تقام خلالها الكثير من الفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية الخاصة بالطفل. وأبان عابس أن تنفيذ الفعاليات يتم على فترتين صباحية ومساءنية، مؤكدا على أنه تم تخصيص الفترة الصباحية لطلاب المرحلة الابتدائية بالتعليم العام، في حين خصصت الفترة المسائية للعائلات.
ومن جانبه أكد فهد الحوشاني، المشرف المنفذ على فعاليات مهرجان اليوم العالمي للطفل، أن الترتيبات تجري حاليا لوضع اللمسات النهائية لعرض الأوبريت الذي سيقدم في اليوم الأخير من المهرجان الاحتفالي، موضحا أن المهرجان يحظى بمتابعة واهتمام وكيل الوزارة للشؤون الثقافية الدكتور ناصر الحجيلان، لافتا إلى أن المهرجان يعتبر من أهم البرامج السنوية التي تنفذها الشؤون الثقافية في ما يخص الطفل.
ومن المقرر أن يحظى حفل افتتاح مهرجان اليوم العالمي للطفل بحضور عدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة المعتمدين بالمملكة، بالإضافة لعدد من المهتمين بثقافة الطفل والإعلاميين السعوديين، ويتضمن المهرجان عددا من الفعاليات والبرامج التي أضيفت على خارطته هذا العام، حيث تتنوع بين الثقافي والفني والترفيهي، مما يحقق رغبات الأطفال وذويهم مع تحقيق رسالة المهرجان الرئيسية وهي التنبيه إلى حقوق الطفل ووجوب الاهتمام به وثقافته.
وكانت وزارة الثقافة والإعلام السعودية ممثلة بوكالة الوزارة للشؤون الثقافية، وجهت الدعوة للجهات الحكومية والخاصة للمشاركة في فعاليات مهرجان اليوم العالمي للطفل في دورته الحالية، ويضم المهرجان عددا من المسابقات الموجهة للأطفال، من أبرزها مسابقة الطفل الموهوب في الرسم والتصوير الفوتوغرافي، ومسابقة المخترع الصغير، ومسابقة الموهوبين من الأطفال في جميع المجالات الثقافية والفنية.

إضافة إلى الكثير من الأركان الخاصة بالطفل في مجالات معرفية ومهارية مختلفة، إلى جانب المعارض المصاحبة والعروض المسرحية والمسابقات المختلفة، التي سيصاحبها عدد من الأنشطة التي تنفذ بمشاركة الأطفال خلال إقامة فعاليات المهرجان.

يشار إلى أن الانطلاقة الأولى لمهرجان اليوم العالمي للطفل انطلقت في السعودية لأول مرة عام 2008، حينما وجهت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة بوكالة الوزارة للشؤون الثقافية، بإقامة احتفالية تتزامن مع اليوم العالمي للطفل، ومنذ ذلك العام تحتفل السعودية باليوم العالمي للطفل بمهرجان تبرز من خلاله الجهود الحكومية والخاصة في دعم الطفولة محليا، وتستهدف وزارة الثقافة والإعلام من إقامة ذلك المهرجان توعية وتذكير الأسرة والمجتمع المحلي بحقوق الطفل ووجوب حمايته من كل أشكال العنف، التي تأتي ضمن رسائل الطفولة في يومها العالمي.



مستوصفات ترفع الأسعار 35% .. والصحة: برروا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 ذي الحجة 1432 هـ - 18 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111118/Con20111118457192.htm>

نواف عافت - الرياض

عمدت بعض المستوصفات الصحية إلى رفع تعرفة فاتورة العلاج بنحو 35 في المائة، متجاوزة بذلك نظام تسعيرة الخدمات الصحية.

وأوضح مدير الرخص الطبية في وزارة الصحة الدكتور علي الزواوي، أن مديريات الشؤون الصحية في المناطق هي الموكل لها مراقبة المستوصفات الأهلية؛ لأنها جهات تنفيذية وأن الوزارة حريصة على هذا الأمر، موضحاً أن هناك لجانا للمخالفات والتفتيش تتابع مثل هذه الآليات.

من جهته، أوضح مدير الرخص الطبية في المديرية العامة للشؤون الصحية في الرياض الدكتور أحمد العيسى، أن نظام التسعيرات معتمد من قبل الشؤون الصحية في جميع المناطق وأن رفع الأسعار يخضع لاعتبارات وآلية المنشأة، موضحاً أن مستشفيات القطاع الخاص لها فئات في الاختصاص ولا بد من تقديم مبرر لرفع سعر الخدمات المقدمة.

وقال عدد من العاملين في المستوصفات التي عمدت إلى رفع أسعار الخدمات العلاجية «أصحاب المستوصفات هم من وجهوا بهذه الزيادات وليس لنا علاقة بهذا الأمر، ونحن نتولى تنفيذ الإجراءات الصادرة لنا».

وكان عدد من المواطنين والمقيمين أبدوا استغرابهم من رفع أسعار الخدمات الصحية في بعض المستوصفات الخاصة، موضحين أنها ارتفاعات غير مبررة ولا تواكب الخدمات المتواضعة التي تقدمها تلك المستشفيات والمستوصفات الأهلية. وطالبوا وزارة الصحة التدخل للحد من الارتفاعات المتلاحقة ومراقبة الأسعار في القطاع الصحي الخاص بصفتها الجهة المسؤولة عن تحديد أسعار الخدمات الطبية.

وقال عبدالله الرويلي «المستشفيات والمستوصفات الخاصة تبالغ في أسعارها بشكل جنوني، وفي السابق كان الكشف لا يتجاوز 50 ريالاً وقفز إلى 70 ريالاً دون إبداء الأسباب، كما أن الصيدليات الخاصة تضع الأسعار حسب مزاجها ودون أي مراقبة حقيقية والدليل أنك تجد نفس الدواء مختلفاً عند كل صيدلية».

وعمدت المستوصفات الأهلية وفقاً لعدد من المراجعين لرفع أسعارها بشكل مستمر في شتى الخدمات الطبية المقدمة للمرضى، وأن هناك زيادات خاصة في أقسام الأسنان والعيون بشكل خاص.

يذكر أن الإحصائيات تشير إلى أن عدد المستشفيات والمستوصفات الأهلية في المملكة تناهز الـ 1187 مستشفى ومستوصفاً تتركز في الرياض، جدة، والشرقية.

هوية "سلطان" يضيعها تقاذف الاتهامات

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 22 ذي الحجة 1432 هـ - 18 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=76276&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-11-18 2:30 AM

وصلت مشكلة الطفل المعاق سلطان المالكي المحتجز في مستشفى الأطفال والولادة بالمساعدية منذ 10 سنوات، إلى طريق مسدود بعد وفاة والده (93 عاماً) وفشل شقيقه في إضافة اسمه إلى بطاقة العائلة، إذ طلبت الأحوال المدنية بالليث تقريراً طبياً عن حال الطفل، ورفضت المستشفى إصداره قبل استخراج أوراقه الثبوتية من الأحوال. وحملت أسرة الطفل المستشفى مسؤولية إتلاف أوراقه الثبوتية، وهو ما رفضه مدير المستشفى الدكتور كمال أبو ركة قائلاً إن المستشفى طالب والد الطفل أثناء زيارته المتباعدة له بإضافة ابنه إلى هويته، إلا أنه لم يستجب لذلك.

أكد شقيق الطفل المعاق سلطان المالكي الذي تركه أهله في مستشفى الأطفال والولادة بالمساعدية لمدة 10 سنوات (ونشرت "الوطن" معاناته في 16 أكتوبر الماضي) عجزه عن تسجيل شقيقه في بطاقة العائلة بعد وفاة والده، وأن الأحوال المدنية بالليث طلبت منه تقريراً طبياً بحالة شقيقه إلا أن المستشفى رفض تسليمه التقرير إلا بعد تسجيله في بطاقة العائلة مما أشعره أنه يدور في حلقة مفرغة دون جدوى.

وكشفت ابنة أخ سلطان أن والد الطفل "جدها" وافته المنية قبل عام عن عمر يناهز الـ 93 عاماً، وحملت "أم خالد" المستشفى مسؤولية إتلاف الأوراق الثبوتية للطفل، وهو ما رفضه مدير المستشفى الدكتور كمال أبو ركة قائلاً إن المستشفى طالب والد الطفل أثناء زيارته المتباعدة له بإضافة ابنه على هويته، إلا أنه لم يستجب لذلك. وأشار أبو ركة إلى وجود اتصالات مع جهات عدة لنقل الطفل إلى مركز التأهيل الشامل بجدة، مؤكداً أن الطفل لقي طوال السنوات العشر الماضية رعاية طبية وصحية، لافتاً إلى أن سبب تأخر إحاقه بمركز التأهيل يرجع لعدم إثباته ببطاقة الأب.

وأوضحت "أم خالد" وهي الحفيدة الرابعة لوالد الطفل المعاق في اتصال هاتفي لـ "الوطن" أن جدها تزوج من فتاة في العشرين من عمرها لرعايته وخدمته بعد وفاة ابنه الوحيد من زوجته الأولى والذي كان يرعاه. وأرجعت سبب إهمال الأسرة لسلطان إلى حالة الفقر والعوز اللذين تعيشهما الأسرة، حيث أنجب جدها من زوجته العشرينية 9 أطفال، ولا يملك من حطام الدنيا سوى منزل بسيط مبني من الطين والحجارة مكون من حجرتين فقط، إلى جانب قطعة أرض بيعت لعلاج قبل وفاته، نظراً لإصابته بجلطة دماغية أدت به إلى شلل رباعي ظل يعاني منه لعامين. فيما أشار زوجها علي المالكي إلى أن والد الطفل خلف بعد وفاته أسرة كبيرة تعيش في قرية نائية، حيث أقرب مستشفى منها على بعد 400 كم، ومنزله غير صالح لرعاية الطفل، مسترجعاً بداية قصة سلطان بأنه ولد في مستشفى أضمر العام بإعاقات وتشوهات خلقية متعددة تطلبت نقله لمستشفى الولادة بالمساعدية بجدة.

ولفت إلى أن الأطباء بمستشفى المساعدية أخبروا والد سلطان باستقرار حالته بعد مرور أربعة أعوام، وبقائه بإعاقه ذهنية تتطلب عناية خاصة، مضيفاً: "أنهم طلبوا منه حينها تسلمه". وأضاف أن والده أخبرهم أن تسلمه يعني الحكم عليه بالموت، مضيفاً: "أنه حصل وقتها على دعم من أمير المنطقة آنذاك الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز - رحمه الله - الذي أصدر قراراً بعلاج الطفل مدى الحياة بمستشفى الولادة"، مؤكداً وجود ملف بالمستشفى للطفل يثبت هويته إلا أنه فقد بسبب الإهمال.

وعن حالة الأسرة بعد وفاة عائلهم وعدم سؤالهم عن ابنهم المريض، أشار الشقيق الأكبر والبالغ من العمر (19 عاماً) حمدان المالكي إلى أن وفاة والده وتدهور حالتهم المادية كانا وراء غيابهم عن زيارة شقيقه. وأضاف أنه غير قادر على العمل خارج القرية نظراً لبعدها عن المدن، خاصة أنه لا يملك وسيلة للتنقل وفي ذات الوقت لا يستطيع ترك إخوته الصغار دون رقيب.

وعن زيارته لأخيه المريض أشار إلى أنه زاره في بداية العام بعد توفر مبلغ ضئيل معه وطلب من المستشفى التسريع بتسجيل شقيقه وإنهاء إجراءات إضافته إلى سجل العائلة، إلا أنه اكتشف أن ملف شقيقه المعاق والذي يضم شهادة الميلاد قد فقد، لافتاً إلى أنه تردد كثيراً ما بين الأحوال المدنية بالليث ومستشفى المساعدة لتسجيل شقيقه في بطاقة العائلة دون جدوى مما أفقده الأمل في إنجاز ذلك الأمر الهام لشقيقه.

وأفاد بأن إدارة المستشفى زودته بشهادة بلاغ ولادة وصورة من شهادة التطعيم لم تقبلها الأحوال المدنية بالليث (تحتفظ "الوطن" بنسخ منهما) وطلبت منه أيضاً تقريراً طبياً عن حالة الطفل، مضيفاً أنه سلم طلب الأحوال للمستشفى إلا أنه رفض إعطائه التقرير قبل إضافة الطفل.

ووصف حاله بأنه يدور في حلقة مفرغة ما بين الأحوال المدنية والمستشفى وكل منهما متشبث بطلبه، لافتاً إلى أنه حضر بعد نشر "الوطن" قصة شقيقه للمستشفى إلا أن الأمن رافقه ومنعه من تصوير أخيه .

من جانبها، أكدت المتطوعة بفريق أصدقاء المرضى الدكتورة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة والمتابعة لحالة الطفل "سلطان" إلهام باجنيد بقاء وضع الطفل على ما هو عليه دونما تحسن، مضيفة: "لم يتم تقديم أي عناية له بخلاف السرير"، مشيرة إلى أن متطوعين من الرياض يعملون في الفريق تقدموا مرتين في شهر واحد بالتماس لوزارة الصحة للوقوف على معاناة المعاق ولم يجدوا أي رد.

وكانت باجنيد قد أكدت لـ "الوطن" في تقريرها السابق عن الطفل سلطان أنها وزميلاتها دأبن على زيارة المرضى المنومين بالمستشفيات، ولفت نظرها من طفل بأحد المستشفيات لا يزوره أحد، ولا يسأل عنه ذوه، فبدأت السؤال عنه ومتابعة حالته وأبلغهن مسؤول القسم أنه لم يستدل على والدي الطفل منذ تركاه في المستشفى وغادرا. وقالت "اعترف لنا المسؤول بأن عائلة الطفل حضرت قبل شهرين لإثبات بيان وراثته، وحين حصلوا على شهادة تثبت إعاقته اختفت وتركته حبيب أسوار سرير لا يحتمل طفلاً في الثالثة من عمره، وأن الطفل كان متعافياً ويستطيع الحركة داخل سريره، لكن لم يدرجه الممرضون على الحركة والمشي، ونتيجة للإهمال والتقصير سقط قبل شهر من السرير ليصاب بغيبوبة كاملة ويفقد بعدها الحركة كلياً. ونفى مدير الإعلام والتوعية والعلاقات العامة بصحة جدة عبدالرحمن الصحفي في حينه مسؤولية الشؤون الصحية عن تردّي حالة الطفل، وتخلي الشؤون الاجتماعية عنه بحجة أنه لا يحمل أوراقاً ثبوتية، فبقي سلطان يصارع الإعاقة والإهمال وفقد الهوية.

هتون الفاسي فارسة تدافع عن حقوق النساء بدرجة دكتوراة

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 22 ذي الحجة 1432 هـ - 18 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/36170.html>

الدكتورة هتون أجواد الفاسي مؤرخة سعودية لها حضور دولي ومحلي ولدت في محافظة جدة 1964م، حاصلة على البكالوريوس في التاريخ من جامعة الملك سعود بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف عام 1986م. ونالت الماجستير من نفس الجامعة عام 1992 برسالة عنوانها: «الحياة الاجتماعية في شمال غرب الجزيرة العربية في الفترة ما بين القرن السادس قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي» وهي حائزة على شهادة الدكتوراة في التاريخ القديم. قسم دراسات الشرق الأوسط، جامعة مانشستر، بريطانيا، بعنوان «المرأة والسلطة في شمال الجزيرة العربية القديم: الأنباط». in Ancient Northern Arabia: Nabataea Women and Power وهي تعمل حالياً كأستاذة في جامعة الملك سعود لتاريخ المرأة وعرف عنها بأنها نشأت في الحجاز وانتقلت منه إلى خارج المملكة وهي طفلة صغيرة ثم عادت إلى نجد وسكنت الرياض وهي طفلة أيضاً. وعاشت هتون مراهقتها وشبابها في بيئة عائلية متسامحة ووسط مجتمع كان يريد أن يعطي الكثير للمرأة هتون الفاسي وكرمتها فرنسا قبل فترة وأعطتها الوسام الذي ابتدعه نابليون في عام 1808، وهو وسام السعفة الأكاديمية برتبة «فارسة» بسبب التعاون الثقافي القائم بينها وبين المؤسسات الأكاديمية والثقافية الفرنسية. من بين كتبها بالإضافة إلى رسالة الدكتوراة التي رشحت بعد مناقشتها للطباعة والنشر وكان ذلك عام 2000 كتاب آخر طرح في عام 2001 وهي «أجياد تحاور هجر» وهو عبارة عن سيرة استيعادية للفنانة منيرة موصلي، نص أدبي حقوق المرأة

حول تعامل المجتمع مع المرأة ونظرتها لدورها محلياً تقول الدكتورة هتون الفاسي «نحن بحاجة إلى تعريف المجتمع في البداية وهذا دائماً يضعنا في إشكالية التعريفات والمجتمع ليس حاجة واحدة، فيه جزء من المجتمع يساهم في تكريس عادات وتقاليد جاهلية وهناك من يرفضها، ولكن أرى أن العقبة الأساسية التي تقف أمام عدم منح المرأة حقها هو تدخل الجهات الرسمية في الحراك الحاصل بين المرأة والمجتمع مما سبب عدم توازن في القرارات الخاصة بالمرأة على أنها تنال من حقها، عندما يكون هناك تمييز في غير صالح المرأة يساهم في تكريس سياسة معينة وتوجه رسالة بالتالي المجتمع يستجيب لها ويمارس ضغوطاً إضافية على المرأة، أيضاً إذا كان بعض الأفراد يفسرون أنظمة معينة تفسيراً غير دقيق وتفسيراً في غير صالح المرأة مثلاً فيه نظام غير تمييزي وحيادي ويأتي الجهاز التنفيذي وينفذها بشكل في غير صالح المرأة، وإن لم يكن هناك آلية لمعاقبة هؤلاء المتصرفين من وجهة نظرهم يؤدي إلى أن يكون التصرف الفردي نظاماً بذاته، مثل البطاقة الشخصية للمرأة وهي بطاقة شخصية أصدرتها وزارة الداخلية تثبت هوية المرأة وعليها صورتها واسمها، عندما تأتي جهات مثل المحاكم ترفض أن تعترف بهذه البطاقة وتطلب بطاقة الأحوال وترفض أن تكون في البطاقة صورة للمرأة ولا تعتبرها كهوية أو وثيقة تميز هذه المرأة والمؤسف أنه لا يوجد من يعاقب أو يسائل هذه الجهة وتعطيل الدور في حق المرأة القانوني.»

حالات العنف

ولها نظرتها الخاصة في حالات العنف التي تتعرض لها المرأة حيث تقول في هذا الجانب «كقضية ظاهرة أنا أستاذة كثيراً من هذه الكلمة وأعتبرها مضللة للناس وأستاء كثيراً من استخدامها في الصحافة وأرى أن المسؤول يذكرها للتقليل من خطورة المشكلة أو الحدث الذي تتعرض له المرأة، وخصوصاً عندما تتعرض المرأة أو الطفل للعنف ولو أن امرأة واحدة فقط تعرضت للعنف أنا أعتبره موقفاً أو حالة مطلوب معالجتها ومطلوب الوقوف بجانبها والدفاع عنها فالمسألة ليست مسألة عدد ولو أردنا أن ندخل في المراحل الإحصائية لا بد أن نقول إن مجتمعنا يعاني من العنف لا سيما أن الحالات التي تصل إلى الشرطة والمستشفيات لا تعكس الصورة الحقيقية لوجود معوقات كثيرة أمام المرأة لكي توصل ما يجري داخل المنزل مثلاً لعدم وجود نساء في مراكز الشرطة أو عدم وجود مختصين وعدد من النساء يواجهن بطلب

إحضار محرم معين ، اذا كان فيه حالات عنف وهناك حالات فردية من رجال الشرطة ممن لا يأخذون الحالات بشكل جدي ، كل هذه محبطات لا تجعل قضايا العنف وعددها الحقيقي يصل الى الرأي العام والجهات المسؤولة وأيضا جهات مثل المدارس ليس هناك ما هو مطبق فيها يختص بالآلية التي تستطيع المدرسة أو الجهات الرسمية أن تتدخل في حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال ولا يوجد نظام يفرض على المدرسة أن تقوم بالتبليغ أو تتدخل في حالات عنف مثل اعتداء الأب أو زوجة الأب وخصوصاً في حالات الإيذاء الجنسي وهناك تستر وتغطية وبعدها من الممكن أن يتم نقل البنت من المدرسة إذا علم والدها أو شك أن هناك معلومات وصلت للمدرسة» مشاركة ضرورية

وحول ضرورة مشاركة المرأة في المجتمع تقول «عندما يكون لدينا قوانين واضحة تثبت حق المرأة فيها ، عندما نشرك المرأة في اتخاذ هذه القرارات والقوانين نستطيع تنفيذ أشياء كثيرة من غير إثارة أو شوشرة ، عندما يقرر أن تكون حاجة معينة وتدعم بآليات واضحة وغير قابلة للتفسير والإضعاف والتشكيك ويكون هناك عقوبات في حال إساءة استخدامها أعتقد أنه ممكن جداً إذا كان فيه رؤية واضحة وجادة ليس فيها تنازلات ، وعندما صار ما صار في قرار تأنيث المحلات وبيع الملابس الداخلية وتم تأجيل القرار أو صرف النظر عنه هذا قمة الضعف الذي مر على وزاراتنا ، حالة مؤسفة ونموذج عندما تصدر قرارات قوية ولم يكن التنفيذ واضحاً لا بد أن تكون القرارات صريحة وواضحة وغير قابلة للإعادة والتفسير ، المؤسف حقاً أن نكون في بلد مسلم والرجال الغرب هم من يبيعون الملابس الداخلية للنساء وهذا هو قمة التناقض والانهمامية»

بطالة نسائية

وحول بلوغ مستوى البطالة لدى المرأة محلياً ما نسبته 27 بالمائة تقول: «وزارة العمل مكلفة بخلق هذه البيئة وهذا جزء من عملهم وإحصائية 27 بالمائة أشك فيها على أنها تعتبر من أعلى النسب في العالم ولكنها غير حقيقية وبحسبة بسيطة عدد النساء في السعودية ثمانية ونص مليون تقريباً ثلاثة أرباعهن غير مناسبين للعمل ، يبقى لدينا 2 مليون واللائي يعملن فعلياً من النساء هن نصف مليون امرأة فقط يعملن في القطاع العام والخاص حسب هيئة الإحصاءات العامة وهي أدنى نسبة في العالم ، و 5% ونصف هي نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية لذلك البطالة لدينا مخيفة وهناك جهود من وزارة العمل كتغيير بعض قوانين العمل ، ولكن بالرغم من أن هذه الجزئية انتهت وتم تعميم القانون في عام 2005 إلا أنه لم ينعكس على القطاع الخاص ، وللتفعيل أكثر يجب أن يكون هناك تفعيل للقرارات ومشاركة وزارة العمل ووزارة التجارة فوزارة العمل هي من يعطي التأشيرات للعمالة البائعة في المحلات النسائية ، وهناك تناقضات مثل منع المرأة أن تكون رئيسة مجلس إدارة في شركة هي صاحبها وكل هذه الأمور مرتبطة بوزارة العمل ، وكصدام مع المجتمع يجب أن يطرح القرار ومن لا يريد أن تعمل ابنته أو زوجته أو قريبته لا يدعها تعمل ولا يتدخل في شؤون الآخرين فهذه طرق رزق شريف ، فلماذا ندع المرأة هي المحتاجة وهي قادرة على العمل والإنتاجية ، وكمثال النساء اللائي يبسطن في الشارع هل هو جائز لهن وحرام أن يبعن في المحلات التجارية ، عن أي تكريم للمرأة يتحدثون في ظل هذه التناقضات من وزارة العمل والتي لا تقوم بدورها غير أن مليون أجنبي يعملون في البلد وثلاثة أرباع هذه الوظائف يستطيع النساء القيام بها»

تسريح 500 موظف سعودي من البنوك

المصدر: جريدة اليوم السبت 23 ذي الحجة 1432هـ - 19 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/36215.html>

رياض الألمعي - الخبر

كشفت مصادر وثيقة في العديد من البنوك الوطنية عن تسريحها المئات من الموظفين السعوديين في عدد منها. وأشارت المصادر إلى أنه تم تسريح ما يزيد على 500 موظف خلال الثمانية أشهر الماضية بعد أن قامت بعض البنوك باتخاذ خطوات إدارية جديدة اعتمدت على دمج الإدارات أدت وإعادة الهيكلة إلى تقليص عدد الموظفين. وبيّنت المصادر أن قلة الأرباح لهذه البنوك كان أحد أهم الأسباب التي اعتذرت به إدارات هذه البنوك للموظفين الذين تم الاستغناء عن خدماتهم. علماً بأن أرباح البنوك السعودية بلغت في الربع الثالث 6.5 مليار ريال وازدياداً بلغت 29 بالمائة ، مقارنة بأرباح البنوك في الربع الثالث من عام 2010 والبالغة 5.02 مليار ريال. كما حقق قطاع المصارف لهذا العام 19.6 مليار ريال (+17 بالمائة) خلال التسعة أشهر الأولى من 2011 مقارنة مع العام الماضي. وفي نفس السياق قالت المصادر: إن هذا التسريح يأتي متزامناً مع تطبيق المراحل الأخيرة من برنامج نطاقات والذي لا تزال تعمل عليه وزارة العمل جاهدة ودعمها المتواصل للتوظيف ورفع نسبة السعودة في القطاع الخاص والذي يعتبر القطاع البنكي من أهم هذه القطاعات.

وفي تعليق خاص لـ «اليوم» حول هذه الأنباء نفى أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية طلعت حافظ ما تردد جملة وتفصيلاً. وقال حافظ: إن جميع القطاعات البنكية استقطبت الكفاءات السعودية من الجنسين ولا تزال تستقطب لأنها لا تزال تعمل على توسيع نشاطها، وهذا يتطلب عدداً كبيراً من الموظفين السعوديين أصحاب الكفاءة. وعن برنامج نطاقات قال حافظ إنه يتطلب على القطاعات البنكية سعودة الوظائف بنسبة 49 بالمائة فقط ولكن المعمول به حالياً في كافة البنوك والمصارف قد تجاوز 84 بالمائة وفي بعض البنوك بلغت نسبة التوظيف إلى 90 بالمائة وهذا يؤكد على عدم صحة ما تردد عن تسريح أي من موظفي القطاع البنكي. وقال حافظ: إن القطاع البنكي حقق أرباحاً كبيرة خلال عام 2011 مقارنة مع العام الماضي 2010 حيث بلغت نسبة الأرباح 29 بالمائة وهذا يؤكد على عدم صحة تسريح أي موظف بسبب قلة الأرباح.

طلاب العقدة يواصلون انقطاعهم عن الدراسة حتى ينظر تعليم جازان لمطالبهم

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 ذي الحجة 1432هـ - 19 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339236>

صالح زيدان – جازان
أكد أهالي قرية العقدة التابعة لمحافظة أبو عريش أن أبناءهم طلاب «مدرسة قامرة» سيواصلون انقطاعهم عن الدراسة لحين النظر في مطالبهم من قبل تعليم جازان.
أكد الشيخ محمد بن حسن حكيم عمدة الحي الشمالي بمحافظة أبو عريش بأن مطالب أهالي قرية العقدة حي مشروع تتلخص في افتتاح مدرسة لأبنائهم يواصلوا تعليمهم، أو تأمين نقل مدرسي أسوة بزملائهم في المدرسة أو في المدارس الأخرى. وقال «نحن تقدمنا بطلب افتتاح مدرسة لأبناء القرية خلال فترة إدارة الدكتور علي بن يحيى العريشي الذي وعدنا بالرفع للوزارة بافتتاح مدرسة في القرية، ولكننا نستغرب بأن طلبنا أهمل منذ تلك الفترة، وقال الحكمي «تقدمنا بشكوى إلى محافظ أبو عريش الذي واعدنا بالرفع بها إلى أمير منطقة جازان وتواصل مع المسؤولين في تعليم جازان من أجل إيجاد الحلول لأبناء القرية». وأوضح محافظ أبو عريش بالنيابة علي بن عبده الجبيلي بأنه تقدم عدد من مشايخ وأهالي قرية العقدة بطلب افتتاح مدرسة لأبنائهم أو تأمين نقل مدرسي من القرية أو المدرسة التي يدرسون بها حالياً قامرة، وتواصل مع مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة وكذلك مع المسؤولين بالإدارة العامة للتربية والتعليم بجازان ووعدوني بأنهم سيجدون الحلول العاجلة. وأكد الجبيلي بأن افتتاح المدارس لا بد أن تخضع لإجراءات وأنظمة وإحصائيات، وأكد مدير الإعلام التربوي بالإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة جازان محمد الرياني في رسالة نصية (sms) بعث بها أنهم سوف يزودونا اليوم السبت بتفاصيل أوسع حول هذا الموضوع.

الشورى يناقش إلغاء الحد الأعلى لغرامات المرور وتخفيض رسوم الرخصة

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ - 19 نوفمبر 2011م
<http://www.al-madina.com/node/339196>

جابر المالكي - الرياض
يناقش مجلس الشورى غدا تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مقترح تعديل المواد (السادسة والثلاثين) و(الحادية والأربعين) و (والثالثة والسبعين) من نظام المرور والمقدم من الدكتور عبدالرحمن العناد والمهندس سالم المري. وتتضمن التعديلات إلغاء رفع غرامة المخالفات إلى الحد الأعلى بعد مرور شهر على رصدتها، وتخفيض رسوم رخص القيادة لتكون 20 ريالاً بدلاً من 40 في السنة الواحدة. كما يصوت المجلس على جهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام الرعاية الصحية النفسية
ويصوت مجلس الشورى في جلسة يوم الاثنين القادم على وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقارير السنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية للأعوام المالية 1427/1428/1429/1430 هـ ومن الموضوعات التي سيتم مناقشتها في هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية بولندا لتجنب الازدواج الضريبي ومشروع البروتوكول المرافق له وإيضاً تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مقترح مشروع نظام مكافحة البطالة بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى، والمقدم من علي الوزير.
من جهة ثانية يقوم نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر حجار وأعضاء لجنة الشؤون التعليمية اليوم بزيارة للمركز الوطني للقياس والتقويم وذلك للاطلاع على أعمال المركز وأهدافه وما يقوم به من دراسات، وكذلك للنقاش والحوار حول أي تساؤلات متعلقة بالمركز وأعماله.
وتأتي هذه الزيارة بعد دعوة تلقاها رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ من سمو رئيس المركز الأمير الدكتور فيصل بن عبدالله المشاري آل سعود.

جمعيات خيرية تتولى فرزهِ والتأكد من صلاحيته بمساعدة

صيادلة متطوعين

بنك الدواء.. حل مؤقت للفقراء عند الطوارئ

المصدر: جريدة الرياض السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ - 19 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/19/article684203.html>

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم

نجحت فكرة "بنك الطعام" في الجمعيات الخيرية للإفادة من الطعام المتبقي من الولائم والمناسبات الكبرى وتوزيعه على الفقراء والأسر المحتاجة، وهو ما دفع كثيراً من المحتاجين إلى تعميم التجربة لتشمل أيضاً "بنك الدواء"؛ كون الحاجة لتوفير الدواء من الصعوبات التي تواجه الكثير من الأسر المحتاجة، خاصة الأدوية التي لاتصرف من قبل المستشفيات الحكومية، أو تلك التي يوجد بها نقص؛ فيطلب من المريض أن يشتريها من الصيدليات الخاصة، كما أن هناك أسراً محتاجة تضطر لطلب العلاج لنوع من الأمراض في المستشفيات الخاصة فتجد ارتفاعاً كبيراً في أسعار الدواء.

والسؤال: لماذا لا يكون هناك بنك للدواء؟.. ومهمته جمع الدواء جيد الصلاحية، والمتوافر بشكل كبير في بيوتنا، وتحديدأ حينما تفتح ثلاجة المنزل وترى أمامك كميات كبيرة من الدواء، وبدلاً أن ترميه تتبرع به إلى جهات خيرية تتولى فرزهِ بمساعدة صيادلة متطوعين، والتأكد من سلامته، وتوزيعه على المحتاجين، أو بإمكان الأسر من ذوي الدخل المحدود اللجوء إلى بنك الدواء بعد الحصول على الوصفة الطبية من الطبيب للبحث عن الدواء الموصى به، والذي قد يكون باهظ الثمن مثل المضادات والعلاجات النفسية والأمراض المزمنة وأمراض الربو، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من الأدوية الجيدة التي أصبحت تكسب بشكل لافت في منازلنا والتي قد يكون البعض منها لم يستخدم أصلاً وبصلاحية جيدة، حتى يكون نهايتها سلة النفايات، على الرغم من وجود مرضى من الفقراء بحاجة إليها، فهل من الممكن أن تنجح فكرة إيجاد بنك للدواء؟، وهل من الجيد أن تتولى الجمعيات الخيرية الإشراف على ذلك البنك؟.

افتح ثلاجة منزلك وترى أمامك كميات كبيرة من الأدوية وبدلاً من رميها تبرع بها للمحتاجين

مساعدة المحتاجين

تقول "أم مصطفى السالم": إن شراء الدواء يعد من الإشكالات الكبيرة التي تواجه ذوي الدخل المحدود، فما يحدث أن المريض يتقاضى العلاج في المستشفيات الحكومية، إلا أنه بعد أن ينتهي من تشخيصه من قبل الطبيب يصرف له وصفة العلاج، وحينما يذهب للصيدلية يتفاجأ بأنه لا يحصل إلا على نصف الوصفة والأدوية الأخرى غير موجودة، حيث يطلب منه شراؤها من الصيدليات الخاصة، فيضطر المريض من ذوي الدخل المحدود أن يقوم بأحد الأمرين إما تحمل تكلفة الدواء أو عدم أخذ الدواء أصلاً، فيعاني من استمرار مشاكل توعكه الصحي، موضحة أن فكرة الإفادة من الدواء المستعمل فكرة جيدة لابد أن تخصص بشكل دقيق كأن يكون هناك بنك للدواء المستخدم يستفيد منه الفقير، خاصة أن أسعار الأدوية بدأت في الارتفاع مؤخراً، كما أن هناك أدوية لا يمكن تجاهل أسعارها الباهظة والتي لا تتوفر في القطاعات الصحية الحكومية في حين تكون باهظة الثمن في القطاعات الصحية الخاصة؛ كأدوية علاج الأسنان وكذلك الأدوية المتعلقة بالمشاكل الجلدية، وهي الأمراض التي عياداتها غالباً ماتكون زاخرة بالمراجعين فهي العيادات التي تمرض ولكنها لا تموت، فمن يعاني من مشاكل جلدية يبقى في تواصل دائم معها؛ لأن هناك مشاكل دائمة لا يمكن علاجها عبر سنوات، فماذا يفعل المريض من ذوي الدخل المحدود الذي يعاني من صعوبات العيش، متمنية أن يكون هناك مشروع يحمل "بنك الدواء" يخرج للنور قريباً لحل إشكالية الفقير مع الدواء.

تكسب الأدوية في الثلاجة

وانتقدت "سامية السميح" تكسب الأدوية في ثلاجات المنازل، ومن كثرتها أصبحت سيئة المنزل تضعها في أكياس وترميها، وربما لم يستخدم الكثير منها. وقالت: "هناك بعض الأسر تعتمد على شراء الدواء من الصيدلي دون الرجوع

للطبيب؛ فتجرب هذا الدواء، وإذا لم يُجد تجرّب آخر، وهكذا حتى تتحول أدراج الثلاجات لديهم إلى صيدلية مصغرة لأدوية لم تُستخدم، وربما كانت تلك الأدوية مفيدة للبعض الذين يجدون مشقة كبيرة في شرائها، متسائلة عن الأسباب التي تدفع الفرد لأن يكون قليل الوعي بأهمية هذه الأدوية والإفادة منها عبر التبرع بها للجمعيات الخيرية كما يفعل بعض الأسر الذين يتبرعون بسماعات الأذن لمن يعانون من ضعف السمع، أو كما يفعل البعض من التبرع بمقعد للمعوقين، فالدواء أيضاً مهم أن يكون في قائمة التبرعات على أن يراعى التأكد من صلاحية تاريخه، وكذلك الطرق المستخدمة في صرفه للمحتاج، مبنية أن فكرة إقامة "بنك للدواء" سيسهم في حل إشكالية معاناة بعض الأسر الفقيرة مع شراء الدواء .

بدرية: فكرة مرفوضة !

فكرة ممتازة

ويرى "د.أحمد الحلبي" -أستاذ في جامعة الملك فيصل- أن هذا الموضوع يحتاج إلى علاج منذ البداية، من خلال عملية تقنين الدواء قبل صرفها للمريض، حتى يكون هناك مجال لإفادة آخرين من الدواء المتبقي، وهذا نظام معمول به في الكثير من الدول؛ لأن الزائد من الدواء ضائع، خاصة في المستشفيات الأهلية التي كثيراً ما يلاحظ عليها صرف كمية كبيرة من الدواء للمرضى .

وقال: "يفترض أن تستفيد الجمعيات الخيرية من فائض الدواء واستثماره لإعادة صرفه على المحتاجين، ففي تلك الفكرة الكثير من الرجاحة"، مؤكداً على أنه سيكون من المشروعات الناجحة في حالة تطبيقه، خاصة مع ارتفاع سعر الدواء الذي يحول دون استطاعة الكثير من الأسر الفقيرة شراء ذلك الدواء، مؤكداً أن يكون هناك بنك على غرار بنك الطعام، بحيث يتم الإفادة من الدواء المستخدم بالتأكد من صلاحيته ثم صرفه من قبل مختصين للفقراء، موضحاً أن الجمعيات الخيرية هي خير جهة تتولى تلك المهمة، خاصة جمعية رعاية الأسر الفقيرة، حيث تزعى تلك الجهات الأسر الفقيرة والفئات المحتاجة في المجتمع، ويعد توفير الدواء لغير القادرين على شرائه من أهم الأمور التي لا بد أن تعنى بها تلك الجمعيات بأسلوب واع .

د.الحلبي: تستحق التطبيق

التنسيق مع الصحة

واقترح "د.الحلبي" أن يكون هناك صيدلي متخصص في كل جمعية بالتنسيق مع وزارة الصحة، أو بالتطوع من قبل بعض الصيدلية ممن يرغبون التطوع في هذا المجال، حتى يرجع كل فرد لديه دواء جيد ولا يرغب في الاحتفاظ به إلى تلك الجمعيات لتتأكد من صلاحيته بحسب اشتراطات وزارة الصحة، ثم يبدأ صرفها على المحتاج، مبيناً أن الجمعيات الخيرية غفلت عن هذه الفكرة الهامة، وربما لحساسية الدواء المصروف سبب في التخوف من ذلك من قبل الجمعيات الخيرية، إلا أن هذا البنك في حالة تفعيله سيسد حاجة الكثير من المرضى الفقراء ممن يجدون في شراء الأدوية تكلفة مادية كبيرة .

وأضاف هناك الكثير من الإشكاليات فيما يتعلق بتعاطينا مع الدواء، فهناك ملاحظات على الكميات الكبيرة التي تصرف من قبل المستشفيات للدواء المقدم للمريض، كما أننا بحاجة إلى إدراك ثقافة ترشيد الدواء لدينا، مستشهداً بالنظام المعمول به في أوروبا، والتي لا تصرف الدواء للمريض إلا في حدود احتياج المريض، كما أن الكثير من الأسر أصبحوا يعتمدون على شراء الأدوية من الصيدلية دون استشارة الطبيب؛ فيتسبب ذلك في تكس أدوية كثيرة بالمنزل دون الحاجة إليها؛ فتبقى حتى تنتهي صلاحيتها، مشيراً إلى أن استخدام الدواء في المجتمع يحتاج إلىوعية كبيرة من قبل الطبيب والأسرة .

فكرة مرفوضة !

واختلفت "بدرية العثمان" -مديرة الإدارات النسائية التابعة لجمعية البر بالمنطقة الشرقية- مع من يرى ضرورة الإفادة من الدواء المستخدم بإعطائه لمستفيد آخر، حيث ترى أن الجمعيات الخيرية دائماً تحذر من ذلك؛ فكيف تتولى هذه المهمة، مشيرة إلى أن الجمعيات الخيرية -من يعملون بها باحثات وباحثين اجتماعيين- ليس لديهم أطباء أو صيدلية حتى يستطيعوا تشخيص تلك الأدوية للمرضى، فالأدوية المستخدمة يفترض أن لا تؤخذ إلا من طبيب، وتلك ليست مهمة الجمعيات الخيرية، موضحة أن الجمعية دائماً تحرص على تكرار التحذير للأسر الفقيرة من اقتراض الدواء من أحد الأقارب أو تعاطي الأدوية المستخدمة، خاصة أدوية الربو والروماتيزم وغيرها من الأدوية، فهذه الأدوية لها ارتباط بالصحة وما يحتاجه إنسان من جرعة الدواء تختلف عن غيره من الناس ممن يحتاج لجرعة أخرى .

دور المراكز الصحية

وأشارت إلى أن وزارة الصحة حتى وإن تعاونت مع الجمعيات الخيرية بمد كل جمعية بصيدلي أو طبيب يتولى صرف الدواء للفقراء؛ فإن تلك الفكرة لن تكون جيدة، بل إن الأولى أن تتولى المراكز الصحية في الأحياء صرف ذلك الدواء،

خاصة أن المراكز الصحية منتشرة في كل مكان، مشيرة إلى أن الجمعية دائماً تشدد على الأسر الفقيرة برمي الدواء حينما تتعافى المرأة أو الطفل، ولا يتم استخدامه لأنه بمجرد فتح العلبة فإن مكوناتها تتغير ولفترة محدودة لابد أن لا تستعمل إلا في حالة إذا صنعت عبوات صغيرة تنتهي بحسب الحاجة للعلاج، مبيّنة أن 1300 أسرة في الجمعية لا يعانون من إشكالية توفر الأدوية، فارتفاع أسعار الدواء أمراً يواجهه الشخص الميسور والشخص الفقير، مؤكدة على ضرورة أن لا يكون هناك خلط للمهام بين الأدوار التي لابد أن تؤديها الجمعيات الخيرية وبين ما يجب أن تؤديه الأقسام التوعوية في الشؤون الصحية أو المراكز الصحية، فتتوغل المهام يضيع الهدف.



محكمة تبرئ عضوي هيئة المدينة

المصدر: جريدة الوطن السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ - 19 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76401&CategoryID=5

الدمام: حامد الشهري 2011-11-19 2:36 AM

برأت المحكمة الإدارية في المدينة المنورة أخيراً، عضوين من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المنطقة، من مخالفات قانونية وجهت إليهما بعد مدهمتها منزلاً بمشاركة خمسة آخرين لم يلحقوا بالقضية. وأكد مصدر في الهيئة لـ "الوطن" أمس أن القضية استمرت أشهر عدة، وصدر الحكم ببراءة العضوين لعدم كفاية الأدلة، وعاداً لمزاولة أعمالهما في الهيئة بعد أن سبق كف أيديهما عن العمل.

كما أوضح أن القضية بدأت بعد أن ورد إلى الهيئة بلاغ عن وجود 4 على سطح مبنى بصحبة فتاتين، فتحرك فريق للمداهمة بعد ثبوت البلاغ، مؤكداً أن "مخالفة أعضاء الهيئة إدارية، ولا تستدعي التوقيف".

برأت المحكمة الإدارية في المدينة المنورة أخيراً، عضوين من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمدينة المنورة من مخالفات قانونية وجهت لهما بعد مدهمتها منزلاً بمشاركة خمسة آخرين لم يلحقوا بالقضية. وأكد مصدر في الهيئة لـ "الوطن" أمس أن القضية التي وقعت في نهاية مارس من العام الماضي لم تشمل كافة المشاركين في عملية المداهمة وعددهم 7 وإنما مثل أمام المحكمة عضوان وجهت لهما تهمة مخالفة نظام تفتيش المساكن الذي لا يسمح لأي جهة بتنفيذ عملية دهم إلا بموافقة الإمارة وفقاً للمادة 25 من نظام الإجراءات الجزائية.

وأضاف المصدر أن القضية استمرت عدة أشهر، وصدر الحكم ببراءة العضوين لعدم كفاية الأدلة، وعاداً لمزاولة أعمالهما في الهيئة بعد أن سبق كف أيديهما عن العمل بناء على هذه القضية.

وأوضح المصدر، أن القضية بدأت بعد أن ورد إلى جهاز الهيئة في المدينة المنورة بلاغ يفيد بأن أربعة يتواجدون على سطح أحد المباني بصحبة فتاتين، فجرت المداهمة بعد ثبوت مصداقية البلاغ وثبوت الاختلاء، إلا أن مخالفة أعضاء الهيئة تمثلت في جانب إداري لا يستدعي التوقيف، وهو الحصول على إذن مسبق للمداهمة.

وأضاف أنه فور وصول أعضاء الهيئة إلى الموقع حاول المتهمون مقاومتهم، وقفزوا من أعلى سطح المبنى، وأصيب أحدهم بكسر في العمود الفقري، وآخر بكسر في ساقه، ونقلوا إلى المستشفى، فيما هرب الأخران.

وكانت "الوطن" قد نشرت في عددها رقم 3470 يوم الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 الموافق 31 مارس 2010 تفاصيل القضية، مشيرة في ذلك الحين إلى أن شرطة الخالدية نفذت أمر الإيقاف الذي أصدرته هيئة التحقيق والادعاء العام بحق الأعضاء السبعة.

إغلاق قضية اعتداء ضابط كويتي على حدث سعودي

المصدر: جريدة الوطن السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ - 19 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76408&CategoryID=5

الدمام : علي آل فرحة 2011-11-19 2:02 AM

أغلقت المحكمة الكويتية أول من أمس قضية يدعي فيها حدث سعودي محبوس في الكويت على ذمة عدة قضايا، اعتداء ضابط كويتي عليه داخل مركز للشرطة، حيث أصدرت قرارها برفض التظلم، وتأييد القرار المتظلم منه، والموافقة على رأي النيابة، وإغلاق القضية لعدم ثبوت الأدلة تجاه الضابط.

وكانت القضية - بحسب رواية والد الحدث - بدأت بمشاجرة بين الحدث ماجد وبين مخبر سري كويتي في الرابع من ديسمبر عام 2010، ووُجهت للحدث على أثرها 11 تهمة، ليحصل بعد ذلك على البراءة من 9 منها، وسدد كفالة قدرها 50 ديناراً كويتياً بعد النظر في قضية سرقة محتويات سيارات وعدم مطابقة البصمات عليها.

من جهته، أكد المحامي الذي يتولى القضية عمر العمر في تصريح إلى "الوطن" "أمس أن المحكمة قبلت التظلم شكلاً ورفضته موضوعاً، مع تأييد القرار المتظلم منه وإغلاق القضية وحفظها تجاه الضابط، مبيناً أن القرار نهائي غير قابل للطعن بأي طريقة من الطرق. وأشار العمر إلى أن مجموع القضايا المسجلة على الحدث ماجد هي 9 قضايا فقط، لعدد من السرقات المتفرقة، منها 6 قضايا حصل فيها على البراءة، وقضيتان أُدين فيهما بالحبس 3 سنوات، وستستأنفان خلال الأيام المقبلة، إضافة إلى قضية سرقة أخرى محجوزة للحكم الثلاثاء المقبل.

وفي اتصال هاتفي مع "الوطن" أمس، قال بندر متعب الشمري - الأخ الأكبر لماجد - إن القضية حفظت لعدم كفاية الأدلة الثبوتية ضد ضابط المباحث، والاكتفاء بتقرير الطب الشرعي الذي صدر بعد ٢٢ يوماً من الاعتداء، مشيراً إلى أنه كان هناك تقرير طبي يوضح الاعتداء إلا أن القضاء اعتمد على تقرير الطب الشرعي الذي أثبت عدم وجود أثر للاعتداء.

البراهيم: حالات العنف الأسري تتزايد وجهود مكافحتها دون المستوى

المصدر: جريدة الحياة السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ - 19 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/330332>

الدمام – فائق الهاني
أكد مدير مركز البيت السعيد صالح البراهيم، أن حالات العنف والمشاكل الأسرية في تزايد، مشيراً إلى أن المركز استقبل خلال العام الجاري أكثر من 500 حالة، مبيئاً أن جهود المملكة في مكافحة حالات العنف الأسري، دون المستوى المطلوب، إذا قورنت بحجم الظاهرة، وتداعياتها على مستوى المجتمع.

وأضاف لـ «الحياة» أن مركز البيت السعيد (مؤسسة اجتماعية غير ربحية) سجل هذا العام ارتفاعاً في حالات «المشاكل الأسرية التي ترد إلى المركز، مقارنة بالعام الماضي، مبيئاً أنه سيتم إصدار تقرير خاص حول هذا الأمر مع نهاية العام، يتم خلاله رصد جميع الحالات، وأنواعها، مؤكداً أن حالات العنف الأسري وسوء المعاملة تتصدر القائمة، تليها حالات التقصير في الحقوق الزوجية بأنواعها، ثم الخلافات المادية، وبعدها الخيانات الزوجية والتي تتذيل القائمة بعدد محدود جداً.

وأضاف أن حالات العنف الأسري التي تأتي إلى «المركز» تأتي ضمن المشاكل الزوجية، ولا تأتي منفردة كحالة عنف لوحدها، قال: «المركز يعالج الكثير من المشكلات المتداخلة، وينجح في الكثير منها، إلا أن قسماً منها يصل إلى حالة الفشل وبالتالي الطلاق».

وأشار إلى أنه في ضوء الأهداف العامة للمركز، والتي تصب جميعاً في إطار بناء الأسرة، والحفاظ على تماسكها ودعم استقرارها، يقوم المركز بوضع وتنفيذ استراتيجيات محددة، تستهدف تنمية مهارات أفراد الأسرة، وتعزيز قدراتهم، وتقوية علاقاتهم، وحل ما يواجههم من مشكلات، ومن بينها الاستراتيجية الخاصة بمواجهة العنف الأسري، على اعتبار أن العنف الأسري بصوره المختلفة، يمثل واحدة من المشكلات التي تواجه الأسرة، وتعمل على زعزعة كيانها، وتقويض استقرارها، وتهديد أمن وسلامة أفرادها، ومن ثم فإن من واجب المركز العمل على حلها.

وأوضح أن استراتيجية المركز في مواجهة العنف الأسري، تعتمد على القيام بمجموعة خطوات وإجراءات، تركز على التوعية بالحقوق الإنسانية بشكل عام، والحقوق الأسرية بشكل خاص، ومنها الحقوق الخاصة بالمرأة والطفل، والتأكيد على احترامها وحمايتها من قبل جميع الأفراد، مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى: (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) (، ورؤي أن امرأة معاذ قالت: يا رسول الله: ما حق الزوجة على زوجها؟ قال صلى الله عليه وسلم: «أن لا يضرب وجهها ولا يقبحها، وأن يطعمها مما يأكل، ويلبسها مما يلبس، ولا يهجرها».

وأشار البراهيم إلى أن نبذ وإدانة العنف بكل صوره وأشكاله وأنواعه ومستوياته، بما في ذلك العنف الذي يقع داخل محيط الأسرة وبين أفرادها، أمر ضروري، يجب العمل على تبنيه من قبل الأجهزة الحكومية، باعتبار أن العنف تصرف لا أخلاقي، ومخالف لتعاليم الإسلام، وانتهاك لحقوق الإنسان. وطالب بأن تتم حملة وطنية للتوعية بمخاطر وعواقب العنف الأسري، والتي تتجاوز حدود الضرب البدني المباشر، الذي يلحق بالضحية الضرر النفسي، وما ينتج عنه من قلق وخوف وضعف الثقة بالنفس، واضطرابات الصحة العقلية، وأحياناً تمتد تأثيراته إلى تعاطي الكحول والمخدرات، وإيذاء النفس والآخرين والسلوك الإجرامي والانتحار.

وأشار إلى أن المركز يعمل على «التحذير من مغبة العنف، وما يترتب على استعماله ضد المرأة أو الطفل أو أي فرد آخر من أفراد الأسرة، من عقوبات مدنية أو جنائية أو أخروية، أقرها الشرع الإسلامي، وإبراز ونشر القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية، التي تحكم علاقات الناس فيما بينهم، وتحفظ حقوقهم وتصور كرامتهم وإنسانيتهم، ومن أهمها قيم اللاعنف والرحمة والمودة والرفق والحلم واللين والعفو، ورد في الحديث عن الإمام الباقر (ع) قال: (إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف)، وعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (من علامات المؤمن اللاعنف). وأوضح أن من بين الرؤى التي تم التماسها من حالات ترد إلى المركز، ضرورة بيان رؤية الإسلام في

التعامل- بشكل خاص- مع المرأة والطفل، والتي تقوم أساساً على الاحترام والرحمة والرفق واللطف والمداواة والإحسان، وذلك لأن المرأة والطفل أكثر فئات المجتمع ضعفاً وحرماناً، وأكثرهم تعرضاً للتمييز والظلم والعنف، مؤكداً على أن طبيعة التدين التي يتصف بها المجتمع السعودي، تسهل من تطبيق هذه المبادئ الأسرية العظيمة. وأشار إلى أن المركز من خلال الدورات التي يقيمها، ومن خلال الاستشارات الأسرية التي يعطيها يقوم بـ «تنمية مهارات ضبط النفس، وكظم الغيظ، وإدارة الغضب والتحكم في مشاعر الغيرة والحسد والطمع، وتعزيز القدرة على مواجهة الضغوط الحياتية، والإحباطات النفسية، والروية في اتخاذ القرارات والمواقف، حيث أن الغضب والعصبية والغيرة والحسد والإحباط من أبرز الأسباب المؤدية للعنف. والتأكيد على أهمية تنمية وتعزيز الجانب الروحي في شخصية الفرد، لكونه من أهم الوسائل الفعالة لإدارة النفس، ومواجهة الضغوط النفسية والحياتية، والتغلب على الصعاب، والوصول إلى صحة نفسية طويلة الأمد. وتأهيل المقبلين على الزواج، وتوعيتهم بمقومات الحياة الزوجية ومتطلباتها، وإكسابهم مهارات وفنون التعامل الزوجي، والتي منها: المودة والرحمة والاحترام والتسامح والحوار والكلمة الطيبة، والثقة والتفاهم والرفق، واللطف والمداواة وحسن العشرة. وكذلك العمل على تغيير المواقف والتحيزات، وتصحيح التصورات والمعتقدات الاجتماعية والثقافية الخاطئة، التي تحد من إنسانية المرأة، وترعى العنف ضد المرأة والطفل وتعززه، من قبيل التصورات المتعلقة بمعاني الرجولة والقوامة، والتأديب والطاعة، والنظرة إلى المرأة، والولاية عليها وعلى الأبناء، والحقوق الخاصة بهم وما إلى ذلك، فمفهوم القوامة يعني في نظر الإسلام حسن الإدارة والمعاملة.

قالت لـ "سبق": قرار الملك يعني ميلاد ثقافة مجتمعية تحترمها وتعيد لها إنسانيتها

لولوة الفيصل: دخول المرأة مجلس الشورى مظلة سياسية لتبادل الولاية مع الرجل

المصدر : صحيفة سبق السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ - 19 نوفمبر 2011م
<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33411>

حوار: دعاء بهاء الدين - ريم سليمان - سبق - جدة: اعتبرت صاحبة السمو الملكي الأميرة لولوة الفيصل، نائب رئيس مجلس الأمناء المشرف العام على جامعة عفت، أن دخول المرأة السعودية تحت قبة مجلس الشورى وفي المجالس البلدية يمنحها "مظلة سياسية تستطيع من خلالها القيام بتبادل الولاية مع أخيها الرجل". وقالت إن هذه الخطوة تجعل "المرأة تملك صوتها، ولم تعد بحاجة لذلك المسؤول؛ ليمثلها، ويتحدث باسمها، ويدافع عن قضيتها". وفي حوار خصت به "سبق" قالت إن دخول مجلس الشورى لا يعني أن "المرأة السعودية هي التي ولدت فقط من جديد، وإنما ولدت أيضاً الثقافة المجتمعية التي تحترم المرأة، وتعيد لها إنسانيتها، وتقدر دورها في المجتمع". واستنكرت الأميرة لولوة أي تدخل غربي في قضايا المرأة السعودية؛ لأنها "شأن سعودي محلي". وقالت إن "أهلية المرأة السياسية تكليف شرعي يتحدد نطاقه حسب وعيها وظروفها الاجتماعية السائدة". وفيما يأتي نص الحوار:

**** في البداية كيف تقرئين سموك القرارات التي حملها خادم الحرمين الشريفين للمرأة السعودية في خطابه الأخير بمجلس الشورى؟**

بكل تأكيد يُعدّ قراراً حضارياً ينطلق من روح أب غيور على ابنته المواطنة المسؤولة، وينبثق من روح الإسلام وثقافته، التي يعززها القرآن الكريم والسنة النبوية. مشيرة إلى أن خادم الحرمين الشريفين أراد به أن يُمكن المرأة السعودية من حقوقها الإنسانية والاجتماعية والفكرية، ويحقق لهذا المجتمع الرقي؛ فحضارة المجتمعات تُقاس بمستوى ما تحقّقه المرأة من حقوق واحترام إنساني.

والقرارات الأخيرة تُعدّ من الإنجازات العملاقة التي حققتها حكومة خادم الحرمين الشريفين؛ فدخول المرأة مجلس الشورى والانتخابات البلدية يُعدّ ميلاداً جديداً؛ ما يتيح لها فرصة المساهمة في بناء الوطن وصنع القرار، كما أنه قفزة رائعة تجاه تمكين المرأة وضمان مشاركتها في نهضة الوطن وتطوره؛ لتحقيق التنمية الشاملة.

**** ما الدور المتوقع للمرأة السعودية تحت قبة مجلس الشورى وفي المجالس البلدية؟**

أصبح للمرأة السعودية مظلة سياسية تستطيع من خلالها القيام بتبادل الولاية مع أخيها الرجل؛ لتدخل المرأة بالتالي إلى الحياة العامة من أوسع أبوابها، ويستشيرها الملك؛ لتسهم في اتخاذ القرار وتعديل القوانين، ومراجعة ومحاسبة أداء الوزارات والإدارات والهيئات المؤثرة في حياة المواطنين والمواطنات، كما أصبحت المرأة تملك صوتها ولم تعد بحاجة إلى ذلك المسؤول؛ ليمثلها، ويتحدث باسمها، ويدافع عن قضيتها.

من المؤكد أن المرأة عند دخولها المجلس سوف يكون لها نصيب كبير في تفعيل الكثير من القرارات التي سوف تعود على المجتمع والوطن بالخير والرفاهية لجميع فئات المجتمع؛ فليست المرأة السعودية هي التي ولدت فقط من جديد، وإنما ولدت أيضاً الثقافة المجتمعية التي تحترم المرأة، وتعيد لها إنسانيتها، وتقدر دورها في المجتمع، بمشاركتها الفاعلة والقدرة على التأثير في الحياة العامة التي تمس احتياجات ومتطلبات المواطنين والمواطنات على السواء.

**** ما مدى وعي المرأة السعودية بآليات وقوانين العملية الانتخابية؟ وكيف يُنمى هذا الوعي؟**
المرأة السعودية واعية ومتقفة، أثبتت جدارتها في الكثير من المجالات، وتستطيع أن تجتاز هذه النقطة الجديدة في حياتها بقوة واقتدار، بيد أننا بكل صراحة نريد من الجهة التنفيذية لهذا القرار العظيم أن تنطلق من وعي وثقافة، وأن تقوم بالتمحيص والتدقيق في السير الذاتية جيداً لمن تختارهن؛ فنحن نريد دماءً جديدة وأسماءً جديدة وشابات ذوات خبرة يمثلن المناطق والتوجهات كافة، ويكنّ قدرات على أداء المهمة بصبر وقوة وأمانة ومسؤولية. وهذا من دون شك يحقق معنى المواطنة والانتماء لهذا الوطن العالي بأعلى صورته.

**** إذاً، فكيف ننمي الوعي لدى المرأة السعودية؟**
نحتاج في البداية إلى التأسيس النظري لمفهوم المواطنة والانتماء، واستخلاص أهم أبعاد المواطنة بمفهومها العصري وتحديد أهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست على مفهوم المواطنة من خلال أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما أنه من المهم جداً التعرف على طبيعة وعي المرأة السعودية بأبعاد المواطنة "الهوية - الانتماء - التعددية - الحرية والمشاركة السياسية".

ولا بد من الوقوف على الفروق بين وعي الشباب بأبعاد المواطنة باختلاف متغير الجنس والتعليم ومحل الإقامة والمستوى الاقتصادي للأسرة، ومستوى تعليم الأولاد، وتقديم رؤية مقترحة حول آفاق تفعيل مبدأ المواطنة ودور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك، ومن أهمها اهتمام القائمين على الدراسات الاجتماعية بالمواطنة، وتطور مفهوم القيادة وأثرها في تفعيل تلك الثقافة.

**** كيف تقيمين تعامل الإعلام السعودي مع قضايا المرأة؟**
الإعلام السعودي جزء من هذا المجتمع المعطاء، ولم يُعرف عنه أي مناقشة أو سجل عقيم في أي من المواضيع الحساسة التي تمثل نصف المجتمع، بل عُرف عنه محاكمة الأمور بعدل ووعي نابع من حسن ثقافة الشارع السعودي، وتأثره بدور المرأة في هذا المجتمع الذي تربي على المشورة منذ عهد النبوة، مستنكرة أي تدخل غربي في قضايا المرأة السعودية؛ فهي شأن سعودي محلي.

**** في ظل العصر الذهبي الذي تعيشه المرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - كيف تنظرين سموك لمستقبل المشاركة السياسية للمرأة السعودية؟**

إن المرأة المسلمة - كما بيّنا سابقاً - شقيقة الرجل في كل الأمور والمجالات.. وإذا ما كانت الحقيقة ضائعة بين جمود التقاليد الراكدة ومخاطر التقاليد الوافدة حول أهلية المرأة للسياسة، فالثابت مما ساد في عصر النبوة والخلافة الراشدة دور نساء المسلمين في الحياة العامة آنذاك، وبعده في العصور اللاحقة، وأن أهلية المرأة السياسية تكليف شرعي يتحدد نطاقه حسب وعيها وظروفها الاجتماعية السائدة.

وبكل تأكيد سيشكل دور المرأة في السعودية دعماً قوياً لحقوق المرأة في الثقافة الإسلامية الحديثة كلها؛ ليسهم في تغيير نظرة المجتمعات، ويفتح آفاقاً جديدة وميادين شتى ونمواً وازدهاراً.
وفي ختام حديثها قدمت صاحبة السمو الملكي الأميرة لولو الفيصل كل الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على ما نلّمسه الآن في مجتمعنا من استشعار للمسؤولية واستنفار للجهود خدمة لهذه البلاد وتحقيقاً لتطلعات الشعب، وبالأخص المرأة.

مواطن يصيب صديقه بطلق ناري في صبيا القبض على شيخ قرية حدودية بالخوبة منع رجال الأمن من أداء عملهم

المصدر: جريدة المدينة الإحد24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339429>

حمود الحذري - جازان

تمكنت شرطة جازان ممثلة في شرطة الخوبة من إلقاء القبض على شيخ إحدى القرى الحدودية بمحافظة الخوبة بعد أن منع رجال الأمن من القبض على عدد من المتسللين والذين يعملون بإحدى البنايات السكنية قيد الإنشاء بالمحافظة، بعد أن لاحظ أفراد الدوريات الأمنية تواجدهم بالمبنى أثناء قيامهم بعملهم الاعتيادي، ليحاولوا القبض عليهم ولكنهم تفاجئوا بتواجد شيخ القرية وثلاثة أشخاص آخرين مرافقين له، قاموا بمنع رجال الأمن من القبض على المتسللين، ليتم القبض لاحقاً على الشيخ والأشخاص المرافقين له وإحالتهم فيما بعد لجهة الاختصاص لإكمال الإجراء النظامي بحقهم.

وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان النقيب عبدالله بن معيض القرني أن التحقيقات لا تزال جارية معهم لمعرفة دوافع عملهم، كما أوضح أنه سيتم إحالة المخالفين لإدارة الجوازات لمخالفتهم للأنظمة بتشغيل عمالة غير نظامية.

من جهة أخرى أصاب مواطن سعودي في العقد الثاني من العمر صديقه بطلق ناري عن طريق الخطأ أثناء تنظيفه لسلحه الشخصي لتستقر الطلقة في بطن الوافد، مما دعا إلى نقله إلى مستشفى صبيا العام لتلقي العلاج إثر تلك الإصابة.

وأبان النقيب القرني أن مواطناً سعودياً أصاب صديقاً له (يمني الجنسية) بطلقة في البطن عن طريق الخطأ، وتم نقل المصاب إلى مستشفى صبيا العام لتلقي العلاج اللازم، كما تم التحفظ على المواطن لاستكمال التحقيق معه لحيازته سلاحاً شخصياً دون ترخيص وإصابته للمقيم، مهيباً بجميع من يمتلكون أسلحة مرخصة إلى ضرورة توخي الحذر أثناء تنظيفها والتأكد من خلوها من الذخيرة

حافظ: البنوك السعودية لم تسرح موظفين سعوديين

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36207.html>

اليوم - الدمام
نفي أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية طلعت حافظ حقيقة ما تردد في وسائل الاعلام عن عملية تسريح واسعة لموظفي البنوك.
وقال خطاب بعثه أمس الى رئيس التحرير: " ان البنوك السعودية تؤكد انسجامها وتجاوبها التام مع التوجيهات الحكومية لتوطين الوظائف وتعزيز معدلات السعودة. وأشار في بيان أمس أن البنوك السعودية كانت السباقة في اتخاذها هذه الخطوات ومنذ زمن بعيد، وتؤكد الأرقام والحقائق المتعلقة بنسب السعودة في الوظائف في القطاع المصرفي السعودي والتي تزيد عن 84 بالمائة وتصل في بعض البنوك إلى أكثر من 90 بالمائة، ما يعكس أن البنوك السعودية تعد الأكثر تفاعلاً مع إتاحة الفرص الوظيفية في كافة الإدارات المواقع المتعلقة بنشاط القطاع لأبناء الوطن التزاماً منها بمسئوليتها الاجتماعية، وثقة منها بقدرة وكفاءة الكوادر الوطنية".
واضاف: "إن البنوك السعودية تسعى جاهدة وفي كل عام إلى رفد وتدعيم إداراتها وقطاعات أعمالها بأفواج جديدة من الموظفين السعوديين، بل وإنها تعمل في سبيل ذلك إلى تبني العديد من البرامج الأكاديمية والتدريبية التي تفتح الطريق أمام الشباب السعودي لتبوء المناصب الوظيفية في الجهاز المصرفي، وفق بيئة مهنية متقدمة حافلة بالمزايا والحوافز، ولعل ذلك ما يفسر تصدر القطاع المصرفي السعودي لأكثر قطاعات القطاع الخاص نشاطاً في مجال السعودة وتوطين الوظائف، وتفاعلاً مع المبادرات الوطنية التي تصب في هذا الاتجاه والتي كان آخرها برنامج "نطاقات"، حيث تجاوزت نسبة السعودة لدى القطاع المصرفي النسبة المحددة من قبل البرنامج المذكور عند 49 بالمائة".
وختم رسالته قائلاً: "إننا إذ نقدر عالياً دور وسائل الصحافة والإعلام كجهاز وطني رائد يتحمل مسؤولية تسليط الضوء على القضايا الوطنية، ويدعم التوجيهات الكفيلة بتقدم المجتمع وتطوره، فإننا نأمل دوماً تحري الدقة والموضوعية في بث ونشر الأنباء والتأكد من مصادرها وصحتها، وذلك لأهمية وحساسية هذه المواضيع وأثرها المباشر على المس بسمعة وجهود البنوك السعودية ودعمها اللا محدود للمبادرات الوطنية التي تتبناها الجهات الحكومية والداعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة".

اليوم العالمي للطفل.. أحلام لم تتحقق منذ 60 عاما

المصدر: جريدة الوطن الإحد 24 ذي الحجة 1432هـ - 20 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=76478&CategoryID=3

الرياض، عمان، روالندي، بنجلاديش، نيويورك: الوكالات 2011-11-20 12:18 AM
بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للطفل، الذي يصادف اليوم، أطلقت الأمم المتحدة أمس، صرخة تحذيرية، قالت فيها، إن 6 ملايين طفل في بنجلاديش فقط، أعمارهم أقل من (14 عاما)، يعملون في وظائف شاقة، مقابل أجر شهري أقل من عشرة دولارات.

وقد تصادفت الصرخة التي أطلقتها المنظمة الأممية مع إعلان العديد من دول العالم عن الاحتفال بالمناسبة، في إطار التأكيد على الاهتمام بالطفولة والأسرة، وانسجاما مع إعلان حقوق الطفل، في عام 1959، واتفاقية حقوق الطفل في عام 1989، والتي يبدو أنها لا تزال أحلام عvisية عن التحقيق. ويمثل تاريخ 20 نوفمبر الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة إعلان حقوق الطفل، يوما للتأخي على النطاق العالمي وللعمل من أجل تعزيز رفاه الأطفال في العالم.

وفي عام 2000 أوجز زعماء العالم الأهداف الإنمائية للألفية التي تتراوح بين تقليل الفقر المدقع بمقدار النصف ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، كل ذلك بحلول الموعد المحدد في عام 2015. وعلى الرغم من أن الأهداف هي لكل البشرية، إلا وعلى الصعيد المحلي، يطلق وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة اليوم أنشطة المهرجان المخصص للطفل بهذه المناسبة في مركز الملك فهد الثقافي في الرياض. ويحضر المهرجان نائب الوزير الدكتور عبدالله الجاسر وعدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة وعدد من المهتمين بثقافة الطفل والإعلاميين. وتستمر فعاليات المهرجان لمدة خمسة أيام وتحفل المملكة بهذه المناسبة بمشاركة منها في الجهد العالمي الذي يتوجه للطفل لتوعية وثقافة وحماية لحقوقه ويشهد المهرجان العديد من الأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية الخاصة بالطفل، كما يشهد جولة للوزير في المعرض فضلا عن توزيع الجوائز، وتنفذ الأنشطة على فترتين صباحية ومساءلية، ويؤثره صباحا طلاب المرحلة الابتدائية بينما تخصص الفترة المسائية للعائلات، كما تجرى الآن التدريبات للأوبريت الختامي الذي كتبه سعد الثنيان، ويخرجه فهد الحوشاني ومن ألحان يوسف العلي ويعرض في اليوم الأخير من المهرجان والذي يوافق يوم الخميس المقبل. وقد أعلنت العديد من دول العالم والدول العربية عن احتفالها بهذه المناسبة. وفي الأردن، يطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة، اليوم عدة مشاريع تصب في مصلحة الأطفال، من بينها دليل أنشطة الطفل من الميلاد إلى أربع سنوات لضمان توفير مناخ وأدلة للعاملين مع الأطفال في دور الحضانة وفقا للأمانة العامة للمجلس ريم أبو حسان.

مراقبة إلكترونية للسجناء المفرج عنهم في حالات خاصة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 24 ذي الحجة 1432هـ - 20 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76447&CategoryID=5

الدمام: منصور الخميس 2011-11-20 12:05 AM

بدأت وزارة الداخلية تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية "تجريبيا" على بعض السجناء المفرج عنهم في حالات إنسانية خاصة، حيث جرى تمكين بعض السجناء من حضور مناسبات العزاء والزواج. وكان هذا النظام مدرجا ضمن مقترحات المديرية العامة للسجون لتطبيقه كإحدى العقوبات البديلة للاستعانة بها في حالات الإقامة الجبرية أو تحديد التحرك في نطاق معين داخل المدينة. وذكر مصدر في المديرية العامة للسجون في تصريح إلى "الوطن" أن وزارة الداخلية بدأت تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية "تجريبيا" على بعض السجناء المفرج عنهم في حالات إنسانية خاصة؛ حيث جرى تمكين بعض السجناء من حضور مناسبات العزاء والزواج مع تركيب أساور في اليد والقدم يمكن من خلالها تحديد مكان الشخص. وعلمت "الوطن" أن تطبيق النظام الإلكتروني جاء متوافقا مع وثيقة الرياض للقواعد الموحدة لبدائل السجن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي حصلت "الوطن" على نسخة منها. ووفقا للوثيقة، تصنف العقوبات البديلة المقترحة وفق 3 صيغ هي: أولا: بحسب المرحلة التي تمر بها القضية "التحقيق، المحاكمة، ما بعد صدور الحكم". ثانيا: نوع الجريمة "المخدرات، الأخلاقيات، جرائم الأموال... الخ". ثالثا: طبيعة التدبير المتخذ ومحله "بدنية، مالية، معنوية... الخ". واقترحت المديرية العامة للسجون - كما ذكرت الوثيقة - إنشاء هيئة مستقلة للإشراف والمتابعة لتنفيذ التدابير البديلة لعقوبة السجن.

محاميات يطالبن العدل برخص المهنة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36220.html>

رفعت مجموعة من المحاميات والحقوقيات برقية إلى وزير العدل -حصلت «اليوم» على نسخة منها- متضمنة أهمية مزاولة المرأة لمهنة المحاماة وذلك في ظل الظروف الحالية التي تتطلب إدخال المرأة في سلك المحاماة مع ضرورة إصدار ترخيص لها حتى يتسنى لها ممارسة عملها والقيام بخدمة المجتمع بشكل سليم.

من جهتها قالت رئيسة حملة «أنا محامية» المستشارة القانونية بيان زهران لـ «اليوم»: «إن المملكة في ظل خادم الحرمين الشريفين من الدول الرائدة في تطبيق الشريعة الإسلامية شكلاً ومنهجاً فوجود محاميات سعوديات ضرورة اجتماعية للسيدات حيث إن المرأة يصعب عليها التعامل مع المحامي الرجل أو الاختلاء به في مكتبه ولا يجوز شرعاً. كما أن للمجتمع السعودي خصوصيته ووجود محامية تدافع عن المرأة يجعلها تبوح بما في داخلها بكل أريحية وتتفهم المحامية معطيات وتفاصيل قضيتها دون إحراج وتستطيع المحامية بعد ذلك إيصال مظلمتها بصيغة قانونية أمام القضاء لإنصافها ومساعدتها، كما أن المرأة من حقها شرعاً سواء كانت مدعية أو مدعى عليها الترافع أو الدفاع عن نفسها أو بالوكالة أمام القضاء فما المانع الشرعي من عدم إصدار تراخيص للنساء المحاميات.

وأضافت زهران عن تجربتها الرائدة في مجال تخصصها: «تخرجت وتدرت وعملت في مجال تخصصي متطوعة في عدة جمعيات خيرية للدفاع عن النساء المعتقات أسرياً وحظيت بانتهاء فترة التدريب «3 سنوات» المنصوص عليها في نظام المحاماة السعودي ومع ذلك لم أتمكن من الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة رغم أنني استحققتها بموجب نظام المحاماة الذي لم يستثن في أي مادة من مواده المرأة بل إن كل الأنظمة تطبق للجميع سواء للرجل أو المرأة».

«اعتبرت منظمة الحملة أن العمل حق مكفول لكل البشر من الجنسين فلا تقوم حياة الإنسان بلا دخل منتظم يغني عن السؤال، معتبرة أن حق المرأة في العمل عموماً من الحقوق التي كفلها لها الشرع والنظام».

وفي سياق ذي صلة قالت المديرية التنفيذية للحملة المستشارة القانونية عنود مبيريك السلمي حول عدم وجود العنصر الرجالي في المطالبة بإصدار تراخيص إن الموضوع والمطالبة تخص المحاميات السعوديات لأنهن المتضررات من عدم إصدارها وهن المعنيات بالمطالبة وإظهار وجهة نظرهن وتجاربهن حول موضوع المطالبة بإصدار التراخيص والضرورة الشرعية والاجتماعية والقانونية والعملية لوجودهن كمحاميات مرخص لهن.. وأضافت حول مزاولة المهنة: وبالرغم من أن نظام المحاماة لم ينص صراحة على منع المرأة من مزاولة المهنة كما أنه لم يمنحها الموافقة فالمفترض طالما لم ينص على ذلك أن الأصل في الأشياء الإباحة فنحن نعيش الآن حالة انفصام ولا عائق نظامياً أمام عمل المرأة المحامية.

فيما اعتبرت منظمة الحملة عهد الرويشد أن العمل حق مكفول لكل البشر من الجنسين فلا تقوم حياة الإنسان بلا دخل منتظم يغني عن السؤال، معتبرة أن حق المرأة في العمل عموماً من الحقوق التي كفلها لها الشرع والنظام، مؤكدة أن المرأة السعودية تمكنت من التغلب على العقبات في هذا المجال وقامت بدور ريادي في إثبات نجاح المحامية السعودية خاصة وأن لدى بعضهن الخبرة الكافية للحصول على الترخيص كما هو مبين في نظام المحاماة وقد تفوقن في ذلك على بعض المحامين المرخصين.

فيما تساءلت سمر سلامة الجهني: لماذا فتحت أقسام القانون في الجامعات وما الغرض من فتحها إذا كان مصير الطالبات بعد التخرج العمل في مجالات إدارية بعيدة كل البعد عن تخصص القانون أو إكمال الطالبة لدراستها على أمل أن يفتح مجال لها في العمل أو تعمل في الخارج وتضع نتائج علمها وخبرتها في غير محله.



تدشين وحدة العلاج متعدد الحواس للأطفال ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الندوة الإحد 24 ذي الحجة 1432هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111120118018&display=1>

حائل : الندوة

دشن مدير عام التربية والتعليم بمنطقة حائل حمد بن منصور العمران أمس التشغيل التجريبي لوحدة العلاج متعدد الحواس للأطفال ذوي الإعاقة (حائل سنوزلين يونيت) وذلك بمبنى مدرسة ابن ماجه وبرامج التربية الخاصة. وأوضح العمران أن نقل التجارب الجيدة من الدول المتقدمة إلى المملكة وعلى وجه الخصوص في مجال التربية الخاصة مطلب ملح في ظل التطور المتسارع الذي يشهده مجال تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة على مستوى العالم ، وقال : “ أن ذلك لن يتحقق دون وجود كوادر تربوية متطورة ومطلعة على التقدم الذي يحدث في هذا المجال ”. وأبرز مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة الخطوات العلمية الصحيحة للإدارة لنشر وتطوير هذه الخدمة في المملكة لصالح الأطفال ذوي الإعاقة مقدماً شكره وتقديره إلى مشرف الوحدة ومدير ومنسوبي مدرسة ابن ماجه وبرامج التربية الخاصة أصحاب المبادرة في هذا المشروع وإدارة التربية الخاصة وإلى كل من أسهم في هذا الإنجاز. بعد ذلك تسلم العمران شهادة انضمام الوحدة إلى المنظمة الدولية للسنوزلين (ISNA) International Snoezelen Association (كأول عضو عربي في المنظمة التي تأسست عام 2002م في ألمانيا بهدف تطوير العلاج متعدد الحواس حول العالم سلمه شهادة العضوية مشرف الوحدة عضو المنظمة الدولية فهد القباع.

مماثلة شركة.. تحرم 3000 طالبة من النقل المدرسي بالدرب

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339417>

عرار شقيقي - الشقيق

ناشد أولياء أمور الطالبات في مراحل التعليم المختلفة في محافظة الدرب إدارة التربية والتعليم بصبيا إيجاد حلول عاجلة لمشكلة انعدام النقل المدرسي عن بناتهم الطالبات منذ أعوام عديدة، مطالبين في الوقت ذاته بتوفير حافلات للنقل أسوة بطالبات المدن الأخرى والمراكز والقرى، حيث أن قرابة 3000 طالبة في المحافظة يذهبن إلى مدارسهن إما مشياً على الأقدام أو مع أولياء أمورهن أو في وسائل نقل خاصة (وانيت) متحملين أعباء أجورها. من جهته اعترف مدير الإعلام التربوي بإدارة التربية والتعليم بصبيا محمد عطيفة أن سبب عدم توفير النقل هذا العام كان مماثلة الشركة، وذلك بسبب أن العقد موقع مع إدارة التربية والتعليم بجازان مما أدى إلى تأخر مشروع النقل المدرسي للبنات بمحافظة الدرب لهذا العام.

(المدينة) التقت مع أولياء الأمور الذين بثوا همومهم وآلام بناتهم ومخاوفهم، حيث قال إبراهيم محمد من عجبي إنني أعمل بعيداً عن المنطقة ومدرسة الشقيق الثانوية البنات تبعد عنا مسافة قرابة العشرة كيلو مترات، فأجبرت إلى استئجار مركبة (وانيت) قديم لا يحمل أي وسيلة سلامة ولكنه المتوفر لدينا لنقل بناتي إلى المدرسة وأنا أعلم انهن يتحملن التعب والخوف في هذه المركبة.

وأضاف محمد عدوان أن أكثر أهالي المحافظة من متوسطي الدخل وأقل فقد أهلكتهم أجور نقل بناتهم، فالبعض يدفع 1000 ريال شهرياً وأكثر.

وأضاف مدير إحدى الدوائر الحكومية قائلاً إن أكثر موظفي دائرته وكذلك الدوائر الأخرى يحضرون إلى العمل متأخرين، وكذلك يخرجون وقت انتهاء المدارس يومياً من العمل لأجل بناتهم، مما يحدث ربكة في العمل وعدم إنجاز، فإن توفير وسيلة النقل المدرسي للبنات اقتداءً بالأولاد سوف يحل مشاكل كثيرة.

وفي تصريح لمدير التربية والتعليم بصبيا إبراهيم الحازمي نهاية العام الماضي (للمدينة) بأنه مع بداية العام الدراسي الجديد 1432-1433 هـ سوف يؤمن لجميع مدارس بنات محافظة الدرب حافلات لنقل الطالبات بالتعاقد مع شركة حافل.

تهيئ البيئة التنظيمية للقطاع وتقلص الهدر الناتج عن النزاعات القانونية اكتمال دراسة إنشاء هيئة لـ"العقار".. وتوقعات بزيادة فرص تملك السعوديين

المصدر: جريدة الجزيرة العدد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م
<http://www.al-jazirah.com/20111120/ec1d.htm>

الجزيرة - الرياض :

أنهت اللجنة الوطنية العقارية بمجلس الغرف مناقشات النتائج التي توصل إليها فريق دراسة إنشاء هيئة عليا للعقار في المرحلتين الأخيرتين للدراسة الثالثة والرابعة والتي تشمل «قياس النتائج والآثار الإيجابية المتوقعة على الوطن والاحتياجات والمقتضيات اللازمة لتكوين الهيئة»، وقال رئيس اللجنة حمد الشويعر: بأن الدراسة فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية المتوقعة من إنشاء هيئة العقار توصلت إلى أنه سيكون لها دور في زيادة إسهام القطاع العقاري في مستوى الدخل القومي وإفراز مشروعات عقارية ذات جودة عالية ورفع تنافسية منشآت القطاع وتوطين الاستثمارات والحد من هجرة رؤوس الأموال ورفع كفاءة صناديق الاستثمار العقارية، إضافة للآثار الاجتماعية المتمثلة في رفع نسبة السعادة في القطاع واستقطاب وتدريب الفئات العمرية الشابة وزيادة وعي المجتمع بالأنشطة العقارية وتعزيز دخل المواطنين بتوفير فرص عمل مجزية إلى جانب رفع مستوى العاملين بالقطاع لتقديم خدمات مهنية بمستوى عال من الاحترافية. وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية المتوقعة من إنشاء الهيئة قال الشويعر سيكون لها دور في تهيئة البيئة التنظيمية للقطاع العقاري وتعزيز الثقة الاستثمارية وتقليص الهدر الناتج عن النزاعات القانونية، وحفظ حقوق المتعاملين إلى جانب دورها المأمول في توفير آليات التمويل وزيادة فرص تملك السعوديين، وأضاف: أن الدارسة تطرقت فيما يتعلق بمقتضيات إنشاء الهيئة للشكل القانوني للهيئة والأدوار والأنشطة المنوطة بها ولهيكلها الإداري والتنظيمي. وتوقع الشويعر أن يساعد إنشاء الهيئة في تعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار المحلي ورسم انطباعات إيجابية عن المملكة محلياً ودولياً وتعزيز مشاركتها في المحافل الدولية ذات العلاقة بالنشاط العقاري، مشيراً إلى أن اللجنة أعطت فريق عمل الدراسة ملاحظاتها ومقترحاتها ليتم تضمينها في المسودة النهائية للدراسة والتي من المقرر رفعها للشورى.

الأمير خالد الفيصل وقف ميدانياً على الموقع ووجه بتشكيل لجنة عاجلة .. وفاة طالبتين وإصابة 46 في حريق بمجمع لمدارس البنات بجدة

المصدر: جريدة البلاد الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م
<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=86563>

جدة - ابراهيم المدني - أحمد شرف الدين - سيف الدين السلمي
وجه صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل امير منطقة مكة المكرمة بتشكيل لجنة عاجلة وذلك لبحث اسباب الحريق الذي شب بعد ظهر امس في مجمع اهلي لمدارس البنات يضم 700 طالبة بدءاً من الروضة الى الثانوي جاء ذلك خلال وقوفه ميدانياً على اثار الحريق بالموقع ولقائه بمديري التربية والتعليم والدفاع المدني وابدى الامير خالد الفيصل استياءه من النتائج التي خلفها الحريق خاصة وان الاصابات تجاوزت الاربعين اصابة لحالتي وفاة لطالبتين وطلب امير منطقة مكة المكرمة تقريراً عاجلاً ومفصلاً من الجهات ذات العلاقة عن الحريق واسبابه ومرئيات كل جهة حتى لا يتكرر ذلك مستقبلاً كما قدم سمو الامير خالد الفيصل تعازيه لاسر الطالبات المتوفيات سائلاً المولى القدير ان يتغمدهن بواسع رحمته ويسكنهن فسيح جناته وان يلهم ذويهن الصبر والسلوان.
وفاة طالبتين وإصابة 46

هذا وتوجه سمو امير المنطقة الى موقع الحريق عند الساعة الرابعة عصراً امس وفور وصول سموه انتقل إلى داخل المدرسة حيث استقبله مدير عام التربية والتعليم بمحافظة جدة الأستاذ عبد الله الثقفي واللواء عادل زمزمي مدير الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة والعميد عبد الله جداوي مدير إدارة الدفاع المدني بجدة واستمع الأمير خالد الفيصل إلى شرح موجز عن الحريق واطلع على آثاره داخل المجمع كما تحدث مع عدد من أولياء الأمور والمعلمات بعد ذلك غادر الأمير خالد الموقع وسط تحية الجمهور الذي يتابع الحادث وأوضح العميد عبد الله جداوي أن الحادث نتج عنه حائتي وفاة اصابة 46 اصابة مابين كسور ورضوض واختناق.

وقد أعلن مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي بادود، تزايد أعداد الاصابات ، ورجح بادود أن تزداد أعداد الوفيات نظراً لكثرة الإصابات الخطيرة نتيجة إلقاء الطالبات لأنفسهن من أعلى بعد أن حاصرهن الحريق من كل مكان . هذا وقد تواجدت بالموقع عشرات السيارات من الهلال الأحمر السعودي وبعض المستشفيات القريبة من موقع الحريق والتي قامت بنقل أغلب الإصابات إلى مستشفى الملك فهد بجدة .

من جانبه قال مدير مستشفى الملك فهد بجدة الدكتور سالم باسلامة، إن جميع الأطباء والطبيبات والممرضين والممرضات المجازين وكذلك النوبتجيات اللاحقة توافدوا على قسم الطوارئ ومنطقة الاستقبال، حيث جاري التعامل فوراً مع كافة الحالات وفرزها وإخضاع الحالات العاجلة والخطرة للتدخل الجراحي الفوري، وأضاف باسلامة أنه تم تجهيز وتوفير العديد من السرر الطبية وكل الامكانيات تم تسخيرها للتعامل مع هذا الحدث الجلل ونعمل والله الحمد بمهنية عالية وعلى أعلى المستويات الطبية العالمية في مثل هذه الحالات الطارئة.

وأوضح الناطق الإعلامي المكلف بإدارة الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة النقيب عبدالرحمن الغامدي أن فرق الدفاع المدني الأرضية احتوت الموقف والله الحمد.. وذكرت المعلومات أن رجال الدفاع المدني أخلوا الطالبات من المدرسة، موضحة أن الطيران أخلى عددا من الطالبات اللاتي هربن إلى أعلى المبنى ، فيما سمع صوت دوي في بداية الحريق. الجدير بالذكر أن جميع مستشفيات جدة رفعت درجة الطوارئ فيها إلى الدرجة الحمراء وتم استدعاء كافة الأطقم المجازة وأطقم الطوارئ بالكامل تحسباً لأية زيادة في أعداد المصابات من جراء الحريق.
الهلع هو الحدث

من جانبه قال الأستاذ عبد الله الثقفي مدير التربية والتعليم بمحافظة جدة والذي تابع عمليات اخلاء الطالبات و اخماد الحريق منذ بداياته. قال إن الهلع الذي اصاب الطالبات والمعلمات هو الحادث الحقيقي. حيث لم يحسنوا التصرف في ذلك الوقت. وأضاف في تصريح صحفي إن الحريق شب في البدروم وعند مشاهدة المعلمات والطالبات للدخان تدافعن للخروج من المبنى وصعدن وللسطح . واستدرك يقول بعض المعلمات كان تصرفهن سليماً وواعياً وهو ما ساعد على تقليل الخسائر .

واكد الثقفي ان المبنى تتوفر فيه كل وسائل السلامة ومطابق للاشتراطات وسيكشف التحقيق كافة ملابسات الحريق مشيراً الى ان التدافع وصغر سن الطالبات كان من الاسباب التي ادت لحدوث الاصابات الكثيرة في هذا الحادث. واكد الاستاذ عبدالله الثقفي ان المدارس بحاجة الى تدريب اكثر على التعامل مع حالات الطوارئ منها في هذا الاطار بالتجارب والتي سبق وان نفذت في العديد من المدارس ولكن حكمة الله وقضائه وقدره لا راد لها.

مأساة إنسانية

هذا وابدى عدد من اولياء امور الطالبات استياءهم الشديد من حادث الحريق وقال احمد ابو محمد احمد الله ان ابنتي سلمت من الحريق وتم اسعافها لمستشفى الجدة نتيجة الهلع الذي اصابها وهي بخير اما زميلاتها فبعضهن اصاب بهن وخريات نجون بفضل من الله.

المواطنون يهشمون الزجاج

وروى ابومحمد شاهد عيان من الموقع يقول قبل وصول الدفاع المدني قام عدد من المواطنين والشباب بتكسير زجاج النوافذ وفتحها للطالبات ومساعدتهن للخروج من المبنى.

سقوط من السطح

ومن جانبه روى المواطن سعود الغامدي مشاهد مثيرة حيث شاهد الطالبات وهن يقفزن من فوق السطح وأخريات من النوافذ وهو الأمر الذي أوجد الإصابات بين الطالبات فيما حاولت المعلمات تهدئة روع الطالبات ومتابعتهن حتى تم إنقاذهن بواسطة الدفاع المدني.

مشاهدات من الموقع

التزام المروري السيء وتواجد بعض المتجمهرين اعاق وصول سيارات الاسعاف والدفاع المدني للموقع.

قال بعض المواطنين أن بعض المشاريع المتعثرة كانت عائقاً لوصول المسعفين.

أكد بعض المتواجدين في الحدث على أن هذه هي المرة الثانية التي تحترق فيها المدرسة.

المواطنون : لابد من تفعيل دورات الأمن والسلامة وتكثيفها في المدارس لتوعية الطلاب .

المواطنون : المدرسة غير مزودة بوسائل السلامة من الحريق.

تعديل شروط تعيين الأفراد العسكريين على جدول أعمال الشورى

المصدر: جريدة الندوة الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111120117937&display=1>

الرياض : الندوة

عقدت الهيئة العامة لمجلس الشورى أمس اجتماعها الثامن برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، وبحضور نائب رئيس المجلس الدكتور بندر حجار ، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن البراك ، والأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد الغامدي ، ورؤساء اللجان المتخصصة. وأحالت الهيئة العامة على جدول أعمال المجلس للفترة المقبلة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع نظام التحكيم ، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل المادة الرابعة من نظام خدمة الأفراد العسكريين الخاصة بشروط تعيين الفرد ، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع مذكرتي تفاهم بشأن الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية باكستان الإسلامية وأستراليا. كما أحال المجتمعون تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن إعادة لائحة البحوث والدراسات بوزارة الصحة استناداً للمادة السابعة عشرة من نظام المجلس ، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة رومانيا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ومشروع البرتوكول المرافق له.

كما أحالت الهيئة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الصحة في المملكة المتحدة ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1431/1432 هـ ، وتقريرها بشأن المقترح المقدم من أعضاء المجلس الدكتور محمد السالم والدكتور حامد الشراري والدكتور جبريل عريشي والدكتور فهد العبود والأستاذ محمد الرشيد بشأن مشروع حماية البيانات الشخصية وفقاً للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

وأحالت الهيئة كذلك تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتكامل وتبادل المعلومات في مجال التخطيط العمراني بين وزارة الشؤون البلدية والقروية في المملكة ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية في المملكة المغربية ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام الحماية من الإيذاء ، وتقريرها بشأن مشروع لائحة جمع التبرعات وصرفها للوجوه الخيرية داخل المملكة.



منظمة الصحة العالمية أشادت بمستوى الرعاية الطبية في الحج خادم الحرمين لوزير الصحة: نشكركم على ما بذلتموه من خدمات صحية للحجاج

المصدر: جريدة الندوة الإحداد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111120118006&display=1>

الرياض : واس

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - شكره وتقديره لوزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعية ومنسوبي الوزارة بمناسبة انتهاء موسم الحج للعام 1432 هـ بنجاح ، وأداء الحجاج مناسكهم بسهولة ويسر ، وخلوه من الأمراض الوبائية أو المحجرية.

وقال - حفظه الله - في برقية وجهها لمعاليه : "إننا إذ نحمد الله على ما من به علينا من خدمة ضيوف الرحمن ، لنشكركم ومنسوبي الوزارة المشاركين في حج هذا العام ، على ما عبرتم عنه من مشاعر ودعوات طبية ، وما بذلتموه من جهود لتقديم الخدمات الصحية لحجاج بيت الله الحرام ، سائلين الله العلي القدير أن يمد الجميع بعونه وتوفيقه لتقديم كل ما فيه خدمة ضيوف الرحمن ، وتسهيل أداء مناسكهم بكل يسر وطمأنينة ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم إنه سميع مجيب".

وكان وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعية قد رفع برقية للمقام السامي الكريم عبر خلالها عن أسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة انتهاء حجاج بيت الله الحرام من أداء مناسكهم بسهولة ويسر وهم ينعمون بالصحة والعافية ويتقيؤون ظلال الأمن والأمان وخلوه من الأمراض الوبائية أو المحجرية.

وقال : "يطيب لي أن أحيط مقامكم السامي الكريم علماً بأن نتائج الاستقصاء الميداني ودراسة الوضع الصحي العام بين الحجاج والمواطنين والمقيمين في المشاعر المقدسة ومكة المكرمة والمدينة المنورة أكدت خلو حج هذا العام 1432 هـ من الأمراض الوبائية أو المحجرية وأن حالة الحجاج الصحية بوجه عام مطمئنة والله الحمد والمنة".

وأكد أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا فضل الله تعالى وتوفيقه ثم التوجيهات السديدة من خادم الحرمين الشريفين ومبايولية أيده الله للخدمات الصحية التي تقدم لحجاج بيت الله الحرام من رعاية كريمة واهتمام بالغ ، مما كان له أعظم الأثر في نجاح خطة الحج الصحية لهذا العام.

وثنى ما قدمته الحكومة الرشيدة من خدمات جليلة لحجاج بيت الله الحرام في مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الصحي مما كان له أعظم الأثر في التقليل من الحوادث والحفاظ على أمن الحجاج وسلامتهم - بحمد الله تعالى -.

وكانت وزارة الصحة قد قدمت خدمات تخصصية راقية من المستوى الرابع المتقدم خلال موسم حج هذا العام 1432 هـ حيث تم إجراء أكثر من (538) عملية قسطرة قلبية و 25 عملية قلب مفتوح ، بالإضافة إلى أنه تم معالجة 3500 حاج ميدانياً من خلال فرق الطب الميداني التي جندت لها أكثر من 175 سيارة إسعاف كبيرة وصغيرة مدعمة بكافة الطواقم الطبية ، كما بلغت جلسات الغسيل الكلوي 1130 جلسة غسيل كلوي للحجاج وبلغت خدمات المناظير التداخلية 196 حالة كما قامت الوزارة بتسيير قوافل من مستشفيات المدينة المنورة والعاصمة المقدسة والمشاعر المقدسة وجدة لتصعيد المرضى النوميين والبالغ عددهم أكثر من 415 حاجاً إلى مشعر عرفات وتمكينهم من أداء مناسك الحج ، كما تم تجهيز

(24) مستشفى و(141) مركزاً صحياً تحتوي على (4000) سرير إضافة إلى 450 سرير عناية مركزة و(500) سرير للطوارئ وسخرت لذلك أكثر من 200 ألف موظف فني وممارس صحي ، كما تم إعطاء العلاج الوقائي للحمى المخية الشوكية في منافذ المملكة لعدد 365.777 حاجاً ولقاح شلل الأطفال الفموي لعدد 532.400 حاج ولقاح الحمى الصفراء لعدد 200.000 حاج وهي الفئات المستهدفة بذلك من حجاج الخارج ، كما بلغ عدد المراجعين للمراكز الصحية 510111 ألف حاجاً وحاجة وبلغ عدد الذين راجعوا العيادات والطوارئ في المستشفيات 356 105 حاج وحاجات. وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بمستوى التجهيزات الصحية والرعاية الطبية التي قدمتها المملكة للحجاج خلال موسم حج هذا العام 1432 هـ حيث تم تجنيد فرق طبية ومساعدة ذات كفاءة عالية ومدربة للتكفل الجيد بالحجاج والتأقلم مع خاصيات الحج وأشارت إلى وجود دلائل علمية وبروتوكولات طبية تركز على أحدث المعطيات العلمية في جميع المجالات ، كما تم تجهيز المستشفيات بأحدث المعدات الطبية بالإضافة إلى توفير الكميات الكافية من الأدوية وسيارات الإسعاف المجهزة للتدخل السريع.

وقالت المنظمة : “إنها اطلعت بكل شفافية على التغطية الصحية حيث شاهدت خطط جيدة ووقفت من خلال الزيارات إلى المستشفيات على تجهيزات طبية عالية وسيارات إسعاف متطورة”.

وقدرت مستوى الكفاءات الوطنية عالية الخبرة التي استعانت بها الوزارة في المجال الصحي للحج التي تعمل على مدار الساعة واعتمادها على أحدث تقنيات التواصل والتقنيات الرقمية بما في ذلك استعمال الخرائط الرقمية مع كل المستشفيات ومراكز التدخل السريع ، منوهة بجاهزية وزارة الصحة وتجربتها الكبيرة التي اكتسبتها على مدار السنين الماضية مما عزز من خبراتها المتراكمة واكتساب خبرة عالية لا مثيل لها في مجال طب الحشود.



رسم خريطة لحقوق الطالب في الأحساء

المصدر: جريدة الوطن الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76503&CategoryID=5

الهوف: عدنان الغزال 2011-11-20 12:29 AM

يبحث صباح اليوم مشرفو التوجيه والإرشاد في وزارة التربية والتعليم ومجموعة من المشرفين التربويين في إدارات التربية في مناطق ومحافظات المملكة، إعداد دليل "حقوق الطالب ومسؤولياته"، في ورشة عمل تستمر 4 أيام وتستضيفها الإدارة العامة للتربية والتعليم في الأحساء.

وأوضح مدير التوجيه والإرشاد في الأحساء عبدالمنعم العكاس في تصريح إلى "الوطن" أمس أن الورشة ستخصص بالكامل لرسم خريطة دليل لحقوق الطالب ومسؤولياته، وسيشارك في الورشة بجانب المشرفين في الوزارة والإدارات التعليمية مجموعة من الأكاديميين.

الهيئة: نحافظ على ثرواتنا الوطنية وإنمائها ونرحب بمرئيات المواطنين

الاحتطاب الجائر يهدد البيئة الطبيعية بالاعلا والأهالي يطالبون بـ محميات

المصدر: جريدة المدينة الإحد24 ذي الحجة 1432هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339434>

عبدالعزیز العنزي - العلا

أبدى عدد من سكان العلا مخاوفهم من تحول الغطاء النباتي في المحافظة الى أرض جرداء بفعل اعتداء المحتطبين الجائر الذين يستأصلون الأخضر واليابس بمعدات ومناشير ذات قدرة فائقة على قطع أكبر قدر ممكن من الأشجار البرية في فترة وجيزة. وقالوا ان البيئات البرية والطبيعية تتعرض إلى العبث الذي طال الكائنات الصحراوية والحيوانات الفطرية مناشدين المسؤولين بالهيئة السعودية للحياة الفطرية بعمل محميات للثروات النباتية والحيوانات الفطرية التي تحيط بالمحافظة من عدة اتجاهات.

الصيد والاحتطاب

محمد عليان قال: عاماً تلو الآخر ترى الأماكن الصحراوية تتجرد والغطاء النباتي يتضاءل والحيوانات البرية تنقرض، وذلك بسبب الصيد أو الاحتطاب الذي يمارس بلا هوادة وتبدو السيارات التي تنقل الحطب الى المدن الاخرى واضحة بشكل مألوف. وليت هذه الكميات تكون بالحد المعقول فحسب، بل إن أحواض الوانينات والديانات تغص بها وبشكل لافت للنظر.

الاعتداء على الثروة

سعود ضيف الله يطالب الجهات المعنية بأن تضع حدا للمعتدين على هذه الثروات الفطرية، ويقول: في السابق عندما نخرج في رحلات برية ترى الحيوانات البرية اللطيفة كالأرانب وهي تتقافز ليلاً على أنوار السيارات، وكانت أعدادها كثيرة للغاية، وكان وجودها يبعث على الفرح ويضفي على الصحاري تنوعاً وثراء في الكائنات الصحراوية، ويضيف بقوله: لم تعد هذه المشاهد موجودة الآن، وأصبح منظر تلك الحيوانات غير مألوف بل ونادراً جداً.

مخاوف الانقراض

عواد عائض يقول لم نعد نرى حتى الأثر لكثير من الحيوانات البرية والفطرية، وأعتقد أنها في طريقها للانقراض، وحتى الطيور بدأت تنقرض وتقل في أعدادها، وهذا الأمر يوجد اختلالاً في هذه البيئات، وأصبحت الصحاري خالية من كثير من الحيوانات الطبيعية، ونأمل من المسؤولين دراسة وضع هذه المناطق والعمل على إعادة نضارتها وحماية ما تبقى من هذه المكونات الجميلة.

الرقعة الخضراء

صالح إبراهيم يقول: هناك من يتعدى على الحياة البرية بشكل عام، والنتيجة إزالة الرقعة الخضراء والقضاء على الحيوانات البرية في الصحاري والبراري المحيطة بالعلا ما أثار مخاوفنا والاعتداء يسير بوتيرة متسارعة خصوصاً على الأشجار الصحراوية. الأمر الذي أضر بالغطاء النباتي وأثر بالسلب على البيئة ففقدت الصحاري كثيراً من الألوان الجميلة فيها. وشاركه أحمد إبراهيم يقول: بعض المحتطبين يتوغلون في الصحاري النائية، ويعملون بطريقة منظمة بدليل أنها بأجهزة ومعدات حديثة كالمناشير التي تبتز الأشجار في سرعة متناهية.

الحفاظ على الثروة

مدير الإعلام والتوعية البيئية بالهيئة العامة السعودية للحياة الفطرية خالد البصري قال إنه لم يصل إلينا أي مطالب من المواطنين بهذا الخصوص، وآمل منهم التقدم لنا في كل ما من شأنه الحفاظ على ثرواتنا الوطنية وإنمائها، ونحن في الهيئة حريصون كل الحرص على هذا الأمر، وأضاف: إننا نرحب بمقترحات الأهالي ونتفاعل مع أي مطالب في هذا الصدد، وأضاف: إن تدشين مطار العلا الجديد سوف يسهل الأمر في حال اقتضى الأمر إيجاد وإنشاء محمية طبيعية



فتاة ثقيف تشترط صرف حقوق المفصولات في مكتب العمل

المصدر: جريدة الوطن الإحداد 24 ذي الحجة 1432هـ - 20 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76449&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيتي 2011-11-20 12:06 AM

تنتظر 11 موظفة بجمعية فتاة ثقيف الخيرية هذا الأسبوع صرف مستحقاتهن التي قاربت 150 ألف ريال تحملتها الجمعية بعد أن ألزمت الهيئة الابتدائية لتسوية خلافات العمال في محافظة جدة الجمعية بتعويض عدد منهن، وصرف بدل تعويض إجازاتهم ومكافآتهم بعد أن فصلن خلال العام المنصرم إثر خلافات بين مجلس الإدارة السابق ومديرة الجمعية . وكانت الهيئة الابتدائية قد اعتبرت فصل الموظفات اللاتي لجأن لمكتب العمل في محافظة الطائف وأحالهن للهيئة الابتدائية بمحافظة جدة قرارا تعسفيا، وأصدرت أحكاما متفرقة بتعويض 3 موظفات وصرف مكافآت وحقوق عدد آخر . وأشارت مصادر "الوطن" إلى أن مجلس إدارة الجمعية الجديد أذعن لقرارات الهيئة الابتدائية، وأقر صرف مستحقات الموظفات، مشترطا أن يتم الصرف عن طريق مكتب العمل الذي لجأت إليه الموظفات بعد فصلهن من الجمعية . وقالت مديرة العلاقات العامة بالجمعية سابقا سميرة الهذلي، والتي كانت ضمن المفصولات: إنها فصلت تعسفيا بعد أن تقدمت لمجلس الإدارة السابق بملاحظات حول جمع التبرعات وما كان يدور حولها من علامات استفهام، فتم فصلها من قبل مجلس الإدارة، ولجأت لمكتب العمل وتمت إحالة قضيتها للهيئة الابتدائية التي أصدرت حكما بتعويضها بـ 19 ألف ريال. وأشارت إلى أن الجمعية لم ترض بقرار الهيئة، مشيرة إلى أن مجلس الإدارة الجديد يماطل في صرف حقوقها بالرغم من صدور قرار رسمي من قبل الهيئة .

"الوطن" اتصلت بنائبة رئيس مجلس الإدارة مريانة البصري وحملت إليها سؤالا عن أسباب تأخر صرف مستحقات الموظفات فرفضت التعليق بقولها "ليس لدي ما أقوله الآن فأنا في اجتماع". ووعدت بالحديث بعد نهاية الاجتماع إلا أن ذلك لم يحدث.

عبر نظام آلي متطور يشجع المواطن والمقيم على التعاون مع أجهزة الأمن لمنع الجريمة

الداخلية تفتح قناة للمواطنين لاستقبال ردود أفعالهم ومقترحاتهم تجاه أي نشاط دون تردد

المصدر: جريدة الرياض 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/20/article684520.html>

الرياض- محمد الغنيم

فتحت وزارة الداخلية عبر نظام متطور الفرصة لجميع المواطنين والمقيمين لتقديم ردود أفعالهم تجاه أي نشاط، وكذلك تقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم دون خوف أو تردد وذلك عن طريق نظام "الرد الآلي" الذي يتيح للمواطن والمقيم داخل المملكة عند الاتصال بالرقم (991) تسجيل ومتابعة البلاغات والمرئيات التي يقدمها والاستماع للأخبار الأمنية وما يستجد من أحداث من خلال التطبيق المصاحب لعملية الرد الآلي والخاص بتسجيل بيانات البلاغات الأمنية ومتابعتها، وكذلك الملاحظات والمرئيات وأيضا تسجيل الأخبار الأمنية وما يستجد من أحداث أمنية وتعليمات وتجهيزها لغرض إذاعتها من خلال الرد الآلي.

ويهدف هذا النظام إلى تشجيع المواطنين والمقيمين للتعاون مع أجهزة الأمن لتقديم أي معلومة تساعد على منع الجريمة وكشفها قبل حدوثها، وتسجيل وتوثيق جميع الاتصالات وذلك لضمان المتابعة، كما يهدف إلى حفظ حق المتصل بالمرجعة ومعرفة ما تم في بلاغه أو ملاحظاته أو مقترحاته؛ وذلك عن طريق إعطائه رقم مرجع للبلاغ أو المقترحات، كما يهدف كذلك إلى معرفة رجال الأمن في الميدان بأن هناك جهات تتابع أعمالهم، وترصد أي مخالفات يمكن أن تحدث منهم ضد المواطنين أو المقيمين.

ويسمح هذا النظام للمستخدمين إمكانية متابعة الأخبار والمستجدات الأمنية أولا بأول عن طريق الاتصال بنفس الرقم، كما يمكن بعض الشخصيات أو المسؤولين من استماع أخبار أو رسائل خاصة بهم دون غيرهم بموجب صلاحيات تخول لهم. النظام يحفظ حق المتصل في معرفة ماتم حيال بلاغه ويسمح بإرسال الوثائق الهامة وسماع الأخبار الأمنية وخدمات الطوارئ

ويعطي نظام الرد الآلي هذا والذي تعمل عليه وزارة الداخلية منذ فتره، يعطي العديد من التقارير التي يتم بها قياس أداء العاملين بالمركز من حيث استقبال المكالمات والرد عليها، إضافة إلى إعطاء العديد من التقارير عن البلاغات والمرئيات وما تم عليها من إجراءات وكذلك عن الأخبار والأحداث الأمنية، مع إمكانية معرفة ما يستجد من تعليمات أمنية هاتفياً، إضافة إلى إمكانية متابعة أي إجراء حيال أي موضوع آلياً عن طريق الهاتف.

ويتكون هذا النظام الذي يسهل على المواطن الطريق للوصول إلى الجهات الأمنية المختصة وإيصال ما لديه من معلومات من منزله أو من أي مكان وفي ظرف دقائق معدودة يتكون من مركز الاتصال (Call Center) ويعرف هذا الجزء من النظام بالرد الآلي، حيث يتم استقبال الاتصال من المواطن برسالة ترحيبية من خلال النظام ويتم عرض خيارات الخدمات التي يوفرها النظام للمتصل بحيث يمكن للمتصل اختيار ما يريد منها بالضغط على الرقم المقابل من خلال جهاز الهاتف الذي يتصل منه، وهذه الاختيارات الرئيسية هي:

(1) البلاغات والمعلومات الأمنية

(2) الملاحظات والمرئيات

(3) الأحداث الأمنية

(4) أرقام الطوارئ

(0) محادثة المأمور مباشرة

يمكن لأي مواطن متابعة أداء رجال الأمن في الميدان ورصد أي مخالفة بمايسهم في رفع كفاءة الأداء الأمني والخيار رقم 1 يتم من خلاله تقديم بلاغ أو معلومة أمنية وللمتصل الخيار بين التحدث للمأمور بالضغط على رقم (1) أو بالضغط على رقم (2) لترك رسالة مسجلة بعد سماع النغمة مع تسجيل المعلومات الشخصية؛ أي أن الأولوية هنا لمحادثة المأمور، كما يعطي المبلغ (رقم المرجع) للمادة المسجلة حتى يسهل الرجوع إليها .

والخيار رقم 2 لتقديم ملاحظات أو مرئيات تساعد على رفع مستوى كفاءة الأداء الأمني في الميدان، وللمتصل الخيار لترك رسالة بعد سماع النغمة مع تسجيل المعلومات الشخصية بالضغط على رقم (1) أو الضغط على رقم (2) للتحدث للمأمور؛ أي أن الأولوية هنا لتسجيل الرسالة صوتياً، كما يعطي المبلغ رقم مرجع لمتابعة البلاغ، وفي الحالتين الخيار (1) و (2) فإن النظام يسمح بسماع الرسائل المسجلة والغائها .

ويمكن الخيار رقم (3) المتصل من سماع الأخبار الأمنية حيث يتم استقبال المتصل برسالة من النظام تطلب منه تعريف نفسه، حيث يتم توجيهه إذا كان المتصل ممن لديهم صلاحية الدخول على النظام (برقم مستخدم ورقم سري) فإنه يمكن ضغط رقم (1) للاطلاع على تفاصيل خاصة للأحداث، وإذا لم يكن لديه صلاحية (عامة الجمهور) فإنه بإمكانه الضغط على رقم (2) والذي يعطيه الخيارات المتاحة مثل الأخبار الأمنية، الأخبار العامة وما شابه ذلك، كما يتبين للمتصل أيضاً اختيار نوعية الأخبار والاستماع إليها حسب التصنيف الذي يعطى للمتصل .

وخصص الخيار رقم (4) لخدمات الطوارئ إذ يتم من خلاله الرد على مجموعة كبيرة جداً من المتصلين يكون هدفهم الاستفسار عن أحد أرقام الطوارئ فقط، حيث يتم قراءة رسالة مسجلة تحتوي على جميع أرقام الطوارئ التي تهم كل مواطن أو مقيم .

وفي الخيار رقم (5) يتم محادثة المأمور حيث يكون أحياناً لدى المتصل رغبة في محادثة أي شخص مباشرة دون الدخول في خيارات أو سماع رسائل من النظام، لذا فقد تم عمل هذا الخيار حيث يتم تحويل المتصل للمأمور مباشرة . ووضعت وزارة الداخلية عبر هذا النظام الخيار رقم (6) لإرسال الوثائق الهامة على الفاكس و تم تحديد رقم فاكس خاص لاستقبال أي وثائق هامة على الرقم (014082558) .

كما يحتوي هذا البرنامج الفريد من نوعه كذلك على نظام متابعة البلاغات الأمنية والمرئيات وإدخال وتحديث المستجدات الأمنية، ويعتبر هذا هو الجزء الثاني من مكونات النظام وهو عبارة عن تطبيق متكامل يتم من خلاله تسجيل بيانات البلاغات الأمنية والملاحظات والمرئيات وما يتم عليها من إجراءات، كما يتم أيضاً تسجيل الأحداث الأمنية والمستجدات الإخبارية وتنظيمها وإعدادها لتكون جاهزة للاستعمال من قبل المتصلين .

ويتميز التطبيق بتوافقه الكامل مع مركز الاتصال، حيث أنه بمجرد تحويل مكالمة من أي متصل إلى المأمور بمجرد رفع سماعة الهاتف فإن التطبيق يتم فتحه على الشاشة المطلوبة آلياً، ومكونات التطبيق الأساسية له تشمل البلاغات والمستجدات الأمنية، والملاحظات والمرئيات، والأخبار والأحداث الأمنية، وتهيئة التطبيق لتسجيل كافة بيانات المركز الثابتة، إضافة إلى التقارير العامة .

وفي حالة كان إتصال المواطن أو المقيم بغرض إبداء رأي أو ملحوظة فإنه يتم فتح شاشة الملاحظات والمرئيات، وفي كلتا الحالتين تتم تعبئة حقول رقم المتصل ووقت الاتصال وتاريخه، وكذلك رقم المرجع واسم ورقم متلقي الاتصال آلياً من خلال النظام، ويتبقى على متلقي النظام (المأمور) فقط استكمال بقية بيانات البلاغ مثل اسم المتصل ونص البلاغ أو الملحوظة أو المقترحات إلى آخر ما هو موجود من بيانات، ويمكن من خلال التطبيق سماع الرسائل الصوتية التي تم تسجيلها وتفرغ بياناتها في قاعدة البيانات، كما أن هنالك أيضاً شاشات خاصة لتسجيل جميع الإجراءات الإدارية التي يمكن إجراؤها والمعلومات المتلقاة ومنها ما هو إجراء داخلي ومنها ما هو إجراء يتعلق بقطاع آخر.

فيما أصدر سمو وزير التربية أمراً عاجلاً بالتحقيق في الحادث .. نورة الفايزة لأول مرة في زيارة للمصابات الـ 47 المنومات في مستشفى الجدعاني بجدة وتواجه الإعلام وتقول:

المصدر: جريدة الندوة الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111121118080&display=1>

لن نغلق أبوابنا ولن نصمت تجاه أمور تهدد سلامة وأمن الطالبات وسنتخذ كافة الإجراءات التي تمنع حدوث ذلك في المستقبل

جدة: نعيمة القرني

وجه صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم بتشكيل لجنة من الوزارة للتحقيق في حادث الحريق الذي شب أمس الأول في مدارس براعم الوطن في حي الصفا في محافظة جدة. وقامت نائبة سمو وزير التربية والتعليم للشؤون التعليمية الدكتورة نورة الفايزة أمس بزيارة المصابات المنومات في مستشفى الجدعاني بجدة وعددهن 10 منهن طالبة عمرها أربع سنوات ما زالت في العناية المركزة فيما يبلغ اعمار الطالبات من 5 إلى 15 سنة ومعلمتان ومديرة المدرسة عبير إبراهيم مطر. وفقاً لرئيس مجلس إدارة المستشفى الدكتور شالي بن عطية الجدعاني ومدير الطوارئ بالمستشفى حسن إبراهيم والمدير الطبي إبراهيم يوسف ان قسم الطوارئ تلقى قبل الساعة الواحدة إعلان حالة الطوارئ ورفع الاستعدادات إلى اللون الأحمر لاستقبال 47 حالة مصابة من جراء حريق في مدرسة براعم الوطن. ولفت إلى ان المستشفى استنفر كافة الطاقات من أطباء وممرضين وفنيين وتجهيز غرف العمليات والعناية المركزة لاستقبال الحالات. وأكدوا أن كافة الحالات تم اسعافها ما بين الساعة الواحدة وحتى الخامسة عصرًا بوجود فرق طبية وصلت أيضاً إلى المستشفى تابعة لوزارة الصحة. ووضحوا ان هناك ما لا يقل عن 40 طبيباً و80 ممرضاً وممرضة اشرفوا على عملية اسعاف الحالات ومعالجتها ولم يبق في المستشفى الا حالات عشر سيتم خروجها اليوم أو غداً.

الأمانة والمسؤولية

ووصلت نائبة الوزير الدكتورة نورة الفايزة إلى مقر المستشفى حاملة باقات الورود لكل طالبة من الطالبات العشر وهي مطمئن على سلامتهن وتحية فيهن روح البطولة والشجاعة في مواجهة ما قدره الله. وضربت نوره الفايزة أروع المثل في روح الأم الحنونة قبل ان تكون مسؤولة أو نائبة وزير وقالت للمصابات لقد اصابنا الفزع والخوف عليكن ونحن قلوبنا مفتوحة ومشرفة لأي طلبات أو احتياجات يمكن تقديمها. وامتصت الدكتور نوره الفايزة انفعال وغضب احد الأباء الذي حمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية أرواح الأبناء بتطبيق العقوبات الصارمة ضد أي مدرسة حكومية أو أهلية لا تطبق المواصفات التي تضمن سلامة ابنائهم وفلذات اكبادهم. وقال الدكتور نورة الفايزة ان سمو وزير التربية أصدر أمراً عاجلاً بالتحقيق في ملابسات الحريق ورفع التقارير التي أدت إلى حدوث هذا الأمر ولكنه أيضاً قضاء الله وقدره.

أب تائر

وطلبت الدكتورة الفايز من الأب ممدوح العتيبي والد إحدى الطالبات المصابات كتابة كل ملاحظاته وحين قال لها لا تفيد الكتابة اخرجت كرتها الخاص وقالت له هذا جوالي وهاتفي وايميلي وأنا مستعدة لتلقى أي ملاحظات يبيديها أي أب أو طالبة أو من شهد الحادث أياً كان فالهدف يهنا جميعاً ان نتداركه أياً كان ولن نغلق أبوابنا ولن نصمت تجاه أمور تهدد سلامة وأمن الطالبات.

ودعت نوره الفايز الله سبحانه وتعالى ان يمن على المصابات بالشفاء العاجل وان يرحم المتوفيات ويدخلهن فسيح جناته وهن شهيدات بإذن الله لانهن كن يؤدين أفضل رسالة في الوجود رسالة العلم.

وكانت نائبة وزير التربية والتعليم تستمع بقلب متسع لكل صغيرة وكبيرة من الطالبات ومن الآباء ومن الملاحظات التي كانت سبباً أو آخر في حدوث المشكلة .

وزارت الفايز مستخدماً في المدرسة كان يقوم بانقاذ الطالبات وقد اصيب بحالة نفسية من جراء ما شاهده خلال الحريق. قفز من الدور الثالث

وقالت الطالبة رزان النجار ثاني متوسط في براعم الوطن انهن شاهدن الدخان فخرجن مع المعلمة إلى غرفة المعلمات وبدء الدخان يخنقنا وكنا مجموعة وكسرنا الشباك وكنا في الدور الثالث وأعاني من حروق ورضوض وأصافت ان الحرارة والدخان اجبرانا ان نرمي أنفسنا من الطابق الثالث.

وأشارت إلى انها حين كانت في الفصل سمعت صراخاً عالياً ودقت الاجراس الخاصة بالانذار.

وتقول أخت الطالبة ديانا النجار ان الطالبات رمين أنفسهن قبل ان يضع الدفاع المدني الاسفنجيات وكانت عملية التدخل بطيئة جداً ورمى أغلب الطالبات والمعلمات أنفسهن على الأرض دون وجود سفنجات إلى جانب ان المعلمات لم يكن لديهن دراية بخراطيم الماء وطفائيات الحريق ذات الرغبة وهو ما ساهم في رفع عدد الحالات التي ألقت بنفسها هرباً من الاختناق وشدة الحرارة.

ولفتت إلى ان والدها متقاعد ويعمل في أرامكو.

الرفع إلى اللون الأحمر

وتحدث الدكتور شريف مختار استشاري جراحة في مستشفى الجدعاني الذي اشرف على علاج أغلب الحالات ان الطالبة رزان النجار اصببت بحروق من الدرجة الثانية من الناحية اليمنى وتم المعاملة مع الحروق والتأكد من حسن تنفس الجهاز العلوي لها وتم عمل جراحة للجرح القطعي وهي الآن بحالة جيدة وتحتاج إلى أسبوع حتى تكون أفضل.

وأكد انه تم تصنيف الحالات وفصلها وتم رفع درجة الخطر إلى اللون الأحمر.

وقال المدير الطبي الدكتور إبراهيم يوسف ان الحالات لو تأخرت أكثر مما يجب لحدثت حالات وفاة أكثر لكن بحمد الله قرب المسافة وسرعة طب الطوارئ في وزارة الصحة والهلال الأحمر وبالطبع استنفار الفرق الطبية في المستشفى كل هذا ساهم في سرعة الانقاذ كما قمنا ببعث فريق طبي كامل إلى مقر المدرسة قام بالاسعافات الأولية ثم نقلهم إلى المستشفى.

وقالت الممرضة منيرة محمد رئيسة التمريض انها حالة خوف وحالة عمل واستنفار فأنت ترى طالبات صغيرات يتعرضن لهذا الحريق وكان العامل النفسي والخوف أشد ضرراً عليهن من الحادث نفسه وقمنا بكامل طاقم التمريض باحتضانهن واسعافهن

حبر على ورق

وقال الأب ممدوح العتيبي وهو معلم وأب للطالبة لين ممدوح العتيبي أنا مدرس وحين سمعت خرجت كالمجنون وجئت إلى موقع المدرسة فوضي وهلع وكأنك في يوم الحشر.

وأضاف اننا كنا في وضع مؤلم وان من بلغه بالحريق حارس المدرسة وجئت من مدرستي التي تقع عند الفحص الدوري وقطعت كل الاشارات خوفاً على ابنتي وحين وصلت وجدت بنات صغيرات على الارصفة وتجمهرات.

وأكد ان تدخل المواطنين كان أسرع من تدخل الأجهزة الأخرى وعند الساعة 2 وربع بعد ان رمت أغلب الطالبات أنفسهن من الدور الثالث والثاني استيقظ أخيراً الدفاع المدني وجاء بالسفنجية بعد خراب مالطا.

بنتي تعاني من اختناق وهي التي هربت إلى أعلى السطح لكن لابد ان نعيد النظر في عمليات الانقاذ والاخلاء ما زلنا نعاني من بطء التدخل وسرعة الوصول والتصرف.

ايضاً التصريحات التي تخرج من المسؤولين ان شروط السلامة مائة في المائة أمر ليس صحيحاً وعارياً من الصحة حتى المخارج للمدرسة حولت إلى فصول أتمنى أن تكون التصريحات منطقية حتى يمكن محاسبة المقصرين والمتاجرين بأرواحنا على حساب المنفعة والريح.

950 طالبة في المدرسة هل المبنى يستوعب وهل مخارج الطوارئ والانقاذ كافية سؤال وألف خط باللون الأحمر لوزارة التربية والدفاع المدني.

حتى المعلمات قلن للطالبات هذا جرس تجربة في البداية حتى شاهدن الدخان وبدأ الهلع والفرع وبعض المعلمات القربيات من الباب تركن المدرسة وليس هناك بطولات والي ماتوا وضحوا هم الأبطال حقاً تروح أرواح والتقارير حبر على ورق.

وأكد أن أسباب الحريق ماس كهربائي العام الماضي كان هناك ماس وارجعوا إلى بلاغات الدفاع المدني.

صعدت إلى السطوح

لين ممدوح العتيبي المصابة قالت في البداية المعلمة قالت ترتيبات تجربة وهمية وفجأة دخلت مدرسة الوسائل التعليمية قالت هناك حريق وجرينا من الدرج وفي منتصف الطريق رجعت من كثافة الدخان هربنا إلى السطح.

وقال الجد مناع العمري حين وصلنا إلى مقر المدرسة الدنيا كلها مقفلة ولم نعرف من الحي ومن الميت فرع وهلع وخوف وهذا ولدي أبو الطالبة كنت اتابع البنات وهي من الطالبات التي رمت نفسها واسمها سديم العمري مرحلة المتوسطة.

وقالت ريناد الشهري الطالبة في المدرسة انني لم أجد نفسي الا واناس يحملونني إلى خارج المبنى وقالت أمها كان يوماً كارثياً بكل ما تعنيه من كلمة الحمد لله على كل حال.

نعود إلى نائبة وزير التربية والتعليم الدكتور نوره الفايز التي قامت بزيارة الطفلة ذوي الأربع سنوات في العناية المركزة كما قامت بزيارة مديرة المدرسة عيبر مطر التي فرض اخواتها واخوانها ان لا يدخل عليها احد سوى نائبة الوزير ومدير الشؤون الصحية ورفضت الادلاء بأي حديث أو تصريح ولوحظ الغضب وعدم الارتياح من قبل اخيها لوجود الصحافة ورجال الإعلام.

مدير التعليم في منطقة مكة المكرمة عبدالله الثقفي قال نحن تحت أمر أولياء الأمور وسوف تعلق الدراسة أسبوعاً كاملاً في مدرسة براعم الوطن إلى جانب ان فريقاً تربوياً نفسياً سيقوم بزيارة المصابات برئاسة رئيسة الارشاد حياة المطوع.

وشملت زيارة نائبة الوزير عشر طالبات هن شوق الزهراني وغدير عبدالرحمن الجهني وريناد الشهري وسديم العمري ولين ممدوح العتيبي ومنى سويد القرني ورزان النجار ومديرة براعم الوطن عيبر ابراهيم مطر والطفلة بالعناية المركزة مرسان سالم.

اسماء الطالبات المصابات

تم نقل 47 مصاباً إلى مستشفى الجدة عاني وهم: محمد علي الطليقي 38 عاماً ومحمد عايض السبيعي 40 عاماً والطالبات هديل محمد أحمد الغامدي 12 عاماً وشوق الزهراني 13 عاماً وغدير عبدالرحمن الجهني 7 سنوات ونورة مطر الغامدي 23 ومرام صالح الغامدي 12 وريناد الشهري 9 وشهد محمد حصوص 14 ولمار عبدالرحمن 6 سنوات وروى نشيد 12 وطيف سعيد القحطاني 12 ودنيا الشافعي 22 وغلا محمد الزهراني ودانا عالم ودانيا الحارثي وسارة احمد باسندورة وغالية بسيسي 30 عاماً وامنة المواجهي 38 عاماً ونوره يحيى عسيري وسديم العمري 13 وسجي الحجيلي 13 ولين ممدوح العتيبي 14 سنة ومنى سويد القرني 29 وعبدالسلام يحيى 21 ومرسان سالم طفلة 4 سنوات وفيصل أحمد الغامدي ونبراس سامي العيدروس وسلطان المدني وأيمن عود واماني الغامدي وفاطمة المولد وأحمد يوسف وكرم خليل وعبدالكريم السليمان ومها حامد الاحمدي وايتار محمد العتيبي وايمان البلوي ورزان النجار وفرح الغامدي ومعن خليل السريحي وعيبر ابراهيم مطر واثير محمد احمد الغامدي.

حالات مستشفى الملك فهد: دينا الشافعي وامنة احمد عواجي وغالية على حسن واماني الغامدي ونوره مطر الغامدي وايتار محمد العتيبي وفاطمة المولد.

مستشفى الملك سعود: ايمان البلوي

المركز الطبي الدولي حسب طلب الاهل: رؤى رشيد

حالات وصلت للجدة عاني متوفاة: غدير محمد كتوعه - ريم علي أحمد النهاري.

يوسف: نطالب بزيادة وسائل السلامة وتشديد الرقابة

طالب رئيس لجنة ملاك المدارس الاهلية للتعليم الاهلي والاجنبي (للبنات) في محافظة جدة محمد حسن يوسف ببرنامج تدريبي للمعلمات والطالبات والعاملات في المدارس الاهلية سواء الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية لكيفية التعامل مع الحرائق وطرق الوقاية وسبل مكافحتها ، وشدد على ضرورة زيادة وسائل السلامة في جميع المدارس وتشديد الرقابة عليها في الفترة المقبلة. وأشار يوسف أن ما حدث في مجمع مدارس براعم الوطن الأهلية بمحافظة جدة وما نجم عنه من وفيات وإصابات أمر محزن للجميع، مشيراً إلى ضرورة أن يكون درساً قاسياً لكل العاملين في المجال التعليمي، حيث

بات من الضروري التشديد على وسائل السلامة في المنشآت التعليمية الخاصة لتضاهي مثيلتها الموجودة في المدارس الحكومية.

ونوه بمتابعة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير المنطقة وتوجيهاته بضرورة التحقيق الفوري لمعرفة أسباب الحريق الذي تسبب في حالة من الفزع والخوف لدى الكثير من الأهالي، واهتمام صاحب السمو الأمير عبدالله بن فيصل وزير التربية والتعليم، وجميع الجهات الرسمية وعلى رأسها الدفاع المدني الذي سخر كل ألباته من أجل مواجهة الحريق ، واستخدم عدداً من الطائرات العمودية لإنقاذ المصابين، مشيراً أن تكاتف كل الجهود في موقع الحادث أظهر المعدن الحقيقي للإنسان السعودي ويعكس الاهتمام الكبير لدى القيادة في مثل هذه الحوادث المفاجئة. وأكد محمد حسن يوسف أن الإحصائيات تفيد أن عدد المدارس الأهلية والاجنبية في جدة تجاوز 290 مدرسة ، وعدد الطالبات أكثر من 90 ألف طالبة و 10 آلاف معلمة وإدارية وكاتبة ومراقبة ، الأمر الذي يعني ضرورة الاهتمام بهذه الفئة التي تمثل شريحة عريضة من العاملين في القطاع التعليمي



حملة إلكترونية لحماية المستهلكين من التعديات

المصدر: جريدة الندوة الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111121118076&display=1>

الرياض : الندوة

أطلقت جمعية حماية المستهلك حملتها الإلكترونية لتوعية المستهلكين داخل المملكة ، عبر وسائل الاتصال الحديثة: "الرسائل النصية sms، والبريد الإلكتروني ، ومواقع التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية"، في إطار الدور التوعوي الذي تقوم به الجمعية. وتستهدف الحملة الشرائح الاجتماعية وجميع الفئات العمرية، لتأسيس ثقافة استهلاكية واعية ورشيدة، وأنماط وسلوكيات استهلاكية فعالة وإيجابية، تدعم القدرات الشرائية للمستهلكين وحمايتهم من أي تعديات على حقوقهم. وتعتمد الحملة على الرسائل النصية القصيرة والموجزة لتوعية المستهلك بشكل أسبوعي بالأضرار الناجمة عن استهلاك السلع غير المطابقة للمواصفات القياسية والمغشوشة والمقلدة، وكذلك بعض المعلومات المتعلقة بحماية المستهلك وحقوقه وواجباته وإرشاد المستهلك لإتباع السلوك الاستهلاكي المفيد. وتضمنت الحملة إرسال نصائح وإرشادات للمستهلك أسبوعياً، لأكثر من 10.000 عنوان بريد إلكتروني لمستهلكين داخل المملكة، كما تم إنشاء صفحة باسم جمعية حماية المستهلك على مواقع التواصل الاجتماعي: "فيس بوك، وتويتر"، لتعميق التواصل بين المستهلك والجمعية، وتوسيع وتعميق نطاق الحوار المجتمعي بين المستهلكين، والوقوف على المشاكل التي تواجههم.

الجدير بالذكر أن الحملة التوعوية الجديدة تتلاقى مع جهود مستمرة، يأتي في مقدمتها البوابة الإلكترونية للجمعية على الشبكة العنكبوتية www.cpa.org.sa الذي تجاوز عدد زوارها منذ تدشينها "منتصف عام 2010 حتى الآن" 280 ألف زائر، حيث قدم الموقع لزواره النصائح والإرشادات والتحذيرات والأخبار والدراسات، بهدف تنمية الوعي الاستهلاكي الرشيد، حيث تفاعلوا معه بشكل جيد، عبرت عنه استفساراتهم وشكاواهم التي استقبلها الموقع، في حين نجح مركز تلقي البلاغات والشكاوى في الجمعية في حل عدد كبير منها، إما بالجهود الذاتية، أو بالتعاون مع الجهات المختلفة ذات العلاقة بحماية المستهلك.

افتتح مهرجان اليوم العالمي للطفل.. وزير الثقافة والإعلام : الطفل هو غراس المستقبل وعلى أكتافنا واجب كبير تجاهه

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 25 ذي الحجة 1432هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=86618>

الرياض - البلاد ..

افتتح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز بن محيي خوجة مساء أمس الدورة الرابعة من مهرجان اليوم العالمي للطفل ، بمركز الملك فهد الثقافي في الرياض ، بحضور معالي نائبه الدكتور عبدالله الجاسر ، وعدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة والمهتمين بثقافة الطفل وجمع من الإعلاميين والمتقنين. ولدى وصول معاليه مقر المهرجان تجول في أرجاء المركز ، واطلع على أقسامه التي شملت قسم الرسم وقسم التصوير والإستديو التلفزيوني ، بالإضافة إلى قسم التطبيقات الكيميائية وقسم طب الأسنان وقسم فحص النظر ، وكذلك زار الوزير خوجة أقسام الدول المشاركة وهي المغرب ولبنان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية .وعبر معالي وزير الثقافة والإعلام في لقاء صحفي عن اعتزازه بمشاركة المملكة في الاحتفاء بيوم الطفولة العالمي كون المملكة جزء من العالم وتشارك في جميع مناسباته الطيبة الخيرة.

وقال : إن الطفل هو غراس المستقبل ، لأن المستقبل سيبنى على التعليم الذي يناله الأطفال والتربية الصحيحة وهم الأمل الذي نأمله إن شاء الله في وطننا الكبير.

وأضاف معاليه يقول : " نحن نربي أبناءنا على التربية الإسلامية الصحيحة والقيم الحقيقة التي تنشئ الطفل الصحيح وبالتالي تنشئ الإنسان الصحيح الذي يؤمن بوحده العظيمة ويؤمن بهذا الكيان الكبير الذي يؤمن بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله " .

ومضى معاليه يقول: " هذه مناسبة طيبة أن يشارك معنا كثير من أطفال العالم الذين يعيشون معنا في المملكة من جميع الجنسيات والكوري، نحن نعيش في بوتقة إنسانية واحدة وهي مناسبة طيبة أن نبين لهذا العالم كله كيف نربي أبناءنا التربية الصحيحة وكيف يفكر أبناؤنا بالطريقة الصحيحة وكيف نعلمهم أن يتعلموا بالطريقة الصحيحة وكيف نعلمهم أن يفكروا بطريقة علمية ويستفيدوا مما تعلموه ، حقيقة أماننا واجب كبير جداً في بناء الطفل يشارك فيه المدرسة والبيت والكتاب وجميع المؤسسات لكي نستطيع أن نبني هذا الطفل البناء الصحيح القوي " .

وقدم معاليه باسمه واسم الجميع التعازي في ضحايا الحريق الذي وقع يوم أمس في أحد مدارس البنات في جدة ، سائلاً الله أن يتقبلهم في عداد الشهداء ويلهم وذوهم الصبر والسلوان .

وفيما يختص بدور الإعلام في المملكة في التخفيف عن الأطفال فيما يشهده العالم من أحداث ، أكد معاليه أن للإعلام دوراً كبيراً ، وقال " الحمد لله نحن أنشأنا قناة أجيال وهي قناة حديثة وإن شاء الله ستقوم بهذا الدور الكبير ، ويجب فعلاً أن لا نعرض لأطفالنا أي مشاهد دموية ويجب أن نعرض لهم المشاهد والأفلام والمعلومات الصحيحة.وزاد معاليه يقول : حقيقة على أكتافنا واجب كبير تجاه هذا الطفل ، والحمد لله نحن في المملكة العربية السعودية نعيش في استقرار وأمان ووحدة مترابطة ، ونعيش في أزهى وأحسن فترات عمرنا وميزتنا في المملكة العربية السعودية أن أطفالنا يتشئون بدون صراع نفسي داخلي لأن التربية الأساسية هي التربية الإسلامية الصحيحة الذي يؤمن بها جميع أفراد هذا المجتمع ، مفيداً معاليه أن وسائل الإعلام في المملكة سواء التلفزيون أو الإذاعة أو أي وسيلة إعلامية أخرى تحاول قدر الإمكان أن تقدم المادة الصحيحة في ذهنية الطفل بدون خدش أو تجريح وهو يشاهد هذه المشاهد.وعن تخصيص مراكز ثقافية للطفل مثل المراكز الأدبية ، قال معاليه : " نحن وقعنا اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم وهذه الاتفاقية سنعملها وتختص بجميع هذه

الأمر من الطفولة إلى المراحل الأكبر من ذلك ، واعتقد أن هذا مهم جدا كما نهتم بالكبير يجب أن نهتم بالطفل ، وقد ذكرت أن من أولى اهتماماتنا نحن إنشائنا قناة الأطفال " قناة أجيال " ويجب أن تطور هذه القناة أيضا التي تعمل على مدار الساعة بحيث تكون برامجها منبعثة من عاداتنا وتقاليدها وقيمنا. وحول الإعلام الإلكتروني أفاد معاليه أن الإعلام الإلكتروني هو الإعلام القادم ولا شك أن له دوراً فهو الآن بوابة الإعلام الجديد ، مشيراً إلى أن الإعلام الإلكتروني في المملكة خطى خطوات كبيرة ، مبدئياً احترامه لهذه الخطوات ، لافتاً الانتباه إلى أن الإعلام الإلكتروني إعلام ناضج ويحمل الكثير من المسؤولية ويشعر بانتمائه لهذا البلد ويحاول أن يثير الكثير من القضايا المهمة ، معتقداً معاليه أن الإعلام الإلكتروني يؤدي دوره ومع مرور الوقت سيزداد نضجاً.

يذكر أن المهرجان الذي يستمر خمسة أيام سيقدم العديد من الفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية الخاصة بالطفل، حيث تنفذ الفعاليات على فترتين، خصص لطلاب المرحلة الابتدائية الفترة الصباحية، بينما خصصت الفترة المسائية للعائلات.



تنتظر تقرير الطب الشرعي

استمرار توقيف مواطنة توفي طفلها 18 يوماً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ذي الحجة 1432هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111121/Con20111121457784.htm>

عبد الله المقاطي، محمد علي السبيعي - الطائف

تواصل شرطة الطائف توقيف مواطنة توفي طفلها في الثامن من شهر ذي الحجة الجاري، بعد اتهامها من قبل والدهما بالتسبب في وفاتها، حيث أدخلت لدار الرعاية الاجتماعية، ولا تزال في انتظار نتائج تقرير الطب الشرعي.

وأكد الناطق الإعلامي في شرطة الطائف الرائد تركي الشهري، استمرار التحقيقات في القضية وانتظار صدور تقرير الطب الشرعي لإكمال الإجراءات اللازمة.

وروى لـ «عكاظ» عايش عقاب البقمي، شقيق المتهم، تفاصيل الحادثة، مشيراً إلى أن شقيقته فقدت طفلها في الثامن من ذي الحجة، وعندما أفاقت من نومها، همت بإيقاظهما ووجدتهما جثتين لا حراك فيهما، يبلغ عمر الأكبر ثلاث سنوات والأصغر سنة وثمانية أشهر، يقول «توجهنا بالطفلين إلى مركز رضوان الصحي، حيث إنه لا يوجد مستشفى متخصص، وأفادت التقارير المبدئية من قبل أطباء المركز أن وفاتهما طبيعية، إلا أن زوجها اتهمها بقتلهما، وحضرت فرقة الأدلة الجنائية من الطائف، وعابنت الموقع وأجرت التحقيق، ثم جرى إيداع أم الطفلين دار الرعاية الاجتماعية في مكة المكرمة».

وتساءل البقمي: لماذا تأخر تقرير الطبيب الشرعي؟، مشيراً إلى أن المدة القصوى لتقارير الطب الشرعي لا تتعدى الأسبوعين، مضيفاً لماذا لم يجر إخراج أم الطفلين بالكفالة نظراً لحالتها الإنسانية والتي تمثلت في فقدانها لطفليها.

ضمن مقترح درسته لجنة مختصة منذ عام ويناقشه الشورى..

اليوم

تشريع جديد لمكافحة البطالة.. السعودي مكان الأجنبي خلال

خمس سنوات!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/21/article684848.html>

" البطالة" الهاجس الأبرز تحدياً للمجتمع، والأكثر نقاشاً بين أفراد، واهتماماً من قيادته، وتحديداً القرارات الأخيرة التي جاء في بعضها التصدي لمشكلة البطالة، ومنها صرف مكافآت للعاطلين، وما سبقها من قرار حول تشكيل لجنة عليا لدراسة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس وحاملي الدبلومات الصحية بعد الثانوية، ووضع حلول عملية وسريعة مناسبة في القطاعين الحكومي والخاص بهذا الشأن.. ويبقى السؤال الأهم: هل نحن بحاجة إلى نظام يكافح البطالة على الرغم من وجود إستراتيجية التوظيف الصادرة من وزارة العمل في شهر شعبان من عام 1430 هـ . تخصيص ألفي ريال للعاطلين تسد 50% منها عند الحصول على وظيفة

الذراع التشريعية

الذراع التشريعية للدولة والمتمثلة بمجلس الشورى درست مقترحاً لمشروع نظام لمكافحة البطالة، وستعرض تقريرها بشأنه على المجلس اليوم الاثنين، وحسب "د. عبدالرحمن هيجان" -رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية- فإن البطالة ليست ذات بعد واحد، فهناك أطراف تسببت فيها ويمكن أن تسهم ذاتها في معالجتها، حيث أكد "الهيجان" "على أن اللجنة التي يترأسها في المجلس تسهم في حل مشكلة البطالة من خلال دراسة الأنظمة والتشريعات والتقارير السنوية للجهات الحكومية وكذلك التوصيات الإضافية التي يطرحها الأعضاء، أو من خلال تفعيل المادة الثالثة والعشرين من نظام الشورى التي تتيح للعضو تقديم مشروع نظام، ومن ذلك ما قام به العضو علي الوزرة باقتراح نظام لمكافحة البطالة .

د. هيجان: ثقافة المجتمع ومؤسساته أهم شركاء البطالة ..

إستراتيجية التوظيف

وأوضح "د. الهيجان" أن هناك جهات حكومية وأنظمة تشترك في البطالة وتسهم في حلها ودور هذا الطرف ابتداء من وجود القوى العاملة وأكبر من يمثل الحكومة هنا وزارة العمل، والتي قد تكون سبباً في تضخم البطالة لعدم تفعيلها إستراتيجية التوظيف، وهناك وزارة الخدمة المدنية كجهة حكومية رسمية تعتبر طرفاً في مناقشة مشكلة البطالة وهي تقوم بدور واضح ودائماً ما تبحث عن الوظائف الشاغرة إسهاماً منها في حل البطالة، لكن وللأسف دورها من الناحية النظامية محدود فهي ليست مسؤولة عن جميع أنظمة التوظيف وتنحصر مسؤوليتها في التوظيف العام وجزئيات أخرى بسيطة، ولكنها ليست مسؤولة عن القضاء والأنظمة العسكرية والأمنية التي لا تمر وظائفها على الخدمة المدنية، وكذلك هناك جهات أخرى في نظر "د. الهيجان" تسهم في البطالة وحلها أيضاً مثل القطاعات التي تستحوذ الدولة على النصيب الأكبر منها مثل شركات الكهرباء والاتصالات وأرامكو وسابك وغيرها، مشيراً إلى أن الإعلام يغفل الحديث عن دورها بوضوح .

الوزرة: أن الأوان لتشغيل المواطن في أي نشاط تجاري

الخصخصة

وأضاف: تتعاقد بعض هذه الشركات مع أخرى لتوظيف السعودي بالباطن بشكل مؤقت لتخلي مسؤوليتها فيما يخص السعودية، ثم تنهي خدماته، ومن العجب وجود متناقضين فهناك "الخصخصة" والتي تعني طرد السعودي، وهناك السعودية التي يمكن التحايل عليها، معتبراً الجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة شريكا في البطالة؛ لأنها تقوم بتدريس وتخريج أعداد هائلة لا مكان لتخصصاتهم في السوق وهي جهات ترى أن دورها ومهمتها التعليم وليس ربط موادها بحاجة السوق، مشيراً إلى أن ثقافة المجتمع هي الأخرى تسهم في تزايد العاطلين فالمواطن لا يفخرون ولا يعتزون غالباً إلا بموظف القطاع الحكومي .

تشغيل المواطن

وتقدم "علي بن ناصر الوزرة" -عضو مجلس الشورى- للمجلس قبل نحو عام بمقترح مشروع نظام لمكافحة البطالة، مؤكداً على أنه قد أن الأوان ليكون تشغيل المواطن هو العنوان لأي نشاط تجاري أو اقتصادي أو صناعي بالمملكة، وأن يكون الترخيص لتلك النشاطات مربوطاً بما توفره من فرص عمل للمواطنين ويشكل إضافة اقتصادية فاعلة . وقال: إن المتأمل لمستوى تأهيل العمالة الوافدة يلحظ بسهولة أن الغالبية العظمى منهم لا تحمل مؤهلات تذكر ومن لديهم مؤهلات فإن أعداد السعوديين متوفرة بمثل تلك المؤهلات وأعلى، كما أن من المؤكد أن عقول المواطنين قابلة للحصول كل ما يتطلبه العمل التجاري والصناعي من قدرات من خلال الإعداد والتأهيل والتدريب، إلا أن سهولة الاستقدام وتبرير عدم قبول السعوديين في العمل تصب في زيادة بطالة السعوديين واستقدام الوافدين في حين أن دافع ملاك تلك المنشآت هو مزيد من الربح من حيث استقدام عمالة رخيصة .

ملاك المنشآت

وفيما يتعلق بسعي ملاك المنشآت إلى توفير عمالة غير سعودية بأجور منخفضة مقارنة بأجور السعوديين، شدد "الوزرة" على أن مسؤولية الجهات الحكومية أن تعمل على الحد من تدفق العمالة الوافدة وسن الأنظمة التي تكفل توظيف المواطن وأن يكون توظيف غير السعودي استثناءً لا أصلاً كما هو الحال، فتنظر الجهات الحكومية إلى الموضوع بشمولية تتجاوز الربح المباشر وتأخذ مكونات العملية التوظيفية والبطالة بعين الاعتبار وآثارها على البنية التحتية وعلى الأمن والاقتصاد والمتجمع بشكل عام، مؤكداً على أن مشروع نظام مكافحة البطالة الذي جاء للإسهام في علاج البطالة ويحقق مصالح وطنية عديدة، مشيراً إلى أن المملكة تتمتع بفرص واعدة في المجال الاقتصادي وبها سوق واعد يعتبر من أكبر الأسواق في المنطقة ووفق المعطيات النظرية فإن معدل البطالة بين المواطنين ينبغي أن يكون صفراً .

عدم تأهيل السعوديين

وأوضح أن كل المقاربات التي بذلت لمكافحة البطالة لم تحقق أهداف القيادة الرشيدة لأسباب عديدة، أهمها: عدم وجود نظام يشكل إطاراً لخفض نسبة البطالة، ووجود ضغط من ملاك المنشآت التجارية والصناعية لتوظيف غير السعوديين تحت ذرائع أهمها عدم تأهيل السعوديين وعدم إلزامهم وغير ذلك من المبررات التي لا تخلو من المبالغة والتضخيم أحياناً .

وأشار إلى أن المسألة تتمثل في انخفاض كلفة العمالة غير السعودية مقارنة بكلفة السعوديين، وإذا أخذنا في الاعتبار أثر تزايد العمالة الوافدة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً فإن ذلك يجعلنا نستشعر حجم المشكلة، فعدد العمالة الوافدة يتجاوز ثمانية ملايين شخص تصل تحويلاتهم المالية مليارات الريالات شهرياً .

وقررت لجنة الإدارة والموارد البشرية عدم ملائمة مقترح العضو "علي الوزرة" ، وسأقت عددا من المبررات والإجراءات التي لبت بعض النصوص في مواد المشروع المقترح وصدر فيها قرارات ملكية، إضافة إلى تحقق بعض المطالب التي دعا إليها المقترح .

ملاحم المشروع

"الرياض" تستعرض ضمن هذا الجزء من التحقيق أبرز ملاحم المشروع المقترح الذي يقع في 25 مادة حددت الأول منها هدف النظام بمكافحة البطالة، من خلال إتاحة فرص التوظيف للسعوديين والحد من أعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص، ونصت المادة الثالثة بتطبيق النظام على جميع منشآت القطاع الخاص وشددت المادة التي تلتها على أن يكون من ضمن أهداف منشآت القطاع الخاص توفير فرص عمل للمواطنين، وأن تلتزم بتدريب موظفيها السعوديين وتطوير قدراتهم .

وأضاف أن مشروع النظام المقترح على أن شغل وظائف منشآت القطاع الخاص حق للمواطن ويجوز استثناء شغلها بغير السعودي وفق ما تحدده لائحته من ضوابط وشروط، كما نص النظام على أن تتضمن طلبات الترخيص لمنشآت القطاع الخاص خططاً لتوظيف السعوديين، وأن تربط التراخيص والتسهيلات المقدمة لمنشآت القطاع الخاص بشرط تنفيذ خططها لتوظيف السعوديين .

المؤهلات المطلوبة

وحددت المادة التاسعة من المشروع المقترح نسبة توظيف للسعوديين وشددت ألا تقل عن 20% من عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص في بادية النشاط وأن تضع خططاً لرفع النسبة إلى ما لا يقل عن 50% في المائة خلال السنوات التالية، كما يجب على منشآت القطاع الخاص وضع الحد الأدنى من المؤهلات المطلوب توفرها لدى موظفيها وتقديمه لوزارة العمل .

وطالب المشروع المقترح لنظام مكافحة البطالة وزارة العمل بإعداد قاعدة بيانات لجميع طالبي العمل من السعوديين توضح مؤهلاتهم وخبراتهم وشهاداتهم، مشدداً على أنه لا يجوز شغل الوظيفة المتوفرة بطالبيها الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، وتتابع بشكل دوري بدراسة تحدد المهن التي يمكن قصر شغلها على السعوديين ويصدر الوزير قراراً بذلك . حالات العزوف

ومن أبرز مواد المشروع المقترح المادة السادسة عشرة التي نصت على "إذا تقرر قصر شغل مجموعة من الوظائف على السعوديين فلا يجوز لغيرهم ممن كانوا يشغلون تلك الوظائف الانتقال إلى وظائف أخرى ولا نقل كفالتهم"، حيث تطرق النظام إلى حالات العزوف عن العمل من السعوديين، منبهاً على أن تضع وزارة العمل حد أدنى لأجور الوظائف التي يكون فيها سبب عزوف السعوديين انخفاض أجورها. وكذلك يصرف لكل مواطن عاطل عن العمل مبلغ 2000 ريال شهرياً -حسب المادة الثامنة عشرة - على أن يسدد 50% من المبالغ المصروفة له على أقساط شهرية عند حصوله على وظيفة وتحدد اللائحة مبلغ القسط الشهري .

وأوجب المشروع المقترح رفع نسبة السعوديين من عدد العاملين في المنشآت القائمة إلى 25% خلال ستة أشهر من سريان هذا النظام، وان تضع خطة لتحقيق ما لا يقل عن 60% خلال خمس سنوات . تطبيق الغرامات

وتطبق غرامات على منشآت القطاع الخاص المخالفة لأحكام نظام مكافحة البطالة تبدأ بإصدار ومهلة لا تتجاوز شهرين من تاريخ الإنذار لتصحيح المخالفة، وغرامة مالية لا تتجاوز 5% من الراتب الشهري لمنسوبي المنشأة من العاملين بها من غير السعوديين مع ضرورة تصحيح المخالفة خلال ثلاثة أشهر، وأخيراً الإنذار النهائي بإلغاء ترخيص المنشأة إن لم يتم تصحيح المخالفة خلال أربعة أشهر. وأوكل مقترح النظام لوزارة العمل التنسيق مع الشؤون البلدية والقروية بتخصيص أماكن مناسبة للباعة المتجولين من المواطنين وإعداد لائحة لممارسة ذلك النشاط



الصحة تتجه لروافد تمويل جديدة لتحسين الأداء بالمستشفيات الحكومية

المصدر: جريدة الندوة الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111121118073&display=1>

الرياض : الندوة

عقدت اللجنة التنفيذية لإستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة بمجلس الخدمات الصحية أولى اجتماعاتها برئاسة أمين عام المجلس الدكتور يعقوب بن يوسف المزروع وبحضور أعضاء اللجنة من المسؤولين التنفيذيين في القطاعات الصحية. وقدم مساعد الأمين العام للمجلس الدكتور عبدالله الحريري خلال الاجتماع عرضاً عن المجلس والأمانة العامة تضمن نشأة المجلس والجهات الممثلة فيه بالإضافة إلى الاختصاصات المكلف بها المجلس ، موضحاً مراحل تطور المجلس والأمانة العامة واللجان الوطنية التي يضمها المجلس وعن إطلاق المجلس لبرنامج تشاور والذي يعنى بالتعاون مع الجمعيات العلمية الصحية وكذلك عن المؤسسات المرتبطة بالمجلس وهي المركز السعودي لزراعة الأعضاء والمجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية وشركة نوبكو للشراء الموحد للأدوية.

كما استعرض برامج الصحة الإلكترونية التي يقوم بها المجلس وهي (الترميز الصحي – مشروع الملف الصحي الإلكتروني الموحد – مبادرة الصحة الإلكترونية) بالإضافة إلى استعراض الإستراتيجية والخطط التفصيلية وعن الجهد المبذول الذي استغرق لإنهاء هذه الخطط والمتطلبات لإنجاح الإستراتيجية الصحية وتطبيقها على مدى عشرين عاماً كما جرى بعد ذلك مناقشة متطلبات عمل اللجنة ووضع أولوياتها وجدولة الاجتماعات القادمة.

وأوضح الأمين العام للمجلس الدكتور يعقوب المزروع في تصريح صحفي أن إستراتيجية الرعاية الصحية تهدف إلى إيجاد روافد تمويل جديدة لمساندة التمويل الحكومي واحتواء التكاليف ، وتطوير نظم المعلومات الصحية وإدخال أحدث تقنياتها والتوسع في استخدامها في جميع القطاعات والمرافق الصحية إضافة إلى تنمية القوى العاملة وتطويرها وتوطين الوظائف الصحية وتحسين الجودة ورفع كفاءة الأداء ونظم الإدارة والتشغيل وكذلك تفعيل دور وزارة الصحة بالإشراف ومراقبة الأداء ، ووضع السياسات الصحية.

وأشار إلى أنها تضمن توفير الخدمات الصحية لجميع الفئات السكانية لافتاً النظر أن الجهات الصحية تقوم بدورها المحدد في تقديم الخدمات الصحية وتوفير دور القطاع الخاص واعتباره موازياً متكامل مع دور الدولة في تمويل وتشغيل وتقديم الخدمات الصحية وأيضاً تعزيز الصحة بمفهومها الشامل من خلال ضمان وتطوير أنشطة الرعاية الصحية الأولية ورفع كفاءة الخدمات الطبية الإسعافية إلى أقصى حد ممكن في كل الظروف وفي جميع المناطق وتوفير وتطوير الرعاية العلاجية والتأهيلية وتأسيس خدمات صحية مرجعية بالمناطق تساندها والعمل على التوزيع المتوازن للخدمات الصحية جغرافياً وسكانياً وتيسير الحصول عليها.

الجدير بالذكر أن اللجنة التنفيذية لإستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة تضم في عضويتها ممثلين عن كل من وزارة الصحة، والشئون الصحية بالحرس الوطني، والإدارة العامة للخدمات الطبية في القوات المسلحة ، ومستشفى قوى الأمن ، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، وهيئة الهلال الأحمر السعودي ، ومجلس الضمان الصحي التعاوني ، وهيئة السعودية للتخصصات الصحية ، وهيئة العامة للغذاء والدواء ومجلس الغرف التجارية السعودية

الصحة تصدر وثيقة بحقوق المرضى لحمايتهم

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.al-jazirah.com/20111121/fe16.htm>

تقدم وزارة الصحة كافة الخدمات الصحية في مرافقها للمرضى بدون تمييز لأي سبب، وتعترف بحقوق المرضى وذويهم أثناء معالجتهم بالمنشأة الصحية التابعة لها، وتتوقع من جميع المرضى وذويهم تحمل مسؤولياتهم التي يفترض أن يلتزموا بها في المنشأة الصحية التي يتلقون فيها الخدمة.

وجميع العاملين في المنشأة الصحية ملتزمون برعاية حقوق المرضى ويدركون أنهم الواجهة الحقيقية لوزارة الصحة ويتحلون بالآداب الإسلامية والاجتماعية المناسبة عند التعامل المباشر مع المرضى وذويهم، ومن واجبهم إرشاد المرضى وذويهم لإدارة علاقات المرضى بالمنشأة لتقديم شكاواهم ومقترحاتهم، وموظف إدارة علاقات المرضى ملتزم بحماية حقوق المرضى وذويهم وتوضيحها بالطريقة المناسبة.

- 1 - معرفة الحقوق والمسؤوليات للمرضى وذويهم: فللمريض وذويه الحق في:
 - تعريفهم برسالة المنشأة وحقوق المريض وذويه ومسؤولياتهم تجاهها.
 - الحصول على نسخة من وثيقة حقوق المرضى وذويهم ومسؤولياتهم عند التسجيل أو الدخول للمنشأة الصحية.
 - تلقي المساعدة من موظفي علاقات المرضى في فهم الوثيقة.
 - توفر الوثيقة في أقسام تقديم الخدمات الصحية وتكون في مكان بارز.
 - وجود ملصقات أو إعلانات جدارية أو نشرات خاصة بالوثيقة في أقسام الاستقبال والدخول وأماكن الانتظار في المنشأة الصحية.

- الإعلان عن أرقام الاتصال بمكاتب علاقات المرضى في أماكن بارزة.
- 2 - الحصول على الرعاية: فللمريض وذويه الحق في:
 - الحصول على الخدمة الصحية المناسبة في الوقت المناسب بغض النظر عن العرق، أو الدين أو المعتقد أو المذهب أو اللغة أو الجنس أو العمر أو الإعاقة وذلك طبقاً لسياسات وإجراءات أهلية العلاج وضمن طاقة المنشأة والقوانين المنظمة لعملها.

- ضمان إمام المريض أو الوصي القانوني عليه بكافة المعلومات المتعلقة بالحالة والوضع الصحي للمريض بشكل وافٍ وواضح وبلغة مفهومة.
- وجود آلية مناسبة لتنقيفهم بما يكفي للتعامل مع الحالة الصحية للمريض.
- الحصول على تغذية كافية ومناسبة لحالة المريض الصحية.
- تلقي التقييم المناسب لعلاج الألم.

- 3 - الخصوصية والسرية: فللمريض وذويه الحق في:
 - مناقشة البرنامج العلاجي للمريض سواءً معه أو الوصي القانوني عليه بسرية.
 - الحفاظ على ستر عورة المريض في غير ما تقتضيه ضرورة العلاج.
 - الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالمريض والتشخيص والتحليل والعلاج والسجلات الطبية إلا بموافقة أو موافقة الوصي القانوني عليه ومنع سوء استخدامها - فيما عدا ما تطلبه الجهات القضائية.
 - رفض مقابلة أي شخص لا علاقة له بتقديم الرعاية الصحية بما في ذلك الزوار.
 - ألا يطلع على الملف الطبي للمريض سوى:

- الفريق الطبي المشرف على العلاج.
- فريق برنامج إدارة الجودة.
- فريق الأبحاث في المنشأة الصحية.
- جميع الأشخاص المخول لهم خطياً من قبل المريض أو الوصي القانوني عليه أو الجهات القضائية.

- توفر الملابس المناسبة والأدوات الشخصية الضرورية للمريض.
- توفر أماكن انتظار للنساء والرجال مناسبة ومنفصلة.
- نقل المريض إلى غرفة خاصة للفحص إن لم تكن غرفة التنويم مناسبة لذلك.
- ضمان وجود شخص من نفس جنس المريض يتواجد أثناء الفحص السريري أو التداخلات المطلوبة.
- ألا يبقى المريض في غرفة الفحص مدة أطول من المدة الضرورية.
- 4 - الحماية والسلامة: فللمريض وذويه الحق في:
 - أن تكون الرعاية الصحية في بيئة آمنة ومناسبة لوضع المريض الصحي.
 - ألا يُعزل المريض إلا عند ضرورة ذلك.
 - نقل المريض بشكل آمن من وإلى وداخل مرافق المنشأة الصحية.
 - وجود إجراءات كافية لحماية ممتلكات المريض من السرقة والتلف.
 - حماية المريض من الإيذاء بكافة أنواعه.
 - وجود سياسة خاصة للتعامل مع الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن لحمايتهم من التعرض لأي نوع من الإساءة أو الإيذاء.
 - منع التدخين في جميع مرافق المنشأة الصحية.
- 5 - الاحترام والتقدير: فللمريض وذويه الحق في:
 - حصول المريض على الرعاية الصحية المناسبة بصورة لائقة ومحترمة في كل الأوقات وتحت كل الظروف بما يضمن حفظ كرامته.
 - احترام شخصية المريض باستعمال اسمه الشخصي الموجود في الأوراق الرسمية وعدم إعطائه أي تعريف آخر.
 - احترام قيم واعتقادات المريض الثقافية والاجتماعية والدينية والمذهبية والروحية.
 - تلقي التقييم المناسب لعلاج الألم.
 - الالتزام بتقديم الرعاية الكريمة للمريض في حالات الاحتضار والوفاة وحسن التعامل مع الجثمان.
 - الحصول على تغذية كافية ومناسبة لحالته الصحية.
- 6 - المشاركة في خطة الرعاية الصحية: فللمريض وذويه الحق في:
 - تعريفهم بالرعاية التي تُقدمها المنشأة الصحية والخطة العلاجية المُقررة وحجم وإمكانيات المنشأة الصحية.
 - حصول المريض أو الوصي القانوني عليه على معلومات كاملة وحديثة من الطبيب المعالج بخصوص التشخيص والعلاج باللغة التي يدركها ويفهمها.
 - معرفة المريض بأسماء المشاركين في تقديم الخدمة الصحية له وتخصصاتهم وأسم الطبيب المسؤول عن علاجه ومتابعة حالته وإبلاغه بوجود متدربين مرخصين في حال كانوا ضمن الفريق الطبي المُعالج.
 - مناقشة الطبيب المعالج للمريض أو الوصي القانوني عليه عن النتائج المتوقعة ومعرفة البدائل الطبية المقترحة -في حال وجودها- والمضاعفات والمخاطر.
 - حصول المريض أو الوصي القانوني عليه من الطبيب المعالج على المعلومات اللازمة قبل أي إجراء علاجي أو عملية وذلك قبل التوقيع على نموذج الإقرار وللمريض حق معرفة اسم الشخص المسؤول عن هذا الإجراء عدا حالات الطوارئ التي تستدعي التدخل الطبي العاجل بما يتفق مع الأنظمة والقوانين المتبعة.
 - معرفة المريض بنوعية التدخلات والأدوية والإشعاعات المستخدمة في العلاج وفعاليتها وأمنها وسلامتها.
 - توضيح أسباب نقل المريض إلى مكان آخر داخل أو خارج المنشأة الصحية مع إعطائه الإرشادات الضرورية.
 - أخذ رأي طبي آخر بالتنسيق مع إدارة علاقات المرضى بالمنشأة الصحية.
- 7 - رفض العلاج: فللمريض وذويه الحق في:
 - تعريف المريض أو الوصي القانوني عليه بإمكانية رفض كل العلاج المقرر أو جزء منه مع التزام المنشأة بهذا الحق بما لا يتنافى مع الأنظمة والقوانين المتبعة وإبلاغهم عن النتائج المتوقعة من قرار الرفض مع ضرورة توقيعهم على نموذج الإقرار الخاص بالإجراء المقرر.
 - ألا يترتب على رفض العلاج أي قرارات أو إجراءات ليس لها علاقة بالحالة الصحية للمريض ويلتزم مقدم الخدمة في المنشأة الصحية بالاستمرار بتقديم الرعاية المناسبة له طبقاً للمعايير الطبية المتبعة.
 - ألا يترتب على رفض العلاج أي قرارات أو إجراءات مستقبلية تتخذ ضد المريض في مراجعته لمعالجة نفس المرض أو غيره.
 - يعتبر المريض أو الوصي القانوني عليه مسؤولاً مسؤولية تامة عن قراراته وأفعاله في حال رفض المعالجة أو عدم

المتابعة لتعليمات العلاج.
- تعريف المريض أو الوصي القانوني عليه بالعلاجات الأخرى البديلة في حال الرفض.



تخصيص جزء من الأراضي المنزوعة لتكون مقراً لمكتبة الحرم المكي الشورى يقر دعم مصنع كسوة الكعبة بالوظائف وتأمين المستلزمات

المصدر: جريدة الندوة الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111121118109&display=1>

الرياض : الندوة

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والسنتين التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على مشروع نظام الرعاية الصحية النفسية.
وأوضح الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي في تصريح عقب الجلسة أن المجلس استمع في مستهل أعماله إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام الرعاية الصحية النفسية ، لافتاً إلى أن مشروع النظام يقع في ثلاثين مادة تهدف إلى تنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية اللازمة للمرضى النفسيين ، وحماية حقوق المرضى النفسيين وأسرة وحفظ كرامتهم ، ووضع آلية معاملة المرضى وعلاجهم في المستشفيات.

وأشار إلى أن لجنة الشؤون الصحية والبيئة قد قامت في سبيل إعداد مشروع النظام بالإطلاع على عدد من الأنظمة التي تتعلق بالموضوع منها النظام الصحي، ونظام مزاولة المهن الصحية ، ونظام المؤسسات الصحية الخاصة ، ونظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ، ونظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم ، وإجراءات عمل اللجنة الوطنية الطبية النفسية الجنائية، كما اطلعت اللجنة على عدد من الأنظمة ذات العلاقة في الدول العربية والصديقة. وتعالج مواد مشروع النظام في مجملها إجراءات الرعاية للمرضى النفسيين وتعزيز الخدمات الصحية النفسية والمساهمة في دعم متطلباتها على المستوى الوطني من خلال مجلس للمراقبة العامة ومجالس للمراقبة المحلية حدد مشروع النظام مكوناتها واختصاصاتها والتزاماتها.

ومنح مشروع النظام للمريض النفسي حق تلقي العناية الواجبة والحصول على العلاج بحسب المعايير العالمية المتعارف عليها طبياً ، واحترام حقوقه الفردية في محيط صحي وإنساني يصون كرامته وبفي باحتياجاته الطبية ويمكنه من تأدية

تكاليفه الشرجية ، وإعلامه بالتشخيص وسير الخطة العلاجية قبل البدء بالعلاج ، وعند الحاجة لإدخاله في منشأة صحية يعلم المريض أو وليه بأسباب ذلك.

ويحق للمريض النفسي - وفق مشروع النظام - بعد التنسيق مع الطبيب المعالج أن يستعين بأحد الرقاة الشرعيين إذا رأى المريض أو ذويه ذلك على أن تكون الرقية وفق ما جاء في الكتاب والسنة دون تجاوز ذلك بأي فعل.

وشدد النظام على سرية معلومات المريض وعدم البوح بها أو الإفصاح عنها ، كما حدد شروطاً للدخول الإلزامي للمنشأة الصحية ومدته وشروطاً للدخول الإسعافي وإجراءاته.

وانتقل المجلس بعد ذلك للاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ، بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقارير السنوية للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للأعوام المالية 1427/1428 هـ - 1429/1430 هـ - 1431/1430 هـ.

وقد وافق المجلس بالأغلبية على دعم البند الخاص بتأمين مستلزمات مصنع كسوة الكعبة المشرفة ، ودعم المصنع كذلك بالوظائف اللازمة ، ودعم بند مكافأة الأعمال الموسمية في ميزانية الرئاسة ، وتطبيق سلم الوظائف التعليمية على من تتوفر فيهم الشروط اللازمة لذلك من شاعلي وظيفية مدرّس.

كما وافق المجلس على تخصيص جزء من الأراضي المنزوعة شمال المسجد الحرام ليكون مقراً لمكتبة الحرم المكي الشريف ، وعلى أن تقوم الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بتكثيف البرامج التثقيفية والتوعوية عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة ، ودراسة وضع المحتاجين للخدمات المساعدة في الطواف والسعي وصولاً إلى إيجاد بدائل مناسبة أكثر فعالية من الوضع الحالي



أخرج معاملة لمواطن من دائرة حكومية لغرض إتلافها مقابل تسعة آلاف ريال

موظف مرتش النفس الرخيصة لا تشبع!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/21/article684842.html>

الرياض ، تحقيق- أسامة الجمعان

قُبِض عليه متلبساً من هيئة الرقابة والتحقيق وصدر حكم شرعي بسجنه سنة وتغريمه 50 ألف ريال

أطاحت هيئة الرقابة والتحقيق بموظف حكومي مرتش بعد أن نُصِب له كمين محكم للقبض عليه متلبساً، وتم إحالة القضية إلى ديوان المظالم «المحكمة الإدارية»، وحُكِمَ بسجنه سنة وتغريمه خمسين ألف ريال .

وتشير تفاصيل القضية إلى أن المتهم موظف مدني أخل بواجبه الوظيفي إثر أخذه من مواطن (متعاون مع هيئة الرقابة والتحقيق) تسعة آلاف ريال على سبيل الرشوة، مقابل إخراج معاملة خاصه لأحد المواطنين من إحدى الدوائر الحكومية؛ لغرض إتلافها، وفعلاً أخرجها من الدائرة الحكومية، وحاول تمزيقها بقصد الإتلاف وتم القبض عليه متلبساً .

وطالب ممثل الادعاء من المحكمة الإدارية معاقبة الموظف المتهم وفق المادة الخامسة من نظام مكافحة التزوير، والمادتين الأولى والثالثة من المرسوم الملكي رقم (م36) لعام 1412هـ، ومصادرة مبلغ الرشوة حسب المادة (15) من النظام نفسه .

ورأت المحكمة صحة ما تُسبب إلى المواطن المتهم من تزوير و رشوة لثبوته في التحقيقات .

وقالت المحكمة إنها تأخذ به لانتفاء التهمة والريبة في مضمونه، وحيث أن ما ارتكبه المتهم يعد من جرائم التزوير والمعاقب عليه بموجب المادة الخامسة من نظام مكافحة التزوير، ومن جرائم الرشوة المعاقب عليه بالمرسوم الملكي رقم 36 لعام 1412هـ؛ مما تتعين معه ادانته بما هو منسوب إليه وتعزيره ومصادرة الرشوة وقدرها تسعة آلاف ريال .

واصدرت المحكمة حكماً بسجن المتهم سنة واحدة وتغريمه مبلغ خمسين ألف ريال (50000) (مع مصادرة مبلغ الرشوة .

وقال "د.ناصر العود" -أستاذ الخدمة الاجتماعية ووكيل خدمة المجتمع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- إن تفشي الرشوة في أي مجتمع يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى خلخلة الاستقرار الاجتماعي فيه وبين أفراد، مؤكداً على أن أي مجتمع لا يخلو من وجود أفراد لديهم النزعة في ممارسة كافة أشكال الرشوة؛ لتحقيق منافع معينة أو الوصول إلى أهداف شخصية .

وأضاف: "على الرغم من وجود بعض الحالات التي يتم ضبطها في مجتمعنا من هذه الفئة، إلا أنها والله الحمد لا تصل إلى حد الظاهرة التي تنذر بمشكلة"، مستشهداً بما نُشر عن قضايا الرشوة في الإحصاءات الرسمية، حيث لا تزال الحالات لا تمثل نسبة كبيرة والله الحمد، وحتى في مجال الممارسة لا تزال إلا في حدود الانتفاع في تمرير بعض المصالح التجارية، موضحاً أن التمكن من المنصب والبعد عن المحاسبة والرقابة من أهم العوامل التي تعين على التهيئة لممارسة هذه الجريمة المخلة .

د.العود: الرقابة أهم سلاح للمواجهة

وفسر "د.العود" النظرية الاجتماعية لتفشي ظاهرة الرشوة في المجتمع بالمرض الاجتماعي الذي يؤدي إلى فساد الارتباط الاجتماعي بين أفراد المجتمع، مطالباً بتفعيل الدور الرقابي في المجتمع، وهنا نتطلع لهيئة الفساد بالقيام بدور كبير في هذا الشأن، كما يجب على المؤسسات التربوية تعزيز الرقابة الذاتية التي تعد من أهم العوامل التي سوف تحد من تفشي هذه المشكلة في المجتمع، كما يجب زيادة مستوى الوعي الاجتماعي بخطورة هذه المشكلة من خلال البرامج الاجتماعية والدورات التدريبية للتعريف بالابعد الخطيرة والنتائج التي يمكن أن تحدث نتيجة لها .

الجدلاني: تفعيل دور المواطن أهم

هيئة الرقابة والتحقيق

وكشف "محمد الجدلاني" -القاضي السابق بديوان المظالم- عن وجود العديد من الجهات الحكومية المختصة بالرقابة على أداء الأجهزة والمرافق الحكومية والوزارات المختلفة، والتحقق من سلامة سير الإجراءات فيها وتوافقها مع الأنظمة، وخلوها من أوجه الفساد المالي والإداري، أو القصور في الأداء، كما تكثر الأنظمة التي تعد مرجعاً لهذه الجهات الرقابية أو التي تتولى التحقق من سلامة تطبيقها، ويأتي على رأس هذه الأجهزة الرقابية هيئة الرقابة والتحقيق، وهي الجهاز الرقابي العتيد، والجندي غير مجهول والمجهول في آن معاً؛ فهو غير مجهول لما لمس الجميع من آثاره المباركة وجهوده الخيرة في مكافحة الفساد، والرقابة على القصور والخلل في الأداء، كما أنه مجهول؛ لأن ما لا يعرفه الناس من جهود هذه الهيئة أكثر مما عرفوه؛ لأنها بشكل عام لم تنفتح على الإعلام انفتاحاً تاماً كما هي حال كثير من الوزارات والجهات الحكومية التي تسمع من أخبارها أكثر مما ترى من أفعالها .

السيف: الرشوة المعنوية أشد خطورة

وأضاف أن الحديث عن الرقابة والإصلاح ومحاربة الفساد من أهم اختصاصات الهيئة، وتحديدًا (الرقابة) على أداء الأجهزة الحكومية، ومتابعة أدائها في مواجهة الجمهور من مواطنين ومقيمين، ومن مهامها أيضاً فحص الاخباريات والشكاوى المتعلقة بالنواحي الإدارية، مشيراً إلى أن من أهم وأبرز الوسائل والأدوات المُعطلة التواصل المباشر مع الجمهور، مثل اعلان رقم طوارئ موحد لجميع الشكاوى، أو إعلان إيميل الكتروني لتقبل الشكاوى التي لو تم تفعيلها لكشفت عن فساد وقصور، منتقداً أن تركيز هيئة الرقابة فقط على انحصار الجولات الرقابية الروتينية التي غالباً ما تقتصر على انضباط الموظفين والتزامهم بأوقات الدوام الرسمي فقط .

وأشار -من وجهة نظره- إلى أن حال كثير من الجهات الحكومية الخدمية التي تقدم خدمات متنوعة للمواطنين بأنه مؤسف جداً؛ لأن بعضها تؤدي تلك الخدمات بطريقة لا تتوافق مع توجيهات ولاية الأمر، ولا مع الواجب الذي تفرضه الأنظمة وواجبات الموظف العام وأدابه، مؤكداً على أن بعض الجهات الحكومية التي يضطر المراجع فيها إلى إراقة ماء وجهه والخضوع لموظف ما وُضع إلا لخدمته، بينما ترى ذلك الموظف مكفر الوجه، بطيء الإنجاز، حيث ينجز عمل الساعة في يوم، واليوم في أسبوع دون حسيب ولا رقيب .

وقال: "إذا ما وقفت على حال كثير من هذه الجهات الحكومية تجد شكاوى المواطنين على بابها لا سامع لها ولا مجيب، حتى ترسخ في نفوس كثير منهم أنه لا بد أن يصانع ويخضع ويتسول حاجته من موظف قد لا تتجاوز مرتبته الثانية أو الثالثة أو حتى من متعاقد على بند، لكنه ينهر ويكفر ويتعالى، ويتأفف ويتضجر من أي طلب أو سؤال أو ملاحظة لمراجع ."

وأضاف أنه لم يمرّ بهيئة الرقابة والتحقيق عهد أكثر ازدهاراً من عهد الإصلاح الذي قاده ويقوده ويؤسس له خادم الحرمين الشريفين - أيده الله- الذي أعطى لهذه الهيئة الكثير، وفتح لها آفاق العمل والإنجاز وكسر أي قيود أو حواجز بيروقراطية أو ممانعة تواجهها الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، مطالباً هيئة الرقابة والتحقيق باقتحام حصون مثل هذه الجهات الحكومية وسماع شكاوى الناس، وتلقي ملاحظاتهم لتوفر للهيئة وسيلة لا تماثلها أي وسيلة أخرى للرقابة وكشف مواطن الخلل والقصور والفساد الإداري والمالي، وربما لو تم ذلك لتلاشت تدريجياً ثقافة (هل تعرف أحداً في الجهة الفلانية) التي أصبحت ضرورة تلازم كل من كان له حاجة في جهة حكومية، ولحلّ محلها) نعرف هيئة الرقابة موجودة هناك قريباً منا .

حسان السيف

وأشار إلى أن صوت المواطن لو تم رصده وتلقيه من قبل هيئة الرقابة والتحقيق داخل أروقة الجهات والمرافق الحكومية لشكل هيئة رقابة أخرى تقضي على الفساد، متمنياً من هيئة الرقابة ان تفتح أذانها لسماع هذا الصوت في كل إدارات الدولة .

حجم التأثير

وذكر "حسان السيف" -القاضي السابق بديوان المظالم- بلعن الرسول صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى والرائش وهو الوسيط بين الراشي والمرتشى؛ لأن الرشوة آثارها مدمرة للمجتمع والدولة، وهي كالسوس الناصر في سفينة المجتمع .

وقال: "إن الرشوة لها صور كثيرة متنوعة، ومن أكثرها انتشاراً الرشوة المعنوية المتمثلة في المصالح المتبادلة بين طرفي الرشوة"، مشيراً إلى أن القضاء على مثل هذه الجرائم لا يمكن أن يتم عن طريق جهة واحدة، بل لابد من تضافر الجهود بين جميع الجهات للقضاء على هذه الجريمة التي تشكل منبع الفساد وشرائه الرئيس، مطالب بوضع قنوات سهلة وواضحة للإبلاغ عن المرتشين، ووجود آلية واضحة تحمي المبلغين عنهم كل هذه الخطوات ستكون فعالة جداً في محاربة هذه الجريمة، كذلك وجود آلية شفافة ومفصلة ودقيقة للإجراءات في الجهات الحكومية ستضيق الخناق على المتلاعبين، ووضع هذه اللوائح في مكان بارز في كل الإدارات الحكومية، وأن تشمل هذه اللوائح على حقوق المراجعين لهذه الجهات الحكومية، وآلية التواصل والاعتراض وإرسال الشكاوى عند تعرضهم لما يسيء لكرامتهم أو يعطل معاملاتهم، أو يرغمهم على تقديم الرشاوي للموظفين .

وأضاف أن الشفافية هي ألد أعداء الفساد في كل زمان ومكان، فهما نقيضان، ومتى ما غابت الشفافية ظهر الفساد واستشري، ومتى ما قويت الشفافية وكشف الغطاء عن المجرمين وعن حيلهم وألاعيبهم وأوقع القضاء عليهم الجزاء الرادع كان ذلك سبباً في وأد الفساد، وتعزيز الإصلاحات ودفع مسيرة التنمية، متمنياً أن تحظى الدوائر الجزائية في ديوان المظالم وهي المختصة بقضايا الرشوة والفساد الإداري بالمزيد من الدعم والتدريب والتطوير لقضااتها؛ لأنه متى ما كان القضاء على قدر كبير من التأهيل في نظر هذه القضايا ودراستها كان ذلك من أقوى الأسلحة التي تكشف عن أبعاد جرائم الرشوة وأطرافها، ومن ثم يسهل القضاء عليها والحد منها.

الشؤون الاجتماعية تستأنس بالرأي الشرعي في إرضاع الأيتام

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76651&CategoryID=5

الرياض: عبدالعزيز العطر 2011-11-21 12:51 AM

لمحت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إمكانية مخاطبتها لـ "هيئة كبار العلماء" للاستئناس شرعياً برأيها في مسألة جواز إرضاع الأيتام المتعدين لسن الرضاعة ولم يتجاوزوا الخامسة من أعمارهم. وأفصح وكيل الوزارة للرعاية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف في حديث إلى "الوطن" أمس عن إمكانية رفع خطاب لـ هيئة كبار العلماء للتحقق من الرؤية الشرعية في مسألة جواز إرضاع الأيتام الذين تعدوا سن الرضاعة ولم يتجاوزوا الخامسة من أعمارهم، مبيناً أنه في حال أباحت ذلك الإجراء سيوفر هذا الأمر حصولهم على العيش الكريم في كنف أسرة ودون الحرج من الاختلاط بالأسرة... يأتي ذلك في وقت رصدت الوزارة انخفاضاً "جزئياً" في طلب كفالة الأيتام الكبار مقارنة بـ "الرضع"، وقال اليوسف: رصدنا انخفاضاً جزئياً في عدد طلبات الكفالة للأيتام الكبار في السن مقارنة بالرضع، بسبب اعتبار الأسر أن اليتيم الرضيع أكثر قابلية للاندماج معها واعتباره مولوداً جديداً لها، إضافة إلى حرص أرباب الأسر على كفالة الرضع لقضية الإرضاع ومنع الاختلاط في الأسرة، وتابع: وصلنا لدرجة أنه من كثرة قوائم الانتظار أصبح لا يتواجد أي يتيم رضيع دون أسرة كافلة له. وبيّن وكيل الوزارة للرعاية والأسرة، أن وزارته تشدد وتدقق على مسألة كفالة الأيتام من خلال عدة إجراءات قبل الكفالة لضمان عيش اليتيم في بيئة صالح ومستقرة؛ انطلاقاً من دور الوزارة في تأمين العيش الكريم لهم كون تلك الفئة تعد في "ذمة الوزارة" بحسب وصف اليوسف. وفصل اليوسف المحاذير والإجراءات المتبعة من قبل وزارته لكفالة الأيتام منها مقابلة الأسرة وزيارتها في المنزل وسؤال إمام المسجد عن الأسرة، إضافة إلى سؤال الجهة التي يعمل بها رب الأسرة عنه وعن طبيعته عمله، وعدد أفرادها، وأن الإجراءات تصل إلى دراسة كاملة ومستوفية للأسرة، ومتابعة دورية للأيتام بعد كفالتهم للتأكد من أنهم يعيشون براحة واستقرار مع تلك الأسر. ونبه إلى أن وزارته رفضت طلبات وصفها بـ "الكثيرة" لأسر طلبت حضانة أيتام، منهم من رفض بسبب كبر سن ربة المنزل وعدم مقدرتها على القيام بمسؤوليتها تجاه اليتيم، وأخرى أسر مفككة غير قادرة على كفالة اليتيم، وقال "ليس من الضرورة قبول أي أسرة تتقدم بطلب الكفالة فإذا لم تنطبق عليهم الشروط بتوفير بيئة أفضل من الدور فلن يتم الكفالة". ووصف اليوسف المجتمع السعودي بـ "النخبوي" و"المتلمس" لحاجيات الأيتام، إذ أصبحوا يراعون أهمية عيش الأيتام بينهم كـ "أبناء" لهم، وعزا ذلك للبرامج التوعوية التي عملتها الوزارة للتعريف بأهمية كفالة الأيتام والعناية بهم، حيث إن الوعي الاجتماعي تجاه الأيتام "ممتاز". وكشف عن تسجيل وزارته لعدد كبير من الأسر الحاضنة فتحت حسابات بنكية للأيتام لتوفير مبالغ مكافأة الحضانة لهؤلاء الأطفال حتى يكبروا في السن لكي يستطيع صرفها على نفسه كما يريد، وقال: هؤلاء الأسر حرصوا على كسب الأجر والمثوبة من الحضانة ولم يهتموا بالجوانب المادية بل وفروها للأيتام حين يكبرون سنًا. وحول مستجدات خصخصة قطاع المعاقين، أوضح اليوسف أن وزارته في طور إعداد وصياغة الكراسات تمهيداً لطرحها للقطاع الخاص، على أن تكون الخدمات المقدمة للمعاقين من قبل القطاع الخاص ذات جودة عالية ولا تقل عن ما كانت تقدمه الوزارة لتلك الفئة.

وفيما يتعلق بأبرز ملامح الاستراتيجية الوطنية للعنف الأسري، بين أنها تتركز حول الجوانب التوعوية لظاهرة العنف، ورصد وإحصاء أعدادها، وأن الاستراتيجية ستطرح خلال مدة زمنية قريبة .
وأوضح أن جانب معاقبة معنفي أبناءهم وأسرها ستكون من ضمن أبعاد الاستراتيجية ولكنها ليست بالأهمية الكبرى مقارنة باهتمام الوزارة للجانب التوعوي لكون هناك بعض الآباء يمارسون أموراً يعتقدون أنها جزء من التربية وهي في الأساس تجاوزت مبدأ "الحقوق" وأخذت طابع العنف، وقال "النظام يكفل إذا حدث تجاوز تتدخل دور الحماية لحماية المعنفين".



سمو أمير المنطقة يتابع الحادث.. والجامعة تكثف جهودها

لمواساة الأسر المنجوعة

الموت في الطريق للجامعة يلتهم 12 طالبة في حائل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/21/article684801.html>

حائل - خالد العيم و بشير السميحان
في حادث مأساوي مؤلم هز مجتمع منطقة حائل صباح امس .. لقيت "12" طالبة مصرعين مع سائقهن وأصيبت واحدة ادخلت غرفة العناية المركزة . الحادث وقع جنوب قرية مريفق بحائل بين حافلة تقل طالبات يدرسن في كلية البنات بجامعة حائل وسيارة أخرى من نوع "جيب" يقودها مواطن لقي هو الآخر مصرعه .
وتعود تفاصيل الحادثة التي هزت مجتمع المنطقة عندما كانت الحافلة وهي عبارة عن " ميكرو باص" قادم من القرى الجنوبية تنقل "13" طالبة يدرسن في كليات البنات بجامعة حائل وعندما كان السائق سعودي 29 عاما يقود الحافلة على امتداد طريق مريفق القديم .. تقابلاً بوجود سيارة من نوع " جيب " يقوده مواطن في العقد الثالث من العمر في مسار الطريق الأمر الذي نجم عنه حدوث التصادم العنيف بين الحافلة والجيب . وقد تابع صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبد المحسن بن عبد العزيز أمير منطقة حائل ملايسات الحادث المؤلم كما تواجد عدد كبير من القيادات والمسؤولين في المنطقة لمباشرة الحادث وتشكيل فريق عمل لمتابعته .
الحادث وقع بين «ميكرو باص» و«جيب» نجت منه طالبة وتوفيت زميلاتها وسائقا المركبتين وقال الناطق الإعلامي لشرطة حائل العقيد عبد العزيز الزنيدي ان الجهات الأمنية باشرت الحادث فوراً حيث وقف مدير شرطة المنطقة اللواء يحيى البلادي ميدانياً وكبار المسؤولين للوقوف على تفاصيل الحادث المؤلم الذي راح ضحيته "12" طالبة وسائقا المركبتين يرحمهم الله مع إصابة طالبة من الطالبات بإصابات حرجة ادخلت قسم العناية المركزية بمستشفى الملك خالد بحائل .
وفي اتصال مع مدير عام صحة حائل الدكتور نواف الحارثي قال: فور تلقي النبا في الحادثة أعلنت حالات الطوارئ القصوى بمستشفيات مدينة حائل والمراكز الصحية التابعة لها حيث رفعت درجات العمل القصوى بمستشفيات المنطقة لنقل المصابات والمتوفيات يرحمهن الله من موقع الحادث إلى مستشفيات المنطقة مشيراً لنجاة طابقتين في بادئ الأمر إلا ان احدهن لقيت ربه لاحقاً ، ولا تزال الاخرى تخضع للعلاج وتم إدخالها العناية الفائقة بمستشفى الملك خالد بحائل ولا تزال الجهود الطبية مستمرة لإنقاذ حالتين الصحية الحرجة حتى إعداد هذا التقرير ..
في المقابل عبر معالي مدير جامعة حائل الدكتور خليل بن إبراهيم البراهيم عن أسفه الشديد لهذا الحادث الجلل داعياً الله عز وجل أن يتغمد المتوفيات برحمته والمصابات بالشفاء العاجل ، وكلف مدير جامعة حائل عدداً من المسؤولين والمسؤولات بالجامعة لمتابعة هذا الحادث ومتابعة الحالة الصحية للطالبات المصابات وتوفير كافة الإمكانيات المعنوية لهن .
حيث قام عدد من القيادات التربوية والأكاديمية بجامعة حائل بزيارة المصابات للاطمئنان على صحتهم كما ستقوم القيادات الجامعية بزيارة لذوي المتوفيات لتقديم واجب العزاء والمواساة لهم .

من اختطف مشروع الانتخاب.. القبيلة أم قلة الوعي؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/21/article684847.html>

حلل الكثيرون أسباب عدم نجاح الانتخابات إلى وجود خلل في تعاطي القائمين عليها، وإلى حقيقة كون الانتخابات تنطلق في حدود دائرة ضيقة من الافتقار إلى المصداقية والشفافية، حتى رأى البعض أن مشروع الانتخاب "أختطف" من قبل مرشحين أتوا من واقع "التحيز القبلي" و"المناطقي"، بل ومن الترشيحات القائمة على المحسوبيات، وبدعم من لا يملك الخبرة والدراية والقدرة على العمل، وعزى البعض الآخر فشل الانتخابات إلى عدم منح الصلاحيات الكافية للمرشحين، مما عجل بموت التجربة قبل انطلاقها.

وجاءت فرحة المواطن بـ"الانتخابات" كبيرة، لكنه نسي أن المجتمع لا يملك الأدوات الكاملة والقدرة على أن تخلق منه رائداً حقيقياً لعربتها، وليس مجرد متلقٍ لنتائجها، فمن المسؤول الأول عن اختطاف مشروع الانتخاب؟، وهل هي العقلية الاجتماعية التي لم تجد من يضع بداخلها أساسيات التعامل مع تجربة الانتخاب؟، أم القائمون أنفسهم؟، أم أن المرشحين لم يستطيعوا أن يتسلموا زمام الفهم للدفاع عن مصالح المواطن البسيط؟.

د.الصويغ: الغالبية ترى أن وعود الحكومة أقوى من المرشحين
مجتمع رايق !

وقال د.عبدالعزیز الصويغ -كاتب صحفي-: كتبت منذ بضع سنوات مقالاً بعنوان: "شعب ضد الديمقراطية" أعقب فيه على ما خرجت به دراسة مركز أسبار للدراسة والبحوث حول الانتخابات البلدية، الذي أظهر أن شريحة واسعة من المجتمع ترى أنها ليست بحاجة إلى انتخابات لقناعتها أن الحكومة هي الأقرب لهم وأكثر تأمناً لمصالحهم وليس المرشحون، كما أنها هي الملجأ ومصدر الأمان، حيث وجدت في نتائج استطلاع "أسبار" الإجابة الوافية حول معظم التساؤلات التي تدور حول الانتخابات في المملكة، موضحاً أنه لا يشكك في أن الحكومة هي من يخدم مصالح الناس، غير أن الحكومات ما هي إلا أشخاص من الناس يخدمون مصالح الناس سواء عيّنهم وليّ الأمر مباشرة، أو ترك للناس حرية اختيار ممثليهم بأنفسهم، مؤكداً على أنه خرج في النهاية بأننا "شعب رايق" لا يحب "دوشة الدماغ"، ويكره الطواير، إلا إذا كانت على أبواب المسؤولين للشكوى على مسؤولين آخرين، ذاكراً أن هذه القراءة تمثل رأي شريحة واسعة من المجتمع -إذا كان استقصاء أسبار دقيقاً- هي أكثر أهمية من كل ما يعقبه من تساؤلات تُثار حول الانتخابات في بلادنا، ومنها الانتماء القبلي في الترشيح والاقتراع، أو غيرها من التساؤلات الأخرى المشروعة.

دراسة متخصصة

وأوضح د.الصويغ أنه إذا اعتبرنا أن ردة فعل الناس وتراخيهم عن المشاركة في الانتخابات البلدية هو نتيجة لضعف أداء المجالس البلدية وعدم فعاليتها وانعدام قدرتها على صناعة قرارات نافذة، لذا فإن مشاركتهم أو عدمها لن تقود إلى تحسين أداء هذه المجالس، وهنا لا يفرق معها من يتولى شأنها، ذاكراً أن نتائج دراسة مركز أسبار أوضحت أن (55%) يعارضون إجراء انتخابات لاختيار مجالس إدارات الجامعات والجمعيات والمدارس والاتحادات الرياضية، وأن معدل التأييد لاستمرار انتخابات مجالس إدارة الغرف التجارية وهي انتخابات تُجرى منذ سنوات طويلة بلغ (46.3%) فقط، وهذا ما يوضح أن النتائج كانت أقرب إلى الواقع أكثر منها إلى الاستنتاج، مشيراً إلى أن من اختطف مشروع الانتخابات ليس هو الانتماء القبلي في الترشيح والاقتراع، ولا التحيزات ولا غيرها، بل هو "العقلية" التي تسود المجتمع حول مبدأ الانتخابات نفسه.

الإحساس بالمواطنة

وذكر "د.الصويغ" أنه على الرغم من كل ما نسمعه من انتقادات يوجهها البعض حول الأداء الحكومي لبعض المؤسسات الخدمية، إلا أننا في الغالب نُفضل الحديث عن اتخاذ قرار وضعه ولي الأمر في أيدينا، وهو انتخاب ممثلينا في المجالس البلدية، متسائلاً: كيف سيكون الأمر عندما يمتد إلى ممثلينا في مجلس الشورى أو غيرها من مؤسسات المدنية الأخرى؟، مؤكداً ما خرجت به "دراسة أسبار" في تقويم الانتخابات البلدية، وأن هناك حاجة قصوى لوضع استراتيجية عامة ومتكاملة لتحديد الأسس والمنطلقات الفكرية والاجتماعية والسياسية والدينية لثقافة المشاركة في الشأن العام، مشيراً إلى أننا بحاجة إلى زرع ثقافة الانتخابات بين مختلف قطاعات المجتمع يكون على رأسها ضرورة إعادة الاعتبار إلى قضايا الولاء والانتماء للوطن، والإحساس بالمواطنة.



باحثون يطالبون بتخصيص محاكم للفصل في قضايا الأطفال % 70 من أفراد العائلة يمارسون العنف ضد صغار السن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=76650&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 2011-11-21 12:50 AM

حذر باحثون وأكاديميون من ارتفاع حدة العنف ضد الأطفال في المملكة، مقدمين ما يمكن وصفه بـ "حزمة مطالب" متنوعة تهدف إلى تخفيف جراحة العنف المتزايدة ضد الأطفال، التي من بينها إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأطفال، ووضع عقوبات صارمة للمعنفين الصغار.

وكشف الباحث في شؤون العنف ضد الأطفال الدكتور سليمان عبدالكريم المحيميد في سياق حديثه إلى "الوطن" عددا من الإحصائيات التي تشير إلى أن من يقوم بالاعتداء على الأطفال هم بنسبة 70% من أفراد العائلة، و 20% هم أصدقاء أو من أفراد الجيران أو خدامات وسائقون، في حين أن نسبة 10% هم من الغرباء. وأضاف المحيميد: "إن معظم الضحايا من الأطفال لم يتجاوزوا سن السابعة وأكثر من ثلث حالات التعذيب تقل أعمارهم عن 3 سنوات"، موضحاً أن سوء معاملة الطفل ظاهرة خطيرة وشائعة وهي تؤثر ليس فقط على الطفل بل أيضاً على عائلته ومجتمعه، وربما تتم إساءة معاملة الطفل بمختلف الطرق والوسائل أو الإهمال من قبل المسؤول عن رعايته، مشيراً إلى أن الأطفال المعنفين ما بين 50% - 60% قد يتعرضون للإساءة الجسدية المتكررة و 25% منهم معرض لخطر الإصابة بإصابات خطيرة.

في حين أكد الاستشاري النفسي بمركز النخيل بجدة الدكتور علي الزائري لـ "الوطن" استقبال طفلة (7 أعوام) في عيادته الخاصة تعاني من حالة عدائية، تتمثل في انتقامها من أشقائها الأصغر سناً منها، حيث تمثل في قيامها بحرقهم "بالة حادة مسخنة ووضع علامات على أجسادهم". موضحاً أنه - بعد الكشف الطبي على الطفلة - تبين أن والدة الطفلة كانت تمارس هذه التصرفات على جسد ابنتها ذات السبعة أعوام، مما انعكس سلباً على تصرفات الطفلة ضد إخوتها وممارستها العنف الذي تعرضت له على من حولها، كما أضاف الزائري أن أكثر أنواع العنف ضد الأطفال في السعودية العنف اللفظي، إلى جانب العنف الجسدي، موضحاً أن أكثر الأعراض شيوعاً بين الأطفال المعنفين الخوف والعدائية، وكذلك الرهاب الاجتماعي.

من جهته، طالب الباحث في علم الجريمة والأكاديمي الدكتور سلطان العنقري بوضع آلية عملية للحد من إيذاء الأطفال في السعودية، أهمها تطوير اللجنة الوطنية للطفولة للحد من إيذاء الأطفال والعمل على توسيع اختصاصات هذه اللجنة لتنفيذ مهامها التي وضعت من أجلها، لكي تصبح مجلساً أعلى للطفولة والأمومة، والسعي إلى إنشاء دار عامة متخصصة وتابعة للشؤون الاجتماعية لحماية الأطفال من كافة أنواع الإيذاء الواقع عليهم من إيذاء جسدي نفسي جنسي إلى جانب مراقبة الإهمال الواقع على الأطفال في جميع مناطق السعودية والعمل على إنشاء فروع لهذه الدار في جميع محافظات المملكة.

وشدد العقري على أهمية قيام محاكم متخصصة في قضايا إيذاء الأطفال ووضع عقوبة صارمة تتمثل في العقوبة المالية والسجن بحق مرتكبي العنف ضد الأطفال، موضحاً أنه من خلال الدراسة التي قام بها في عام 2008، اتضح أن أعلى نسبة إيذاء ضد الأطفال في مناطق المملكة تصدرتها مدينة الرياض، حيث بلغت النسبة 47,4% أما في مدينة جدة فبلغت نسبة الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء بكافة أنواعه 14,1% واحتلت مكة المكرمة 12,2%. فيما أشار الدكتور المحميد إلى أن هناك العديد من العلامات التي يمكن من خلالها اكتشاف العنف الواقع على الأطفال منها شعور الأطفال بالألم في البطن، التهاب المسالك البولية، التبول اللاإرادي والتبرز اللاإرادي، تغير في العادات والسلوك، تغير في الوزن، انتكاس في الدراسة وتدهور الحالة النفسية، وتوفر المال والألعاب لدى الطفل من قبل المعتدي عليه.

من جهته، كشف مدير الإصلاح والتأهيل بسجون منطقة عسير والباحث في علم الجريمة الدكتور مضواح آل مضواح أن هناك عددا من العوامل التي تلعب دورا رئيسا في حدوث حالات العنف ضد الأطفال في المجتمع السعودي منها انخفاض مستوى الدخل الشهري لولي الأمر، و عدم قرابة ولي الأمر، وانخفاض مستوى تعليم الأب والأم، وسوء الحالة الاجتماعية للأبوين، وارتفاع عدد أفراد الأسرة، وترتيب الطفل بين الأبناء، والتنازع الديمغرافي بين أفراد الأسرة، واعتلال الصحة النفسية أو العقلية أو الجسمية لولي الأمر، والمكونات الثقافية الخاطئة عن تربية الأطفال- كون الطفل معاقا بدنيا أو عقليا أو جسما.

وأضاف أن حجم العنف ضد الأطفال في المجتمع السعودي استنادا إلى الإحصاءات السابقة تطور من ظاهرة إلى مشكلة، وإذا كان معلوما أن نسبة الأطفال (دون الرابعة عشرة من العمر) يشكلون نسبة 50% من المجتمع السعودي، فقد بينت الإحصاءات أن 45% منهم يتعرضون للعنف، بواقع 21% يتعرضون للعنف بشكل يومي، و 24% في أحيان متقاربة، ويمثل الإيذاء النفسي نسبة 34% من حالات العنف ضد الأطفال، والإيذاء البدني 26%، والإهمال 24%. وأن العنف البدني له عشر صور من أهمها: الضرب المبرح بنسبة 21% من هذه الصور، يليه الصفع على الوجه بنسبة 20%، ثم الحذف بالأشياء القريبة بنسبة 19%، يليها الضرب بالأشياء الخطيرة بنسبة 18%، والضرب على المؤخرة بنسبة 18%.

وإذا ما اتجهنا إلى الحديث عن الحلول المناسبة للقضاء على هذه المشكلة فإننا نواجه عقبات دينية وحكومية ومجتمعية وثقافية لا بد من إعادة تشكيل وعينا تجاهها وفهمنا لها حتى يصبح كل فرد من أفراد المجتمع مقتنعا بأن العنف ضد الأطفال جريمة على حاضر ومستقبل المجتمع برمتها.

وسرد المضواح عدداً من الحلول التي قد تساهم في قمع العنف ضد الأطفال، والتي من بينها سن قانون يجرم العنف ضد الأطفال ويرتب عليه عقوبات زاجرة ورداعة، وقيام وزارة الشؤون الاجتماعية بافتتاح وحدات لحماية الأطفال من العنف في جميع مناطق المملكة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وأن تقوم وزارة الإعلام بالتعاون مع الوزارات والجامعات ذات العلاقة بإعداد خطة إعلامية توعوية لمكافحة العنف ضد الأطفال والوقاية منه ومن مسبباته، وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل للأخصائيين والأخصائيات والعاملين في مجال معالجة حالات العنف الأسري ضد الأطفال، وإقامة دورات توعوية مركزة للفئات المقبلة على الزواج، وإعداد استراتيجيات وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف ضد الأطفال على جميع المستويات، وأن تقوم وزارة الشؤون الإسلامية بتوعية المجتمع بخصوص الحديث الشريف الذي ورد فيه (واضربوهم عليها لعشر) لأن بعض الآباء يوغل في ضرب أطفاله استنادا إلى هذا الحديث بسبب الفهم الخاطئ، وكذلك وضع استراتيجية مشتركة بين الجهات ذات العلاقة لإعادة تشكيل البنية الثقافية لمجتمعنا حول الأضرار الفادحة للعنف ضد الأطفال جسدياً ومنه الإيذاء الجنسي ونفسياً وعقلياً وثقافياً.

تمكين المواطنين الباحثين عن العمل من فرص عادلة للتوظيف

مجلس الوزراء : صرف إعانة البحث عن عمل غرة محرم المقبل

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111122118143&display=1>

الرياض : الندوة

وافق مجلس الوزراء في جلسته برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على تنظيم إعانة البحث عن عمل على ان يكون صرف مبلغ الاعانة ابتداء من غرة محرم المقبل لمن سبق أن تقدم بطلبها، وتوافرت فيه شروط استحقاقها.

وعند بدء الجلسة ، رحب سمو ولي العهد بانضمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع للمجلس ، متمنياً له التوفيق.

بعد ذلك عبر باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - عن الشكر والثناء لله عز وجل على ما من به على حجاج بيت الله الحرام من أداء الحج في يسر وسهولة وأمن وأطمئنان ، ووجه أيده الله شكره لجميع منسوبي الأجهزة المشاركة في خدمة حجاج بيت الله الحرام الحكومية والأهلية ، على ما بذلوه من جهود مخصصة نتاجها نجاح خطط موسم الحج وتمكين ضيوف الرحمن من أداء مناسك الحج وسط أجواء مفعمة بالسكينة والإيمان ، وقال سموه (إن هذا الشرف العظيم الذي أكرم الله به المملكة العربية السعودية وأبناءها البررة يلقي على عاتق الجميع جهوداً مضاعفة ومخلصة تجاه هذه المسؤولية العظيمة خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وقاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزوار ، مجدداً التأكيد على أن المملكة العربية السعودية لن تدخر جهداً في سبيل تسهيل شعيرة الحج لكل مسلم قصد بيت الله العتيق ، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يديم على هذه البلاد نعمة الأمن والاستقرار وشرف خدمة حجاج بيت الله الحرام).

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن المجلس رفع التهنئة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على النجاح الذي تحقق لموسم الحج. كما قدر عالياً صدور أوامر خادم الحرمين الشريفين بتعيين عدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء في مناصبهم الجديدة ، ووصف تلك الأوامر والقرارات بالموفقة والحكيمة وتصب في مصلحة الوطن وتحقيق التطلعات الخيرة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين لكل ما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

وبين وزير الثقافة والإعلام ، أن المجلس استعرض بعد ذلك تطور الأوضاع في عدد من الدول العربية ومستجدات الأحداث إقليمياً وعربياً ودولياً.. ونوه بالجهود التي تبذلها الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية بشأن الوضع في سوريا ، مؤكداً أهمية توفير الحماية للمدنيين السوريين ووقف أعمال القتل والعنف ، وداعياً الحكومة السورية إلى التنفيذ

الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية التي اعتمدها المجلس في اجتماعه في الثاني من نوفمبر الجاري.

وأشار إلى أن المجلس رحب بصور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على القرار الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لإدانة الهجمات الإرهابية ضد المتمتعين بالحماية الدولية ، مؤكداً أن الموافقة على القرار الذي صاغته المملكة والدول الراحية بأغلبية مائة وست دول يجسد الالتزام الراسخ بتعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره ، كما يجسد مكانة المملكة في المحيط الدولي والتزامها بالمواثيق والأعراف الدولية والتأكيد على مواقفها المشهودة في مكافحة الإرهاب وإدانة الجهات التي ترعاه.

وأدان مجلس الوزراء قرار السلطات الإسرائيلية تسريع بناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية رداً على حصول فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، مشدداً على أن هذه الممارسات تحد لإرادة المجتمع الدولي وجهوده وتكشف النوايا الإسرائيلية المبيتة التي تثبت عدم جديتها وعدم اكتراثها لتلك الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام في المنطقة. وفي هذا الإطار تقدر المملكة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم /اليونسكو / جهودها التي أثمرت عن قرار قبول دولة فلسطين كاملة العضوية في المنظمة وتهنيئ /اليونسكو/ على هذه الخطوة الأولى المهمة والمؤثرة ، مؤكدة أن المنظمة تسير في الاتجاه الصحيح بما يخدم القانون الدولي ويعزز فرص السلام ونجاح المساعي الخيرة للدول الراحية للسلام والتعايش ، وأن المملكة ماضية في دعم العمل باتجاه السلام والأمن وتحقيق تطلعات شعوب العالم التي من بينها القضية الفلسطينية سواء عبر منظمة اليونسكو أو غيرها.

عقب ذلك استعرض المجلس عدداً من النشاطات التي شهدتها المملكة في بحر هذا الأسبوع ومن بينها منتدى حوار الطاقة 2011م الذي نظمه مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية واقتتحة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وبارك المجلس في هذا الصدد تدشين نشاطات المركز عبر هذا المنتدى بما يمثل خطوة مهمة للأمام بالنسبة للمملكة وبيعث رسالة واضحة على قدرتها على إنتاج الأبحاث العلمية التي تنسم بالاستقلالية ذات المستوى العالمي حول المسائل الحيوية المتعلقة بالطاقة والتزام المملكة بأن تكون شريكا فعالاً ومهما في مناقشة قضايا الطاقة العالمية ، وكذلك احتفاء المملكة باليوم العالمي للطفل كون المملكة جزء من العالم وتشارك في جميع مناسباته الطيبة الخيرة فضلاً عن أن الطفل هو غراس المستقبل. وأفاد خوجة ، أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :-
أولاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل في شأن آلية التنفيذ للأمر الملكي الكريم رقم (أ / 61) 1432/4/13 هـ ، الخاص ببرنامج إعانة الباحثين عن العمل من المواطنين ، وتنظيم ذلك بما يحقق الفائدة المرجوة منه ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها:

- 1- الموافقة على تنظيم إعانة البحث عن العمل ، بالصيغة المرفقة بالقرار.
 - 2- استثناء من حكم المادة (الثالثة) من التنظيم سالف الذكر ، يكون صرف مبلغ إعانة البحث عن عمل ابتداءً من تاريخ 1433/1/1 هـ ، لمن سبق أن تقدم بطلبها ، وتوافرت فيه شروط استحقاقها في ذلك التاريخ.
 - 3- يعمل بهذا التنظيم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- ثانياً: التأكيد على تفعيل القرارات والتعليمات الصادرة في شأن عمل المرأة والضوابط المتعلقة به ، وتفعيل صلاحيات وزير العمل المقررة نظاماً.
- ثالثاً: تتولى اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى - بمشاركة وزير الشؤون الاجتماعية - الإشراف على تطوير برنامج إعانة البحث عن عمل وتطبيقه ، وغيره من البرامج المعنية بذلك ، بما فيها برامج وآليات رفع تكلفة العمالة الوافدة ، لتمكين المواطنين الباحثين عن العمل من الحصول على فرص عادلة للتوظيف ، مع التأكيد على ما يلي:
- 1- أن تشمل خدمات هذه البرامج جميع مستحقيها.

2- عدم ازدواج الحصول على خدمات تلك البرامج.

3- أن يفي ما يخصص لفئات المستفيدين من هذه البرامج بالحد الأدنى اللازم لتوفير احتياجات العيش الكريم.

4- كفاية وفعالية هذه البرامج وغيرها من البرامج الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على إضافة ممثل من كل من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ، ووزارة التربية والتعليم ، والهيئة العامة للطيران المدني ، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ، والهيئة العامة للغذاء والدواء ، ومجلس الغرف التجارية الصناعية ، إلى عضوية مجلس إدارة البيئة ، المنشأ بموجب الفقرة (2) من البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (22) وتاريخ 1430/1/29هـ.

ثالثاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والمعهد العالمي للوحدة الإسلامية بماليزيا ، بالصيغة المرفقة بالقرار ، ومن ثم رفع النسخة الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الدول التي ترى وزارة الخارجية التفاوض معها في شأن مشروع اتفاقية إطارية للتعاون في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسلمية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومات تلك الدول ، والتوقيع عليه ، في ضوء النموذج الموافق عليه في البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (6) وتاريخ 1431/1/18هـ ، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأوكراني في شأن مشروع اتفاقية إطارية للتعاون في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسلمية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أوكرانيا ، والتوقيع عليه ، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والصناعة ، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (30/24) وتاريخ 1430/4/23هـ ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (25/29) وتاريخ 1430/5/29هـ ، ورقم (73/144) وتاريخ 1432/2/12هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المادتين (الثانية) و (الخامسة عشرة) من نظام الرهن التجاري ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 75) وتاريخ 1424/11/21هـ ، لتصبحا بالنصين الآتيين:

1 - ” المادة الثانية :

يجب أن يكون الشيء المرهون مما يصح بيعه ، وأن يكون معيناً في عقد الرهن أو في عقد لاحق تعييناً نافياً للجهالة والغرر ، ولا يصح رهن المال المستقبل ”.

2 - ” المادة الخامسة عشرة :

إذا حلّ الأجل ، يتم التصرف بالشيء المرهون برضا الدائن المرتهن والمدين الراهن. فإذا لم يمكن ذلك ، ولم يوف المدين والدين المضمون بالرهن في ميعاد استحقاقه ، كان للدائن المرتهن بعد انقضاء ثلاثة أيام عمل من تاريخ إعدار المدين بالوفاء ، أن يطلب - بعريضة تقدم إلى المحكمة المختصة - الأمر ببيع الشيء المرهون كله أو بعضه ”.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والصناعة ، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (30/24) وتاريخ 23 / 4 / 1430 هـ ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (25/29) وتاريخ 29 / 5 / 1430 هـ ، ورقم (73/144) وتاريخ 12 / 2 / 1432 هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المرسوم الملكي رقم (م/ 14) وتاريخ 16 / 4 / 1421 هـ ، المتعلق بترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس ، ليصبح بالنص الآتي :

” مع عدم الإخلال بما تقتضي به أحكام الشريعة الإسلامية ، ومنها ما يتعلق بالرهن ، يكون ترتيب سداد الديون الممتازة في حالة الإفلاس على النحو الآتي :

- 1 - الديون الناشئة من التصفية وفقاً لأحكام نظام الشركات.
 - 2 - المبالغ المستحقة للعامل أو معوليه بمقتضى أحكام نظام العمل.
 - 3 - مبالغ الاشتراكات والإضافات التي تفرض للتأخر عن تسديد مستحقات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، الواردة في نظام التأمينات الاجتماعية.
 - 4 - مبالغ الرسوم المقررة على البضائع الموجودة في المنطقة الجمركية ، حسب نظام الجمارك ”.
- وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثامناً:

- وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي :
- 1 - تعيين عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالعزيز آل عيدان على وظيفة (مستشار تخطيط) بالمرتبة الخامسة عشرة برئاسة هيئة الأركان العامة.
 - 2 - تعيين سمو الأمير فهد بن عبدالعزيز بن محمد بن عياف آل مقرن على وظيفة (مدير عام المياه بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المياه والكهرباء.
 - 3 - تعيين جابر بن محمد بن جابر الشهري على وظيفة (وكيل الوزارة لشؤون الثروة السمكية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الزراعة.
 - 4 - تعيين عبدالله بن سلطان بن محمد الضويحي على وظيفة (مستشار للخدمة المدنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخدمة المدنية.
 - 5 - تعيين علي بن عبدالله بن علي السالم على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الدفاع.
 - 6 - تعيين مشاري بن عبدالعزيز بن عبدالله العنقري على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
 - 7 - تعيين صالح بن عبدالله بن يحيى الدباسي على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الميزانية والتنظيم) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
 - 8 - تعيين محمد بن عبدالله بن صالح الخطيب على وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية

هيئة مكافحة الفساد : سنفض كل من يرفض التعاون معنا

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36347.html>

اليوم - الرياض

أوضح رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبدالله الشريف أن الهيئة سبق أن طلبت من جميع الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات المساهمة العامة التي تشترك الدولة في ملكيتها ، وضع لوحات في مواقع المشاريع بمقاسات حددتها الهيئة، توضح معلومات عن المشروع مثل اسم المشروع، واسم المقاول المتعاقد معه، وتاريخ توقيع العقد وقيمه، وتاريخ تسليم الموقع للمقاول الذي يوافق تاريخ بداية العقد، وتاريخ انتهائه ومدة التمديد إن وجد، وتاريخ انتهاء التمديد، واسم الاستشاري المشرف وتاريخ توقيع العقد معه وقيمه لكي تباشر الهيئة اختصاصاتها في التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في المشاريع، المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين وفقا لما ينص عليه تنظيم الهيئة ، وبين أن الهدف الآخر من وضع اللوحات هو تفعيل لشراسة المواطنين في مراقبة المشاريع التي تنشأ من أجلهم، وليتمكنوا من إبلاغ الهيئة بملاحظاتهم حول التقصير في ذلك ، وأفاد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أنه بالرغم من أن المادة الخامسة من نظام الهيئة حددت مدة ثلاثين يوما للرد على ملاحظاتها واستفساراتها، إلا أن كثيرا من الجهات الحكومية لم تقم بتنفيذ ما طلبته، مما يعد مخالفة نظامية ، وحث الشريف الجهات التي لم تتجاوب مع الهيئة ، بأن تسارع إلى تنفيذ المطلوب، مبينا أن الهيئة سوف تقوم لاحقا بنشر أسماء الجهات الحكومية التي لم تتجاوب، وسوف تطلب إحالة المسؤول عن التأخير فيها إلى المساءلة لدى جهة التحقيق المختصة.

ضمن مشروع خادم الحرمين لتطوير مرفق القضاء محاكم المملكة تعتمد آلية التعاملات الإلكترونية للعمل القضائي وتذكير مراجعي المحاكم بمواعيد الجلسات القضائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/22/article685037.html>

الرياض - حمد الجمهور

تشهد المحاكم الشرعية وكتابات العدل في مختلف المناطق بالمملكة تطوراً تقنياً شاملاً لتسريع العمل القضائي والتوثيقي في المحاكم وكتابات العدل لضمان خدمة المراجعين وانهاء معاملاتهم بكل يسر مع ضمان الدقة المصاحبة للانجاز والمتمثلة في ادخال الخدمات الالكترونية في المحاكم وكتابات العدل في اطار الخطوات التطويرية التي تعيشها الوزارة ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء .

«العدل»: المرحلة الثانية ستشهد نقلة جديدة ونوعية في كافة المحاكم

وقد اطلقت وزارة العدل خدمة جديدة تهدف تطوير العمل القضائي وإراحة المراجعين وذلك في العديد من محاكمها في مرحلته الأولى وتتمثل هذه الخدمة بالتذكير بمواعيد الجلسات القضائية لمراجع المحاكم في خطوة تعد الأولى من نوعها في المحاكم وتهدف خدمة مراجعي الدوائر الشرعية في مختلف المناطق وتعكس توجه الوزارة في تطبيق الحكومة الالكترونية في كافة خدماتها مستقبلاً بجميع الدوائر الشرعية من المحاكم وكتابات العدل .

وبينت الوزارة أن المراجع للمحاكم المطبقة لهذه الخدمة يمكنه الاستفادة من هذه الخدمات الالكترونية عبر رسائل الجوال التي تحدد موعد قضيته والمكتب القضائي الناظر لها محدد بالساعة بكل دقة حيث تأتي النقلة الجديدة التي تعيشها مختلف الدوائر الشرعية من المحاكم وكتابات العدل بالمملكة والمتمثلة باستخدام الحاسب الآلي بكافة تعاملاتها مع مراجعيها في مرحلته الأولى ليشمل كافة الدوائر الشرعية في مرحلته الثانية في اطار الخطوات التطويرية التي تعيشها وزارة العدل بمتابعة حثيثة لوزير العدل لتسريع العمل القضائي واستخدام التقنية لإنهاء القضايا والاعتماد على التقنية لخدمة المستفيدين من المراجعين وإطلاق خدمة المواعيد عبر رسائل الجوال في جميع الدوائر الشرعية بالمملكة في مرحلته الثانية لكافة المراجعين قريباً كسبا للوقت وتسهيلاً على المراجعين وتفعيل ذلك في كافة الأعمال القضائية في المحاكم وكتابات العدل بمختلف المناطق بالمملكة .

وفي شأن ذي صلة تزايدت اعداد القضايا المنظورة في المحاكم في مختلف المناطق بالمملكة ووصلت لاعلى معدلاتها خلال عام واحد حيث تجاوزت اكثر من 750 الف قضية باشرتها مختلف المحاكم ويرجع تزايد القضايا الى تزايد اعداد السكان وتنوع المعاملات التجارية وما ينشأ من كثرة التعاملات وبالتالي زيادة الخلافات و القضايا المرفوعة للمحاكم . وتشهد محاكم منطقة الرياض ارتفاعاً ملحوظاً في عدد القضايا المنظورة في محاكمها العام الماضي و سجلت محاكم منطقة الرياض النسبة الأعلى بين مناطق المملكة في أجمالي القضايا المنتهية حيث بلغت القضايا التي تم الانتهاء منها بمحاكم المنطقة 90326 قضية منتهية بنسبة انجاز قدرها 25,30% من أجمالي القضايا في مختلف مناطق المملكة وحلت محاكم منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية ثم محاكم منطقة عسير ثم محاكم المنطقة الشرقية ثم محاكم المدينة المنورة ثم محاكم منطقة جازان ثم محاكم منطقة القصيم ثم محاكم منطقة تبوك ثم محاكم منطقة حائل ثم محاكم منطقة الحدود الشمالية ثم محاكم منطقة نجران ثم محاكم منطقة الباحة ثم محاكم منطقة الجوف التي تعد الأقل في القضايا المنتهية بقضايا قدرها 5565 قضية بنسبة 1,6% من أجمالي القضايا المنتهية بمحاكم المملكة. وأكد المستشار القانوني الدكتور سعد بن محمد الدوسري أن العمل التطويري الذي تشهده وزارة العدل في مجال تأهيل القضاة ومعاوني القضاة للتعامل مع التقنية والاعتماد عليها بنسبة كبيرة في قطاعات مختلفة من المحاكم في مرحلته الأولى هو نجاح كبير ويعد

خطوة موفقة لوزارة العدل التي تسير بخطى واثقة نحو تطوير العمل القضائي والاستفادة من التقنيات الحديثة في انجاز قضايا المراجعين الذين يرغبون في خطوات مماثلة ومستمرة لتسريع العمل القضائي. وأضاف متفائلون كثيراً بأن التطوير الذي تعيشه الوزارة بشكل مستمر هو أكبر دعم للنهوض بمرفق القضاء وتطويره بإذن الله للأفضل وفق العمل الملموس الذي نراه من مشروعات منفذة وما هو قائم لتطوير هذا المرفق الهام الذي توليه الدولة جل العناية والاهتمام به.



حذر من تزايد عدد الحالات التي تثبت ظلم المرأة في المجتمع الصقيه: استيلاء أقارب المرأة الذكور على ميراثها أبرز أشكال العنف الاقتصادي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/22/article685051.html>

الرياض - أسامة الجمعان
حذر المستشار القانوني الدكتور احمد الصقيه من تزايد عدد الحالات التي تثبت ظلم المرأة في المجتمع واستشهد بعدد من الدراسات التي تثبت ظلم المرأة في المجتمع ومنها دراسة ميدانية لمركز رؤية للدراسات الاجتماعية، قالت انه ذهب 33 في المئة من عينة الدراسة التي يصل عددها إلى 2040 مفردة من جميع المناطق بالسعودية- إلى أن استيلاء أقارب المرأة الذكور على ميراثها .
واكد الصقيه انه هذا يعد أحد أشكال العنف الاقتصادي المنتشر جداً .
وبين الصقيه ان الدراسة ذكرت أن ما نسبته 32% من إجمالي العينة يرون أن (استيلاء الرجل على مرتب الزوجة أو القرية) منتشر جداً، كما أن (عدم الإنفاق على الزوجة أو التقدير مع القدرة على الإنفاق) منتشر جداً ؛ حيث أشار إلى ذلك 29 % من إجمالي العينة .
وأكد الصقيه وجود حاجة ماسة وضرورية للعمل على وسائل تحد من انتشار هذه الحالات ، وتشكيل حملات واسعة لتوعية المرأة بحقوقها المالية وكيفية حمايتها وتشجيع النساء لحماية حقوقهن، رفعا للظلم وحفظاً للذم .
واكد الصقيه ان بين أروقة العدل وساحات المحاكم ، تكون حاضرة فصول وقائع وقصص تجرعت فيها المرأة مرارة الظلم والأسى ، بعدما ملئت نفوس أقرب الناس لها طمعاً وجشعاً واستولت على عقولهم تقاليد جاهلية لم يراعوا فيها شريعة أو كرامة فتعدت أيديهم بغير حق على حقوقها المالية .
واعرب الصقيه عن اسفه لبعض الاباء الذين لا يحملون من الأبوة سوى اسمها ، بسبب انه يفسد حلم ابنته الذي طالما تمنته فيزوجها دون موافقتها ليستولي بعد ذلك على مهرها .
كذلك من يقبع خلف قضبان السجن وبعدها طلب منه ابنه وكالة ليزوج أخواته ساومهم على إصدار الوكالة مقابل أخذه المهر كاملاً .
وقال الصقيه إن كثيراً من المعلمات يرد والدها كل خاطب ويحرمها من حياة زوجية ترجوها كل فتاة طمعاً فيما تتقاضاه من راتب .
وبين الصقيه أن هناك كثيراً من الزوجات انتهت فصول حياتهم الزوجية بالطلاق بعد أن استغل ثقتها فاستبد بأموالها وممتلكاتها لمصالحه الشخصية .
وشدد الصقيه أن كثيراً من الفتيات يحرم من الميراث فيستولوا اخوتها على حصتها من الميراث الذي خلفه والدها بعد مكرهم بها وتحليلهم .
وحذر الصقيه من اجبار المرأة على إصدار وكالة لاختوتها حتى لا يعبثوا بأموالها كيفما أرادوا .

وذكر الصقيه أن هذه الصور التي ذكرت أراد أصحابها أن يعودوا للجاهلية بعد أن أكرمنا الله بالإسلام فكانت حاضرة أمام القضاء لإنصافها إلا أن هناك الكثير من الحالات التي تساوّم فيها المرأة حقوقها المالية وتتجرع مرارة الحرمان من دون أن يلجأ أصحابها إلى من ينصفهم ويرد الحق لهم إما حياءً أو جهلاً أو ضعفاً.



وافق على تطوير نقل المنتجات البترولية وتوزيعها على المناطق

(الشورى) يوصي بخطة لزيادة توطين القوى العاملة في شركات البترول

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111122118142&display=1>

الرياض : الندوة

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والستين التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على تطوير أسلوب نقل المنتجات البترولية المكررة وتوزيعها على مناطق المملكة المختلفة بأسلوب أكثر سلامة وفاعلية ، ودراسة التوسع في إنشاء شبكة لنقل هذه المنتجات وتخزينها وتوزيعها.

وأبان الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي - في تصريح عقب الجلسة - أن المجلس استمع في مستهل أعماله إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة ، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقارير السنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية للأعوام المالية 1428/1427 هـ - 1429/1428 هـ - 1430/1431 هـ.

وقد وافق المجلس بالأغلبية على أن تضمن وزارة البترول والثروة المعدنية تقريرها القادم معلومات أكثر تفصيلاً عن سير العمل في امتيازات الغاز في الربع الخالي ، وأن تضمن الوزارة في تقاريرها القادمة جدولاً تفصيلياً بمشروعات البترول والتعدين التي تشرف عليها ، موضحاً فيه مراحل تنفيذها بما في ذلك المشروعات المتعثرة وأسباب تعثرها ، وتأثيرها على القدرة الإنتاجية للمملكة من البترول والمنتجات المكررة. كما وافق المجلس على سرعة انجاز مشروع مصفاة جازان لتأثيره الإيجابي على التنمية في هذه المنطقة ، مع تضمين التقارير القادمة معلومات عن تطور تنفيذ هذا المشروع ، وزيادة الاهتمام من قبل الوزارة والجهات التابعة لها بدراسات وأبحاث وسياسات وإجراءات ترشيد الطاقة والتنسيق في ذلك مع الجهات المعنية الأخرى ، والاهتمام بالاستثمار التعديني وتسهيل إجراءاته والترويج له بشكل أوسع محلياً وعالمياً.

ووافق المجلس بالأغلبية على إعداد دراسة متكاملة عن وضع القوى العاملة في شركات البترول والغاز والتعدين ، وشركات الخدمات المساندة لها ، للوصول إلى خطة واضحة المعالم لتشجيع زيادة توطين القوى العاملة السعودية في هذا القطاع ، وأسلوب تطويرها ، كما وافق المجلس على أن تحال التقارير السنوية لشركة أرامكو السعودية إلى مجلس

الشورى وفقاً لقواعد إعداد التقارير السنوية للأجهزة الحكومية المعتمدة بموجب التعميم السامي رقم (7/ب/26345) وتاريخ 1422/12/19هـ.

واستمع المجلس بعد ذلك إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي ، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1431/1430 هـ.

وأفاد معالي الدكتور الغامدي أن المجلس وافق بالأغلبية على دعم جهود المدينة في تحقيق الخطة الخمسية الأولى الموسعة (1436/35-32/31 هـ) واعتماد المخصصات المالية اللازمة لتمكين المدينة من الوصول إلى أهداف السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار ، وسعيًا لتكون المملكة العربية السعودية في مصاف الدول المتقدمة بحلول 1445 هـ ، كما وافق المجلس على إلزام القطاعات الحكومية والخاصة بتزويد المدينة بما تحتاجه من معلومات لاستكمال المؤشرات الدقيقة للعلوم والتقنية حتى تتمكن المدينة من بناء الخطط والتوجهات العلمية والتقنية للمملكة.

وناقش مجلس الشورى بعد ذلك تقرير لجنة الشؤون المالية ، بشأن مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية بولندا لتجنب الازدواج الضريبي ، ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ، ومشروع البروتوكول المرافق له.

وقد وافق المجلس - بعد المداولات - بالأغلبية على مشروع الاتفاقية والتي تشتمل على تسع وعشرين مادة تعالج عدة موضوعات من بينها النقل البحري والجوي والدخل من الممتلكات غير المنقولة ، والخدمات الحكومية ، وأرباح الأسهم.



البليهشي: الآليات تابعة لنا ولكننا لا نزيل المباني بمفردنا الإدارية تلزم أمانة المدينة بتعويض مواطنة لإزالة منزلها بـ الخطأ

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339831>

حسن نايف الشريف - المدينة المنورة

ألزمت الدائرة الثانية والعشرين بالمحكمة الإدارية بمنطقة المدينة المنورة أمانة المدينة بدفع مبلغ وقدره 149.875 ريالاً تعويضاً للمواطنة مريم بنت عبدالعزيز بن محمد الكريم لها عما لحق بها من ضرر وخسائر؛ لإزالة منزلها - خطأ - وجاء الحكم بثبوت وجود أخطاء ومخالفات من قبل الأمانة في عملية الإزالة التي حصلت بلا أي مسوغ نظامي وطالبت الأمانة بتلافيها مستقبلاً ومحاسبة المسؤول عنها،

وقد ثبت بواقعة الدعوى حسيماً سطرته المحكمة من أسباب حكمها من انه تمت إزالة المنزل المكون من طابقين والمأهولة بالمستأجرين المملوك للمواطنة بموجب صك شرعي وذلك بموجب قرار لجنة المباني الآيلة للسقوط إجراء معانة بصرية والحكم الفوري بأن البيت خرب ولزم إخلاؤه وقد أثبت الحكم أن اللجنة لم تقم بالإجراء اللازم والواجب عليها والثابت بالأمر السامي رقم 201310 بتاريخ 1403/8/23 هـ الموجه لوزير الشؤون البلدية والقروية وهو أساس تشكيل لجان المباني الآيلة للسقوط. وهي مراعاة المعايير الفنية والتي يمكن على ضوءها أن تقرر اللجان المحلية المباني الآيلة للسقوط والتي تستدعي الهدم أو الترميم وعدم الوقوف على المباني وتحديد الآيل منها للسقوط أو المعيب والذي يجب هدمه وذلك بالوقوف على حالة تردها وعمل تقرير فني يشمل المعاينة البصرية والاختبارية بالطرق الفنية المتاحة للتحقق من سلامة المبنى من عدمه وهو ما لم تقم اللجنة بتنفيذه مما يشكل في جانبها مخالفة صريحة لما تضمنه الأمر السامي والقرار المتقدم ذكرهما فضلاً عن أن الحكم قد أثبت كذلك تسرع اللجنة في اتخاذ قرارها لعدم قيامها بعمل محضر للإزالة تثبت فيه وصف الدار على وجه التفصيل. ولم تقم بأخذ صور للدار من الداخل قبل الإزالة يمكن من خلالها معرفة حالته قبل الهدم. وأوضحت المحكمة أن ادعاء اللجنة بعدم امكانه التأخر في إصدار القرار أمر لا يخلو من

مبالغة غير مقبولة حيث أنه كان بإمكانها اتخاذ الإجراءات اللازمة والواجبة قانونيًا كون أن الإجراء لا ينفي الإقدام عليه إلا إذا تحقق ما يقتضيه. والحكم في أسبابه وجود خطأ وخلل وتقصير في قرار اللجنة كان من أثره صدور الحكم المتقدم ببيانه ضد أمانة منطقة المدينة المنورة ما يستوجب توجيه نظر اللجان إلى تنفيذ ما يصدر من أوامر سامية وقرارات مكمله ومفسرة لها بكل دقة وحزم دون أي تقصير أو تهاون في اتخاذ الإجراءات وتم التوجيه بإصدار توجيه بإعادة دراسة اللجان وتحديد مهامها وكذلك تحديد مسؤولية كل جهة وما هو دورها لضمان التنفيذ على الوجه الصحيح. وقال المتحدث الاعلامي لأمانة المدينة المنورة المهندس عايد البليهشي إن الأمانة كانت ضمن لجنة الإزالة والمكونة من عدة جهات حكومية وسوف تتحمل كل جهة مسؤوليتها عن ذلك مضيفا أن آليات الإزالة تابعة للأمانة ولكن الأمانة لا تقوم بالإزالة الا عبر لجنة وبموجب اشتراطات وضوابط معينة



كشف بقايا للمبيدات في بعض المنتجات الغذائية المستوردة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36380.html>

كشفت الهيئة العامة للغذاء والدواء في خطاب الى الغرف التجارية الصناعية بمختلف المناطق انه لوحظ في إطار المتابعة المستمرة لما يرد للمملكة من منتجات غذائية وجود بقايا للمبيدات في بعض من تلك المنتجات والتي يمكن أن تشكل خطورة على صحة المستهلك، ولم يتم شمول المواصفات القياسية الحالية لبقايا تلك المبيدات في المنتجات الغذائية. وقال نائب رئيس الهيئة العامة للغذاء والدواء لشؤون الغذاء د. ابراهيم المهيزع في خطابه للغرف التجارية انه تحقيقاً للمصلحة العامة وحفاظاً على صحة وسلامة المستهلك، وحتى يتمكن التاجر والمستورد والشركات من الالتزام بحدود موحدة لبقايا المبيدات ولتلافي تعرض بعض المنتجات الغذائية للرفض وعدم السماح لها بالدخول إلى المملكة سوف تعتمد الإجراءات منها للتعامل مع بقايا المبيدات والتي يجب الالتزام بها من جميع ذوي العلاقة من التجار ومستوردي المواد الغذائية تطبيق المواصفات القياسية الخليجية والسعودية والخاصة ببقايا الحدود المسموح بها للمبيدات وإذا لم بشر إلى حدود بقاء للمبيد بها يتم الرجوع إلى مواصفات هيئة دستور الأغذية (الكودكس)، كذلك في حالة عدم وجود بقايا حدود المبيدات في قوائم المواصفات السعودية أو الخليجية أو هيئة دستور الأغذية (الكودكس)، يتم الرجوع إلى الحدود القصوى المعمول بها في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أيهما أقل، اضافة الى انه في حال عدم وجود المبيد في جميع المواصفات أعلاه يعتمد الحد 0.01 ملجم /كجم.

واكد على الإحاطة أن مختبرات الرقابة الغذائية سوف تبدأ تنفيذ وتطبيق الإجراءات الجديدة عند تحليل المنتجات الغذائية بعد ستة أشهر.

من جانب آخر اكد رئيس اللجنة الزراعية في غرفة الرياض سمير علي قباني إن مجرد التعميم على المستوردين، الذين يشعرون الجهات المصدرة بأن هناك إجراءات صارمة سوف تطبق وفحصا حقيقيا لعينات المنتجات الغذائية الواردة، وضرورة طلب شهادات خلو من متبقيات المبيدات من مختبرات مرخص لها وتعتمدها هيئة الغذاء والدواء في تلك الدول، سيكون إجراء وقائيا جيدا وفعالا من أجل أخذ الموردين لأسواقنا موضوع صحة وسلامة المنتج بجدية كما يفعلوا عند تصديرهم للدول الأوروبية.

ودعا لاتخاذ إجراءات مماثلة واضحة وصارمة من قبل الهيئة بخصوص المنتجات الغذائية المنتجة محليا وبالذات الخضراوات والفاكهة التي تؤكل طازجة، واعتماد آليات تضمن شراء المستهلك لتلك المنتجات من الأسواق المركزية بالذات وهو مطمئن لخلوها من متبقيات المبيدات، وعدم عرض أي منتجات إلا بموجب شهادات فحص من مختبرات محلية مرخص لها، وهذه كلها تتوافق مع توصيات سابقة، مع التشديد على المراجعة الدورية لشركات المبيدات الزراعية المسجلة والمسموح لها ببيع مبيداتها في المملكة.

الكفيل و الرقيب والنظام يتفرجون على المخالفين ويتهربون من المسؤولية

العمالة السائبة في الشوارع.. ذمة الفوضى واسعة!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/22/article684942.html>

بريدة، أدار الندوة - منصور الجفن
" العمالة السائبة.. قضية أفلقت المجتمع من عدة جوانب، يأتي في مقدمتها الجانب الأمني، ثم السلوكي والأخلاقي، إضافة إلى الجانب الاقتصادي عبر تحويل المليارات نهاية كل شهر ..
ومع أننا ندرك أن الجهات الأمنية بمختلف قطاعاتها تشترك مع جهات أخرى في معالجة ما يطرأ من خلل أمني أو سلوكي لهذه العمالة، سواء كانت منضبطة في مواقع عملها، أو سائبة، إلا أن الوضع يتطلب وجود جهة أمنية محددة وملزمة باقتفاء أثرها، مع استقبال بلاغات الهروب والتعامل معها كما يجب، وكذلك تحديد نظام عقوبات للمقبوض عليهم، بما لا تنعكس تبعاته على المواطن في حال التبليغ؛ لكي يكون لدينا في النهاية إجابة واضحة وبشكل عملي وفعلي لمعرفة على من تقع مسؤولية ضبط العمالة، والآليات التي تكفل رقابة حركتها وتنقلاتها، إضافة إلى منع تسربها من أماكن عملها إلى أماكن أخرى من المملكة .

وهذا الأمر بكل تأكيد، إلى جانب أنه حق سيادي، فإنه واجب وحق لازم من حقوق الجهات الأمنية، لوقف هذا التسبب وسلبياته، إضافة إلى حماية الجهات المستقدمة لهذه العمالة، وعدم الإخلال بأعمالها، وكذلك تأكيد القبضة الأمنية لحماية الوطن والمجتمع والمكتسبات الوطنية من أي خلل أو عبث أمني وسلوكي .
نحتاج إلى «عقوبة» لا تلين وإغلاق المؤسسات الوهمية وملاحقة المتورطين في تجارة التأشيرات وتطوير آلية التبليغ سائبة وهاربة !

في البداية قال "د. العبيشي" إن هناك فرقا بين العمالة السائبة والهاربة، فالسائبة فيها غطاء قانوني من مواطن أعطاها الضوء الأخضر، بل وأعطاهما المجال لممارسة العمل والتحرك، مضيفاً أن المشكلة الحقيقية أنه لا يتوفر لدينا معلومات دقيقة عن حجم العمالة السائبة والهاربة، وكذلك التفاصيل المتعلقة بهما، مبيناً أن الحل هو "أمني"، لكن ليس شرطاً أن تؤديه الدولة من خلال الجوازات، بل من الممكن أن تنبئه شركات القطاع الخاص أو صندوق الموارد البشرية، بل ومن الممكن أن يتولوا المتابعة وعملية الهروب، مشيراً إلى أن مسألة التأمين قبل أن يأتي العامل من بلده سيكون لها دور في ضبط العملية؛ لأن جهة التأمين سوف يكون لديها معلومات مؤكدة، منها محل إقامة العامل وأسرته، وهي التي سوف تتولى تعويض خسارة المستقدم في حالة تخلف العامل أو هروبه وما إلى ذلك، موضحاً أن هناك قصوراً أمنياً، لكن ليس شرطاً أن يكون من قبل أجهزة الجوازات أو أجهزة الدولة، أيضاً هناك قصور في موضوع الأنظمة والمتابعة مع العمالة والإجراءات، فكثيراً من الإجراءات تتم عن طريق وزارة العمل، بل وتتم من دون حضور شخصي للكفيل أو وكيله الشرعي، وهناك حالات كثيرة تُأخذ الإقامة من دون معرفة الكفيل .
د. العبيشي: «التأمين» على العامل قبل وصوله يضبط المخالفين
شركات أمنية

وعن موضوع الشركات الأمنية أكد "د. العبيشي" أنه من الممكن الاستعانة بشركات أمنية مقابل مبلغ مادي للبحث عن العامل الهارب وتفسيره، وكذلك صندوق الموارد البشرية لديه مليارات من الريالات لماذا لا يخصص جزء منها لدعم هذا الجانب؟، ذاكراً أن حجم العمالة "الرجال" الأجانب في المملكة يفوق عدد الرجال المواطنين القادرين على العمل، حيث تبلغ نسبتهم (19%)، ونسبة الذكور من المواطنين (36%)، ولو أخذنا منها (16%) أعمارهم أقل من (16) عاماً يتبقى (20%)، ولو أخذنا العجزة وكبار السن من المواطنين والمسنون فستنخفض نسبة الرجال من المواطنين إلى ما هو أقل

من (19%)، وهذه أرقام معروفة ومعلنة، وهذا يشكل خطورة أمنية كبيرة، متمنياً فتح المجال لشركات القطاع الخاص الأمنية، حيث هناك دوافع ربحية لهم من خلال تطبيق الإجراءات على الهاربين وتسفيرهم، إلى جانب أن يكون لصندوق الموارد البشرية وما لديه من مليارات من الريالات دور مهم في هذه القضية .
د. النافع: بعضهم يأتي على كفالة سيدة لا تعرف القراءة والكتابة !

أوراق وتصاريح
واقترح "د. النافع" أن يتم إنشاء قطاع أمني خاص تابع لوزارة الداخلية معني بشكل رئيسي بقضايا ومشاكل العمالة الوافدة ومتابعتها، ويكون بناء الهيكل الوظيفي لهذا الجهاز من خلال استثمار جزء من ال (60) ألف وظيفة أمنية التي أمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بإحداثها في وزارة الداخلية .
وأوضح "د. العبيشي" أنه كان هناك انتقادات عالمية حول موضوع تنقل العمالة من خلال الأوراق والتصاريح، أما الآن فلا يحتاج العامل لأي ورقة تنقل، وقد أصبحت الأنظمة مرنة، وهناك حرية في الذهاب لأي مكان، ولكن متى ما تجاوزت فترة الغياب عن الفترة الممنوحة فإنه يُعد في هذه الحالة هارب، وهذا له وضع آخر ويتطلب إجراءات أخرى، مبيناً أن هذه الحالة لا تُعد قضية أمنية، بل تُعد اختلافاً مع صاحب العمل، وأن العامل يبحث عن عمل آخر وكأن ذلك من حقه، مشيراً إلى أنه يُنظر في هذه المشكلة سابقاً، وأنه يجب معرفة الشروط بين الطرفين، وكيف تمت؟، وهل هي مجحفة؟، خصوصاً إذا جاءت شركة أو مؤسسة واستقدمت عمالة بعقود لا تتجاوز رواتبهم فيها (400) ريال، ذاكراً أن بعض العمالة يذهب ويبحث عن فرصة أفضل، وبالتالي تكون لدينا مشكلة، وهي عدم تحديد الأجور المقبولة التي من الممكن أن تحد من عمليات الهروب من الكفيل أو ارتكاب جرائم أخرى .
عامل يحول ضعف راتبه ولا أحد يسأله: من أين لك هذا؟

تأخر الرواتب
وأكد "د. العبيشي" على أن هناك بعض الشركات أو بعض الجهات لا تصرف رواتب العمال لمدة قد تصل إلى ستة أشهر أو أقل أو أكثر، وهذه التصرفات قد تكون من الأمور التي تدفع إلى الهروب، مبيناً أن ذلك أقل خطورة من ذلك العامل الذي يلجأ إلى حرق المحل أو فعل أعمال تخريبية تضر بصاحب العمل، وبالتالي ليس شرطاً أن يكون الهارب هو من ارتكب الخطأ، بل قد يكون أحياناً هذا العامل مدفوع إلى ارتكاب هذا الخطأ، مشيراً إلى أن البيئة التي يعيش فيها العامل لدى صاحب العمل قد لا تكون سليمة، لذلك أقول أنه لا توجد دراسات وإحصائيات وأرقام دقيقة لكي نفهم من خلالها السبب، وبدرجة كم يقع على من وما إلى ذلك، ذاكراً أن المشكلة ليست محددة بدقة من حيث الأرقام والدوافع، فليس لدينا أرقام عن نسبة الهروب وعن نسبة العمالة السائبة، لكنها موجودة بالفعل، ونحن متأكدين منها، لكن كم درجة نسبتها؟، هذه كلها معلومات ناقصة، ولا يوجد لدينا معلومات متكاملة عن سوق العمل السعودي على الإطلاق .
نحتاج إلى إنشاء قطاع أمني معني بـ «مشاكل العمالة»
مصلحة عامة

وقال "د. النافع": درسنا في الجامعة "القانون التجاري"، وتحدثنا عن العمالة وعن متطلبات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، التي أدت إلى تغيير كثير، منها أنظمة الشركات وأنظمة العمل والعمال، ونظام الاستثمار الأجنبي، لكن هناك شيء في مفردات التنمية الشاملة يسمى تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، موضعاً أنه لا بد أن ننظر إلى أسباب حالات الهروب وحالات التسبب وهل هناك التزام؟، ذاكراً أن جانب الهروب أو التسبب ناتج عن ضعف في تطبيق الأنظمة في المملكة من جانب الطرفين، سواء صاحب العمل أو العامل، أيضاً هناك إخلال في الجانب الشرعي، باعتبار أن من لا يطبق الأنظمة يعتبر مخالفاً لولي الأمر، فقبل أن نأتي إلى قضية هل الجهات الأمنية مقصرة أو باذلة مجهود؟، يجب أن نتعرف إلى الأسباب التي أدت إلى الهروب أو إلى التسبب، مشدداً على أهمية أن تدرك الجهات المعنية أن هذه المشاكل كانت بدايتها قبل وصول العامل إلى المملكة، ومن ذلك على سبيل المثال أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة تأتي على كفالة سيدة لا تعرف القراءة ولا الكتابة، ويتم تسريحهم وهذه فيها خطورة أمنية ومخالفات شرعية وقانونية ومخالفة لولي الأمر .

الصالح: يجب الاستفادة من تجربة مؤسسات وشركات الحج
حلقة مفقودة

وأوضح "الصالح" أنه فيما يتعلق بالقصور يجب علينا أن نتعرف إلى الإجراءات الحالية الموجودة بالنسبة للعامل الهارب، حيث إنه إذا هرب يجب على صاحب العمل أن يبلغ مكتب العمل بعد يومين من هروبه، ليحال بعد ذلك التبليغ إلى إدارة الجوازات لإيقاف العامل في الحاسب الآلي، مضيفاً أن إجراءات التبليغ عن الهروب في السابق أي قبل أربع

سنوات كانت تتم عن طريق الجوازات، وكان هناك أماكن لحجز الهاربين، أما الآن فقد تم وضع آلية بين وزارة العمل والجوازات، بحيث يكون التبليغ عن الهروب ومتابعة الهاربين عن طريق مكاتب وزارة العمل، لكن اتضح بعد التطبيق أن وزارة العمل ليس لديها إمكانيات لمتابعتهم، وبذلك أصبح دورها فقط يتلخص في استقبال بلاغات الهروب فقط، والنظر في حقوق العامل، مؤكداً أنه لا تتم أي متابعة خارج مكاتب الوزارة، كما أن الجوازات تخلت؛ بسبب أن موضوع الهروب من اختصاص وزارة العمل، وبالتالي أصبح هناك حلقة مفقودة بين الجوازات ووزارة العمل، وما زالت هذه الحلقة مفقودة، بل ولا زالت كل جهة تنهرب عن متابعة العامل الهارب في الميدان، لافتاً إلى أنه بالنسبة لوزارة الداخلية فقد خطت خطوة جيدة بخصوص البصمة، حيث أنها حدثت كثيراً من عمليات هروب العمال وهذا شيء جيد .

السيف: مشاكل الهروب تتزايد من دون تعاون بين أفراد المجتمع

شركات استقدام

وتوقع "خالد السيف" أن ما سيحدث من الهروب وتكاثر العمالة وحريرتهم، هو وجود "شركات الاستقدام" والمزعم إقامتها، وذلك لعدة أسباب منها أن عددها سوف يكون محصوراً، كما أنها سوف تعمل برأس مال ينتظر الربحية والسمعة الطيبة، ولكن هذا يحتاج إلى بضع سنوات حتى يتقلص عدد الكفلاء المتفرقين والمؤسسات غير المنضبطة .

وأضاف "الصالحى" أنه بالنسبة إلى "شركات الاستقدام" فإنه يمكن أن يوضع لها ضوابط بالنسبة لهروب العمال، وكذلك غرامات تتحملها الشركة في حال هروب العامل، طالما أن الشركات سوف يكون عددها محدوداً، لذلك من السهل وضع الضوابط، موضحاً أنه في ظل وجود الكفلاء الحاليين قد تكون هناك مشكلة، لكن لو تم وضع ضوابط وتمت عملية الاستقدام بشكل متدرج، بحيث تبدأ في استقدام الخدم والسائقين ثم استقدام المزارعين، ثم مرحلة ثالثة باستقدام عمال المصانع والمقاولات والمستشفيات، بحيث تكون البداية بالأعمال الصغيرة حتى تكبر الشركات، وربما ساهم ذلك في نجاح الخطوة، مؤكداً أن المملكة كانت تعاني تخلف القادمين للحج والعمرة، لكن مع وجود المؤسسات والشركات أمكن القضاء على حالات التخلف، وفقاً للضوابط والآليات المعروفة، سواء من حيث السكن والتنقل والمغادرة، بل وأي مؤسسة يكون لديها تكرار في حالات التخلف يتم تغريمها وإيقافها وتخرج من السوق .

عدم تعاون

وحول تعاون الجهات الحكومية في مجال متابعة العمالة الهاربة قال "الصالحى": "نلاحظ أن هناك جهات حكومية ليس لها دور في هذا المجال، رغم أنه يوجد عمال هاربون من كفلائهم يعملون في المشروعات الإنشائية الحكومية التابعة لتلك القطاعات، مثل مشروعات البلديات، ومشروعات التربية والتعليم، إضافة إلى مشروعات وزارة الصحة، لذلك لا نجد أي تعاون من تلك الجهات للتنسيق أو تنظيم عمليات التبليغ عن العمالة الهاربة الموجودة في تلك المشروعات .

وأوضح "السيف" أنه يقال أن تطبيق "نظام البصمة" سيسهم في حل مشكلة هروب العمالة، لكن الواقع يقول إنها لم تحل المشكلة، حيث هناك عمال تم أخذ بصماتهم، ومع ذلك هربوا من أماكن عملهم، ومنهم من ارتكب جرائم السرقة وفي الأخير وجدناهم في بلدانهم، مقترحاً وضع رقابة على تحويلات العمالة، وأن لا تكون بالآلية الحالية، بل يجب أن يكون للجهات الأمنية والبحثية دور في تسليط الضوء على ما يدعو إلى الشبهة، من حيث حجم المبالغ، عطفاً على الدخل المتوقع للعامل وفق مهنته ومجال عمله لدى كفيله .

غير مدروس

وذكر "الصالحى" أنه في عام 1427هـ صدر قرار أن يكون البائعين مواطنين، وبعد مرور عام من هذا القرار ظهرت إحصائية من وزارة الشؤون البلدية والقروية تشير إلى أن رخص محلات البيع بلغت أكثر من (800) ألف رخصة، وكل رخصة بطبيعة الحال تحتاج إلى بائع، وعلى اعتبار أن وزارة العمل أوقفت مهنة بائع للأجنبي، فإن جميع مزاولي هذه المهنة من الأجانب يعدون حالياً مخالفين، مبيناً أن هناك (800) ألف فرصة عمل للمواطن بمهنة بائع، متسائلاً: من أين يأتي صاحب العمل بهذا المواطن؟، أعتقد أنه من شبه المستحيل أن يطبق هذا القرار، الذي اتخذ من أشخاص داخل الوزارة من دون أخذ رأي أصحاب العمل، أو رأي الغرف التجارية، إضافة إلى ذلك هناك قرار مماثل أعتقد أنه من المستحيل تطبيقه على أرض الواقع، وهو سعودة سائقي "سيارات الليموزين"، حيث لدينا حالياً أكثر من (300) ألف سائق سيارة، يفترض أن يكونوا مواطنين وفق القرار، وهذا العدد ليس من ضمنه سائقو مركبات النقل الثقيل والمعدات والسائقون الخاصون .

نقاط التفقيش

وطرح "السيف" مقترح للقبض على العمالة الهاربة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، قائلاً: نجد على الطرق في نقاط التفقيش رجال الأمن لديهم أجهزة حاسب من خلالها يتم إدخال المعلومات الشخصية لأي شخص، وبالتالي يتم التعرف عن ما إذا كان عليه أي بلاغات هروب أو مخالفات للإقامة، بمعنى أنه مطلوب أو غير مطلوب، مطالباً عند التبليغ أن يتم

تسجيل اسم العامل ورقم إقامته وجوازه، حتى يسهل القبض عليه عند مروره عبر النقاط، وعند القبض عليه يتم تسليمه إلى الجهة المعنية بهروب العمالة، أو الجهة التي بلغت عنه .

واقترح "الصالح" منح العاملين الهاربين بعد التبليغ عنهم فرصة العودة إلى كفلانهم ومواصلة العمل، حيث إن من يتم القبض عليه أو يعود إلى كفيله يتم تسفيره إلى بلده، وهذا يلغي أي أمل في العودة إلى الكفيل نتيجة أي ظرف، بينما كان الوضع في السابق بمنح العائد فرصة البقاء مع كفيله بعد دفع رسوم مقدارها (2000) ريال، مشيراً إلى أن منح الفرصة للهاربين من كفلانهم بالعودة إليهم مرة أخرى من دون تسفيرهم، سوف يقلل من بقاء العامل بشكل غير نظامي في البلد .

تدخل سلمي

وقال "الصالح": إن بعض السفارات تتدخل للمطالبة في حقوق العمالة التي تنتمي لبلدها إذا لاحظت أن للعامل حقوقاً، أما في موضوع السلبات فإنها لا تتدخل أو تساعد على الحد منها، وهذا ما يشير إلى عدم وجود تعاون من تلك السفارات . وأكد "السيف" أن هناك سفارات تسهل سفر العامل أو العاملة من المملكة من دون الرجوع إلى الكفيل أو الجهات الرسمية، ثم يفاجأ الكفيل باتصال العامل من بلده، وهذا أمر حاصل ومعروف، مضيفاً أن حالات هروب العمالة ليست دائماً نتيجة عدم حصول العامل على راتبه أو شيء من هذا القبيل؛ لأنه وشهادة حق فإن مكاتب العمل تشدد وتنصف العامل بكل قوة، حيث يقفون معه حتى يأخذ حقه كاملاً، لذلك فإن أغلب حالات الهروب سببها أن العامل يجد راتباً أكثر لدى بعض الشركات الكبيرة، التي تستقبله، أو الحصول على عوائد أكبر من خلال العمل الحر .

نظام الكفيل

وقال "د. العبيشي": إن هذه السلبات موجودة لكن لا بد أن نرجع إلى "نظام الكفيل" وهو عبارة عن مصطلح، إنما الاسم الرسمي هو "نظام الإقامة"، مضيفاً أن نظام الكفيل بدأ قديماً من يوم أن بدأ الاستقدام، وقد كان الهدف منه كما يبدو في الدرجة الأولى أمنياً، حيث كانت الدولة بحاجة إلى عمالة كثيرة جداً، والإمكانات الأمنية كانت بسيطة، فكان المقترح أن يكون هناك شخص مسؤول عن العمالة يراقبهم ويراقب عاداتهم وتقاليدهم، إضافة إلى دخولهم في المجتمع، بحيث يكون حلقة الوصل، بل ومساعد للجهات الأمنية، مبيناً أنه مع مرور الوقت وزيادة العمالة أصبح الكفيل عبئاً أمنياً، حيث أصبح يختار العمالة التي تدفع أكثر أو يبيع التأشيرات، بل ويهمل العمالة لتتحول إلى سائبة، وبذلك أصبح نقطة سلبية أو فجوة في الجانب الأمني، مشيراً إلى أنهم وجدوا في بعض الدول مكاتب لديها تسعيرات لتلك التأشيرات، وهناك أسعار للجنسية وأسعار للمهنة، بل ويتحدثون من دون حرج عن هذا الشيء، وكأنه أمر نظامي وقانوني .!

تشغل المخالفين ونلوم أنفسنا.. «كم نحن متناقضون»!

قال "خالد السيف": إن هناك قصوراً إجرائياً من المواطنين؛ لأن العامل الهارب لو لم يجد من يستقبله ويشغله لما أقدم على الهروب، هذا أولاً، وثانياً هناك قصور إجرائي من الجهات المعنية، حيث إن صاحب العمل إذا هرب أحد عماله وشاهده في الشارع وطلب من رجل الجوازات أو الدوريات الأمنية القبض عليه، فإن بعض رجال الأمن لا يتعاون معه، خاصة إذا كان العامل لديه إقامة نظامية وسارية المفعول، بل ويطلب من الكفيل أخذ العامل والتوجه به إلى مكتب العمل، موضحاً أنه يعلم حدود وإمكانات مكاتب العمل، التي لا تستطيع مباشرة مثل هذه المهام؛ لوجود نقص كبير في المفتشين، رغم أن هناك نية لدعم المكاتب بهم، إلا أن هذا العدد الذي أعلن عنه لا يساوي (10%) من الاحتياج الفعلي، مشدداً على أن موضوع متابعة هروب العمالة ينبغي أن لا يكون تابعاً لمكاتب العمل، بل يكون ضمن مسؤولية جهات أمنية متخصصة .

وأوضح أن هذا التقصير في متابعة العمالة الهاربة والمستتر عليها أدى إلى أن تمارس جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وكذلك التحرك بسهولة، ما أدى إلى سيطرة واضحة منها على العديد من الأنشطة التجارية وأنشطة قطاع الخدمات، ذاكراً أنها وصلت إلى أماكن الإيواء، مثل الشقق المفروشة والفنادق والمقاهي والاستراحات، بل وأصبح هذا القطاع بيد العمالة، ولنا أن نتخيل خطورة هذا الوضع إذا علمنا أن أغلبها غير نظامية، متأسفاً على أن القصي والداني يرى أن من يتناول ويأخذ ويعطي هو العامل، وبالتالي الوضع يحتاج إلى تعاون وتكاتف من وزارة العمل ومن الجهات الأمنية ومن وزارة التجارة؛ لأن هذه الجهات لو عملت بقوة وتنسيق لأمكن تحقيق نتائج إيجابية .

من يعوّض المواطن عن العامل الهارب؟

أكد "السيف" على أن بلاغات الهروب ليست كافية، حيث يذهب الكفيل لتسجيل البلاغ، ويمكن أن يُستدعى في حال القبض على الهارب بالمصادفة، أو إذا رغب العامل بالسفر، حيث يعرض نفسه للقبض، وبالتالي يُسفر إلى بلاده على حساب الكفيل، وفي بعض الأحيان على حساب الدولة، وهو بهذه الحالة كأنما تتم مكافأته مع إعطائه هدية، في الوقت الذي استطاع أن يستغل فترة هروبه في العمل والبيع والشراء وجمع المبالغ المالية .

ورأى "الصالحى" أن بلاغات الهروب هي تخلى الكفيل عن مسؤولية العامل فقط، وبالتالي يكون العامل مطلوباً للدولة، ولا يتحمل المبلغ أي مسؤولية عنه في حال القبض عليه مثل أجور لاحقة .

وأوضح "د. النافع" أن المثل يقول: "من أمن العقوبة أساء الأدب"، فلو أن الدولة طبقت عقوبة على العامل الهارب في حال القبض عليه، بأن يدفع تعويضاً للكفيل عن كل المدة التي كان هارباً خلالها، لأمكن القضاء على قدر كبير من حالات الهروب، وذلك لتحقيق المزيد من الانضباطية والالتزام، وكذلك فرض غرامة نتيجة البقاء في البلاد بشكل غير نظامي .

عقوبة «الهارب».. وإيوائه

- يعاقب العامل بإيقافه حتى إنهاء إجراءات ترحيله إلى بلده .
- يُرحل العامل على حساب من آواه أو شغله، وإذا ضبط يعمل لحسابه الخاص يرحل على حسابه .
- لا يلزم صاحب العمل بترحيله إذا مر على بلاغ الهروب أكثر من ثلاثة أشهر، ويرحل على حساب الدولة بإذن كتابي من مدير عام الجوازات إذا لم يكن معه قيمة تذكرة العودة .
- يعاقب الوافد المخالف بغرامة مالية مقدارها (2000) ريال، أو بالسجن لمدة أسبوعين مع إنهاء إقامته .
- يعاقب المواطن المخالف بغرامة مقدارها (2000) ريال أو بالسجن لمدة أسبوعين، وإذا تكررت منه المخالفة يعاقب بغرامة مقدارها (3000) ريال، أو بالسجن لمدة (6) أسابيع .
- تستكمل إجراءات العامل الهارب ويرحل على حساب من آواه إذا لم يكن معه قيمة تذكرة العودة .

متابعة «الجوازات» وشركات «الاستقدام» و«الإعارة» حلول لمشكلة الهروب !

اقترح "الصالحى" ثلاث خطوات تحد من عمليات هروب العمالة، ومن ذلك إعادة متابعة العمالة لإدارة الجوازات، أو إيجاد جهة مختصة لمتابعتها، مع اتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم، وثانياً تفعيل فكرة شركات الاستقدام، حيث ستنجح للعامل حرية التنقل من مكان عمل إلى مكان عمل آخر، طالما أن الكفيل واحد، مبيناً أن الشركات سوف يكون لها دور في متابعة هذه العمالة كما حصل في شركات العمرة والحد من عمليات التخلف، مشدداً على أنه لا بد لوزارة العمل إعادة فتح نظام الإعارة، بحيث يتم منح مزيد من حرية التنقل للعمال وفق ضوابط نظامية يتم إقرارها، ما يسمح بالمزيد من الحركة النظامية للعمالة بين قطاعات العمل الأهلي والحد من عمليات الهروب .

وأضاف أن من أسباب هروب العامل هو تدني الأجور وزيادة ساعات العمل، وكذلك نقص العمالة في بعض المشروعات الكبيرة، خاصة الحكومية، كما أن كثيراً من الشركات الكبيرة والمشروعات الحكومية تقلص من عدد العمال المطلوب، وهناك عقود حكومية فيها تأييد حكومي لعدد معين من العمالة، وقد يكون هذا التأييد درس من عدد من المهندسين والمختصين، وعندما تأتي هذه الاحتياجات من العمالة إلى وزارة العمل - الاستقدام - تدرسها موظفون أغلبهم ليس لديهم خلفية عن الإنشاءات وعن متطلبات المشروعات، وبالتالي يتم إنقاص أكثر من نصف العمالة المطلوب استقدامها من دون أي مبرر، إضافة إلى أن هناك تأخيراً في الموافقة على منح التأشيرات، علماً أنه سبق أن رفع تقرير من وزارة التخطيط صدر بناءً عليه قرار من مجلس الوزراء بالتعجيل في إصدار التأشيرات الخاصة بالمشروعات الحكومية وألا تتجاوز أسبوعاً، مشيراً إلى أنه في الفترة الحالية قد تتجاوز دراسة طلب الاستقدام ستة أشهر أو أكثر، وأحياناً قد لا تتم الموافقة على الطلب، ما يضطر الجهات المنفذة للمشروعات إلى الاستعانة بأي عمالة هاربة أو سائبة موجودة في السوق، كي لا تتعطل أعمالها، مبيناً أنه يجب أن لا نلقي باللائمة على صاحب المؤسسة أو العامل، وبالتالي قد تكون الجهة الحكومية لها دور في حدوث مشكلة الهروب؛ لأن هذه الندرة في العمالة في سوق العمل أوجدت إغراءات للعمال للهروب من كفلائهم؛ لوجود رواتب أعلى ورواتب تدفع في الحال .

معلمات وطالبات وشهود عيان يروون لـ (البلاد) مأساة ”براعم الوطن”: الموت حاصرنا.. والمصورون أكثر من المسعفين

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=86715>

اعداد - سهام عيسى سلطان - أماني حمدي يمانى - ليلي الصمداني :
بداية تم عمل خطة إخلاء في صباح يوم الكارثة بسبب وجود الغيوم وتوقعات بهطول الأمطار فأمرت المديرية بصرف طالبات رياض الأطفال في تمام الساعة العاشرة والنصف والصف الاول والثاني والثالث تم صرفهم في تمام الساعة الحادية والنصف على ان يتم صرف باقي الصفوف على الساعة الثانية عشرة والنصف ولكن تصارييف القدر كانت اسبق والفاجعة كانت اسرع من هذا الانصراف.

التقينا بإحدى المصابات وهي المرشدة الطلابية وسألنا ذويها عن مدى إصابتها حيث تعرضت ديننا الشافعي الى كسر في العمود الفقري بأسفل الظهر وتعرضت ايضا الى خدوش وجروح في اسفل رجليها وستقام لها عملية يوم الأربعاء وسبب تأجيل العملية يعود لسوء حالتها الصحية، حيث تعاني من كتمة شديدة بسبب استنشاق الدخان، وافادت قريبة لها ان المرشدة الطلابية ساعدت الطالبات وكانت أول من غمرت بحياتها.

والتقينا بإحدى مسؤولات الانشطة سألناها عن مدى الإصابة.. اجابت الحمد لله على كل حال فأنا احسن حالا من غيري اصبت بكتمة نتيجة استنشاق الدخان المتصاعد ثم تنهدت - واستجمعت قواها حتى تسرد لنا تفاصيل القصة الأليم - فبدأت قائلة الدور الثالث عالي الارتفاع عندما ينظر الشخص الى هذا الارتفاع فمن المستحيل ان يقوم بالقاء نفسه مهما كلف الأمر ولكن رأينا الموت بأعيننا ولكن الحمد لله على كل حال.

ماهو سبب الحادث؟

الله اعلم المسؤولون أدرى نحن هربنا للنجاة بأنفسنا ولم يكن لدينا وقت حتى نلتفت للأسباب.

* هل بدا من قبل على المدرسة اهمال واضح في الاستعدادات والاحتياطات الوقائية؟

نحن دائما نجري خطط اخلاء واجرينا خطة اخلاء قبل اسبوعين ولكن خطة الاخلاء كانت للهرب من السيول ومن قبل حدث ماس كهربائي للمدرسة ولم ينتج عنه أي اضرار.

* هل توجد معدات سلامة وهل كانت متوفرة وفي تناول الأيدي؟

نعم توجد ولكن لم يتم التدريب عليها بل على كيفية الطلوع والنزول وقت المخاطر ولكن هذه المعدات لا بد وان تكون لها مسؤوليات يتدربن من قبل على طريقة استخدامها لانه من الصعب ان تكون تحت متناول الكل تابعت رن جرس الانذار بشكل بسيط ومتقطع ولكن حقائق الرحمن وقعت قبل حقائق وقائع البشر.

* كيف كانت ردة فعل المعلمات اتجاه الموقف؟

نعم المعلمات يتسمن بالنخوة والشهامة لم يلتفتن لأنفسهن بقدر ما كان همهن انقاذ الطالبات بأي شكل كان حتى لو ضحى بأرواحهن فداء لتلميذاتهن، ويشهد عليّ الله كل معلمة كانت تحاول ان تجمع أكبر قدر ممكن من التلميذات حتى تقوم بانقاذهن جميعاً ومن بعد ما تتأكد من سلامتهن وانهن وضعن في ايدي امينة تقوم بمحاولة لأنقاذ نفسها وانا أناشد المسؤولين بأن مدرسات براعم الوطن ثلاثة اربعهن لايد وان يتم مكافأتهن بوظائف حكومية تضمن لهم حقوقهن نظرا للمواقف البطولية، ونطالب وبشدة بضرورة وسرعة ترسيمهن في القطاع الحكومي.

* كم عدد المعلمات المتوفيات؟

المؤكد الى الآن معلمتان غدير كتوعة - رحمة الله عليها - قبل الكارثة كانت مرتدية عبايتها وذاهية لحضور اجتماع فكانت تقول انا (ماهر جمع ثاني) وبالفعل ذهبت ولن تعود، اما المعلمة الأخرى فقد كانت تعرف بكرم اخلاقها وشهامتها من قبل فلقد انقذت 20 روحا بالقائهن الواحدة تلو الأخرى للرجال الواقفين اسفل المبنى وبعدها القت بنفسها ولكن وضعيتها في السقوط كانت خاطئة وفارقت الحياة.

ما هو سبب القاء الطالبات بأنفسهن من النوافذ؟ هل كان ذلك من شدة الهلع ام لا يوجد حسن تصرف او لعدم وجود طريقة بديلة؟

اضطررنا الى رمي انفسنا نتيجة الدخان الكثيف وخروج مادة سوداء كثيفة من الطابق السفلي أدت الى انعدام الرؤيا للمعلمات والطالبات، وكانت تطاردنا لفحات قد تكون اقوى واشد من لسعة النار فكان الموت أمامنا أو القفز الذي فيه موت أيضا.

ماهو دور الدفاع المدني وهل حضر للموقع مبكرا؟

لا اعلم حتى حضر ولكن يقال بأنهم تأخروا عن الحضور ولكن ما رأيته بنفسى ان معدات الاستقبال للقفز لم تكن جاهزة وانا لا انكر دوره قام بدور كبير في الانقاذ ولكن بدر منه بعض الاخطاء وفي الاخير قدر الله وما شاء فعل تلك مشيئة الله ولا اعترض لحكم الله. وختمت قائلة: اريد ان انوه ان المعلمات بحاجة ماسة الى متبرعين بالدم من جميع الفصائل فمن يرغب بالتبرع يتوجه الى مستشفى الملك فهد بطولات

بعدها التقينا بزوجة احد المنقذين ويدعى محمد علي حيث قام بانقاذ مايقارب 8 طالبات من الموت المؤكد، روت زوجة محمد علي قائلة عن لسان زوجها: كان زوجي خارج من المسجد بعد ان أدى صلاة الظهر فشاهد الكارثة وذهل من الموقف استجمع قواه واحضر سجاجيد عريضة هو ومجموعة من الأبطال وكانوا يتلقون فيها الضحايا الهاربات من الموت حيث كنا يلقيين بأنفسهن على السجاجيد وبعد ان انقذ 8 طالبات سقطت طالبة من الاعلى فوق كتفه مما أدى الى كسر في الكتف ورضوض في الرقبة وهو الآن يتلقى الرعاية الصحية في مستشفى الملك فهد العام.

والتقينا بأخ إحدى المصابات روى لنا ما حدث: تلقيت الخبر من زوج اختي فاتجهت مسرعا الى الموقع منظر لا يوصف تدمع له العين وضع سيئ ولكن بركة الشباب وشهامة عيال البلد خفت علينا من المصاب حيث قاموا بعمليات انقاذ بطولية فرأيت من شج رأسه ومن جرحت يده ومن تعرض لكسور ومن تعرض للأعياء ولكن هذا ليس بغريب على شباننا، ثم تابع حديثه بأسف شديد كان عدد المصورين أكثر من عدد المسعفين، اختي لم يتم اسعافها واستدعاء الطبيب لها إلا بعد 3 ساعات واستغرب من تجهيزات الدفاع المدني، حيث يقول سلم الطوارئ اقصر من ارتفاع المبنى وعند سؤاله عن حالتها الصحية اجاب لا يستطيع ان احدد حتى يتم اجراء العملية لها. واضاف ان الاهمال من المسؤولين كان سببا لحدوث هذه الكارثة.

وبعدها التقينا بإحدى المصابات تدعى "آمنة" روت قصتها بصوت متحشرج ومتقطع انا معلمة للمرحلة المتوسطة، ففي الدور الثالث تقريبا، على بداية الحصّة الثامنة سمعنا جرس الانذار ومن قبل كنا متدربات على خطة اخلاء في حال حدوث أي طارئ فكما هو معروف الاخلاء من المباني العلوية يكون من الاعلى الى الاسفل لكن لم نستطع النزول لشدة الدخان المتصاعد وانا اعاني من قبل من ضيقة في الصدر فاضطرت الى اللجوء الى احد الصفوف كانت غيمة سوداء تطاردنا وكأنه منظر من احوال يوم القيامة شيء لا يوصف ظللت اردد آيات قرآنية وادعية حتى وصلنا للصف، قمنا بكسر النوافذ بواسطة مقعد اخرجنا رؤوسنا فقط لاستنشاق الهواء فما كان منا إلا انتظار الموت أو القفز غير المضمون فما كان امامنا من خيار سوى القفز وقد نطقت بالشهادتين على طالباتي حيث قمنا برمي انفسهن وفي الاخير استودعت نفسي الله وقمت بالقاء نفسي ولم اشعر بنفسى الى وأنا في حضن زميلة لي من المعلمات وما انا قد فقدت فقرتين في العمود الفقري بسبب تعرضي للكسر والحمد لله على كل حال.

بمشاركة 60 قيادياً للعمل التطوعي جدة تشهد انطلاق برنامج أسفير لمواجهة الأزمات والكوارث بمنطقة مكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339955>

حصه المولد - جدة

رعى وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين انطلاق البرنامج التدريبي لتأهيل قيادات العمل الاجتماعي في إدارة الأزمات والكوارث بمدينة جدة أول أمس وذلك تحت عنوان «برنامج أسفير السعودية لمواجهة الأزمات والكوارث في منطقة مكة المكرمة». البرنامج تنظمه جمعية الشقائق الخيرية وجمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية بمنطقة مكة المكرمة والمستودع الخيري بمحافظة جدة والمركز الدولي للأبحاث والدراسات «مداد» وتنفذه عطاء للتنمية البشرية والإدارية، بالتعاون مع مبادرة الميثاق الإنساني للاستجابة للكوارث «أسفير» وباعتماد من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبرنامج أسفير العالمي. وبدأ البرنامج التدريبي تحت شعار «كلنا جدة» بمشاركة أكثر من 60 قيادياً من الجمعيات والجهات الخيرية بجدة والجهات الرسمية المعنية على الميثاق الإنساني لإدارة الأزمات والكوارث وإدارة وتدريب فرق للتعامل الأمثل مع الأزمات والكوارث حال وقوعها. واستعرض مصطفى عثمان قائد فريق التدريب من المملكة المتحدة خلال البرنامج أهمية برنامج أسفير الذي يعد من البرامج العالمية التي جمعت قيم ومبادئ العمل الإنساني ووضعت المعايير المناسبة للاستجابة للأزمات والكوارث وأثبتت التجارب السابقة أن ضعف الخبرة والتجربة يزيد من الهدر ويقلل من الفاعلية للتجاوب مع الكارثة؛ مما دعا المؤسسات الخيرية والاجتماعية والتطوعية تطبيق برنامج أسفير لرفع كفاءة المتطوعين وتحسين قدراتهم في التعامل مع الحدث، مبيهاً بأن الجمعيات ستقوم من خلال أسفير السعودية بفتح المجال أمام المتطوعين وتدريبهم وتأهيلهم لتحقيق أعلى استفادة من طاقاتهم، فضلاً عن تسجيل الفرق المدربة والمؤهلة لدى جهات الاختصاص مثل الدفاع المدني والأمن العام والهلال الأحمر السعودي وهذا نتوقع بإذن الله أن يؤثر إيجابياً في أداء المجتمع مع الأحداث التي تواجهه.

من جانبهم أشاد الحضور بمبادرة جمعية الشقائق الخيرية وجمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية بمنطقة مكة المكرمة والمستودع الخيري بمحافظة جدة والمركز الدولي للأبحاث والدراسات «مداد» لتنفيذ برنامج أسفير، والذي ينطلق من رؤية إستراتيجية تستهدف تنظيم العمل التطوعي في التعامل مع الأزمة أو الكارثة.

ارتفاع عدد المصابين بالإيدز في المملكة إلى 4458

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=76732&CategoryID=3

الرياض: الوطن 2011-11-22 1:15 AM

بلغت نسبة زيادة عدد المرضى المصابين بفيروس الإيدز السنوية 10%، فيما ارتفع عدد مرضى نقص المناعة المكتسبة إلى 4458 مريضاً مع نهاية عام 2010، وفقاً لتصريحات عضو مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز "مناعة"، ورئيس قسم الأمراض المعدية في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية في الرياض، الدكتور عادل فهد العثمان. وبين العثمان بأن الإحصائيات السنوية عن مرضى الإيدز بين السعوديين في كل عام تبين أن العدد في ازدياد، وأن الزيادة بلغت 400 مريض جديد سنوياً خلال الفترة بين 2008-2010، لافتاً إلى أنه منذ عام 1984-2001، كان عدد المرضى السعوديين يصل إلى 1285 مريضاً بالإيدز سنوياً، بينما وصل العدد إلى 3173 مريضاً جديداً بين 2002-2009 ليصبح العدد الإجمالي لمرضى الإيدز السعوديين 4458 مريضاً بنهاية عام 2010، فيما بلغ عدد الإصابات التي سجلت فقط خلال عام 2010، 439 حالة.

وأشار العثمان إلى أن زيادة عدد المرضى مخيف، وفقاً لبيانات البرنامج الوطني للإيدز بوزارة الصحة في منتصف عام 2011، فإن عدد المرضى الجدد بالإيدز في عام 2010 وصل إلى 439 مريضاً، وأنه بالمقارنة مع دول العالم، تبين أن عدد مرضى الإيدز الجدد في العالم يتجه إلى التناقص وذلك بسبب وجود برامج توعوية لكيفية اتقاء العدوى من فيروس المرض الموجودة في مختلف أرجاء العالم.

ولفت العثمان إلى أن الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز التي تتخذ من غرفة الرياض مقراً لها، تعتزم إطلاق حملة تثقيفية مكثفة لتوعية المجتمع وخاصة الشباب للتعريف بمرض الإيدز وطبيعته وكيفية الوقاية منه، ويتزامن إطلاق الحملة مع اليوم العالمي للإيدز الذي يصادف الأول من ديسمبر المقبل، منوهاً إلى أن أبرز الأسباب لانتشار الفيروس بين السعوديين هو ممارستهم للعلاقات الجنسية غير المشروعة ويمكن الوقاية من الفيروس بالامتناع عن ذلك. من جانبه، دعا رئيس مجلس إدارة "مناعة" عبدالله بن سليمان المقيرون كافة شرائح المجتمع إلى زيارة المعرض الذي يقام في مركز بانوراما التجاري بالرياض ويستمر لثلاثة أيام، ويشتمل على ركن للاستشارات الطبية بمشاركة نخبة من الأطباء المتخصصين بمرض الإيدز، للرد على استفسارات وتساؤلات رواد المعرض سواء من المصابين بالمرض أو الأصحاء.

مدير الصحة النفسية بالمدينة : مرضانا 50 ألفاً ولا نستوعب إلا

100 فقط

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339833>

حسن نايف الشريف - المدينة المنورة

قال الدكتور أحمد رضا حافظ مدير مستشفى الصحة النفسية بالمدينة المنورة بأن أكثر من 50 ألف مريض نفسي لدى ملف داخل المستشفى فيما لا نملك إلا 100 سرير فقط، الأمر الذي يؤكد ضعف الطاقة الاستيعابية وأضاف ان هذا الرقم لايشمل اعداد المراجعين للعيادات النفسية الأخرى بالمستشفيات الخاصة مشيراً إلى أن منطقة المدينة تحتاج إلى أكثر من 600 سرير لتتوim بمستشفى الصحة النفسية فقط ولا يوجد سوى 100 سرير مشغولة ولا توجد أسرة أخرى نظراً لزيادة (المرض النفسي) حيث إن أكثر الأمراض بالمنطقة هي الاكتئاب النفسي والانفصام والمخدرات والهوس الدوري وغيرها من الأمراض، وأكد الدكتور حافظ من خلال تصريحه «للمدينة» أن الرجال أكثر من النساء حسب الاحصائيات بالمراجعة للعيادات النفسية، محذراً أن المرضى النفسيين متواجدون معنا في الشارع وفي العمل وفي كل مكان ويجب التعامل مع كل موقف بحساب تقديري، وقال إن الطب النفسي مهم جداً في إعادة التوازن والتكيف لكل من ينتابه الاضطرابات بسبب سوء ظروفه الأسرية أو العملية أو الاجتماعية، وهناك حاجة ماسة للكثير من مراجعة أطباء نفسيين من أجل مساعدتهم في عدم تأثير الظروف النفسية عليهم حتى يصبح ذلك مرضاً يحتاج إلى العلاج.

عقاريون ل "الرياض": عدم تكامل المنظومة التشريعية أعاق الحركة التطويرية للقطاع عقارات الشرقية 2012.. تخوف من تضخم الأسعار ومطالبات بإقرار الرهن العقاري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/22/article685121.html>

الدمام - سعيد السلطاني وعبدالله الفيقي:

تخوف عقاريون في المنطقة الشرقية من ارتفاع اسعار الأراضي والإيجارات في عام 2012 م ، في الوقت الذي نفذ صبر القطاع واستهلك كل ما لديه من منتجات في ظل غياب وتأخر صدور الانظمة والتشريعات التي من شأنها ستخلق منتجات بديلة وجديدة للسوق تتناسب مع المتطلبات الإسكانية المستقبلية .

وقال عقاريون ان سوق العقار بالمملكة يتربع صدور الانظمة، واستعد مبكراً لها وأعد الإستراتيجيات والخطط التي تتناسب مع تلك الانظمة وقالوا "الخطط والإستراتيجيات التي تتناسب مع انظمة وتشريعات القطاع العقاري جاهزة في الأدرج ومنتظر الإقرار لتطبيقها على أرض الواقع ."

المري: المزادات العقارية منتج موثوق حافظ عليه عقاريو المنطقة

ووصفوا المرحلة المقبلة للقطاع باللعب في الوقت بدل الضائع ، معللين ذلك بأن متطلبات المرحلة المقبلة لا تستطيع شركات القطاع تلبيتها حيث اصبحت الحاجة ملحة إلى الانظمة والتشريعات التي طال انتظارها .

ولايعول الكثير من المهتمين بالشأن العقاري والمتابعين له بالمنطقة الشرقية كثيراً على المزادات العقارية التي بدأ نشاطها واضحا وكثيفا خلال الربع الأخير من العام الحالي وعللوا ذلك بأن غالبية المشترين داخل هذه المزادات هم من مساهمين ، حيث أن مبتغاهم من هذا الإقبال على شراء هذه الأراضي هو المضاربة بها وإعادة تدويرها بالبيع على المستهلك النهائي بمبالغ مضاعفة، إلا أن بعض العقاريين قالوا " تشتري المجموعات العقارية من المخططات التي تساهم فيها بهدف استثمارها في القطاع الإسكاني خلال الفترة المقبلة ."

وأوضحوا ل " الرياض"، أن المزادات العقارية ساهمت بشكل كبير في تنشيط القطاع العقاري في الربع الأخير من العام الحالي لأنها المنتج الوحيد الذي يثق فيه العاملون في القطاع .

العبدالكريم: تأخير إقرار الرهن العقاري يعيق الحركة التطويرية لشركات القطاع

وأكدوا أن كثرة المزادات التي شهدتها المنطقة دليل واضح على الحركة النشطة التي يشهدها العقار في ظل عدم وجود بدائل أخرى ، إلا أن مختصين أكدوا أن كثرة تلك المزادات والتي أعتبرت روتينا اعتاد عليه العقاريون بعيداً عن التطوير والتحديث في القطاع والمساهمة في حل مشكلة الإسكان سيؤرق المستهلك النهائي ويؤدي إلى تضخم الأسعار .

وقد نشطت المزادات العقارية خلال الربع الأخير من العام الحالي في المنطقة الشرقية بشكل كبير وحقت قرابة 3.5 مليارات ريال ، ويعود ذلك كما عزاه البعض من المتابعين إلى القوة الشرائية ووجود السيولة بداخل القطاع العقاري ، غير أن محدودي الدخل يجدون أنفسهم أمام عقبة الأسعار المرتفعة والمتضخمة والتي طالت الأراضي في المنطقة .

د. القحطاني: مضاربو القطاع العقاري يؤرقون المستهلك بإعادة تدوير الأراضي بالشرقية

وقال ابراهيم بن محمد العبدالكريم الرئيس التنفيذي لشركة ثروة السعودية المحدودة ان المزادات التي تم طرحها خلال الربع الأخير طبيعية ، حيث أنه من الطبيعي بعد الانتهاء من تطوير الاراضي بغض النظر عن حالة السوق طرحها للمزاد .

وأشار العبدالكريم إلى أن القطاع العقاري ليس أمامه إلا طرح الأراضي للمزادات ، حيث أن تأخر الرهن العقاري والانظمة والتشريعات وتكامل منظومتها أعاق الحركة التطويرية لشركات القطاع ، موضحاً أن بعض الشركات العقارية وتحديدًا شركة ثروة السعودية بدأت بإعداد إستراتيجيتها وخططها المستقبلية القابلة للتنفيذ في حالة إقرار الرهن العقاري وتكامل منظومته ، مطالباً المنظرين - حسب وصفه- بخوض المعاناة التي يعاني منها القطاع جراء عدم وجود تسهيلات مالية بالإضافة الى الروتين والبيروقراطية في التصاريح الحكومية لبناء وحدات سكنية ، واكتفى بقوله " ليس أمام القطاع حل سوى تطوير الأراضي وبيعها ، متخوفاً من تضخم الأسعار خلال العام المقبل 2012 م ، أسعار الأراضي والإيجارات وخلافها إذا لم تكن هناك دفعة قوية بإيجاد أنظمة تساعد القطاع العقاري على المساهمة الفعلية في الحركة الإسكانية وإنمائها .

وقال مبارك بن صالح المري رئيس مجموعة أوال العقارية ، ان المزادات العقارية منتج مازال عقاريو المنطقة يحافظون عليه ، حيث يتميز بالثقة من قبل عملاء القطاع وتكمن هذه الثقة في الشخصية العقارية التي لها باع طويل في السوق ، مشيراً إلى أن سبب كثافة المزادات خلال العام الحالي يعود إلى زيادة الطلب على الأراضي الخام وخصوصاً في المواقع المتميزة .

وأضاف المري ، نتوقع خلال الفترة المقبلة أن تنشط الحركة التطويرية في تلك المخططات التي تم طرحها ، موضحاً أن القطاع الإسكاني والاستثمار فيه أصبح صعباً وخصوصاً بعد التضخم الذي شهده ، قائلاً " هناك بعض الفلل السكنية منذ عامين في الشرقية لم تبع بسبب ارتفاع تكلفتها في ظل محدودية المواطن في السيولة وغياب الرهن العقاري . " من جانبه أشار الرئيس التنفيذي لشركة عمار ، عبدالهادي القحطاني إلى أن المزادات العقارية في المنطقة الشرقية نشطت في الفترة الأخيرة مما أوجد قوة عقارية بداخل السوق العقاري في المنطقة ، وهذا ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى توازن في العرض والطلب كذلك إتاحة فرص جديدة للمطورين العقاريين وتقليص المشاكل العقارية . وأضاف القحطاني بأن الفترة القادمة ستشهد مزيداً من النشاط العقاري يرافقه نشاط المزادات العقارية التي ستضخ سيولة كبيرة بداخل السوق العقاري تقدر بمليارات الريالات .

وقال العقاري عادل الدوسري إن هذه المزادات أعطت القطاع العقاري في المنطقة الشرقية نوعاً من النظرة التفاؤلية والجيدة للقطاع ولكن الدوسري أوضح إلى أنه من الملاحظ على هذه المزادات إقبال غالبية المساهمين في المزادات على الشراء رغبة في المضاربة فيها لا سيما وأن القطاع لا يخضع لضوابط تحكمه .

وأضاف الدوسري قائلاً بأن المزادات العقارية لا تهم المستهلك النهائي حيث أن كثرتها لا تشكل أية حلول بالنسبة إليه . من جانبه علق الدكتور محمد بن دليم القحطاني الاقتصادي المعروف ، على نشاط حركة المزادات ووصفها بمنتج العقاريين القدماء ، وقال ان القطاع العقاري بالمنطقة الشرقية شهد عام 2011م ، تدوير رؤوس أموال تصل إلى 10 مليارات ريال من خلال إعادة تدوير اراض وطرحها في مزادات علنية مما تسبب في تضخم الاسعار . وبين الدكتور القحطاني أن الشرقية في حاجة ملحة لإحداث نقلة تطويرية إسكانية داخل الأحياء ، مشيراً إلى أن 25 بالمائة من الأراضي داخل الأحياء السكنية في مدينة الدمام غير مستثمرة ، وأضاف جميع المراحل السابقة أرهقت القطاع ويتطلع إلى مرحلة جديدة تلبي متطلبات المواطن بالدرجة الأولى .

وأكد أن إرهاب السوق بتدوير الأراضي وبيعها سيساعد على زيادة التضخم وارتفاع الإيجارات الحكومية ، وقال " ان القطاع العقاري ينظر بعين التفاؤل للأنظمة والتشريعات من حيث الرهن العقاري وغيره لتطبيق إستراتيجياته المستقبلية والتي قد أعدتها بعض الشركات ، موضحاً أن القطاع العقاري يشهد العديد من التعقيدات التي تلحق الضرر بالمستهلك النهائي."

يتنقلون في الصحاري بحثاً عن لقمة العيش.. والجنسية

البدون.. حياتهم معلقة حتى إشعار آخر!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/22/article685072.html>

تحقيق- عطاء الله العمراني

أنهت «اللجنة المركزية لمعالجة أوضاع القبائل النازحة» إجراءات منح الجنسية السعودية لعدد من الأفراد «البدون» طبقاً لإجراءات وأنظمة محددة طبقاً للوائح نظام الجنسية، وجار العمل على إنهاء إجراءات العديد من الأسر التي مازالت أوضاعها معلقة، وأخرى لم تنطبق عليها بعض الشروط، حيث استطاعت وزارة الداخلية أن تحقق خطوات جبرية، وغير مسبقة لحل قضية «البدون» مقارنة بدول أخرى لم تستطع إيجاد حلول لها إلى اليوم، حيث تعاملت مع هذا الملف بحس «إنساني»، و«اجتماعي»، و«أمني»، و«حضاري»؛ وتقدير ارتباط بعض أفراد تلك الأسر بأراضي المملكة تاريخياً. ورغم تلك الجهود، إلا أن هناك بعض الأسر لا تزال معاملاتها قيد الانتظار لأسباب مختلفة؛ إما أن تكون متعلقة بأسباب تخص الأسر ذاتها، أو انتظار أوراق «المعرف» على جماعته رسمياً، أو تتعلق بالأنظمة والإجراءات المعتمدة التي تسير عليها اللجنة.. الرياض» التقت بإحدى أسر «البدون» كنموذج لتلك الفئة التي ما زالت تنتظر حلاً لأوضاعها المعلقة. غموض متوارث

في البداية، قال «عويض فنيخير النواصرة» - 49 عاماً - إنه عاش يتيماً بعد وفاة والده في منطقة «بسيطا» الواقعة بين منطقتي «الجوف» و«تبوك»، مبيناً أن جده توفي في منطقة «طبرجل»، وقضى عمره راعياً للإبل ينتقل بها نحو «الربيع» في جميع أوقات السنة، وتزوج ابنة عمه، وأنجب منها أبناءه الذين قلق من مستقبلهم الغامض قائلاً: «لا أدري.. هل سيعيش أبنائي كما عشت أنا، وأبي، وجدي؟». رحلة الغربة

وأوضح «محمد جروح النواصرة» - 60 عاماً - أنه يعيش في «بسيطا» هو وأبواه وأجداده منذ القدم، مشيراً إلى أنهم «بادية» ويتنقلون إلى أماكن الربيع، وأصبحوا يعيشون في تلك الأرض منذ أن تم تقسيم الحدود بين السعودية والأردن، مبيناً أن أكثر من 150 شخصاً في منطقتهم لا يحملون أي إثبات أو هوية وطنية، رغم وجود أقارب لهم يحملون الجنسية السعودية، مرجعاً عدم استخراجهم «الهوية الوطنية» إلى أنهم «بدو رُحل» لا تتجاوز حدود نظرهم إلى أبعد من يومهم الذي يعيشونه، كاشفاً عن أن «قحطاً» قد أصاب باديته في الماضي، اضطر على اثره بعض الأسر الانتقال في الصحراء ودخول حدود الأردن، ولم يتم لهم السماح بالعودة.

الحج ممنوع

وأشار «دبلان الشويكي النواصرة» - 85 عاماً - أن مسؤولي المراكز في المناطق المجاورة يعرفون أوضاعهم جيداً، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لأن يستطيعوا أن يبنوا مساكن تقي أسرهم من لهيب الصيف وبرد الشتاء، ولا يستطيعون أداء مناسك الحج لعدم توفر إثباتات شخصية تمكنهم من استخراج التصاريح المقررة لذلك، فضلاً عن أنهم لا يستطيعون أخذ الصدقات والزكوات التي تمنح للمحتاجين لذات الأسباب.

وكشف «عبدالله سالم النواصرة» عن أن والده كان يعمل رئيساً لدورية أحد مراكز تبوك، وتوفي والده قبل «حرب الخليج» ومنذ ذلك الحين توقف صرف راتب والده؛ بسبب عدم وجود أوراق ثبوتية تكفل له استلامه.

ولفت «سليمان علي النواصرة» - 30 عاماً - أن حلم «التعليم» تبدد لديه بسبب عدم استطاعته الدراسة؛ نظراً لأنه «بدون»، وهو ذات مصير ابنه حيث ظلاً لا يقرآن ولا يكتبان، وليس لهما دخل سوى تربية المواشي ورعايتها، مشيراً إلى أن المستشفيات الحكومية لا تستقبلهم بسبب عدم وجود هوية لديهم.

مقبرة الأجداد

وكشف «خميس حماد النواصرة» أن منطقة قريبة لديهم تسمى «حوصي» يقبرون فيها آباءهم وأجدادهم، موضحاً أن إجراءات دفن موتاهم عندما تحصل وفاة لديهم هو التقديم على أقرب مركز إمارة، ويكتبون لهم ورقة اثبات، ويمضي عليها الشهود، وتوقع من قبل المسؤول، وتكون هذه الورقة هي بمثابة شهادة الوفاة لذوي المتوفى .
صعوبة الزواج

وأوضح «دبلان محمد النواصرة» أن العديد من بناتهم يتخطين الثلاثين عاماً دون أن يتزوجن؛ بسبب أن أغلب شبابهم لا يستطيعون العمل بسبب عدم وجود «الهوية» لديهم، ولا يتزوج إلا من يستطيع أن يكون نفسه بقطيع من الماشية يساعده على العيش الذي يسد رمق جوعه، لافتاً أن طريقة الزواج تتم بأن يذهب والدا العريس إلى كبير عائلتهم المعروف له بالصلاح والنقى، ليقوم بإجراءات زواجهما وفق الشريعة الإسلامية، دون أن يكون هناك مأذون شرعي.

سموم المصانع تدهم عيون الأحساء

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 27 ذي الحجة 1432هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36454.html>

عمر المطيري - جدة

محمد العويس - الأحساء يناشد أهالي مدينة العيون بالأحساء الجهات المعنية بالتدخل لدرء أخطار المدينة الصناعية التي تقع بجوار مزارعهم وتبعد مسافة قريبة نسبياً من الكتلة السكنية وهو ما يجعلهم يتخوفون من مخاطر المصانع المختلفة ومعاناتهم مما تنتجه المصانع وخاصة معدلات التلوث المرتفعة جراء ما تبتثه من سموم تضر بالبيئة المحيطة على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن» فيما يخص عوامل السلامة والحفاظ على البيئة والتي منها تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصحي بأحدث تقنية وهي نظام الأغشية البيولوجية MBR سعة 1500 م³.

ويؤكد الأهالي على أهمية حل المشاكل التي تواجههم بشكل عاجل وخاصة مشكلة التلوث، مشيرين إلى أن المصانع ينتج عنها أدخنة وروائح كيميائية خطيرة بالإضافة إلى المياه المسممة التي يتم تصريفها عبر مصارف تخترق التربة الزراعية القريبة من موقع المدينة الصناعية.

روائح خطيرة

ويشير عبدالعزيز السليم أحد سكان المنطقة حيث يقطن بحي الصراة القريب من المدينة الصناعية إلى معاناة أهالي العيون حيث يعانون من مشكلة الروائح الكريهة الغريبة التي تهب علينا من المصانع وخاصة تلك التي تقوم بتشغيلها في أوقات متأخرة من الليل وهذا الأمر يزعجنا كثيراً ويجبرنا على الخروج من بيوتنا خوفاً على أبنائنا من تلك الأخطار، متمنياً أن تقوم الإدارة بتطبيق الإجراءات والأنظمة الرادعة من خلال إلزام المصانع بتركيب فلاتر تقوم بشفط الروائح ونقلها من مخاطرنا علينا.

ويضيف ناصر الشدي: إن تأثير الروائح المنبعثة من المدينة الصناعية يضطرنا إلى ترك المنطقة والتوجه إلى مواقع نائية خوفاً من الأضرار الصحية المتوقعة التي يمكن أن تلحق بنا وخاصة جراء الأدخنة والأبخرة الكيميائية التي تبعث بروائح كريهة، ونأمل أن يتم اتخاذ إجراءات مناسبة للحد من انتشار تلك الروائح أو يتم نقلها إلى مواقع بعيدة عن الأحياء السكنية حفاظاً على سلامة الجميع.

ويناشد عبدالوهاب الجهات المختصة أن تستجيب لمطالبات الأهالي بالتدخل وإبعاد المصانع التي لها تأثير مباشر يضر بصحة السكان القريبين من الموقع والإبقاء على المصانع الآمنة، وخاصة أن المحافظة مقبلة على تطورات تنموية كبيرة. ويشير أحد ملاك المزارع المجاورة للمدينة الصناعية إلى مخاوف الأهالي من الروائح الناتجة من المدينة الصناعية والسموم التي تحملها والتي قد تؤثر على المحاصيل الزراعية، مطالباً المسؤولين باتخاذ إجراءات جادة تحد من انتشار تلك الروائح.

الأهالي طالبوا كافة الجهات ذات العلاقة بوضع حد لمشكلة تصريف المياه الملوثة الناتجة من المدينة الصناعية والتي أصبحت أحد أهم المشاكل التي نعاني منها دون جدوى، وخاصة أننا لا نعلم ما يمكن أن تسببه من مخاطر بما تحمله من روائح غريبة

مياه ملوثة

وأوضح وليد الشاهين أن الأهالي طالبوا كافة الجهات ذات العلاقة بوضع حد لمشكلة تصريف المياه الملوثة الناتجة من المدينة الصناعية والتي أصبحت أحد أهم المشاكل التي نعاني منها دون جدوى، وخاصة أننا لا نعلم ما يمكن أن تسببه من مخاطر بما تحمله من روائح غريبة وتسبب حساسية جلدية إذا ما لامست الجلد، لافتاً إلى أن الأهالي يطالبون بمشروع

لمعالجة تصريف تلك المياه داخل المدينة الصناعية وليس خارجها وتغطية المصرف وتكوين لجنة متخصصة لإجراء فحوصات مختبرية على تلك المياه.

من جانبه أوضح مدير المدينة الصناعية المهندس إبراهيم البراك أن المدينة تم انشاؤها في عام 1401 هـ حيث كانت تبعد مسافة كيلو متر عن مدينة العيون وأكثر من 25 كيلو مترا عن مدينة الهفوف، بما يعني أنها تأسست خارج نطاق الكتلة السكنية قبل أن تتوسع الأحياء المأهولة بالسكان وتقترب من موقع المدينة الصناعية، موضحاً أنه حول الروائح التي يستنشقها السكان فقد تم إلزام كافة المصانع بالحصول على شهادة بيئية من قبل مصلحة الأرصاد وحماية البيئة حيث تعمل «مدن» على متابعة ورصد أي مصنع يصدر منه روائح كريهة وإلزامه بمعالجة أسباب انتشارها، مشيراً إلى التعاقد مع شركات متخصصة لتطوير شبكات الصرف الصحي والصناعي ومحطات المعالجة، بالإضافة إلى تسيير سيارات مراقبة مزودة بأجهزة حديثة لرصد التلوث، وبخصوص المياه فلا يتم تسريب مياه ملوثة إلى البيئة المحيطة بالمدينة الصناعية بل يتم معالجة مياه الصرف الصناعي وإعادة تدويرها بحيث يعاد استخدامها في الصناعة أو في ري المسطحات الخضراء داخل المدينة الصناعية. لافتاً إلى رفض العديد من المشاريع الجديدة للاشتباه في التزامها بالاشتراطات البيئية، بالإضافة إلى مشاركة الجهات المعنية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وإدارة الدفاع المدني ومصلحة حماية البيئة في مشاريع تحويل المدن الصناعية إلى مدن صديقة للبيئة تحافظ على صحة الإنسان والبيئة وتضمن مستقبل صناعي زاهر للأجيال القادمة.

سمو نائب وزير الخارجية مخاطباً منتدى المستقبل الثامن في الكويت:

خادم الحرمين دشن أكبر مشروع إصلاحي بالمملكة شمل مجالات الحوار والتعليم والقضاء والإسكان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/23/article685471.html>

الكويت - واس

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب وزير الخارجية رئيس وفد المملكة لمنتدى المستقبل الثامن - مجموعة دول الثماني والشرق الاوسط وشمال أفريقيا المنعقد في دولة الكويت أن سعي المملكة العربية السعودية المستمر للتطوير والتحديث وتمسكها بتقاليدها الإسلامية والعربية يعدان عاملين مهمين في تنمية المجتمع السعودي وتلبية تطلعات المواطنين في التحديث والانفتاح وفي نفس الوقت المحافظة على هوية المجتمع وثقافته وكيانه. جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها سموه في المنتدى وتطرق في مستهلها إلى الظروف العالمية وما تمر به المنطقة العربية من تحولات عميقة وقال : "إن الأمر يتطلب وقفه مسؤولة للحفاظ على دول المنطقة ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية".

ومكافحة البطالة والفساد.. ومشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية وفي عضويتها وعضوية مجلس الشورى معبراً سموه عن حزن وأسى المملكة لسقوط الكثير من الضحايا المدنيين في هذه الأحداث، وقد دعت المملكة إلى تغليب صوت العقل والحكمة في معالجة الأزمات التي نشأت عن هذه التحولات. وقال سمو الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبد العزيز : "إننا نتطلع إلى أن ينطلق أي تطوير أو تحديث لمجتمعنا من قيمنا وتقاليدنا ومسؤوليتنا تجاه مصلحة دولنا ومواطنينا وأن سعي المملكة العربية السعودية المستمر للتطوير والتحديث وتمسكها بتقاليدها العربية والإسلامية يعدان عاملين مهمين في تنمية المجتمع السعودي وتلبية تطلعات المواطنين في التحديث والانفتاح وفي نفس الوقت المحافظة على هوية المجتمع وثقافته وكيانه".

سعي المملكة المستمر للتطوير والتحديث وتمسكها بتقاليدها الإسلامية والعربية عاملان مهمان في تنمية المجتمع السعودي

حيث استشرّف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - هذه التحديات ، فدشن أكبر مشروع إصلاحي بالمملكة شمل مجالات الحوار والتعليم والقضاء والإسكان ومكافحة البطالة والفساد وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى وتشكيل مجالس المناطق وعقد دورتين للانتخابات البلدية وصولاً إلى القرارات التاريخية بمشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية وفي عضويتها وعضوية مجلس الشورى .

ما يحدث بالمنطقة يتطلب وقفه مسؤولة للحفاظ على دولها ووحدة أراضيها. والمملكة تدعو إلى تغليب صوت العقل والحكمة في معالجة الأزمات

كما نوه سمو نائب وزير الخارجية بمبادرات خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - الصادقة لتبني الحوار ونشر ثقافة السلام والتسامح التي أسفرت تلك الجهود إلى توقيع اتفاقية مع الأمم المتحدة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة

الأمم المتحدة لتعزيز دورها ولجانها المعنية في مكافحة الإرهاب ، وقد التزمت المملكة في دعم ميزانية المركز بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي ، كما وقعت المملكة مؤخرا مع كل من النمسا وأسبانيا اتفاقية لإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والحضارات.



18 ألف شكوى ضد الصحة.. والمرأة الأكثر تضررا

الدخيل: أكثر من 80% من الشكاوى تعالج بالشرح والاعتذار

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=76867&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 2011-11-23 12:38 AM

أكد المشرف العام على الإدارة العامة لبرنامج علاقات وحقوق المرضى بوزارة الصحة الدكتور عبدالعزيز الدخيل، أن إدارته تلقت خلال العام الماضي 18416 شكوى عالجتها 83% منها، فيما بلغ عدد شكاوى واقتراحات "الخط الساخن الهاتفية والاتصال المباشر وغير الفاكس" 3755 شكوى أي بمعدل 139 شكوى شهرية، في حين بلغت الشكاوى الإعلامية نحو 755 بمعدل 37 شكوى شهرية، إلى جانب 650 رسالة شكوى لـ "صوت المواطن" بمعدل 27 رسالة شهريا، وتعتبر النساء الأكثر شكوى بنسبة 62%.

وأوضح الدخيل إلى "الوطن" أن الدراسات العالمية تصنف 2.3% من الشكاوى في خانة "الجسيمة" تهتم بها بشكل رئيس إدارة المتابعة بالوزارة" وأن أكثر من 70% من الشكاوى تندرج في خانة مشكلة التواصل، مشيرا إلى أن مهام علاقات المرضى تؤكد ضرورة التركيز على تدريب الفريق الصحي على مهارات التواصل وحقوق المرضى، إضافة إلى ضرورة تخصيص إدارة أو جهة واحدة يتعامل معها المرضى تهتم بشكاواهم وحقوقهم، ونشر ثقافة حقوق المرضى بين طرفي الخدمة واستطلاع آرائهم ومدى رضاهم عن الخدمات الصحية.

وقال "الهدف الاستراتيجي للبرنامج توفير الظروف المناسبة في البيئة المحيطة بالمريض لتعزيز الألفة بينه وبين العاملين في المنشآت الصحية والوقوف على حاجاتهم وآرائهم في الخدمات الصحية المقدمة لهم"، لافتا إلى أن رسالة البرنامج تحقيق أعلى مستويات الأداء من خلال وحدات إدارية فعالة، وكوادر مؤمنة بتأدية حقوق المرضى وفق أنظمة وإجراءات تسعى لتقديم خدمة سليمة تراعي مفاهيم وقيم المجتمع.

وأكد أن الإحصائيات العالمية تشير إلى أن الشكاوى تشكل 2 بالألف من مجموع زيارات المرضى للمنشآت الصحية، فيما تشير الدراسات المحلية والعالمية إلى أن التطور الثقافي والطبي للمجتمعات أدى إلى زيادة أعداد الشكاوى.

وعن أسباب الشكاوى، قال الدخيل: تؤكد الدراسات العالمية أن 75-88% من الشكاوى تعالج بالإرضاء "الشرح، الاعتذار" وأن 18% منها ناجمة عن نقص التدريب "الكفاءة، التعامل" من مقدمي الخدمة، وأن 1.7% من الشكاوى تحتاج إلى إجراءات قانونية، حيث اعتبر اختلاف اللغة أحد عوامل الشكاوى الهامة لتأثيره على عامل التواصل. وأوضح أن 22.9% من الشكاوى تخص الرعاية عُولجت منها بالشرح والاعتذار ما نسبته 78.4%، وأن 26% من المشاكل قضايا تواصل عُولجت منها بالشرح والاعتذار ما نسبته 98.3%، فيما تعتبر 49.8% من المشاكل تتعلق بالتنظيم عُولجت منها بالشرح والاعتذار ما نسبته 80.2%، إضافة إلى أن 1.3% تعد مشاكل أخرى متفرقة، ويستنتج من ذلك أن 83.9% من جميع الشكاوى تحل بالشرح والاعتذار.

وعن إنشاء إدارة لحقوق المرضى، أوضح الدخيل أن الإدارة تعتبر درعا وقائية من المشاكل لطرفي الخدمة يستطيع فيه كلا الطرفين معرفة حدوده وواجباته مما يساهم في تخفيف الشكاوى ورفع مستوى الرضى عن الخدمة، مشيرا إلى أن هناك وثيقة لحقوق المرضى تشمل الحق في الحصول على الرعاية، والتمتع بالخصوصية والسرية، والحماية والسلامة، وكذلك الاحترام والتقدير، ومعرفة حقوقهم ومسؤولياتهم والمشاركة بالخطة العلاجية، ورفض العلاج والمشاركة في

برامج البحث والدراسة، وكذلك حقوق المرضى بالشكاوى والاقتراحات، إضافة إلى وضوح وشمولية نماذج الإقرار .
وأردف أن الوثيقة شملت حقوق الطفل المريض والمريض المسن، والمريض النفسي، والمرضى ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرافقين، والزوار.



استعرض حلولا لتقاطعات الطرق

أمير المدينة المنورة يوجه بإغلاق المدارس التي لا تتوافر فيها اشتراطات السلامة

المصدر: جريدة الندوة الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111123118311&display=1>

المدينة المنورة : الندوة

وجه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة بتشكيل لجنة من الدفاع المدني وإدارة التربية والتعليم والجهات المعنية للوقوف على جميع المدارس في منطقة المدينة الحكومية منها والأهلية لضمان توافر وسائل السلامة في كافة المدارس الحكومية والأهلية ومتابعة تطبيق خطط الإخلاء في مدارس المنطقة في حالة حدوث أي طارئ - لا قدر الله -.

ووجه سموه بتطبيق معايير واشتراطات السلامة بشكل صارم وإغلاق المدارس التي لا تتوافر فيها اشتراطات السلامة وإيجاد بديل مناسب لها ورفع لسموه بتقرير عاجل عن أعمال هذه اللجنة وما توصل إليه. يأتي ذلك حرصاً من سمو أمير منطقة المدينة المنورة على سلامة أبنائه الطلاب وبناته الطالبات وتوفير بيئة تعليمية آمنة خالية من المخاطر التي قد تهدد سلامتهم أو تؤثر على تحصيلهم الدراسي.

من جهة أخرى شدد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة رئيس مجلس المنطقة على ضرورة المتابعة الدقيقة لانجاز المشاريع وفق الجداول الزمنية المعدة لها وبأن مجلس المنطقة سيواصل عمله في مناقشة كافة احتياجات المنطقة لخدمة الصالح العام مع ضرورة استمرار الجهود في إطار منظومة عمل متكاملة لتحقيق الأهداف المنشودة بإذن الله مؤكداً سموه أن متابعة المشاريع اختصاص أصيل لمجلس المنطقة وضرورة القيام بذلك بالشكل الذي يحقق المصلحة العامة ويضمن استفادة المنطقة مما خصص لها من مشاريع في إطار زمني محدد.

جاء ذلك خلال ترؤسه أمس بمقر المجلس الجلسة الأولى لمجلس المنطقة في دورته الرابعة لعام 1432- 1433 هـ. وفي بداية الجلسة رفع سمو أمير منطقة المدينة المنورة باسمه ونيابة عن أعضاء مجلس المنطقة وأهالي المدينة المنورة أسمى آيات التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله بمناسبة نجاح أعمال موسم حج هذا العام 1432 هـ الذي يعكس اهتمام ولاة الأمر بما يخدم حجاج بيت الله الحرام وزوار مسجد نبيه صلى الله عليه وسلم . عقب ذلك انتقل المجلس لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعماله حيث خصصت هذه الجلسة لاستعراض توصيات محضر اجتماع لجنة المرافق والخدمات العامة بالمجلس الثالث والعشرين المتضمن العديد من الخدمات المطلوبة بالمنطقة والمحافظات والقرى التابعة لها من خدمات الطرق والكهرباء والمياه. ومن أبرز الموضوعات التي طرحتها اللجنة ما يتعلق بالدراسة التي تخص التقاطعات المقترحة على طريق أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) مع طريق الأمير نايف وكذلك تقاطع طريق الأمير سلطان مع طريق الهجرة والخيارات التي توصلت إليها اللجنة التي أمر بتشكيلها سمو أمير المنطقة للبحث في أفضل السبل لتحقيق الانسيابية اللازمة على تلك

الطرق. فيما استقبل أمير منطقة المدينة المنورة بمكتبه في الإمارة امس معالي الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية المهندس عبدالعزيز بن محمد الحقييل والوفد المرافق له.

وثنى سموه الدور التنموي المهم المأمول من مشاريع سكك الحديد في المملكة ومنها مشروع قطار الحرمين الذي يربط المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة الذي يعكس اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - بتطوير قطاع النقل بمختلف وسائله.

وأوضح المهندس الحقييل من جانبه ، أن الوفد اطلع سمو أمير منطقة المدينة المنورة على تقارير سير العمل في مشروع قطار الحرمين الشريفين ، معبرا عن شكره لسمو أمير المنطقة ولقطاعات المنطقة ذات العلاقة التي أسهمت في استكمال مراحل تنفيذ المشروع وتوفير التسهيلات المطلوبة لانجازه على درجة عالية من الجودة وفق أعلى المواصفات التشغيلية



عائلة بنت عبدالله تدشن حملة العنف الأسري

المصدر: جريدة الندوة الاربعاء 27 ذي الحجة 1432هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111123118319&display=1>

الرياض : الندوة

تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بمركز التنمية الاجتماعية يوم الأحد القادم حفل تدشين حملة (العنف الأسري) والمعرض المصاحب للحملة وذلك بمقر مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بحي المربع في مدينة بالرياض برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عائدة بنت عبدالله بن عبدالعزيز.

ويشمل الحفل عدة مشاركات وعرض الكتروني يتضمن تقريراً عن حملة العنف الأسري وتكريم الجهات والمؤسسات المشاركة وافتتاح المعرض المصاحب.

ويشارك في حملة (العنف الأسري) بالإضافة لمركز التنمية الاجتماعية عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية.

وتستهدف الحملة التي تستمر لمدة شهر التصدي لظاهرة العنف الأسري بتقديم عدد من الندوات وورش العمل لعدد من أسر المجتمع المحلي وقد تم تحديد حي العريجات غرب الرياض، وحي الفيصلية جنوب شرق الرياض كمرحلة أولى.

تجدر الإشارة إلى أن كافة المحاضرات وورش العمل تم تحديد مقر إقامتها في كلاً من مركز توافق بالعريجات، ومركز الفيصلية، بالإضافة لاستهداف إحدى المدارس الثانوية للبنات بحي العريجات لإقامة محاضرة توعوية بها.

طول التقاضي يحول أرملة مواطن من النعيم إلى الخدمة في المنازل

الشيخ القني: 26 قاضيا لـ 4 ملايين نسمة في جدة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=76869&CategoryID=3

جدة: نسرين نجم الدين 2011-11-23 12:40 AM

ثلاث سنوات تبدلت فيها حال (ع.س) من الرفاهية والنعيم كزوجة لمواطن ثري إلى الحاجة والعمل في الطبخ للأسر وتجميل السيدات في منازلهن لتحصل على قوت يومها . وبدأت مأساة (ع.س) بعد وفاة زوجها وعلمها بإسقاط شقيقه لاسمها من صك الوراثة بزعم أنها مطلقة قبل وفاة أخيه على غير الواقع، لتبدأ رحلة العذاب بين قاعات المحاكم طيلة السنوات الثلاثة الماضية، ورغم حصولها على حكم صادقت عليه محكمة التمييز بأحقيتها في ميراث زوجها، إلا أنها لم تستطع حتى الآن الحصول على نصيبها من الإرث نتيجة طول إجراءات التقاضي، ولتستمر مأساتها المادية حتى تصل إلى تهديدها بالطرد من السكن نتيجة عجزها عن دفع الإيجار، مع تجميد جميع ممتلكات زوجها وأرصده في البنوك إلى أن يتم البت في القضية من قبل القضاء .

وقالت (ع.س) التي تحمل إقامة مدون بها "زوجة مواطن" لـ (الوطن): إن مشكلتها بدأت قبل 3 سنوات عقب وفاة زوجها، حيث سقط فجأة خلال زيارته للصيدلية الملاصقة للمنزل، وهرعت إليه هي وأخوها غير الشقيق الذي حضر بالصدفة لزيارتهم، ونقلاه إلى المستشفى إلا أنه أسلم روحه لبارئها في اللحظة التي حضر أهلها بمن فيهم أخوه. وتابعت: أثناء انتقال جميع أفراد العائلة للمدينة المنورة لدفن المتوفي تمكن أخوه أثناء العزاء من الاستحواذ على جميع مستلزمات المتوفي والأوراق الرسمية الموجودة في المنزل من عقود عقارات وسندات بقيمة خمسة ملايين ريال، وتقدمت بدعوى جنائية ضده ذكرت فيها ما حدث وطالبته برد الأوراق، إلا أنه رد باستخراج صك إرث أسقط فيه ذكرها ضمن الورثة، حيث قال للقاضي إنني مطلقة من أخيه، فتوجهت للقاضي وقدمت إثباتاتي. وبعد الاطلاع على الأوراق أصدر القاضي حكمه وجاء في منطوقه (عدلت عن حكمي السابق في حصر ورثة المتوفي (ح.ر) حيث إن حكمي السابق كان بناء على شهادة المذكور وحكمت بانحصار ورثة المتوفي المذكور بعد وفاته في ورثته المذكورين بعاليه وفي زوجته (ع.س)، وصادقت محكمة التمييز على الحكم بعد قرابة العام.

وأضافت: تقدمت بدعوى ثانية طالبت فيها بالزام خصمي بنصبي من الإرث وقدره 625 ألف ريال، ثم ثالثة طالبت فيها بتعويض عما أصابني من الأذى من إدعائه بأني مطلقة، وتعويضي عن ماطلاته في المحاكم الجزئية، إلا أن الجلسات القضائية المتباعدة في مواعيدها كان ينقصها دوماً عدم حضور الخصم أو اعتذاره أو حضور وكيله، ليدفع بالقضية إلى جلسة أخرى، لحين حضور الخصم، وذلك في الوقت الذي اتخذت فيه المحكمة عدة إجراءات تحاول فيها إجبار الخصم على الحضور، كإصدار عدة أوامر ضبط أو منع من السفر أو إيقاف خدمات.

وقالت أرملة المواطن إثر خروجها أمس من الجلسة القضائية التي عقدتها المحكمة الجزئية بجدة لاستلام ردها على خصمها، إن المحكمة قررت تحديد موعد جلسة جديد لإصدار الحكم النهائي ولكن بعد أربعة أشهر. وأشارت إلى أنها تعاني حياة قاسية بعد أن كانت منعمة لدى زوجها الثري، وعملت خلال ثلاث سنوات قضتها بلا معيل بعد وفاته، في الطبخ للأسر وفي تجميل الشعر، ولدى كل سيدة تحتاج خدمه، وفي نفس الوقت نفسها كانت تكافح لاسترجاع حقوقها، وأنها الآن تبحث عن فاعل خير يسدد إيجار البيت الذي يستلزم ثلاثة آلاف ريال كل أربعة أشهر قبل أن يلقي بها في الشارع .

ومن جهته أكد رئيس المحكمة العامة بجدة الشيخ إبراهيم القني إن الشرع لا يفرق بين المتقاضين، حتى إن كان الخصم أرملة أو مطلقة أو غيره، كل يأخذ حقه سواء المدعي أو المدعى عليه، وأوضح أن طول الفترة الزمنية التي يستلزمها إصدار الأحكام تختلف بحسب طبيعة القضايا وملابساتها وحيثياتها، كما أن نقص أعداد القضاة سبب رئيسي في طول فترة التقاضي، فمدينة كجدة مثلاً بها ما يقارب 4 ملايين نسمة، فيما يبلغ عدد القضاة 26 قاضياً. وأضاف الشيخ القني أنه لا شك أن هناك تأخيراً يحدث أحياناً في التقاضي، إلا أننا نود إنهاء القضايا والبت فيها بأسرع وقت ممكن سواء للأرامل والمطلقات أو غيرهن، ولكن مع دخول الحاسب الآلي تحسنت مواعيد الجلسات القضائية، ومصيرها إلى تحسن أفضل مع الوقت



أهالي أحد رفيدة يطالبون بالتحقيق في طريق الفرعين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ذي الحجة 1432هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111123/Con20111123458205.htm>

خالد آل مريح - أحد رفيدة

طالب أهالي محافظة أحد رفيدة في منطقة عسير بتشكيل لجنة عاجلة من أمانة المنطقة للوقوف ميدانياً على الطريق الجديد الذي يربط مركز الفرعين ومحافظة أحد رفيدة، ورصد الإهمال عن كثب، نتيجة عدم تنفيذ مشروع الطريق على الوجه الصحيح والخطر القاتل الذي ذهب من خلاله عدداً من الضحايا الأبرياء، كان آخرهم وفاة شاب الأسبوع الماضي نتيجة انقلاب مركبته لانعدام وسائل السلامة والحواجز الخرسانية وغيوب القطط وتخطيط الطريق، إضافة إلى نصب أعمدة إنارة على جزء منه وترك بقية الطريق منذ قرابة العام، ولم تتم إنارة ما تم نصبه.

وقال محيي بن صوفان وسعيد العبيدي وفهد البشري استبشرنا خيراً مع بداية تنفيذ هذا المشروع الذي يختصر المسافات من مواقع عدة جنوبي محافظة أحد رفيدة وشرقها، لكن حال الطريق مخجلة ومحرنة، وكل اللوم ينصب على بلدية المحافظة التي لم تحرك ساكناً، على الرغم من أن مشروع الطريق حديث وصرف عليه ملايين الريالات سواء في شق الطريق الذي تم تنفيذه عبر عدد من الجبال أو ملحقاته الذي لم يتم تنفيذه على الوجه المطلوب. وأضافوا يوجد جزء من سفلتة الطريق قد تغير إلى كميات من الخرسانة نتيجة رداءة السفلتة وغياب رقابة الجهة المختصة، مؤكدين على خطورة الطريق في وضعه الحالي، الأمر الذي يحتم على المسؤولين التحرك والعمل من أجل إنهاء المشروع وفق ما خطط له، على أن تتوفر فيه عناصر السلامة المرورية.

وقال سعيد بن ناصر رغم أن الهدف من المشروع اختصار الوقت والمسافة بين القرى، إلا أن الوضع أصبح أكثر خطورة بسبب الحوادث التي يروح ضحيتها أبرياء، خصوصاً في فترات الليل، حيث تغيب الوسائل الإرشادية والسلامة، وهذا الأمر دون تحرك الجهات ذات العلاقة ومعالجة الوضع.

من جهته، قال رئيس المجلس البلدي في محافظة أحد رفيدة سعد آل دابل إن هناك زيارة ميدانية قريبة للطريق وسوف يتم العمل على معالجة جميع سلبياته.

العمل: أوقفنا مستحقات المؤسسة الرافضة إعطاء عمالها رواتبهم

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331852>

الرياض - «الحياة»

كشف المدير العام لإدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة العمل والمتحدث الرسمي لها خطاب العنزي أن الوزارة أخذت تعهداً على مالك مؤسسة متخصصة في المقاولات رفض تسليم 1200 وافد رواتبهم بإعطائهم أجورهم خلال 10 أيام في وقت سابق، لكنه لم يلتزم بذلك وأحيلت القضية إلى اللجنة المحلية لتسوية الأجور للحجز على مستحقات الشركة لدى رئاسة الحرس الوطني، ووزارة المياه والكهرباء.

وأضاف في تعقيب على ما نشرته «الحياة» والزميل الكاتب عبدالعزيز السويد عن رفض مالك مؤسسة منح 1200 وافد رواتبهم طوال ثمانية أشهر، أن وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه وجه خطابات في 18-11-1432 هـ إلى تلك الجهتين الرسميتين، وطلب منهما تحويل مستحقات الشركة لديهما إلى اللجنة المحلية لتسوية الأجور في منطقة الرياض، لتصرف مستحقات العاملين منها، لافتاً إلى أن الوزارة أوقفت الحاسب الآلي عن الشركة في 7-3-1432 هـ، لعدم تجاوبها في حل القضية.

وذكر أنه إذا ثبت لدى الوزارة تأخر صرف الرواتب لمدة ثلاثة أشهر تسمح بنقل خدمة العمالة لمصلحة صاحب عمل جديد دون موافقة صاحب العمل الأول، ومن دون إسقاط حقوق العمالة التي يمكنها متابعة دعاها لدى الجهات المختصة للحصول على هذه المستحقات.

وأكد أن الوزارة تتابع القضية منذ بدايتها ولم تقف موقف المتفرج منها، من أجل إعطاء كل ذي حق حقه، إذ زار مكتب العمل في منطقة الرياض المؤسسة المشكو في حقها، وطلب فريق التفتيش منها تقديم مسيرات الرواتب لجميع العاملين، وأخذ إقرار من المفوض باسم الشركة بتقديم مسيرات الرواتب المتأخرة، وتبين أن الشركة قامت بصرف رواتب شهرين لعدد من العمال الوافدين، أما بالنسبة إلى السعوديين فلم يقدم ما يثبت صرف رواتبهم. ولفت إلى أن الوزارة تعمل على تطوير نظام إلكتروني متطور لحماية الأجور، ومتابعة ورصد عملية حصول العمال الوافدين على أجورهم الشهرية عبر البنوك الرسمية.

وكانت «الحياة» نشرت أول من أمس (الإثنين) عن تدخل جهات حكومية عدة في قضية تضرر نحو 1200 وافد، تجاهل كفيلهم منحهم رواتبهم لثمانية أشهر، وعدم ترجيلهم إلى بلدانهم، وانتهاء الأوراق الثبوتية الخاصة بهم، واتخذوا من مجمع سكني في الرياض وفره لهم كفيلهم مقراً لهم. وأوضح المتحدث باسم شرطة الرياض العقيد ناصر القحطاني لـ«الحياة» أن المسؤولية في هذه القضية ليست على الشرطة فقط، إذ إن الحل يحتاج قليلاً من الوقت حتى تتضح الصورة، لافتاً إلى أن مشكلتهم عادية وعابرة وموجودة في بلد به ملايين العمال، «فلا بد أن تكون هناك مؤسسات لا تقي بحقوق موظفيها».



قدم التعازي لذوي المعلمين المتوفيتين وزير التربية يتعهد بمحاسبة المقصرين في حادثة جدة وإعلان النتائج بشفافية

المصدر: جريدة الندوة الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م
<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111123118317&display=1>

الرياض : الندوة

قدم صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم أحر التعازي والمواساة لذوي المعلمتين المتوفيتين ريم النهاري وغدير كتوعة ، اللتين وافاهما الأجل في حريق مدرسة براعم الوطن الأهلية بمحافظة جدة قبل أيام ، موضحاً أنهما قدمتا روحيهما في سبيل إنقاذ طالباتهما ، وسأل الله العلي القدير أن يتغمدهما بواسع رحمته وأن يلهم أهلهم الصبر والسلوان ، وتمنى لمن أصيب في هذا الحادث الشفاء العاجل.

وقال سموه (أعلم أن الحدث كبير والفاجعة مؤلمة وأن أرواح الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات أغلى وأنفس ، وإنني ومن موقع المسؤولية الملقاة على عاتقي أتعهد أمام الجميع بأن ينال المقصر جزاءه تجاه هذه الحادثة ، وسأعلن بكل شفافية ما تتوصل إليه اللجان المختصة والجهات المعنية من نتائج ، وسنتخذ الإجراءات التي تحقق السلامة بإذن الله وتردع كل من يتهاون في أداء دوره ، وإننا بمقابل الصلاحيات التي تمنح لأي مسئول ستكون لنا أيضا ما يوازيها من المسائلة التي تفي بمتطلبات أداء الأمانة).

جاء ذلك أثناء رعاية سموه حفل تكريم المتقاعدين والمتقاعدات من منسوبي وزارة التربية والتعليم ، امس ، وبين سموه في كلمة ألقاها في هذه المناسبة أن هؤلاء المتقاعدين عملوا بكل إخلاص وأمانة على تربية وتعليم أجيال المستقبل وتسليحهم بالمعرفة وتوجيههم لمصادر الفكر والثقافة ليكونوا أساسا لحياة ناجحة.

وخاطب المتقاعدين قائلاً : لقد حملتم أمانة عظيمة في تنشئة الأجيال حملة لواء هذا الدين العظيم ، وصناع حضارة الوطن وحماته ، لأن المسؤولية تجاههم لا يوازيها من حيث الأهمية أي شيء آخر ، والتي من أركانها التعلم الذي رفعت شأنه الشريعة الإسلامية فكانت أولى الآيات التي تلقاها معلم البشرية محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام عن ربه (اقرأ باسم ربك الذي خلق).

وأضاف : إنكم تبدؤون اليوم مرحلة جديدة في حياتكم والمتأمل في سير كثير من العظماء والمبرزين والناجحين يجد أن التقاعد لم يعيقهم عن مهام أعمق وأكثر أهمية وفائدة لهم ولأوطانهم بل كان فرصة مشرفة أضاعت لهم دروبا أوسع فالخطط الجيد والأهداف المناسبة يمكن أن يبدأ الإنسان من حيث انتهت خبراته العملية فيستثمر فكره وخبرته وطاقته لتعمير طريق جديد مليء بالإنجازات.

وتمنى لهم التوفيق في مستقبل أيامهم ودعاهم إلى بداية حياة جديدة ملؤها العطاء مؤكداً ترحيب الوزارة الدائم بهم ، ويتواصلهم المستمر فيما يخدم أهداف الوطن العليا.

وقد ألقى الدكتور ناصر الموسى كلمة المتقاعدين اشتملت على قصيدة تطرقت لحياة الموظف بعد التقاعد ، وفي كلمة المتقاعدات التي ألقته بالنبابة عنهن الدكتورة فائزة أخضر مديرة عامة التقييم الشامل سابقاً أشارت فيها إلى أن هذا التكريم يعني الكثير لهن ويخلد ذكرى جميلة لتتويج صفحات من الجهد المخلص البناء.

كما ألقت مديرة عامة الإشراف التربوي هيا السمهري قصيدة تناولت فيها جهود المتقاعدين والمتقاعدات. بعد ذلك قام سمو وزير التربية والتعليم بتوزيع دروع وهدايا التكريم على المتقاعدين فيما قامت معالي نائبة وزير التربية والتعليم لتعليم البنات نورة الفايز بتسليم المتقاعدات الدروع والهدايا. حضر حفل التكريم نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن معمر ومعالي نائب الوزير لتعليم البنين الدكتور خالد السبتي وعدد من المسؤولين.



استمرار سلسلة النكبات على الطرقات

وفاة ثلاث جامعات وجرح 10 فى حادث مرور بجازان

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36494.html>

علي ضباح - جازان 23/11/2011 - 01:06:00

لقي أربعة اشخاص مصرعهم من بينهم ثلاث طالبات جامعات وجرح 10 آخرين اليوم الثلاثاء بالإضافة في حادث مرور على طريق بيش من كلية صبيا بمحافظة جازان جنوب المملكة . وأوضح الناطق الإعلامي لإدارة الشؤون الصحية بمنطقة جازان جبريل بن يحيى القبي إلى أنه وقع حادث لسيارة تقل طالبات وكان العدد الإجمالي 14 حالة منها 4 حالات متوفية 3 طالبات والسائق، وأشار إلى أنه قد نقلت 5 حالات إلى مستشفى الدرب منها 3 حالات متوفية طالبتين والسائق بينما تم تنويم حالتين بالمستشفى، كما تم نقل 9 حالات إلى مستشفى بيش العام منها حالة واحدة متوفية، وأضاف إلى أنه لا تزال 6 حالات تحت التنويم بمستشفى بيش العام بينما نقلت حالتين لمستشفى الملك فهد المركزي من مستشفى بيش حيث أن الحالتين التي تم نقلهما حالتها حرجة.

وأوضح مشرف العلاقات العامة والإعلام بجامعة جازان الدكتور حسين دغريري أن نقل هؤلاء الطالبات هو عن طريق نقل خاص يقوم بنقلهن ولا علاقة للجامعة به، والعلاقات العامة بالجامعة ستتواصل مع جميع أهالي الطالبات المتوفيات والمصابيات للجزاء ولزيارة المصابيات،

من جهته أوضح الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني النقيب يحيى القحطاني أن فرق الدفاع المدني بمحافظة بيش والدرب تلقت بلاغاً للمساهمة في نقل الحالات من موقع الحادثة وتم الانتقال لموقع الحادثة والمساهمة في نقل الحالات إلى مستشفى الدرب وبيش.

وأضاف الناطق الإعلامي لإدارة المرور بمنطقة جازان النقيب فواز بن يحيى الشريف أن حادثاً مرورياً وقع بين سيارتين "هايلوكس" و"مايكروباص" ينقل طالبات في الساعة 3:45 عصراً على طريق بيش الدرب، مضيفاً إلى أن الباص كان ينقل 13 طالبة بالإضافة إلى السائق والهايلوكس بقيادة سائقها ولا يرافقه أحد حيث أن التصادم كان من الخلف ونتج عن الحادث وفاة قائد الباص مع 3 طالبات وإصابة 10 طالبات وتلفيات بالمركبة.

يشار إلى أن الطالبات هن 1- سجي علي حسين البالغة من العمر 20 سنة وهي متوفية 2- فاطمة جابر القحطاني والبالغة من العمر 20 سنة وهي مصابة 3- شريفة حسن أبو قرن والبالغة من العمر 21 سنة وهي مصابة 4- شقراء أحمد بكيري والبالغة من العمر 22 وهي مصابة 5- انتصار معير القاضي والبالغة من العمر 18 وهي مصابة 6- عهود علي خليفة والبالغة من العمر 20 سنة وهي مصابة 7- نالة عبده عسيري والبالغة من العمر 23 وهي مصابة 8- مشاعل علي الدربي والبالغة من العمر 20 وهي مصابة 9- نور علي مغفوري والبالغة من العمر 20 سنة وهي مصابة 10- شريفة محمد الفاضلي والبالغة من العمر 22 هي مصابة 11- صالحة أحمد مرياحي والبالغة من العمر 21 وهي مصابة 12- هيفاء أحمد سيف والبالغة من العمر 20 وهي متوفية 13- هتون أحمد بلح والبالغة من العمر 22 وهي متوفية 14- سائق الباص حسن يحيى حكيم يبلغ من العمر 60 وهو متوفى.

مسؤول سابق بالأرصاد: الفساد والجهل يهددان بكارثة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 27 ذي الحجة 1432هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36448.html>

قلل وكيل الأرصاد وحماية البيئة سابقا الدكتور احمد عاشور من الأضرار البيئية الناتجة عن عوادم المعدات القديمة التي يتم استخدامها في تنفيذ المشاريع داخل المدن باعتبار أن هذه المشاكل البيئية الناتجة عن المعدات مؤقتة ويتم التغاضي عنها حتى وان كانت تسبب التلوث بسبب العوادم الصادرة منها وما تثيره من خروج للحشرات والبكتيريا داخل الأحياء السكنية التي ينفذ فيها المشاريع وخاصة مشاريع تصريف الأمطار والسيول بجدة.

وكشف أن الأرصاد وحماية البيئة تواجه مشكلة أخرى كبيرة وهي عدم التنسيق معها من قبل الوزارات والإدارات الحكومية والمشاريع الصناعية حيث إن أغلب هذه المشاريع يتم تنفيذها ارتجاليا بدون النظر لما يمكن ان تسببه من تلوث بيئي.. وقال: «تم الاعتراض في السابق على إنشاء محطة الصرف الصحي في مطار الملك عبدالعزيز ولم يتم أي تجاوب مع الأرصاد وحماية البيئة وبعد ذلك اكتشفنا أن وجودها مضر وتم نقلها بعد أن تكلف إنشاؤها أكثر من 50 مليون ريال». «تم الاعتراض في السابق على إنشاء محطة الصرف الصحي في مطار الملك عبدالعزيز ولم يتم أي تجاوب مع الأرصاد وحماية البيئة وبعد ذلك اكتشفنا أن وجودها مضر وتم نقلها بعد أن تكلف إنشاؤها أكثر من 50 مليون ريال».

وأكد أن الأرصاد وحماية البيئة كان لها انجازات في نقل مصانع الخرسانة الإسمنتية من بعض الأحياء بجدة لكن هناك العديد من العوامل البيئية التي تشكل خطورة على صحة الناس ما زالت قائمة. وكشف عاشور أن الإصلاح البيئي لا يتم بالشكل المطلوب رغم الاعتمادات المالية التي تصرفها الدولة ومع ذلك لا نجد انجازات تعادل ما تنفقه الدولة من ميزانيات لذلك ويعود ذلك لعدم التنسيق للمشاريع مع الأرصاد وحماية البيئة من قبل الجهات الرسمية وقلة الخبرة والإدارة والفساد الذي لا يخفى على أحد.

وقال إنه في حالة حزن واندحاش عندما طلب منه الحضور والمشاركة في مناسبة واحتفالية كبيرة يوم السبت المقبل بحضور وزير المياه تتعلق بأول توصيلة صرف صحي للمنزل بجدة. مشيرا الى أن مدينة مثل جدة كان من الواجب أن تتوفر فيها شبكة الصرف الصحي من سنوات طويلة.

الرياض: القبض على جناة اعتدوا على أعضاء الأمر بالمعروف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/331854>

الرياض - «الحياة»

أكد مصدر في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حدوث اعتداء من متهمين ضد رجال الهيئة في حي العود عند ضبطهم، مبيناً أن «الاعتداء حصل خارج المركز في موقع الضبط، وقبض على الجناة بمشاركة الأجهزة الأمنية»، مشيراً إلى أنهم «أحيلوا إلى الجهة المختصة، والأعضاء بصحة ويتمثلون للشفاء، وخرجوا من المستشفى». وقال المصدر، طبقاً لبيان حصلت «الحياة» عليه، إن «ما يتعرض له رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من الاعتداءات يتعرض لها جميع رجال الضبط الذين يقوم عملهم على مواجهة وضبط الجرائم التي تستهدف مجتمعنا وأبناءه في مجال السحر والشعوذة والمؤثرات العقلية والفساد»، مبيناً أنهم «يحظون برعاية ومساندة ولاية الأمر، ولهم جميع الضمانات النظامية لرجال الضبط»، مضيفاً: «إن وقوع حوادث مؤسفة لبعض أعضاء الهيئة مما يؤلم، واتخذت الرئاسة إجراءات تجاهها بتوجيه من الرئيس العام، وسينال الجناة جزاءهم العادل»، مستدركاً «مع كونها حالات قليلة مقارنة بحجم أعمال الجهاز فهي تحظى بالاهتمام وتتم معالجتها».

وأشار المصدر إلى أن «أعضاء الهيئة مؤهلون ومحتسبون وما يقع من ضرر فلن يهمل لكنه يهون في سبيل حماية بلادنا»، مثنياً «الاهتمام بمنسوبي الهيئة ومشاركتنا المواساة في فقيدنا الشيخ علي الأحمري بأبها ونقدر الأداء الحيادي والتعاطف من كتابنا الذين كان لهم موقف في الدفاع عن مهمة رجال الهيئة النبيلة وما يلاقونه في مواجهة أهل الشر.»

حقوق المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111123/Con20111123458256.htm>

جميل أن تعتمد وزارة الصحة فتؤكد على اهتمامها بحقوق المرضى، وأن تترجم هذا الاهتمام بتغيير مسمى إدارة علاقات المرضى إلى إدارة علاقات وحقوق المرضى، غير أن الأجل أن يتحول هذا الاهتمام إلى برنامج فعلي تتبناه المستشفيات المتخصصة والعامة كما تتبناه المراكز الصحية، وأن تحرص الوزارة من موقعها الإشرافي على أن تتوافر في المستشفيات والعيادات الخاصة المواصفات التي من شأنها أن تحفظ للمرضى حقوقهم. وحقوق المرضى، كما لا يخفى على العاملين في وزارة الصحة والمتحمسين لتكريس هذه الحقوق، لا تتوقف عند توفير العلاج فحسب، بل توفيره في الوقت الملائم قبل أن يستفحل المرض ويصبح من الصعب احتواؤه، ولو أننا نظرنا إلى قائمة المواعيد التي تمتد لأشهر عدة لأدركنا أن توفير العلاج في الوقت الملائم هو أول حقوق المرضى التي يتم إهدارها في كثير من مستشفياتنا، والمستشفيات المتخصصة منها على وجه التحديد. ولا تتفصل مسألة المواعيد في المستشفيات عن مسألة أخرى تتمثل في توفير الأدوية على نحو لا يضطر معه المريض إلى شرائه من السوق، وكذلك توفير الأجهزة الحديثة القادرة على فحص المرضى وتحديد ما يعانون منه، أو الأجهزة التعويضية التي تعينهم في حال انتهى بهم المرض إلى العجز أو تعطل بعض الأعضاء. والحقوق التي تبدأ بالمواعيد وتوافر الدواء، يمكن لها أن تختتم بالمعاملة الحسنة التي ينبغي أن يحظى بها المريض، مراجعا كان أو منوما، ذلك أن مثل هذه المعاملة الإنسانية هي النتويج الأمثل للاعتراف بأن للمرضى حقوقا تنبغي مراعاتها.

زواج القاصرات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 ذي الحجة 1432 هـ - 17 نوفمبر 2011م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=8238>

فاطمة الفقيه

مقالتي السابق فهم فهماً مخالفاً للمقصود، حيث تصور الكثيرون أنني أدعو لزواج الصغيرات بينما أردت القول إن موقف المؤيدين له موقف شرعي.

مقالتي السابق فهم فهماً مخالفاً للمقصود، حيث تصور الكثيرون أنني أدعو لزواج الصغيرات بينما أردت القول إن موقف المؤيدين له موقف شرعي بحت ولا يوجد فيه سوء فهم لتطبيقات الشريعة. وعلى الراغبين بمنع زواج الصغيرات مواجهة الفكر وليس تخطيه للمطالبة بسن القوانين. فالنخب المثقفة وأغلب فئات المجتمع التي حصلت على بعض المعرفة لم تعد تمارسه لكن هذا لا ينفي كون الظاهرة لها إطار شرعي قوي عند الفئة التي ما زالت تمارسه وكذلك لا ينفي الخوف من أن يأتي من يطالب بإحياء هذه الظاهرة.

بالنسبة لي فأنا لا اتفق مع زواج الصغيرات حتى وإن كان يستقي قوته من عمق التطبيق عبر التاريخ. كل ما في الأمر أن قضيتي الأولى هي نقد الثقافة والأفكار التي تحويها وتفكيكها وتحليلها. وهذا الأمر هو ما أركز عليه تقريباً في أحاديثي وفي أغلب مقالاتي وفي كتابي الوحيد "مذكرات موظفة سعودية".

الفرد قد ينجبه والداه لمجرد فكرة كالعزوة وحفظ التركة وغيره. والمجتمعات العربية تتكاثر بصورة هائلة لمفهوم ثقافي يحثهم على التكاثر ولأنهم يعتقدون يقيناً أيضاً أن الرزق على الخالق وأن الإنسان يخلق ويخلق معه رزقه سواء قليلاً أو كثير بغض النظر عن أن هناك شعوباً بأكملها تموت من المجاعات وقلة الموارد. وكذلك يموت الإنسان وينتهي حياته من أجل مفهوم كمن يستشهد ليحصل على الحور العين وكالكاميكاز يفجرون أنفسهم من أجل مفهوم الوطن بالرغم من يقينهم بالفناء والعدم. وبناء على مفاهيمنا تكون علاقاتنا، فهناك رجل قد ينهي حياة أقرب النساء إليه كأخته من أجل مفهوم اجتماعي يسمى بالشرف.

يعيش الإنسان ويموت ويبني ويحارب ويحب ويتزوج ويتحمل كل أنواع البؤس ويعتقل الآخرين ويعذب إخوانه في الإنسانية من أجل مفاهيم وقيم مزروعة في ذهنه. لذا لا يمكن تغيير أمة بسن قوانين تجرم الظواهر الضارة دون إبطال مفعول الأسس الفكرية المولدة لهذه الظواهر، فالبدء بفرض القوانين هو كتغطية الجروح وتجاهل مصدره. فتصرف كهذا غالباً ما يكون مصيره الفشل عاجلاً أم آجلاً لأن الناس تحافظ على قناعاتها داخل عقولها كنوع من المقاومة وتتحين الفرصة لإطلاقها وبصورة أكثر تطرفاً من قبل.

والأمثلة عديدة وآخرها هو ما حدث في ليبيا فهناك بعض القوانين التي فرضت على المجتمع الليبي قسراً لعشرات السنين، مثل منع تعداد الزوجات وهي فترة كاملة لخلق جيل يعتاد على هذا القانون لكن لأنه فرض عنوة وليس بالحجة والتفنيد فقد أبطل بلمح البصر وقوبل بالترحاب حتى قبل أن يتم التخلص من الحكم السياسي ذاته.

برأيي، الأمم لا تتغير بالقسر بل تتغير عندما تتحلّى بالشجاعة الأدبية في النظر لإرثها الثقافي بعين العقل ومواجهته وسن قوانينها بناء على قناعات جديدة. أما أن نعشش في مرحلة الإنكار ونمجد مصادرها وتاريخنا ونبرزه بصورة متعالية كاملة ثم عندما يطالبنا هذا الإرث بتطبيقه على أرض الواقع نرفضه ونتملص منه فهذه هي قمة الازدواجية والشتات الفكري.

الإسكان .. موازنة المستأجر بما يوفره أرباب العمل

المصدر: جريدة الرياض الإحداد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/20/article684534.html>

سليمان بن عبدالله الرويشد

رفع معدل ملكية المساكن لدى المواطنين إلى نحو 80 % هو مما تستهدفه الإستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي بحلول عام 1446 هـ ، حيث تظهر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في المملكة على مدى السنوات الماضية، إضافة إلى ما أجري من بحوث سكانية أن معدل الملكية للأسر السعودية من المساكن لا يزال عند مستوى 60 % ، كما توضح تلك النتائج بالمقابل أن 35 % من الأسر السعودية تقيم في وحدات سكنية مستأجرة ، بينما لا تزيد الوحدات السكنية المقدمة من أرباب العمل لأسر العاملين لديهم من السعوديين عن 5 . %

إن بقاء معدل ملكية المواطنين للمساكن طوال تلك السنوات على هذه النسبة الأقل عما هو مستهدف يوحي بأن السياسة التي يتم تبنيها في الوقت الحاضر والتي تمتد لسنوات ماضية، هي في الواقع ليست بالفعالة على النحو الذي يمكن أن يعول عليه في بلوغ أهداف ما يخطط له في هذا المجال، لذا قد يكون من الضروري إعادة النظر في هذا الأمر، وتبني بعض الخطوات المرحلية التي يمكن أن تسهم في سرعة الوصول لما يتطلع إليه في هذا الجانب على مدى السنوات القليلة القادمة ولعل ما يعد أكثر تلك الإجراءات فعالية هو إيجاد قدر من التوازن بين عدد الوحدات السكنية التي تضطر الأسر السعودية لاستئجارها، والوحدات السكنية التي يوفرها أرباب العمل لأسر العاملين لديهم من السعوديين، سواء كان أرباب العمل من القطاع الحكومي أو الخاص، حيث أنه في حال التمكن من رفع نسبة الوحدات السكنية التي يوفرها أرباب العمل من 5 % حالياً ، لتصل إلى 20 % أي من عشرة آلاف وحدة سكنية سنوياً، وفقاً لتقديرات خطة التنمية التاسعة الحالية ، إلى أربعين ألف وحدة سكنية، فإننا نحقق عبر ذلك وبصورة مباشرة خفض نسبة الأسر السعودية المستأجرة لوحدات سكنية إلى 20 % ، بل إننا حين نخطط لجعل تلك الوحدات السكنية التي سيوفرها أرباب العمل لأسر السعوديين العاملين لديهم ، ممن لا يملكون مسكناً، تؤول ملكيتها في نهاية المطاف لتلك الأسر، بعد سداد قيمة تلك الوحدات عبر أقساط تقتطع من المرتبات الشهرية للعاملين لديهم وفقاً لإمكاناتهم، وعلى مدى معقول من السنوات، مع إسناد مهمة تمويل وتنفيذ تلك الوحدات السكنية للقطاع الخاص المستثمر لصالح أرباب العمل، فإننا سنحقق بلا شك هدف إستراتيجية الاقتصاد السعودي طويلة المدى في رفع معدل ملكية المساكن لدى المواطنين لتصل إلى 80 % إن لم تكن أكثر .

إن كل ما نحتاجه لنصل إلى تلك الغاية هو قيام وزارة الإسكان بتمويل جزء من تكاليف توفير تلك الوحدات السكنية، التي سيتيحها أرباب العمل لأسر العاملين لديهم من المواطنين، ممن لا يملكون مسكناً، سواء كان أرباب العمل من الأجهزة الحكومية، أو مؤسسات وشركات القطاع الخاص، أو قيام الوزارة على الأقل بتقديم الضمانات للمستثمرين من القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ تلك الوحدات السكنية لصالح أرباب العمل ومن ثم إنتهاؤها لأسر العاملين لديهم من المواطنين تتولى مهمة توفير تلك الوحدات القطاعات الراغبة في تعزيز قدر أكبر من الولاء والانتماء للعاملين لديها، وزيادة مقدار عطائهم وإنتاجيتهم عبر رفع معاناة التفكير لديهم في تأمين المسكن الملائم لأسرهم، ومقدار ثلاثين ألف وحدة سكنية تضاف لما يتم توفيره حالياً من أرباب العمل عدد ليس بالكثير من إجمالي المائتي ألف وحدة سكنية التي تحتاجها الأسر السعودية كل عام، إلا أن ذلك العدد له أثره الكبير في رفع معدل امتلاك المواطنين للمساكن وبلوغه للنسبة المستهدفة في غضون سنوات قليلة.

إنها الإنسانية يا سفيرنا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111120/Con20111120457650.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

بعد أن حولنا قضية «حميدان» إلى صراع سياسي، ولم ننظر لها من جانبها الإنساني، ها هي القضية تطل علينا هذه المرة ولكن من ألمانيا.

فالسفير السعودي في ألمانيا «أسامة شيكشي» يؤكد أن السفارة تدرس دفع 72 ألف يورو «375 ألف ريال سعودي»، لتسوية دعوى أقامتها عاملة منزلية إندونيسية على أسرة ديبلوماسي سعودي، تتهمهم بإساءة معاملتها. وقال السفير «لجريدة الحياة»: «حتما الأسرة أساءت معاملة الخادمة»، لافتا إلى أن نظام العمل والعمال يختلف في السعودية عنه في ألمانيا «لاسيما في ما يتعلق بعدد ساعات العمل التي يجب ألا تتجاوز 8 ساعات».

ومع احترامي الشديد لسفيرنا في ألمانيا، إلا أن نظام العمل والعمال لا يختلف عن ما لدى ألمانيا، فهو نفسه ينص على ألا يتجاوز العمل 8 ساعات.

الفارق الوحيد بين وزارتنا ووزارتهم، أن وزارة العمل الألمانية تنزل هذه الأنظمة على أرض الواقع وتطبقها، بل وتغرم من يضطهد العامل/الخادمة، فيما وزارتنا تضع هذه الأنظمة «للتشخيص».

المحزن أن أفراد المجتمع يساعدون على هذا الأمر، فمازلت أذكر قضية المرأة السعودية التي لجأت للمحكمة لرفع دعوى على فندق، وطلبت تعويضا على الأضرار التي حدثت لها، فطردها القاضي وحول محاميها للتحقيق بحجة أنها بالغت في قيمة التعويض، وهاجمها أفراد المجتمع لأنها طالبت بستة ملايين..

مع أن محامي الإندونيسية بالتأكيد وضع الملايين كتعويض والسفارة تحاول التفاوض وطرحت مبلغ 375 ألف ريال، ولم يطرد القاضي أحدا ولا هم أفراد المجتمع الألماني هاجموا الخادمة التي لا تمت لهم بعرق.

إن هذه القضية يا سفيرنا لا تطرح اختلافات أنظمة العمل، إنها تطرح إنسانية الإنسان، فثمة من يرى أن الإنسان هو الإنسان بغض النظر عن عمله، وثمة من يستطيع الذهاب إلى المحاكم ليطلب بفسخ عقد زواج أخته، لأن زوجها أقل عرقا منهم، ولا أحد يطرده، وهناك فئة من المجتمع تدافع عنه.

الأطفال المعنفون ضحايا أسباب ثقافية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=8303>

سالة الموشي

ما زال الأمل قائماً في تطبيق مواد مشروع نظام حماية الطفل واعتماده، وجعله قانوناً ساري التطبيق، فهو أمر مطلوب ومشروع، إذ إنه يجب أن تحظى حاجات الأطفال وحقوقهم وحمايتهم بأولوية كافية لحمايتهم ومساندة برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي حظي بدعم كبير من الدولة.

إننا حين نشارك اليوم في تظاهرة الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الطفل يتبدى لنا عقد التسعينيات الذي كان حافلاً بالوعود الكبيرة والإنجازات المتواضعة بالنسبة لأطفال العالم، ومنه أخذت قضايا حقوق الأطفال مسلكاً مختلفاً وجاداً. وعلى الجانب الإيجابي، ساعد انعقاد مؤتمر القمة آنذاك ودخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ في إيلاء أولوية حقوقية للأطفال وحمايتهم، وهي التي صادق عليها وانضم إليها عدد من الدول العربية آنذاك، وهو أمر مطلوب ومشروع، ولهذا أحدث الاهتمام الرسمي بحقوق الطفل في المملكة العربية السعودية تغييرات ثقافية في التعامل مع الطفل، باعتبار الأطفال المعنفين ضحايا لأسباب ثقافية تتعلق بأهليتهم الاجتماعية والقانونية. ولكنه لم يتطور بحيث تكون هناك قوانين حماية صارمة باستثناء تلقي بلاغات العنف التي لا تظهر على السطح إلا في الحالات الحرجة.

من جانب آخر فإن الثقافة الاجتماعية تقبلت العنف ضد الطفل كنوع من أساليب التأديب، وهذا القبول دعم كعريف خاطئ. فايزاء الطفل، أو إلحاق الأذى الجسدي أو الجنسي أو العاطفي غير مقبول من الناحية الدينية، بل إننا نجد الإسلام يحث على الإحسان حتى للحيوانات. وسوء معاملة الطفل ليس وليد لحظة ما في الأسرة، وإنما يحدث نتيجة تراكمات من العنف، والمشكلات الاجتماعية والأخلاقية المتنوعة التي ساهمت في هذا.

ويتباين مفهوم إساءة معاملة الطفل بين مجتمع وآخر حتى داخل المجتمع الواحد، وما بين الثقافة الفرعية والثقافة الأم. ويعد مفهوم سوء وإساءة معاملة الأطفال من المفاهيم غير المحددة نظرياً وإجرائياً، وترجع صعوبة تحديد هذا التعريف من الناحية النظرية لارتباطه بالسياق الاجتماعي والثقافي والزمني الخاص بسلوك التعدي، حيث إن سلوكيات سوء المعاملة وإساءتها مرتبطة بالعرف والإجماع، والقبول الاجتماعي لجماعة ما ضمن سياق اجتماعي، وحدود مكانية وزمانية محددة. وبالتالي فإن الإطار المرجعي للحكم على هذه السلوكيات متغير ومحكوم ثقافياً، مما يجعله متبايناً اجتماعياً ويبقى العامل الأهم في صعوبة التعريف هو عامل ثقافي، حيث إن معنى "سوء معاملة" قد لا يعني المعنى الواحد المشترك الفهم بين الجماعات المختلفة، ويمكن تحديد السياق الثقافي كأحد أهم العوامل المؤثرة في تعريف العنف مثلما تحدد الثقافة الاجتماعية السلوكيات المقبولة اجتماعياً والسلوكيات المنحرفة، فما يقع ضمن المقبول اجتماعياً يتباين من ثقافة لأخرى وحتى داخل الثقافة الواحدة. فبعض السلوكيات تعد سلوكيات إساءة معاملة في ثقافة ما ولكنها سلوكيات مقبولة اجتماعياً في ثقافة أخرى.

الطفل المعنف والطفل المهان مهَّد جدًّا بأن يصير عنيفاً عندما يكبر. الطفل كائن ذو حاجات ودوافع ورغبات، وطبيعة الطفل تُجسّد مسبقاً ما ستكونه طبيعة الإنسان الراشد، في المقابل إذا كان الطفل محترماً ومحبوّباً في محيطه، فسيكون عندئذٍ مستعدّاً سلفاً لاحترام الآخرين وحُبِّهم كما لو كان يريد التعبير عن امتنانه.

إن العلاقات الأولى التي يعيشها الطفل مع أقربائه تسهم إسهاماً حاسماً في بناء هويته وتجسد مقدماً في جانب كبير منها العلاقات التي سيقيمها بنفسه لاحقاً مع الآخرين.

وللمجتمع والمتغير الاجتماعي دور كبير وأساسي في إساءة معاملة الطفل، إذ تشكل الجماعة التي يحدث فيها التعدي الإطار الثقافي الاجتماعي والعرفي للحكم على السلوك. وبالرغم من المتغيرات الاجتماعية فإن وجود ضحايا من الأطفال المعنفين مازال مستمراً. ومع مرور المجتمع بتغييرات اجتماعية تراكمية مازال استمرار احتمال وجود ضحايا العنف

قائما. من الطبيعي أن تؤثر هذه المتغيرات الثقافية والاجتماعية على البنى الاجتماعية والسلوكيات والمعايير والأعراف إلا أنها لم تحد أو توقف شيوع سوء معاملة الطفل في المجتمع.

ومرد خفاء جرائم سوء معاملة الطفل إلى أن غالبية هذه الجرائم ترتكب في الأسرة، وهي المؤسسة الاجتماعية المكلفة اجتماعيًا وأخلاقيًا بتوفير الرعاية والحماية للطفل، بالإضافة إلى أن الأسرة تتعامل مع هذه السلوكيات على أنها سلوكيات مقبولة اجتماعيًا وعرفيًا وثقافياً، وخاصة سوء المعاملة الجسدية، أو تمارس تحت شرعية معتقدات خاطئة تربوياً، كالخلط بين أساليب التأديب وسوء المعاملة، أو أن الطفل ملكية خاصة للأسرة ولا يحق للآخرين التدخل فيما يخصها. وكذلك فإن الأسرة تخضع هذه الممارسات المرفوضة على الصعيد الاجتماعي مثل المبالغة في التعدي الجسدي، أو تعرض الطفل للعنف من داخل الأسرة إلى السرية التامة، وذلك لأن إمطة اللثام عنها يشكل فضيحة اجتماعية، كل هذه العوامل ساعدت على الحد من التدخل المؤسسي الخارجي وبخاصة التدخل القانوني لحماية الطفل. ولهذا ظلت قضايا الأطفال الضحايا المعنفين من الجرائم المستتر عليها، وتحظى بالإفلات من العقاب معظم الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ومن أهم المعايير المساندة في هذا الخصوص المعيار القانوني. فالجريمة التي لا يوجد لها نص عقابي يشير بوضوح إلى عقوبة كل فعل يؤدي الآخرين لا تعد جريمة. ففي غياب وجود نص قانوني صريح يرفض العنف المقبول اجتماعيًا فإنه يعزز استمراره. الأسرة هي مرآة المجتمع، وعليه فهي تعامل كمؤسسة شرعية قانونية تشمل جماعة صغيرة ذات أعراف اجتماعية، ولكنها غيبت قانونياً فهي لا تعامل كمؤسسة تربوية تُسال قانونياً عن كل ما يؤثر في نظام الأسرة تماماً لأن ما يؤثر في كيان الأسرة فإنه يؤثر في النمط الاجتماعي والعرفي.

إن شيوع السلوكيات المنحرفة والمتمثلة في سوء معاملة الطفل مؤشر قوي على فشل الأسرة في أداء وظائفها الاجتماعية. وفشل الثقافة في تغيير المفاهيم المغلوطة وغير الإنسانية تجاه الطفولة، ففي الوقت الذي يفترض أن تكون الأسرة مكاناً للأمان والحماية للطفل تتحول إلى مصدر تهديد لأمنه وحاجته، وظرف ضاغط على حياته، كذلك الثقافة في الوقت الذي يفترض أن تكون مصدر تحول للثقافة العرفية السيئة نجدها لا تشكل وبشكل أساسي مصدر أمن لحماية الطفل من الإساءة، لذا من الضروري معالجة المشكلات الثقافية التي تساهم في سوء معاملة الأطفال، وذلك من خلال التشريعات القانونية اللازمة، ووضع التشريعات التي تحدد مفاهيم سوء معاملة الطفل، وتحدد العقوبات اللازمة لذلك، سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها لحماية الأطفال من التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة.

على الحركة الثقافية أن تؤكد في كافة مناشطها وسياقاتها على القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب على جميع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛ بنشر كل ما يعزز أهمية حماية الطفل نفسياً واجتماعياً وجسدياً.

تعليم بنات جدة وماذا بعد الكارثة

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 25 ذي الحجة 1432هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=10990>

صالح المعيض

منذ اعوام وفي أعداد سابقة تطرقنا بكل مصداقية وتحري وقرائن إلى بعض مايعانية أولياء الأمور مع تعليم بنات جدة من سلبيات تسيء إلى العملية التربوية من تأخر تسجيل الطالبات وأرفقنا يومها الصرخات المتناثرة هنا وهناك عبر صفحات الصحف تطرقنا إلى مسألة الصيانة والمخاطر المترتبة عليها وأرفقنا يومها الشواهد بأسماء المدارس والتواريخ وما رافق بداية العام الدراسي من إهمال لم يكن مسبوقة من قبل رغم تأكيدات ولاية الامر واستحداث آلية حديثة للتطوير ولكن مع ذلك رأينا كيف أن مدارس (روعت وأغلقت) وطلب من أولياء الأمور سرعة العودة للمدارس واصطحاب بناتهم وأقفلت المدارس أياما ومع ذلك لا أحد يحاسب أحداً وكان الذي أخلّي وأغلق (محل بنشر أو مغسلة ملابس) كل ذلك كان بالأدلة والبراهين القاطعة ومع ذلك اتهمنا بعدم التحري وكأننا لاسمح الله ننتظر كارثة أكبر لكي يقول من يقول (وماذا يفيد البكاء على الدم المسكوب) وكأننا نحتاج إلى عقود أخرى لكي نتجيب مؤسساتنا من يدرك عظم ومسئولية أن تغلق مدرسة "ساعة" فكيف بأيام وما كنت لأعود للموضوع لولا الكارثة التي حلت بمحافظة جدة وبمدارس براعم الوطن الاهلية والتي اسفرتحتى ساعة كتابة المقال عن وفاة معلمة وطالبة واكثر من (4) مصابات نصفهن لا زلن على السرير الابيض ، وبداية نؤمن بأن هذا قضاء وقدر فرحم الله الضحايا وعجل بشفاء المصابين ، لكن علينا ان (نعقل ونتوكل) ونسأل في نفس الوقت ، هل تعليم بنات جدة فعلا خير مؤتمن على هذه المدارس بمحاورها المهمة ، من مبنى ومعلمة وطالبة ومنهج أم ان الأمور لازالت تسير بالبركة ، والاختفاء تختفي وراء المجاملات والمحافظة على المناصب ، لن اتكلم هنا عن المعلمة والطالبة والمنهج ، ولكن بعجالة تسمح بها مساحة الزاوية سأتناول المبنى في خضم هذه الاشكالات التي أدت إلى الكارثة ، وأسأل هل القسم الهندسي في تعليم البنات يعطي جانب الأمن والسلامة أهمية ، وهل هناك جولات دورية وبالذات على المدارس الاهلية والحكومية المستأجرة تتقصى جوانب السلامة . هل هناك تنسيق مع إدارات الدفاع المدني ، لقد اصبحنا نرى بين كل مدرسة اهلية وأخرى مدرسة أهلية لا نعلم انها مدرسة اهلية إلا من خلال التزامح في ساعة الظهيرة لأخذ الطالبات ، وحتى لا أغدو بعيدا سأقدم شاهدا واحدا للتدليل على ذلك ، تدركني صلاة الظهر احيانا بمسجد (البراء بن عازب) المجاور للثانوية () بحي الفيصلية وبعد الخروج من المسجد أفاجأ بازدهام شديد على مبنى متهاك بشارع (شوله) أنشئ فيه هذا العام مدرسة بدون لوحات بدون حراسة اللهم الساعة الثانية عشرة والنصف تقذف هذه المدرسة الى الشارع عشرات الطلاب والطالبات من مختلف الاعداد ، هذه المدرسة وغيرها انا متأكد تماما أن ادارة تعليم بنات جدة لا تعلم عنها شيئا وإذا علمت فيها متغاضية ، وسبب إيرادي لهذه المدرسة أنها في مبنى غير متوفر فيه ادنى مواصفات المدرسة العصرية واكيد يتبع ذلك انعدام وسائل السلامة ثم الالهة مجهولة لا لوحات ولا حراسة ، وهنا مكنم الخطر ، ومثل تلك المدارس لا شك مشاريع كوارثية لاسمح الله ونحن هنا لا نكتب لمجرد الكتابة بقدر ما نستجدي همة مرفق متكامل ومهم وحتى لاتتحول مدارسنا إلى مصدر كوارثي يتلظى بنارها الكثير ، وما مدرسة براعم الوطن رغم انها مبنى كما يبدو من الصور مؤسس على انها مدرسة ، لكن يظهر أن هنالك ممارسات خاطئة تتنافى وأبسط مقومات السلامة حدثت وتحديث في معظم مدارسنا ، فهلا استفاق تعليم بنات جدة من هذا السبات المعيب .. هذا وبالله التوفيق.

إلى من ينكرون بيعه وشورى النساء!! (1-3)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/339858>

د. سهيلة زين العابدين حماد

تعالت بعض الأصوات تنفي حقي المرأة في البيعة والشورى في الإسلام، بل تحرم الانتخابات بدعوى أنها قادمة إلينا من الغرب مع الاحتلال الأجنبي لعالمنا العربي والإسلامي، ومن أولئك المعارضين من استند على ما ذكره بعض المصنفين المعاصرين الذين يرون أن الواقع التاريخي منذ عهود الخلفاء الراشدين، والواقع الفقهي على مر عصور الإسلام، لم يرد فيه ذكر بيعه المرأة للإمام كحق لها أو واجب عليها، ولست أدري كيف يستند بعض هؤلاء على ما يذكره بعض المصنفين المعاصرين، ولا يستند على كلام الله، والسنة الفعلية لرسول الله، وقد تجاهل هؤلاء المصنفون العهد النبوي لما فيه من أدلة واضحة على وجوب بيعه النساء، ألم يقل جل شأنه في الآية (12) من سورة الممتحنة، وهي سورة مدنية (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) أليس هذا التخصيص للنساء بالبيعة جاء للتأكيد على بيعه النساء، واستقلالها عن بيعه الرجال، وقد بايع الرجال الرسول صلى الله عليه وسلم على بيعه النساء، كما قال عبادة بن الصامت: «أخذ علينا رسول الله كما أخذ على النساء؟ ألم يقرأ هؤلاء في كتب السيرة والتاريخ مبايعة النساء للرسول صلى الله عليه وسلم وأن أولى بيعات المرأة كانت بيعه في مكة، وقد شهدتها سبع نسوة منهن أسماء بنت عميس، وابنة ثابت [أنظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، 8219]، وثانيها بيعه العقبة الثانية على عقد تأسيس الدولة الإسلامية الأولى التي كانت في موسم الحج في السنة الثالثة عشرة من النبوة، حيث قدم مكة من الأنصار: ثلاثة وسبعون رجلاً، ومعهم امرأتان من نسائهم هما: نسيبة بنت كعب «أم عمارة»، وأسماء بنت عمر بن عدي بن نابي، وهي أم منيع والدة معاذ بن جبل لأداء مناسك الحج، وكانت هذه البيعة هي بيعه الحرب، والتي هي يقول فيها المبايعون: «أن نقاتل من قاتلنا، وأن نحمي الدعوة الإسلامية، ونحمي صاحبها عليه الصلاة والسلام ممن نحمي منه نساءنا وأطفالنا [ابن هشام: السيرة النبوية 437/1، الطبري: تاريخ الرسل والملوك 359/2] وقال عبادة بن الصامت: «إنا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيعة الحرب على السمع والطاعة في النشاط والكسل والنفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن نقول في الله لا تأخذنا فيه لومة لائم، وعلى أن ننصر رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ قدم علينا يثرب ممّا تمنع به أنفسنا وأرواحنا وأبناءنا، ولنا الجنة.» [ابن هشام: السيرة النبوية 1/454، ابن كثير: البداية والنهاية 3/161].

وكانت للنساء بيعة عند مقدمه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، كما بايعنه بيعة الرضوان وهي على القتال في سبيل الله، والنساء اللاتي حضرن هذه البيعة «قريبة بنت معوذ بن عقبة بن حزام بن جندب الأنصارية النجارية من بني عدي بن النجار، ونسيبة بنت كعب بن عمار، وأسماء ابنة عم بن عدي أم منيع، وسلمى بنت قيس بن عمر أم المنذر، وقد قال الله فيهم قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمُتَّوِّتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) [الفتح: 10] وقال تعالى في ذات السورة: (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) [الفتح: 18]

كما كانت لهن بيعة يوم فتح مكة، وقد التزم النساء بما بايعن، فشاركن في بناء الدولة الإسلامية، فهل نترك كلام الله، والسنة الفعلية، ونتبع كلام بعض المصنفين المعاصرين الذين لم يفقهوا شيئاً في دينهم، وتاريخهم، ألم يقرأ ما كتبه ابن كثير في البداية والنهاية عن مبايعة عثمان بن عفان رضي الله عنه؟ ثم نهض عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يستشير الناس فيهما، ويجمع رأي المسلمين برأي رؤوس الناس وأقيادهم جميعاً وأشتاتاً، مثني وفرادي، ومجتمعين، سرّاً وجهرّاً حتى خلص إلى النساء المخدرات في حجابهن، وحتى سال الولدان في المكاتب، وحتى سال من يرد من الركيان والأعراب إلى المدينة، في مدة ثلاثة أيام بلياليها، فلم يجد اثنين يختلفان في تقدم عثمان بن عفان، إلا ما ينقل عن عمار

والمقداد أنهما أشارا بعلي بن أبي طالب، ثم بايعا مع الناس على ما سنذكره،»[ابن كثير: البداية والنهاية ، 7157، ط2، 1417هـ 1997م ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان]

هذه الرواية تؤكد على أن النساء بايعن الخلفاء الراشدين، كما تؤكد على أن الانتخابات من صميم الإسلام، فها هو سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرشح ستة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم للخلافة، منهم عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، وتنازل ابن عوف عن الترشيح، وانحصرت في خمسة، وانتخب المسلمون سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه للخلافة، فكيف يقول قائل: «وأما اختيار الإمام فهو من شأن أهل الحل والعقد وأهل الشوكة لا عامة الناس، كما هو المتبع في نظام الانتخاب، وهو نظام فاسد لم يبين عند الذين أخذوا به من المسلمين في هذا العصر على نظر شرعي ولا عقلي، وهو دخیل عليهم من أعداء الإسلام، بسبب احتلالهم أرضهم، والإعجاب بطرائقهم، فاعتماد نظام الانتخاب لاختيار المرشح للرئاسة أو عضوية مجلس من المجالس القيادية حرام»

كيف يقول قائل مثل هذا القول ، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لم يقصر الانتخاب والمبايعة على أهل الحل والعقد، فسأل النساء المخدرات في حجابهن، والولدان في المكاتب، ومن يرد من الركبان والأعراب إلى المدينة؟

حرمة الدماء والأموال

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/11/23/article_600678.html

عبد العزيز محمد هنيدي

(الإعلان الحقيقي الأول لحقوق الإنسان) كان هذا هو عنوان المقالة السابقة، حيث كنت مع القراء الأعزاء في سباحة حول أهمية فريضة الحج وما في الحج من دروس عظيمة وخاصة توحيد الله تعالى وطاعته ومحاربة الشيطان، ولو وعى المسلمون كل تلك الدروس وطبقوها قولاً وعملاً في الحج وكذلك في حياتهم اليومية لكانت الدول المسلمة الآن في مصاف الدول المتقدمة عقيدة وعلماً وأخلاقاً، وبكفي أن يتذكر المسلمون وهم في حجهم قصة إبراهيم الخليل وابنه إسماعيل- عليهما أفضل الصلاة والسلام - وهما يمثلان لأوامر الرب جل وعلا ويبدلان أعظم الجهود لإرساء قواعد البيت العتيق والتضحية ومحاربة الشيطان وهزاته ووساوسه. على المسلمين أن يتفكروا في كل تلك الجموع والحشود من ضيوف الرحمن التي ما زالت تتدفق وتسير مليمة وميممة وجهتها لبيت الله العتيق منذ آلاف السنين وحتى يومنا هذا بل وحتى قيام الساعة، عليهم أن ينظروا كيف يتعلم الحاج الصبر على الزحام والبعد عن الأهل والتنقل المستمر بين المشاعر المتباعدة وهو في حركة ودعاء دائبين واختلاط دائم بإخوانه المسلمين باختلاف جنسياتهم وثقافتهم، وكيف أن على الحاج بالرغم من كل تلك الفعاليات أن يضبط نفسه ويحترم غيره، ولعل بعضاً من إيجابيات الحج التي يصعب حصرها هي التعارف والتجارة بالحلال ومن دون انشغال عن الصلاة، وكذلك تجمع قادة المسلمين للتعاون والتشاور لما فيه خير الأمة الإسلامية وصالحها. والآن مع :
بقية خطبة الوداع

ركز القائد والمعلم الأول محمد - صلى الله عليه وسلم - في أول خطبة الوداع على حرمة دماء المسلمين وأموالهم كما أبطل - عليه السلام - كل أمور الجاهلية خاصة المطالبة بالثأر وأكل الربا، وضرب - صلى الله عليه وسلم - المثل الأعلى والقوة الحسنة بالتنازل عن ثأر ابن ربيعة بن الحارث من آل عبد المطلب الذي قتلته قبيلة هذيل، كما أبطل عليه السلام ربا أهل بيته وربا عمه العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه -، وأكمل - عليه السلام - الخطبة قائلاً: (فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بأمان بكلمة الله .. ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح .. لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده - إن اعتصمتم به - كتاب الله) ثم ختم المصطفى- عليه السلام - خطبته العصماء قائلاً للناس: وأنتم تسألون عني فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال بإصبعه السبابة ينهاها (يرفعها إلى السماء ويقلبها ثم يشير تجاه الأرض إلى الناس) قائلاً: (اللهم اشهد ، اللهم اشهد) ثلاث مرات. انتهت الخطبة التي مصدرها كتاب (السيرة النبوية كما جاء في الأحاديث الصحيحة) لمؤلفه الدكتور علي محمد الصلالي. وهكذا نرى أن هذه الخطبة البليغة التي لم تتعد كلماتها الـ (171) كلمة لعلها قد حوت ليس فقط حقوق الإنسان الرئيسة بل وواجباته كذلك، وبذلك يحق للمسلمين أن يعتزوا بأن الإسلام قد أتى بذكر حقوق الإنسان وواجباته قبل ما يزيد على (1400) عام، بينما انتظرت منظمة الأمم المتحدة حتى عام 1948م لتخرج إلى العالم بإعلانها العالمي عن حقوق الإنسان، ولم يكن دقيقاً وشاملاً لواجبات الإنسان الرئيسة. لذلك فإن على المسلمين يتذكروا ويعتزوا بهذه الخطبة البليغة وأن يعتبروها هي الإعلان الحقيقي الأول ليس فقط لحقوق الإنسان فقط بل لواجباته أيضاً لارتباط الحقوق دائماً بالواجبات كما لا يخفى على علينا . وكلما تذكر المسلمون فريضة الحج وجب عليهم أن يتذكروا يوم عرفة ويتذكروا على وجه الخصوص هذه الخطبة وأن يراجعوا ما قاموا به من أعمال فيستمروا على طيب القول والعمل ويستغفروا عن ما جنوه من خطايا وآثام ثم يعودوا إلى ربهم، وهكذا نرى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ركز في الخطبة على (حق الحياة) عندما حرم (الدماء)، و(حق التملك) (عندما حرم (الأموال))، ولعل كل الدول في أزمان لاحقة اتفقت على حرمة إراقة الدماء واحترام حياة الإنسان، كما أعطت اهتماماً كبيراً لـ (حق التملك) فلا يمكن اغتصاب الأموال ولا سرقتها ولا حرمان صاحب الحق من ماله ولا غسيل الأموال واستخدام المال في

الرشوة وغيرها من سبل الفساد، وأكد - عليه السلام - حرمة الدماء والأموال بمقارنة ذلك بحرمة الزمان والمكان (حرمة يومكم هذا - عرفه - وشهركم هذا - ذي الحجة - وبلدكم هذا - مكة المكرمة) فما أبلغه من كلام وما أعظمه من تحريم وتخويف للمسلمين بشأن حرمة دمائهم وأموالهم. وفي الحلقة (199) نكمل ما تبقى.

ما بين فاجعتي جدة وحائل: مهمل لا بدأن يحاسب

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 27 ذي الحجة 1432 هـ - 23 نوفمبر 2011م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=8327>

مرام عبدالرحمن مكاي

في مثل هذه الفواجع التي تنزل بالوطن حري بنا أن نتكاتف من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والمطالبة بمحاسبة المهمل بشدة، فصغیراتنا في جدة وشاباتنا في حائل خرجن لطلب العلم تداعب خيالهن أحلام المستقبل ياله من أسبوع محمل بالأنباء السيئة، فقد نعى الوطن أربع عشرة فراشة فاضت أرواحهن لبارئها، فيما لا تزال بعض الفراشات الأخرى تحت رحمة الله. البداية من جدة، فقد شب حريق في مدرسة "براعم الوطن" الأهلية للبنات متسبباً بمقتل معلمتين وإصابة أكثر من أربعين طالبة. وقبل أن نفيق من الصدمة كانت وسائل الإعلام تحملنا إلى حائل، حيث حصد حادث تصادم سيارة بحافلة نقل جامعي أرواح اثنتي عشرة طالبة، بالإضافة إلى السائقين، فأعاد للأذهان مسلسل حوادث الطرق التي راحت ضحيتها عشرات المعلمات العاملات في القرى النائية والمتوالية منذ ما يقارب العقدين. فعلى من تقع مسؤولية تكرار هذه المآسي؟

لنبدأ حادثة جدة، هذا الحريق ليس الأول، ففي عام ١٤٢٢ وقع حريق في المتوسطة ٣١ بحي الهذالوية بمكة، ونتج عنه مقتل أربع عشرة طالبة وإصابة حوالي الخمسين! كانت هذه مدرسة حكومية مكتظة بطالباتها وتقع في حي شعبي، كان المبنى المدرسي قديماً ووسائل السلامة معدومة، وتسبب الدخان والتدافع في هذه الوفيات والإصابات. ودار لغط كبير وقتها حول أسباب الكارثة، فهناك غياب تام لكل ما له علاقة بالأمن والسلامة، فلا المبنى مجهز، ولا الطالبات والمعلمات مدربات. كما أنهم جهاز الدفاع المدني بالبطء في الاستجابة وعدم الفاعلية في الموقع، وألقى أفراد من هذا الجهاز باللائمة في ذلك على جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن التقرير الذي صدر من لجنة التحقيق برأ الهيئة. وكنتيجة مباشرة تم حل الرئاسة العامة لتعليم البنات في إجراء اعتبار تحميلاً للرئاسة لمسؤوليتها عما حدث في أحد المرافق التعليمية التي تشرف عليها.

اليوم تكررت المأساة رغم اختلاف الزمان والمكان، فهذه مدرسة خاصة في حي جيد من أحياء جدة، تبدو مبانيها من الصور بأنها جيدة، أو على الأقل أفضل من مئات المدارس الأخرى التي لو وقع فيها هذا الحادث لكانت الخسائر أشد فداحة، فالمبنى ليس قديماً ولا مستأجراً، والفصول ليست مكتظة بطالباتها، وتتوافر في المدرسة طفايات الحريق، كما كان هناك تدريب على خطة طوارئ كما أكدت الطالبة رزان نجار (١٢ سنة) لـ "العربية نت". فلماذا إذاً تكررت المأساة؟ لأن أسباب القصور الحقيقية لم تعالج سلفاً، فالقضية ليست في حل جهاز إدارة ما بقدر ما هي محاسبة المسؤولين المباشرين ومعالجة القصور أياً كان لتلافي هذه الحوادث مستقبلاً، وإلا فهل سيكون الحل الآن هو حل وزارة التربية والتعليم باعتبارها المسؤول المباشر الآن عن هذه المدارس وكل ما يتعلق بها؟

ما زالت المرافق التعليمية تعاني من عدم الجاهزية لجهة اشتراطات الأمن والسلامة، سواء كان المبنى قديماً أو جديداً، وسواء كنا نتحدث عن مرفق حكومي أو أهلي، فهناك حواجز على النوافذ، ومخارج الطوارئ إما غير متوافرة، أو غير كافية، أو لا يمكن استخدامها لسبب مجهول. فقد ذكرت التقارير الإخبارية أن بعض مخارج الطوارئ في مدرسة جدة كانت مغلقة! والسؤال هنا يوجه لملك المدارس الأهلية، ويوجه أيضاً لمن منحهم التراخيص، ولمن لم يفتش خلفهم بعد ذلك.

ولا يوجد تدريب كافٍ وفعال للعاملين في هذه المدارس للتعامل مع الأزمات والكوارث الفجائية، ولا تدريب واقعي للطالبات على خطط الإخلاء وحماية أنفسهن من الخطر حتى يتم إنقاذهن وذلك من قبل مدربين مؤهلين وأعني بهم رجال الدفاع المدني. ومرة أخرى يوجه السؤال لوزارة التربية والتعليم، والتي ترسل تعميمات بخصوص لون الحذاء المدرسي، ماذا عن تعميماتها بخصوص الأمن والسلامة؟

الطالبة رزان نجار قالت إنهن اتجهن للأسفل بأمر من المعلمات حين شمن رائحة الحريق، ثم طلب منهن الصعود لأعلى من جديد، وهنا انقسمت الطالبات لمجموعتين: مجموعة واصلت الجري للأسفل وخرجت، ومجموعة صعدت للأعلى

باتجاه حجرة المعلمات، حيث أغلق الباب وجلسن ينتظرن، وحين هاجمهن الدخان بضراوة بدأت المعلمات بالقفز من الشباك، وتبعتهن الطالبات وسط حالات من الفوضى والارتباك والتدافع، وهذا كله يعكس حالة التخبط التي كانت فيها المعلمات. ولم أقرأ حتى الآن تصريحاً من مديرة المدرسة حول الموضوع. كل ما نعرفه أن هناك معلمتين رائعتين استشهدتا وهما تحاولان إنقاذ طالبتيهما، وحرى بنا أن نكرمهما ونواسي أسرتهما وهما: غدير كتوعة وريم النهاري . أيضاً مازلنا نسمع عن تأخر وصول الدفاع المدني لموقع الحدث، فالمعدل المقبول لوصول سيارات الإطفاء والإسعاف في الدول المتقدمة هو ثلاث دقائق من وقت وصول الخبر إلى أقرب فرع لهما، فما المدة الزمنية التي استغرقها وصولهما للمدرسة في عام ١٤٢٢؟ وهل تغير الوضع في عام ١٤٣٢؟ هل تحسن الأداء بعد مرور عشر سنوات؟ كل هذه أسئلة ننتظر الإجابة عليها من إدارة جهاز الدفاع المدني في منطقة مكة المكرمة. ومن جدة إلى حائل، حيث تكشف صورة الحادث المروع عن رداءة الطريق الذي كانت المرحومات يقطعنه في كل يوم من قريرتهن في جنوب حائل إلى جامعة حائل، قاطعات مسافة ٥٠ كم ذهاباً وإياباً يومياً لعدم وجود فروع للجامعة في منطقتهم. ثم لنكتشف عبر تغطية "الوطن" أن هذا الطريق تحملت كلفته بالأصل إحدى القبائل في عام ١٤٢٠ (قبيلة الهمزان) وأن الشكاوى بشأن حاجته للترميم والتوسعة والإصلاح قد توالى على إدارة البلدية منذ مدة ولا من مجيب. في حين قالت إدارة النقل والطرق في المنطقة إن هذا الطريق لا يدخل ضمن حدود مسؤوليتها. وكم بدا معيباً محاولة الإدارات المختلفة في حائل التنصل من مسؤولياتها ورمي التهمة على جهاز آخر! وكان الأهم ليس الاعتراف بالقصور ومعالجة المشكلة وإنما النجاة من المساءلة. كما أكد شهود عيان أن عدد من نقلهم الإسعاف إلى المستشفى اثنتان فقط في حين تبرع المواطنون بنقل البقية دون أن نعرف السبب.

في مثل هذه الفواجع التي تنزل بالوطن حرى بنا أن نتكاتف من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والمطالبة بمحاسبة المهمل بشدة وبالتالي محاربة الفساد الإداري. فصغیراتنا في جدة وشاباتنا في حائل خرجن لطلب العلم تداعب خيالهن أحلام المستقبل، ومن العار أن يحاول أحد التغطية على من تسبب بمأساتهن.

حقوق الانسان في العالم

قطر تشارك في تحديث الدليل التشريعي لحقوق الطفل العربي

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 22 ذي الحجة 1432 هـ - 18 نوفمبر 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=265538>

القاهرة-السيد السعدني:

شاركت دولة قطر في اجتماع لجنة الخبراء وممثلي وزارات العدل ووزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية بشأن تحديث الدليل التشريعي النموذجي لحقوق الطفل بوفد مكون من عبد العزيز المهدي الباحث القانوني بوزارة الشؤون الاجتماعية ومحمد راشد المري بإدارة الفتوى والعقود بوزارة العدل. وأكد المهدي أن دولة قطر تعطي لملف الطفل بصفة عامة وضعية خاصة وأن حق الطفل مصان بقوة الدستور والقانون وأن الدولة وفرت الرعاية وحقوق الطفل منذ أن يكون جنيناً وإلى أن يعبر مرحلة الطفولة إلى الشباب. وأضاف المهدي أن دولة قطر جعلت التعليم إلزامياً حتى يكون لكل طفل حق في التعليم وجعلت الرعاية الصحية لكل امرأة حامل ولكل طفل قطري حتى يكون النشء بحالة صحية جيدة وتبنى على أقدارهم الأمة في المستقبل. وقال إن اهتمام الدولة بالطفل ليس محل جدل أو شك بل هو على أساسيات وألويات الدولة إيماناً منها بأهمية ملف الطفولة لأنها مستقبل الأمة وحاضرها.

لدى زيارته "اللجنة الوطنية".. وفد إماراتي يشيد بالتجربة

القطرية في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الاحد 24 ذي الحجة 1432 هـ - 20 نوفمبر 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=265894>

الدوحة-الشرق:

استقبلت سعادة السيدة مريم عبد الله العطية — الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان — الأربعة، وفداً إماراتياً لقطاع حقوق الإنسان، كان في زيارة للدولة خلال الأيام الماضية، وضم الوفد السيد محمد الكميني — المدير التنفيذي للقطاع، والسيد علي محمد الطاهري — رئيس وحدة التفتيش.

وبحث اللقاء بين الجانبين، سبل التعاون المشترك في قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة، وكيفية وضع آليات لتنمية الموارد البشرية بين الجهتين، فيما استعرضت الأمين العام للجنة، التجربة القطرية في مجال حقوق الإنسان، والرؤية المستقبلية للجنة في إطار رؤية قطر للعام 2030م.

وفي ذات السياق التقى الوفد بعدد من مديري إدارات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، منهم السيد جابر الحويل — مدير الشؤون القانونية، والسيد محمد المعاضيد — مدير إدارة البرامج والتنقيف، والسيد عبد العزيز اليوسف — رئيس قسم الموارد البشرية، والسيد حمد أبو فريخ — مدير وحدة العلاقات العامة والإعلام..

وأكدت هذه اللقاءات على ضرورة تواصل إدارات اللجنة مع الإدارات الموازية لقطاع حقوق الإنسان بدبي، والتنسيق لعقد برامج ووضع خطط مشتركة في إطار عمل موحد يتواءم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل الطرفين.

بينما قام الوفد عقب اللقاء بجولة بمجموعة من منظمات المجتمع المدني بدولة قطر، بالإضافة إلى المؤسسات المتخصصة في الحق الإنسان، وعلى رأسها إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، وأبدى رئيس الوفد الإماراتي ارتياحه للتجربة القطرية التي اعتبرها رائدة في مجال حقوق الإنسان وتنمية الكوادر البشرية.

الاتحاد

الإمارات لحقوق الإنسان تشكل فريقاً لاحتفالات اليوم الوطني

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين 25 ذي الحجة 1432 هـ - 21 نوفمبر 2011م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=107419&y=2011>

عقد محمد حسين الحمادي الأمين العام لجمعية الإمارات لحقوق الإنسان اجتماعاً مع رؤساء اللجان بمقر الجمعية بمنطقة الراشدية في دبي لمناقشة تطورات خطة عمل وأنشطة لجان الجمعية، وذلك تحقيقاً لأهداف الجمعية التي تسعى إلى زيادة تثقيف ووعي المجتمع بأكمله.

كما أطلع الأمين العام على الأنشطة المستقبلية للجان ومتابعة احتفالات الجمعية بالمناسبات الوطنية والعالمية، حيث قام الأمين العام بتشكيل فريق للاحتفال باليوم الوطني الأربعين. كما تم تشكيل فريق برئاسة موزة الغفلي رئيس لجنة المرأة للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يصادف 10 ديسمبر المقبل.

كما حث الأمين العام رؤساء اللجان على ضرورة التواصل مع أعضاء اللجان للمشاركة والتفاعل مع البرامج التي ستقوم بها الجمعية في الفترة المقبلة.

حضر الاجتماع كل من خالد الحوسني أمين الصندوق عضو لجنة العضوية والمحامي زايد الشامسي رئيس لجنة القوانين والشكاوى وموزة الغفلي رئيس لجنة المرأة وأمل آل علي رئيس اللجنة الإعلامية وكل من كسبان عبد اللطيف وإسماعيل القحطان أعضاء الجمعية.

حقوق الإنسان تدعو لتكوين مجموعات (حقوق الطالب)

بالمدارس

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=266085>

الدوحة-الشرق:

دعا مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السيد جابر الحويل الطلاب إلى تكوين فريق عمل تحت مسمى فريق "حقوق الطالب" يعمل على بحث التحديات والمشاكل التي تواجه الطلاب داخل المدرسة، ومن ثم رفعها إلى المشرف المختص لوضع آليات للحل المبكر لهذه التحديات، وذلك خلال الزيارة التي قام بها طلاب مدرسة الأحف بن قيس الإعدادية المستقلة للبنين لمقر اللجنة يوم أمس.. ولفت السيد الحويل خلال المحاضرة إلى المرسوم التأسيسي للجنة حقوق الإنسان، إلى جانب اختصاصاتها وأهدافها، مشيراً إلى أن اللجنة تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدولة، والنظر في التجاوزات بحقوق الإنسان وحياته، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها وتفادي وقوعها، وتعزيز الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحياتها.

إعداد مجلة قانونية للتوعية.. راشد النعيمي رئيس جمعية المحامين القطرية لـ "الشرق": الطفرة الاقتصادية تسببت في زيادة الدعاوى التجارية في المحاكم

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=266071>

مزاحمة موظفي الشركات والمنشآت للمحامين في المحاكم يضر بمصالح المحامين القطريين
"100" مكتب محاماة يعمل في المجال القانوني
مقترح بتعديل عمل المحامين الخليجين وإضافة شرط المعاملة بالمثل
تعاون وثيق بين الجمعية ولجنة حقوق الإنسان لإعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان بالدولة
وفاء زايد:

قال المحامي راشد مهنا النعيمي رئيس جمعية المحامين القطرية إن الجمعية تستعد لإصدار أول مجلة قانونية متخصصة
في القانون بهدف إفادة المحامين والباحثين بالشأن القانوني وتعديلات القوانين التي تثير مجالهم المهني، منوهاً بأنه يوجد
أكثر من "100" مكتب محاماة قيد الاشتغال.
وعلى في حوار مع "الشرق" زيادة القضايا الاقتصادية في المحاكم بالتطور الذي تشهده الدولة وأن الطفرة التجارية تؤدي
إلى خلافات ونزاعات في العمل وهو أمر طبيعي يدل على الحراك الفاعل.
وفي ما يلي تفاصيل اللقاء:

* ما خطة جمعية المحامين للعام الجديد؟

- إن الجمعية تسعى في خطتها السنوية للعام 2011 - 2012 لترسيخ مكانتها كجمعية تعنى بشؤون المحامين، وتقوم
بدورها من أجل إعلاء كلمة القانون، وتعزيز مفهوم الثقافة القانونية من خلال زيادة الوعي القانوني بين أفراد المجتمع.
ومن جديد الخطة السنوية إنشاء هيكل تحريري لإصدار مجلة قانونية متخصصة على غرار المجلات القانونية
المتخصصة التي نتناول من خلالها الأبحاث القانونية والموضوعات ذات الارتباط بعمل المحاماة، بالإضافة إلى الأبحاث
المستقرة عليها من أحكام محكمة التمييز القطرية والصعوبات العملية التي تواجه المحامين في العمل وكيفية التغلب عليها
وإيجاد حلول للمشكلات التي نندار سها في كل عام كمحامين قطريين.

** لماذا تزايدت القضايا الاقتصادية في المحاكم؟

- هذا أمر طبيعي لأن الدولة لديها تعاملات تجارية وتعاقبات اقتصادية متعددة ومع أطراف دولية، سواء من داخل الدولة
أو خارجها ومن هنا لابد من وجود خلافات أو نزاعات.
وعلى ارتفاع نسبة القضايا الاقتصادية بأنه يعود إلى النمو القطري والطفرة الاقتصادية الهائلة التي تمر بها البلاد، وهذا
ترتب عليه الكثير من العلاقات الاقتصادية، سواء بين الأفراد أو بين الشركات، وتفرع عن ذلك الكثير من العلاقات
المتشابكة.

** ما مدى تأثير القانون على الحياة الاقتصادية؟

- التأثير كبير جداً لأن القانون والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وعندما يزدهر الاقتصاد فهذا يؤدي إلى زيادة أعداد
القضايا والإشكاليات القانونية.
كما أن طبيعة الاقتصاد العالمي يتسم بالسرعة والتغير وهو ما يترتب عليه تغير في نوعية الدعاوى ومنها ما يتداول أمام
المحاكم القطرية أو أمام محكمة مركز قطر للمال.

** تحدثم عن نية الجمعية إصدار مجلة قانونية.. متى ستري النور؟

- تعكف الجمعية حالياً على إعداد هيكلين تحريري وفني للمجلة القانونية، ومن المتوقع أن ترى النور في 2012.
- ** ما وجه التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟**
- جمعية المحامين تتعاون بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان بالدولة ترتبط برؤيتها ورسالتها وأهدافها برؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية.
- كما تسعى الجمعية لتفعيل الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لما فيه الخير لدولتنا.
- ** هل تقدمت الجمعية بمقترحات لتعديل قانون المحاماة؟**
- لقد أبدت الجمعية تحفظاً بشأن التعديلات المقترحة على قانون المحاماة وأبرزها محامو مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في بند المادة "4" لما يمثله من إضرار بالمحامين القطريين مع العلم أن مهنة المحاماة في الدولة في مستهل الطريق وفتح مكاتب محاماة للخليجيين سيؤثر سلباً على المكاتب الوطنية، وأن التعديل يرى إضافة شرط المعاملة بالمثل. ومن أسباب التعديل أن المكاتب الأجنبية تستحوذ على أغلب الأعمال القانونية والخاصة بالاستثمار والشركات العاملة في الدولة وهناك أكثر من "21" مكتباً أجنبياً بمركز قطر للمال وأكثر من "3" مكاتب خارجها وتعتمد عليهم مؤسسات الدولة والشركات بشكل كبير وتعمل المكاتب القطرية من الباطن.
- ** كم عدد مكاتب المحامين القطريين؟**
- يتجاوز عدد مكاتب المحامين المرخص لها "100" مكتب.
- ** أجاز تعديل قانون المحاماة حضور موظفي الشركات أمام المحاكم؟**
- بالفعل أجاز تعديل القانون لموظفي الشركات حضورهم أمام المحاكم، وهو ما يشكل مزاحمة للمحامين في القضايا والأعمال ويضر بالمحامين القطريين الذين يعتمدون على قضاياهم في دخولهم ويؤثر أيضاً على الممارسين للمهنة وهم في بداية الطريق.
- فالمحامون القطريون ليس لديهم مصدر أو مورد إلا مكاتبهم ولا يحصلون على مرتبات أو امتيازات مالية مثل موظفي الشركات، ومن هنا فإن فتح الباب أمام الشركات والمنشآت الخاصة ولمواطني دول مجلس التعاون الخليجي سيضر بالمحامين القطريين.
- ومن الضروري أن يكون دور القانون هو توفير الحماية والمحافظة على مهنة المحاماة والمحامين وليس الإضرار بهم. ونرى أن يكون التعديل بالسماح للمحامين غير القطريين الذين يعملون في مكاتب محاماة قطرية الحضور باسم مكتب قطري بشرط أن يكون مرخصاً له بمزاولة المحاماة في بلده وأن يكون مضى على التحاقه بالعمل بالمكتب القطري مدة "3" سنوات على الأقل.
- ** أتعاب المحامين.. من الأمور التي تأخذ الكثير من الشد والجذب.. فهل درستم وضع تعديل للأتعاب؟**
- لقد تقدمنا بمقترح لأتعاب المحامين في قانون المحاماة، حيث تنص المادة "37" من القانون الحالي على أن تحدد أتعاب المحامي وفقاً للاتفاق المعقود بينه وبين ذوي الشأن، ولا يجوز أن يتفق على أن يكون استحقاق الأتعاب معلقاً على شرط كسب الدعوى أو أن ينسب مقدار الأتعاب إلى قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها.
- ففي بعض الأحوال يكون الموكل غير قادر على سداد الأتعاب أو مصاريف الدعوى، ويضطر المحامي إلى قبول الدعوى والتكفل بالمصاريف لحين الانتهاء من الدعوى لذلك فإن النص بعدم السماح بتحديد نسبة من قيمة الدعوى يضر بمصلحة المحامي لقيامه بالترافع بدون أي مبالغ.
- وأرى أن يكون التعديل بتحديد أتعاب المحامين وفقاً للاتفاق المعقود بينه وبين ذوي الشأن، ويجوز أن يتفق على أن تكون قيمة الأتعاب بنسبة من قيمة الدعوى أو ما يحكم به فيها على ألا تزيد على "20 %".

حجرة اللاعنف غرفة متنقلة لتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية.. "المؤسسة القطرية" تحتفي باليوم العالمي للطفل ومناهضة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 26 ذي الحجة 1432 هـ - 22 نوفمبر 2011م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=266062>

العبيدلي: نشر ثقافة حقوق الطفل وتعزيزها بين الأفراد من أولوياتنا الدوحة-الشرق:

احتفلت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة أمس باليوم العالمي للطفل الذي يصادف 20 نوفمبر من كل عام، كما وتحتفل باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يصادف 25 الجاري من كل عام، وذلك تأكيداً منها على مشاركة العالم في رسالته المناهضة للعنف ضد هاتين الفئتين وتأكيداً على حقوقهما في حياة آمنة خالية من أي مظهر من مظاهر العنف.

وفي هذا الإطار أوضحت السيدة فريدة العبيدلي، المدير العام للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، قائلة "إن المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة إذ تنتهز فرصة الاحتفال باليوم العالمي للطفل للتأكيد على اهتمامها بالطفل وحقوقه وثقافته بتفعيل الشراكات المجتمعية فإنها في هذا العام حرصت على الاحتفاء بالطفل وثقافته، مع الحرص على تحقيق الهدف العام من الاحتفال الذي يتمثل في التنبيه على نشر ثقافة حقوق الطفل وتعزيزها بين الأفراد في مختلف جوانبها"، ولفتت العبيدلي إلى أنه تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة بتدشين حجرة اللاعنف وهي غرفة متنقلة الغرض منها أن ترافق فعاليات المؤسسة وتنقلاتها في المحيط الجغرافي لتقديم خدمة الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية التي تقع ضمن اختصاص المؤسسة، وهي خدمة جديدة توفرها المؤسسة للفئات المستهدفة. شراكة مجتمعية

وفي هذا السياق قالت مدير الإعلام والعلاقات العامة بالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة د. إلهام بدر إن المؤسسة وهي تشارك العالم احتفاله الداعم لهاتين الفئتين أعدت برامجها على أسس من التعاون، والشراكة المجتمعية فعمدت إلى تفعيل شراكاتها المجتمعية في هذا الشأن، فقد تم توجيه الدعوة إلى المدارس بمراحلها المختلفة للمشاركة في الحوارات والندوات التي تنظمها المؤسسة، كما حرصت المؤسسة على حضور ومشاركة الطلاب على وجه الخصوص إثراء للنقاش، كما تم تنظيم مسابقة الريشة واللون ليعبر الأطفال عن نظرتهم الخاصة في مواجهة العنف وتعزيز حقوقهم. وفي سبيل ذلك حرصت المؤسسة على إقامة هذا الاحتفال في الميدان المدرسي، في رسالة واضحة مفادها أننا معكم في مواقعكم، في مدارسكم".

ومن جانبها أوضحت السيدة مريم العوضي، صاحبة الترخيص ومديرة مدرسة زينب، إنها تؤكد على الدور الفاعل والجهد المبذول من المؤسسة في القيام بدورها الميداني، حيث كان لمدرستها تحديداً تجارب إيجابية في الاستعانة بالمؤسسة في حل القضايا التي تعاني منها بعض الطالبات اللاتي تم اكتشاف تعرضهن للعنف خارج المدرسة، مؤكدة على ضرورة استمرار التعاون بين المؤسسة والمدرسة.

وقد فاجأت مدرسة حليلة السعدية الابتدائية المستقلة للبنات الجميع بدخول طالبات التمهيدي إلى الحوار مما أثار دهشة الحضور وسعادتهم البالغة بحضور تلك الزهرات إلى هذه الاحتفالية، حاملات معهن بعض الأعمال الفنية التي استحوذت على إعجاب الجميع.

حيث كان الحوار تفاعلياً ولافتاً بمشاركة الطالبات في إدارة الحوار وصناعته (استناداً إلى البيان الصحفي)، مع الحضور الذي تميز نوعاً وكماً بمشاركة فاعلة من جانب الطالبات، والمجلس الطلابي لمدرسة زينب، وقد كشف الحوار عن معرفة

جيدة للطالبات بدور المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وإطلاع الطالبات على حقوق الطفل ومجالات الحماية التي توفرها المؤسسة في مجال الحماية.

وقد طالبت الطالبات المؤسسة القطرية باستمرار التواصل وضرورة مشاركتهن في صناعة الرسالة التوعوية. هذا وقد قاد الحديث الثري في جانب مناقشة مفاهيم العنف وأنواعه والإساءة والاستغلال بحق الطفل أو الصادر منه وعند هذا المنعطف من النقاش فاجأت إحدى الطالبات الحضور بالخروج عن صمتها وواجهت الجميع بما تعانیه من العنف اللفظي في الميدان المدرسي قائلة: أوقفوا العنف اللفظي، فما يمكن اعتباره مدعاة للسخرية الموجهة لي ليس من حق أحد، لا يحق لأحد أن يسخر من هيئة أو مضمون أحد، فكلنا عرضة لذلك، وقابل الحضور جرأتها بالتصفيق والتحية.

معرض فني

وفي ختام الاحتفال افتتح المعرض الفني للأعمال المشاركة في الاحتفال حيث شاركت 16 مدرسة للبنين والبنات من جميع المراحل التعليمية، وقامت لجنة التقييم الفني باختيار الأعمال الفائزة.

هذا ويستمر برنامج المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة حتى نهاية الأسبوع حيث يتضمن ندوة العنف الأسري التي تقام اليوم وتقدم فيها رؤى وتجارب من مستويات عدة، إذ يشارك فيها النقيب بنا الخلفي من إدارة الأحداث، والناشطة الاجتماعية عواطف عبداللطيف، والأخصائية الاجتماعية كلثم المهيزع من إدارة أمن الشمال، إضافة إلى الأخصائية الاجتماعية سعاد الهاجري من المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، كما سيكون بين الحضور المناقش المجالس الطلابية لبعض مدارس البنين والبنات.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة تنتهج في التصدي للعنف ضد المرأة سياسة تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ حقوق الإنسان في إطار الدستور القطري والقوانين المرعية في الدولة، وعلى هدى من الميثاق والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدولة. كما تستند المؤسسة إلى بناء أسس التعاون مع جميع المعنيين، والعمل على إشراك المجتمع في برامج المؤسسة والتواصل معه حول نشاطاتها في دولة قطر وخارجها.

وفي سبيل ذلك تقوم المؤسسة بتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية كما تقدم خدمات الحماية من خلال (دار أمان)، ومن خلال مراكز الخدمة التابعة للمؤسسة التي تتوافر في المراكز الأمنية ومؤسسة حمد الطبية، إضافة إلى خط المساعدة المباشر 919 الذي تم تدشينه مطلع هذا العام، كل تلك المنافذ التي توفرها المؤسسة هي وسائط لتوفير الخدمات للفئات المستهدفة وتمكينهم من الحصول على خدمات المؤسسة، كما أن المؤسسة في حالة مراجعة دائمة لتحسين خدماتها وتقديم الأفضل.

تقرير حقوقي يكشف ضعف ثقافة المساواة لدى جل الأحزاب

12 حزبا من أصل 31 لم تقدم لوائح وطنية للنساء

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الأربعاء 27 ذي الحجة 1432هـ - 23 نوفمبر 2011م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=141803>

فاطمة ياسين | المغربية

كشف تقرير لفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة حول موقع النساء في خريطة ترشيحات الدوائر المحلية والحقوق الإنسانية للنساء في البرامج الانتخابية.

أن عدد الأحزاب المشاركة في استحقاقات 25 نونبر الجاري بلغ ما مجموعه 31 حزبا، بينما بلغ الترشيح النهائي لانتخاب أعضاء مجلس النواب ألفا و 546 لائحة، موزعة على 92 دائرة محلية، بمجموع 5 آلاف و 392 مرشحا ومرشحة، أي بمعدل وطني يقارب 17 لائحة ترشيح بكل دائرة محلية.

وأضاف التقرير، الذي قدمته سعاد بن مسعود، منسقة شبكة إنجاد بورزازات، في لقاء نظمه فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق الإنسان وشبكة نساء متضامات، أمس الاثنين بالدار البيضاء، تحت شعار "المساواة والمناصفة والقضاء على كل أشكال التمييز"، أن هناك 19 لائحة وطنية، من أصل 31 حزبا، أي بنسبة 61,3 في المائة، بينما 12 حزبا لم تقدم لوائح وطنية، أي بنسبة 38,3 في المائة.

وأشارت بن مسعود إلى أن المشاركة النسوية على الصعيد المحلي بلغت 484 مرشحة، بنسبة تقارب 9 في المائة، وأسندت للنساء قيادة 64 دائرة ترشيح محلية لتشكيلات سياسية مختلفة، أي بنسبة 4,13 في المائة.

وأوردت بن مسعود، من خلال التقرير، أن الأحزاب المشاركة في الحكومة لم تستطع بشكل مستقل أن تتجاوز نسبة 10 في المائة بالنسبة للترشيح النسائي في اللوائح المحلية، بينما سجلت بعض الأحزاب الحديثة التأسيس نسبة تفوق 10 في المائة (مثل اليسار الأخضر)، مشيرة إلى أن ثلاثة أحزاب فقط تجاوزت نسبة 6 في المائة بالنسبة لقيادة النساء للوائح المحلية (الحزب الاشتراكي، والأصالة والمعاصرة، وجبهة القوى الديمقراطية)، بينما اكتفت بعض الأحزاب، التي تعتبر من القوى السياسية الكبيرة، مثل العدالة والتنمية، بترشيح نسائي واحد وكيلا لللائحة المحلية، أي بنسبة 1,1 في المائة.

ولاحظ التقرير أنه لم يجر الوصول بعد إلى قناعة اعتماد المبدأ الدستوري للمناصفة بين الرجال والنساء في تولي المسؤوليات السياسية المنصوص عليه في المادة في الدستور الجديد، كما لاحظ أن سياسية البناء التنظيمي للأحزاب لم ترتق إلى مستوى اعتماد مقاربة النوع كآلية تنظيمية من أجل إعداد وتأهيل منخرطاتها لتحمل مسؤولية الوظائف الانتخابية، موضحا أن جل الأحزاب استنفدت طاقتها النسائية في اللوائح الوطنية، إضافة إلى ضعف تمثيلية المرأة في قيادات النقابات والأحزاب، أو وجود تمثيلية رمزية فقط، نتيجة سيادة الفكر الذكوري، فضلا عن وجود عقليات محافظة، تهدد الحقوق المكتسبة للمرأة.

وحددت النساء، خلال اللقاء، ثلاثة توجهات اعتمدتها المرجعية التي انبنت عليها الحقوق الإنسانية للنساء المتضمنة في البرامج الانتخابية، تقول إن التوجه الأول ذو أفق حداثي ديمقراطي، يحيل على مضامين الدستور وقيم حقوق الإنسان، مع تفاوت في مستوى التعبير عن ذلك (المؤتمر الوطني الاتحادي، والاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية والتحالف من أجل الديمقراطية، وجبهة القوى الديمقراطية)، أما التوجه الثاني، فاعتبرته النساء غير واضح على مستوى الإطار المرجعي القيمي الدستوري الوطني، أو الحقوقي الإنساني الدولي، ويتقاطع مع التوجه الثالث، الذي يطمس الحديث عن المساواة بين النساء والرجال، ويزاوج بين تعاليم الدين الإسلامي والانفتاح على حقوق الإنسان (حزب الاستقلال) ومن

يمارس الصمت على منظومة حقوق الإنسان والتزامات الدولة المغربية ويعتمد مقاربة دينية تقليدية (حزب العدالة والتنمية)

أما في ما يتعلق بالاستنتاجات، فأكد التقرير أن هناك تقدماً ملحوظاً، مقارنة مع برامج الأحزاب سنة 2007، إذ كان ما أسماه تدويب القضايا والحاجيات الخاصة بالنساء في البعد الاجتماعي والتنموي، بالإضافة إلى تجاوز التقليد السابق، القائم على رؤية محايدة.

ولاحظ تقرير الفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة أن اهتمام الحركة النسائية بموضوع تمثيلية النساء في مراكز القرار لم يقابله اهتمام بالحجم نفسه من طرف الأحزاب السياسية.

الحكومة تؤكد الحرص على ضمان التنافس الديمقراطي مهما كانت نتائج تعليمات صارمة للعمال والولاة لمواجهة أي خروقات انتخابية

حميد السموني

وجّهت وزارة الداخلية تعليمات صارمة لكل العمال والولاة، تحثهم على السرعة في تطبيق مسطرة البحث والتحري، والتفاعل الإيجابي مع كل شكاوى المرشحين المتنافسين في الحملة الانتخابية.

وقال مصدر بوزارة الداخلية، لـ"المغربية"، فضل عدم ذكر اسمه، إن السلطات المحلية في كل جهات المملكة حازمة في تدخلاتها لإنجاح كل محطات الانتخابات التشريعية، في أيام الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، وأنها حازمة كذلك في محاربة كل أساليب الماضي، بالضرب بقوة على أيدي كل من أراد التلاعب بأصوات الناخبين أو تمييع المناخ الديمقراطي، الذي "يضمن تساوي الحظوظ لكل المتنافسين في الحملة الانتخابية"، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية اتخذت إجراءات صارمة في تتبع مجريات الحملة الانتخابية، عبر تفعيل آليات الزجر القانونية، وعدم التساهل مع حالات استمالة أصوات المواطنين أثناء الحملة الانتخابية أو يوم الاقتراع، في 25 نونبر الجاري.

وأضاف مصدر "المغربية" أن وزارة الداخلية تعمل على تفعيل دورها الحيوي في الانتخابات، انسجاماً مع مطلب الأحزاب السياسية القاضي بأن تمارس السلطات المحلية كل صلاحياتها القانونية والسياسية، كي يمر يوم الاقتراع في أجواء من النزاهة والشفافية، عبر اتخاذها موقف الحياد الإيجابي، الذي يتيح لها التدخل وقتما توصلت أو عاينت استعمالاً للمال، هدفه استمالة أصوات الناخبين، أو أي عملية إفساد لجو التنافس الحر والديمقراطي.

وحسب الخروقات المسجلة خلال الأسبوع الأول للحملة الانتخابية، أكد خالد الناصري، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، في تصريح لـ"المغربية"، أن "الحكومة شديدة الحرص على جعل استحقاق الجمعة المقبل يتميز بالتنافس الديمقراطي مهما كانت نتائجه"، مبرزاً أن الحملة الانتخابية لم تعرف تسجيل خروقات كبيرة أو خطيرة، وأن السلطات المحلية تحقق في العديد من الخروقات المعزولة، مورست أثناء الأسبوع الأول للحملة في بعض المناطق.

وأضاف الوزير أن "الحكومة ستظل معبأة للعمل على أن تسير الحملة الانتخابية في أجواء يطبعها التنافس الديمقراطي الشفاف، حتى نجعل منها انتخابات متميزة، وهذا يتطلب من جميع المرشحين مواصلة التعبئة الجماعية لتقوية بناء صرح الديمقراطية بالمغرب".

شار إلى أن السلطات المحلية بدائرة إفران شرعت، أول أمس الأحد، في التحقيق مع أحد المرشحين بعد توصلها بشكاية من وكيل لائحة حزب الحركة الشعبية، بينما أحوالت مصالح الشرطة القضائية بمدينة سيدي سليمان ملف مرشح الحركة الاجتماعية الديمقراطية على القضاء.



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
السبت 23 ذي الحجة 1432 هـ -
19 نوفمبر 2011 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2638>

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد 24 ذي الحجة
1432 هـ - 20 نوفمبر
2011 م

<http://www.al-jazirah.com/20111120/cartoon.htm?pic=hag&ed=هاجد&nam=sms=6567>



المصدر: جريدة الوطن
الاثنين 25 ذي الحجة
1432 هـ - 21 نوفمبر
2011 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2643>



المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء 26 ذي الحجة
1432 هـ - 22 نوفمبر
2011 م

<http://www.al-jazirah.com/20111122/cartoon.htm?pic=mn.&img=jpg&name=sms=9182>



المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء 27 ذي الحجة
1432 هـ - 23 نوفمبر
2011 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2655>



أحمد أبو عبد الله